الصراع المائي بين العرب وإسرائيل

دكتور/ رفعت سيد أحمد

دار الهدى للنشر والتوزيع

الصراع المائي بين العرب وإسرائيل

دكتور/ رفعت سيد أحمد

« الصراع المائي »

(الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء
بين العرب وإسرائيل)

« الواقع والمستقبل »

الإهداء

إلى أطفال فلسطين الذين ولدوا
تحت الاحتلال ... ولم يعرفوا
سوى حجارة وطنهم إسلوبا
وطريقا للمقاومة ...
أهدى عملي هذا

رفعت سيد أحمد

المقدمة

لانضيف جديدا عندما نقول أن صراع المستقبل في منطقة الشرق الأوسط سيكون حول الماء ، وأن قطرة الماء ستعادل في قيمتها (قطرة الدم) ، وأن النفط رغم أهميته المستقبلية ، فإن الماء سيفوقه أهمية ، وسوف تتشكل من حوله سياسات وستدور بسببه حروب عديدة .

* ذلك ليس جديدا ...

فلقد سبقنا إلى هذا أساتذة وعلماء سياسيين ، أنما ، ما نحاول أن نقدمه هنا كجديد هو الرصد والتحليل الرقمي والمعلوماتي الدقيق للأبعاد الجديدة للقضية المائية عربيا وشرق أوسطيا ، وعالميا ، والجديد أيضا هو التوسع المقصود منا لدراسة الأبعاد المختلفة لأزمة المياه في الكيان الصهيوني ومستقبلها ، مع تقديم تصورات محددة بشأن كيفية الإدارة العربية والإسلامية لهذا البعد.(البعد المائي) من أبعاد قضية الصراع العربي الصهيوني ، والجديد أيضا ـــ أو هكذا نتصور ـــ هو المتابعة الدقيقة لانعكاسات البعد المائي للصراع العربي / الصهيوني على أحداث ـــ الانتفاضة الثورية في فلسطين منذ 8 / 12 / 1987 وحتى يومنا هذا مع تحليل استراتيجي لهذا البعد حاضرا ـــ داخل فلسطين ـــ ومستقبلا .

* والجديد ، أيضا وأساسا ، هو الحصر الكامل لا برز ما قيل وما لم يقل عن أزمة الماء في عالمنا العربي والإسلامي ، مع نقد وتحليل الدراسات العلمية التي عالجت هذه الأزمة خاصة في شقها الإسرائيلي .

* والكتاب ، بكل ما احتواه من معلومات ووثائق وتحليلات جديدة لايعدو أن يكون مجرد خطوة متواضعة ، في طريق طويل ، سبقنا فيه علماء أفاضل ، وأقصى طموحنا ، أن تمثل خطوتنا هذه إضافة حقيقية على نفس طريقهم العلمي والوطني الواعد .

والله من وراء القصد

رفعت سيد أحمد

10 / 8 / 1992

الفصل الأول

(الوطن ... والماء في المدركات اليهودية التاريخية)

(الوطن ... والماء في المدركات اليهودية التاريخية)

كان الوطن دائما بالنسبة لليهود ، بلا حدود ، وكانت أدبياتهم التاريخية تؤكد على ذلك دائما ، وفي هذا الفصل ، نتناول فكرة « الوطن والحدود » داخل الادراك الصهيوني ، ويعرفه الوطن والحدود التي يرسمها الفكر الصهيوني التاريخي ، يمكننا أن نضع أيدينا على مواقع « الماء العربي » داخل هذا الوطن وتلك الحدود وليلاحظ كيف إن « الأنهار » العربية دائما تأتي داخل « الحدود الصهيونية » المزعومة ، وكيف أن نهر الأردن ، واليرموك ، والأولى ، والليطاني ، والبحر المتوسط ، والعقبة ، كيف أنها تحتل دائما موقعا متميزا داخل هذا الادراك ، تاريخيا ، ومنذ البدء كان شعارهم التوسعي « من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل » .

وفي هذا الجزء سوف نعود إلى التاريخ ، إلى هرتزل ، والحاخام صموئيل إيزاكس ، جابوتنكسى ، وبيجين ، وغيرهم لنعرف عنهم ومنهم حدود الوطن ، الذي يحلمون به ، وموقع الماء داخل هذه الحدود ، هذا وسوف نتناول بالتحليل الرؤي اليهودية التالية بشأن حدود الدولة وموقع المياة داخل هذه الحدود :

أولا : رؤية المؤسس :

رؤية هرتزل ومحاولاته .

ثانيا : رؤية دينيه للجيل الصهيوني الأول :

رؤية الحاخام إيراكس « نموذجا » .

ثالثا : رؤية الجيل الصهيوين الأول :

رؤية الوثائق الصهيونية بعد الحرب العالمة الأولى .

رابعا : رؤية الجيل الصهيوني الثاني :

رؤية جابوتنسكي « نموذجا » .

خامساً : رؤية الجيل الصهيوني الثالث :

رؤية بيجين « نموذجا » .

وبتفصيل هذه الرؤي يستبين ما يلي :

أولا : رؤية المؤسس : رؤية هرتزل ومحاولاته :

أن ذيو دور هرتزل ، كان صاحب الفضل الأكبر (كما يحدثنا التاريخ) في تجميع اليهود وزرع فكرة « الوطن » في أذهانهم ، وقد جسدت محاولاته العديدة في نهاية القرن التاسع عشر هذه الفكرة / الحلم آنئذ .

* وعن حدود الدولة اليهودية كما يتوقعها ، يقول هرتزل في سياق رده على الأمبراطور الألماني :

« لقد سألني الأمبراطور الألماني ، أيضا عن الأرض التي نريد ، وعن حدودها ، وما إذا كانت ستمتد شمالا حتى بيروت ، أو أبعد من ذلك ، ولكننا سنطلب ما نحتاجه . إن المساحة تزداد مع أزدياد عدد المهاجرين ، علينا أن نطل على البحر ، بسبب مستقبل تجارتنا العالمية ، ولابد لنا من مساحة كبيرة للقيام بزراعتنا الحديثة على نطاقٍ واسع ، إن إسرائيل التي تريد هي إسرائيل سليمان وداؤد » .

هكذا ، يعلنها الصهيوني القديم ، هرتزل ومنذ نحو مائه عام ، ليؤكد وبنظره مستقبلية ، ما نعيشه اليوم ، وهكذا نفذتها الإدارات الإسرائيلية من بعده

هذا الأدراك المبكر لهرتزل إتبعه بسياسيات وسلوكيات متتابعة من المحاولات الدؤبه لإنشاء وطن لليهود ، وكانت أبرز محاولاته تلك التي تمخض عنها أرسال بعثة يهودية إلى مصر لمحاولة شراء (سيناء) وأنشاء وطن يهودي بها ، يمكن له فيما بعد أن يحصل على الماء من نهر النيل (الطريف أن فكرة مد مياة النيل لإسرائيل عادت فتكررت عدة مرات فيما بعد كان آخرها وأخطرها محاولة السادات عام 1980 م)[1] .

ولاهمية هذه المحاولة التاريخية التي سعى إليها هرتزل نوردهنا إشارة تلخيصيه لها ... فبداية تشكلت بعثة هرتزل الصهيونية لمصر عام 1903 م من شخصيات يهودية هامة وهي من ليوبولد كسلر (1864 - 1944) كولونيل ولد من يهودي تنصر ، وإعتنق اليهودية من جديد ، وهو الذي أدار مستعمرات البارون دي هرش في الأرجنتين بين عامي 1892 - 1893 م ، وقد أسس فرقه الشبان اليهود ، عام 1895 م ، وترأس جمعية أحباء صهيون البريطانية ، ونظمها على أسس عسكرية أما جورج ستفنس ، فهو مهندس بريطاني وقد عمل في بناء الطرق والكباري والموانى في الهند وإنجلترا وغرب أفريقيا وجزر الهند الغربية ما بين 1879 م و1897 م ، وعمل س « سوسكين » وهو مهندس زراعي بإدارة أحدى المستعمرات الصهيونية في فلسطين والدكتور هيليل يوف رئيس مستشفي يافا الإسرائيلي وأخيراً أوسكار مرمورك وهو مهندس من البولتكنيك النمساوي في فينا وعضو لجنة العمل الداخلية الصهيونية ومن الزعماء الصهيونيين بفينا .

وإذا كان هرتزل قد أعد للبعثة كل معداتها من إتصالات وخرائط ، فإن جرينبرج مندوبة كان قد قام بزيارة مصر بناء على رغبة هرتزل ، وكان يحمل رسالة الماركيز لانسدون ، وتوصية تشمبرلين .

---

(1) انظر تفصيل هذه المحاولات في : كامل زهيري : « النيل في خطر » ــ كتاب الأهالي ــ عدد يناير 1989 م ــ القاهرة ص 71 وما بعدها .

وقد سجل هرتزل في 13 نوفمبر 1902 م عبارة هامة جاءت كالتالي :

« عاد جرينبرج من القاهرة حيث أحرز نجاحا تاما . لقد كسب اللورد كرومر إلى صفنا كما كسب بطرس باشا غالي ، وأهم من ذلك أنه استمال بعض كبار الموظفين البريطانيين هناك كالمستر بويل والكابتن هنتر » .

ويقصد هرتزل « هارى بويل » المستشار الشرقي للسفارة البريطانية والكابتن هنتر الذي أصبح فيما بعد هنتر باشا .

وقد وصلت البعثة إلى مصر في آخر يناير :

وننقل هنا من تقريرها المؤرخ 26 مارس 1903 بعض الفقرات الهامة ، ويقع التقرير في ثماني صفحات وقد جاء في صدره ما يلي :

تقرير عن البعثة المعينة للبحث في الإمكانية العملية لإقامة مستعمرات من البلاد الأوربية وذلك في الأراضي الخاضعة للاختصاص المصري ، والواقعة شرقي القناة والخليج .

1 ــ وقد بدأت البعثة استكشافاتها في 11 فبراير 1903 م بدءاً من القنطرة وانتهت ، 25 مارس ، حيث وصلت إلى السويس وقطعت 598 ميلا وتم اكتشاف البلاد سيرا على الأقدام وعلى ظهور الإبل ، لأن ندرة المياة تعرض الخيل للخطر .

وكان معظم الطريق بعيدا عن الطرق المعبدة ، ومن غير المعروفة إلا قليلا وذلك أن الخرائط الحالية خاطئة وغير كاملة « في بعض النواحي » .

2 ــ وقال التقرير :

يمكن تقسيم الأرض المكتشفه إلى خمس مناطق :

(أ) سهل الفرما .

(ب) المنطقة الرملية جنوب بحيرة البردويل ، والواقعه بين وادي الفرما ووادي العريش .

(جـ) وادي العريش وملحقاته وكذلك صحراء التيه .

(د) سلسلة جبال التية ومناطق مساقط المياة .

(هـ) الجبال والأودية والساحل الواقع بين المنطقة السابقة والسويس .

ولقد قامت اللجنة بتفصيل هذه النواحي في تقريرها السابق وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أنه بناء على هذا التقرير الفني ، تقدم تيودور هرتزل بمشروع الاتفاقية التي أراد بها التعاقد مع الحكومة المصرية للحصول على إمتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء ، ولخطورة المشروع ولأنه يكشف أن هرتزل كان يود الحصول على تعاقد لمدة 99 سنة قابلة للتجديد بنفس الشروط . وأنه نص أيضا على منع الحكومة المصرية من التصرف في بقية سيناء تمهيدا للتعاقد عليها بنفس الشروط ، فإننا ننقل هذا المشروع بالنص[1] ، وهو كما يلي :

تم الاتفاق بين :

1 ــ الحكومة المصرية ... طرف « أول » .

2 ــ والدكتور تيودور هرتزل نيابة عن شركة تحت الإنشاء ... طرف ثان على مايلي :

البند الأول :

تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتزل أو الشركة التي يؤسسها الحق في إحتلال الأرض الكائنة شرقي قناة السويس البحرية وحق استعمارها وتتكون من ... كيلو متر مربع ... ويحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ... وشرقا الحدود العثمانية التي تكون معترفا بها بغير منازع ... وجنوبا الخط الموازى لخط عرض 29 ...

البند الثاني :

يمنح الأميتاز لمدة 99 سنة ، وللحكومة الحق في الغائه بعد أخطار مدته ستة شهور ، إذا لم تنفذ الشروط الأخرى الواردة في عقد الأميتاز .

---

(1) اورد الأستاذ / كامل الزهيري ، هذا المشروع في كتابه : « النيل في خطر » ص ــ 78 .

البند الثالث :

للشركة الحق في إستغلال الأراضي الممنوحة ، كشيء تملكه بإستثناء حقوق أطراف معينة ، كامتيازات التعدين وغيرها التي تكون الحكومة المصرية قد منحتها قبل هذا التاريخ . « as a thing belonging to it » .

البند الرابع :

يصبح المستعمرون القادمون إلى المنطقة الممنوحة عن طريق الشركة من الرعايا المحلين وعلى كل من لايتمتع بالرعوية العثمانية أن يقرر كتابةً وبصفة قاطعة قبوله إختصاص السلطات المحلية الأدارية والقضائية ، وعليه أن يرفق مع هذا الإقرار شهادة من سلطات دولته الأصلية بشرعية إكتسابه الجنسية العثمانية ، وفي كافة الأحوال إلا تعتبره هذه السلطات رعية من رعاياها أو شخصا يقع تحت حمايتها .

البند الخامس :

تخضع الأراضي موضع الإمتياز وكذلك المستعمرون في كل الوجوه للقوانين واللوائح التي ستحكم الأراضي .

وكذلك السلطات « الأهلية » وذلك فيما عدا الأحوال الشخصية التي تقع في إختصاص السلطات الدينية التي يقيمها المستعمرون وذلك بنفس الشروط التي تحصل عليها الطوائف غير الإسلامية ولابد من إعتراف الحكومة مسبقا بهذه السلطات الدينية .

البند السادس :

تعفى الأراضي موضوع الإمتياز بإعتبارها غير مزروعة مطلقا ، من أية ضريبة لمدة خمس سنوات وبعد ذلك تدفع إيجارا يحل محل الضرائب والرسوم عن الأراضي أو المستعمرين ويعادل هذا المبلغ 20 / 1 من صافي دخل المستعمرة .

البند السابع :

يصرح للشركة بإنشاء الموانيء في الأرض الممنوحة وللشركة إقامة كافة الخطوط ، ووسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية وخطوط البرق والهاتف ... إلخ . كما تقوم بكافة المشروعات أياً كان نوعها .

البند الثامن :

للشركة الحق في تحصيل رسوم الموانيء ، والمنائر ، ويستثني من ذلك رسوم دخول الموانيء للسفن التابعة للحكومة المصرية .

البند التاسع :

لتحديد الدخول المذكورة آنفا في البند السادس والتي ستكون أساسا لتحديد داخل الحكومة ، تمسك الشركة دفاتر منتظمة يمكن أن تخضع لرقابة الحكومة المصرية .

وكل خلاف على تقدير الإيرادات يعُرض على لجنة ثلاثية تعين الحكومة المصرية عضوا فيها ، والشركة عضوا ثانيا ويترأسها العضو الذي تعينه الحكومة البريطانية .

البند العاشر :

تحرص الحكومة بقدر ما تستطيع على تعيين القضاة والموظفين والمستخدمين وفقا لرغبات المستعمرين ومصالحهم .

وعندما يسمح بتطوير الإستعمار تأخذ الحكومة في إعتبارها كل مطلب لإنشاء بلديات طالما أنها لاتتعارض مع المبادئ السابقة .

البند الحادي عشر :

لاتمنح الحكومة المصرية أي إمتياز على الأراضي المتناذل عنها طوال مده المنحه .

البند الثاني عشر :

بعد انتهاء مدة الامتياز ، للشركة الحق في تجديده لمدة مماثلة ، وذلك بأن تدفع

المستحقات المقررة ، على أساس 1 / 20 من متوسط إيراد الخمس عشر سنة الأخيرة .

البند الثالث عشر :

تتعهد الحكومة المصرية بالامتناع من الآن عن منح أي إمتياز لمدة خمس سنوات عن الجزء المتبقي من شبه الجزيرة ، وغير الواقع في حدود التعاقد الحالي ، ويجوز للشركة الحصول على إمتياز عن بقية شبه الجزيرة على أساس الاتفاقية الحالية .

البند الرابع عشر :

تكون مسألة توفير مياه النيل لشبه الجزيرة موضع إتفاق لاحق .

إنتهي المشروع الذي يظهر دون عناء أبعاد رؤية هرتزل لفكرة الوطن ، ورغم أن هذا المشروع لم يتحقق لأن السلطان العثماني والحركة الوطنية المصرية رفضته تماما إلا أنه يكشف إلى حد بعيد فكرة الوطن لدى هرتزل وهي فكرة من شدة الحاحها على ذهن هرتزل ، تمكن من تحقيقها في فلسطين بالفعل بعد سنوات قليلة وكانت سيناء حاضرة أيضا في ذهنهم وكذلك مياه النيل وهو ما حدث عام 1967 م .

ثانيا : رؤية الجيل الصهيوني الأول :

« رؤية الحاخام إيزاكس لحدود الدولة اليهودية « كنموذج »

يعد صموئيل إيزاكس أحد الدعاة الكبار من الجيل الصهيوني الأول ، ولخطورة رؤيته سوف نوردها لما أحدثته من قناعات وسياسات واقعية لدى الأجيال التالية من الصهاينه وبخاصة أن إيزاكس يعبر عن الجناح الديني المتشدد والمتجذر في الدول

العبرية ، من هنا تأتي أهمية رؤيته والتي أوردها في كتابه الهام (الحدود الحقه للأرض المقدسة)[1] .

وبداية فإن الحدود التي يختارها إيزاكس للأرض المقدسة[2] هي تلك الحدود التي يرد وصفها في الأصحاح 34 من سفر العدد : 1 - 12 من العهد القديم ، والغرض الذي يرمي إليه من وراء بحثه في « الحدود الحقه » ليس إلا الفصل في النظريات المتنوعة والمتباينه حول مواقع تلك الحدود والوصول إلى تعيين ما يعتبره بمثابة الحدود التاريخية الصحيحة لإسرائيل .

وتقول « النبذة عن حياة المؤلف » في مطلع الكتاب ، بأن أصدقاء الحاخام تمكنوا من إقناعه ، بعد انعقاد المؤتمر الأول للسلام ، في لاهاي (1899) أن يضع في متناول الباحثين في الكتاب المقدس من الناطقين باللغة الأنجليزية الإكتشافات التي قام بها حول الحدود الصحيحة للأرض المقدسة ، كما أن التوطئة التي تسبق مقدمة الكتاب يرجع تاريخها إل عام 1906 م ، أي قبل انعقاد مؤتمر لاهاي الدولي الثاني بعام واحد (1907 م) وقد تحدث المؤلف في تلك التوطئة عن نبوءة أرميا (33 - 23 - 26) ، معتبرا أياها بمثابة النذير لمضطهدي إسرائيل ، ثم أشار إلى كونها إحدي النبوءات التي لاحصر لها . إذ وجد أنها تعد الباقية من إسرائيل ؛ بمستقبل باهر يشهد رجوعها إلى ربها ، وعودتها إلى أرضه المقدسة ، بالإضافة إلى السلام . والسعادة الجامعة ؛ التي تسود العالم في المستقبل وعلى الرغم من إعترافه بأن تحقيق هذه النبوءات لم تظهر علائمه في الأفق بعد ، فإنه يجد في العلامات الإستثنائية للعصر

---

(1) The true Boundaries of the holy Land « by samuel Hillel Isaacs,Chicago, 1917 » .

(2) « وقام بترجمة هذه الوثيقة على محمد على ، في كتابه : ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية » ، ـــ الجزء الأول ـــ مركز دراسات الشرق الأوسط ـــ القاهرة د . ت ، ص 287 - 299 ولأهمية هذه الوثيقة أوردنا أهم أجزائها .

دلائل تشجعه على تبرير حدسه ، بإحتمال حصول رجوع جزئي ، في مستقبل قريب ، أما الدلائل التي تبشره بإقتراب الموعد ، فقد إختار منها ما يلي :

أ ــ مؤتمرات السلام الدولية ، والتي قد تتخطي مرحلتها التجريبية الحالية ، وتنتقل إلى مرحلة تحقيق غرضها على الصعيد العملي .

ب ــ الروح السائدة ، في تحريكها للتغييرات من السلطة الفردية المطلقة والإستبدادية إلى الحكم الدستوري يتوقع الحاخام سيادة العدالة والحرية والتساهل .

جـ ــ الإهتمام المتزايد والنشط بالأرض المقدسة ، تمثله وتشهد عليه الإستكشافات الأخيرة هناك ، إذ يعود الفضل إليها في « فتح آفاق البلاد أمام ناظرينا وإقامة المجال أمامنا لإقتفاء أثار حدودها التي مضي عليها حوالي الفي سنة ، وهي دفينة وخبيئة » ، غير أن الحاخام إيزاكس لا يكتفي بالدلائل الثلاثة التي أوردها لتبرير النبوءة المتوقعة التحقيق ، بل يضيف إليها دليله الرابع على صورة « المسألة اليهودية » التي أزدادت خطورتها ، و« الحركة الصهيونية » ، التي أصبحت قوة لايستهان بها وما زالت في نمو مستمر ، ويبدو له من خلال الأصل المعاصر لهذه الدلائل ، أن القصد منها هو التحامها وإندماجها لتعطى نتائج عظيمة وحسنه . فيسارع إلى التعبير عن أمنية الصهيونيين التي سبق « لماكس بورد » وأن تحدث عنها ، الإعتراف بالصهيونيين كهيئة تمثل يهود العالم ، والسماح لهم بعرض المسألة « اليهودية » والمطالب التي يريدونها أمام مؤتمر صلح في المستقبل على أمل التوصل إلى حل يرضيهم .

هذا وتقول إبنه الحاخام « إيزاكس » ، في التوطئه التي صدرت بها الطبعة الأولى لكتاب والدها ، بأن المؤلف أعرب عن رغبته قبل وفاته بنشر نتائج أبحاثه في حقل « الحدود الحقه » لإسرائيل الكبرى ، قبل إنعقاد المؤتمر اليهودي الأمريكي ، لكي يتسنى للمعنيين بالموضوع الإطلاع على نتائج تلك الأبحاث .

أن الحدود التي يضعها إيزاكس في ضوء أبحاثه ومكتسباته هي نفسها المستمدة من سفر العدد 34 : 1 - 12 فما هي تلك التخوم ، التي وردت كتابة في نصوص العهد القديم من الكتاب المقدس ، وجاءت إبنته في مقدمتها للطبعة الثانية (شباط /

فبراير 1919 م) لتنبه القارئ بأن النص الذي يورده سفر العدد أعلاه يدل ، فقط على الرقعة الصغرى التي أعطاها الرب ميراثا لبني إسرائيل ، وعقد الحاخام ، « إيزاكس » آماله على رجوع اليهود إليها . كما أنها وجدت من اللازم إعطاءنا التأكيد التالي :

« لكن هذا لا يعني بأن مطلبه في الوطن يجب أن يبقي محصورا ضمن هذه الحدود بل على العكس من ذلك وفإن مألفنا يصرح بقوله أن (وعود الله المشروطة لاتلغي ، أبدا ، بل يحتفظ بها لكي تتحقق ... في زمن مستقبل) .

ومن هنا تفتق ذهن الحاخام عن رسم صورة لتلك الحدود القصوى التي تتعدي ما يدعوه « المنحة المخفضة » لإسرائيل الكبري . وهي التي يطلق عليها تسمية « المنحة المشروطة » بعد إستنادة إلى الشرط المتضمن في مقر التثنية 11 : 22 (لأنه إذا حفظتم جميع هذه الوصايا التي أنا أوصيكم بها لتعملوها ، لتحبوا ، الرب الهكم ، وتسلكوا في جميع طرقه وتلتصقوا به) .

فلو استوفت إسرائيل شرط الرب ، وحفظت جميع وصاياه ، وعملت بها ، لسارع الرب ، اليها ، إلى تقديم المكافأة على صورة المنحة التالية :

« يطرد الرب جميع هؤلاء الشعوب من أمامكم ، فترثون شعوبا أكبر وأعظم منكم ، كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم ، من البرية ولبنان من النهر ، نهر الفرات ، إلى البحر الغرب يكون تخمكم » .

وكلم الرب موسى ، قائلا : أوصي بني إسرائيل ، وقل لهم إنكم داخلون إلى أرض كنعان ، هذه هي الأرض التي تقع لكم نصيبا ، أرض كنعان بتخومها :

« تكون لكم ناحية الجنوب من برية صين على جانب ادوم ، ويكون لكم تخم الجنوب من طرف بحر الصلح إلى الشرق ، ويدور لكم التخم من جنوب عقبة عقربيم ، يعبر إلى صين ، وتكون مخارجه من جنوب قادش برنيع ، ويخرج إلى حصر آذار يعبر إلى عصمون ، ثم يدور التخم من عصمون إلى وادى مصر ، وتكون عند البحر ، وأما تخم الغرب فيكون البحر الكبير لكم تخما » ... وهذا يكون لكم تخم

الشمال : من البحر الكبير ترسمون لكم إلى جبل هور ، ومن جبل هور ترسمون إلى مدخل حماه ، وتكون مخارج التخم إلى عدد ثم يخرج التخم إلى فرون وتكون مخارجه عند حصر عينان ... وترسمون لكم تخما إلى الشرق من حصر عينان إلى شفام ، إلى ربلة شرقي عين ، ثم ينحدر التخم ، ويمر جانب بحر كتارة إلى الشرق ، ثم ينحدر التخم إلى الأردن ، وتكون مخارجه عند بحر الملح ، وهذه تكون لكم الأرض بتخومها حواليها » .

(سفر العدد 34 : 1 - 12)

الاتساع نحو الشمال ، تسمية المنحة المخفضة.

ولو عدنا إلى الخريطة التي الحقها الحاخام « إيزاكس » بكتابه لتبين لنا كيف جرى رسم حدود « الأرض الموعودة » (1916 م) وفقا للنص الوارد أعلاه « سابقا » من سفر العدد (الرقعة المظللة) وقد أطلق الحاخام « إيزاكسى على هذه الرقعة ، المفرطة ، باعتبارها لاتشمل جميع التعيينات الإسرائيلية الكبري ، وقد جرى رسمها وفقا لما يعتبره حدود أمبراطورية « سليمان » ، فهو يلصق بتلك « الرقعة » الصغرى (المنحة المنخفضة) مساحات واسعة تمتد من نهر الفرات إلى نهر مصر (وادى العريش) وتشمل خليج العقبة ، ومما تجدر ملاحظته أن « مدخل حماه » قد صورته الحدود المنخفضة للرقعة الصغرى من ضواحي مدينة حماه إلى جبال طورس وحدود منطقة كيليكية .

وقد سارعت إبنة الحاخام إلى التذكير بأن هذه الرقعة الكبرى تضم تلك المراعي والأراضي الزراعية الخصبة ، والتي لها قيمتها إلى الشرق من نهر الأردن وبررت مسألة الضم بقولها : أن هذه المساحات جرى توزيعها ــ فيما مضي ــ على بني روبين وجاد ونصف بني منسي ، كما أنها تضم تلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها « بالاستيطان السلمي » أو الغزو الذي له ما يبرره « حتى زمن الملك « سليمان » والذي كان على رأس المملكة اليهودية ، إذ وصلت إلى مداها الأوسع ، قبل وفاة الملك « داود » ، و لم تنس الإشارة إلى إسترجاع الوطن القومي اليهودي في ظل الوصاية

البريطانية ، بعد أن ظلت المسألة موضع نقاش ، بفضل صدور الوعد ، وتأييد كل من فرنسا وإيطاليا وغيرها من الحكومات ، ويفضل موافقة رئيسها العظيم « ودور ويلسون » ويضاف إليه إستحسان قداسة البابا « بنديكت الخامس عشر » ، كما رأت من الضروري لفت نظرنا إلى ماسوف يطالعنا بكثير من تلك المساحة التي يُسلم بها عموما « للأمة اليهودية » .

ومما يجدر ذكره بصدد « الإكتشافات » التي يعلنها الحاخام ، « إيزاكس » أن الغالبية العظمي منها مستمدة من الأبحاث التي قام بها « صندوق اكتشاف فلسطين » فهو يقتبس الكثير عن « شارل ويلسون » ، « والكابتن وارين » ، و« الكلولونيل كوندر » ، في أعمالهم وكتاباتهم ، المتعلقة بجغرافية فلسطين وطوبوغرافيتها ، ويؤكد أن التعرف على هوية جميع الأمكنة الواردة في نص سفر العدد كان ضربا من المحال ، لولا إستجابة هؤلاء الرواد وأمثالهم إلى ضرورة ذكر الأسماء إلى جانب الحديثة لتلك الأماكن التي عكفوا على وصفها ، وتعيين موقها ، غير أنه لا يكترث ، مثلا لكون الأسماء الحديثة والسائدة عريقه في القدم ، أيضا ، ومن زاوية التاريخ العربي للشرق الأردني بنوع خاص يجعل همه الصهيوني الأوحد نبش الأسماء البائدة وفرضها على التاريخ المتطور ، كيفما اتفق ، بحجة ورودها في النصوص المقدسة وتحت ستار « الوعد » « والميثاق » « الميراث » .

فالبحر الكبيرغربا (البحر الأبيض المتوسط) « وبحر الملح » عند نهر الأردن شرقا (البحر الميت) ، كانت حدودا معروفة في نظره ، بينما « القسم الشمالي من التخوم الغربية والشرقية والحدود الشمالية بأكملها كانت منسية وعرضة للتخمين لذلك يلجأ إلى الاستعانة بأعمال صندوق اكتشاف فلسطين على أن يقارن الأسماء التي عينتها بتلك التي يمكنه العثور عليها في الشروحات والترجمات العبرانية القديمة . والغرض من كل ذلك ليس إلا التعرف على هوياتها الصحيحة . عن طريق تعيين هويه تلك العلامات الواردة في النصوص المقدسة حول خطوط التخوم ، وهكذا يتم له ـــ على حد قوله ـــ تكمله الحدود عند الجهات الأربع على « هيئة مستطيل » كما أنه يأتي الفروع من مقدمة كتابة قبل التوجه إلى تلاميذه الكتاب المقدس ولفيف

الباحثين ، بالتماس يطلب فيه أعارة إنتباهم التام للأسباب التي يعطيها كتعليل لخروجه عن نطاق المواقع والأماكن التي إختارها الشراح المعاصرون وللبديلات التي وقع إختياره عليها . ويعترف ـــ دون أي مبرر لذلك ـــ بالشطط الجديد الذي ارتكبه في القسم الشمالي ، بنوع خاص مؤكدا أنه يشكل « خطوة جزئية » أو جسوره ويعد القارئ بتقديم تعليلات حسنه لكل خطوة ينحرف بها عن السلف والمعاصرين على أمل تسليمهم بها ، والإعراب عن ترحيبهم بالترتيب الجديد .

الحدود الجنوبية :

ورد في النص المذكور أن « قادش برنبع » هي بمثابة ابعد نقطة في مخارج التخم إلى الجنوب وفي الاصحاح 47 : 19 ، من سفر جزقيال ، نجد السيد الرب يصف جانب الجنوب « يمينا من شامار إلى مياه مزبيوت قادش النهر إلى البحر الكبير » كما نعرف من سفر العدد (13: 26,3 , 32 : 8) بأن قادش برنيع حيث أرسل منها موسى جواسيسه الأثني عشر إلى أرض كنعان ، تقع في برية فاران ، فكيف توفق بين هذه النصوص المتباينة ؟ هنا يخالف الحاخام « إيزاكس » رأى معظم المكتشفين والباحيثين المحدثين ، فيفترض وجود مكانين بإسم قادش بدلا من القبول بالرأى السائد الذي لايميل إلى نسبة الدقة في التعيينات القديمة .ولا يلتفت إلى إجماع الباحثين بأن تخوم النية ، آنذاك ، لم تكن على شاكلة الخطوط المرسومة بدقة ، كما هي الحال في الحدود السياسية الحاضرة ، وقد سبق ومر معنا شيء عن إختلاف الباحثين والمكتشفين ، بصدد موقع قادش برنيع ، فجعلها ستانلي في البتراء ، مثلا ، واكتشفها الرحالة الأمريكي « روينسون » عند التخم الغربي للعربة وإعتمد البعض الأخر على المصادر الجغرافية ، والتاريخية العربية ، مؤكدا أن قادش برنيع ليست سوى عين قدس .

لذلك يطالبنا الحاخام « إيزاكس » بأفتراض وجود مكانيين يحملان الإسم نفسه ، ويرضى بأن تكون قادش برنبع هي ، « عين الويبة » كما عرفها « روينسون » ، مما يجعل الإثنتين في نظره مؤهلين لإحتلال مكانيهما على تخم أرض إسرائيل .

الحدود الغربية :

لا داعي للجدال في مسألة إعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة تخم الغرب ، فهو يؤلف علامة واضحة ، لكن ما يقلق الحاخام « إيزاكسى » هو إنعدام أي تحديد جابي في النص المقدس للنقطه التي تنتهى عندها الحدود الغربية شمالا على شاطئ البحر . إذ يفترض أن تتجه الحدود الشمالية صوب « جبل هور » ، ومنه إلى « مدخل حماه » وقد شغل المكتشفون والباحثون ، طيله النصف الثاني من القرن الماضي ، في إطلاق شتى التخمينات والنظريات المتباينة حول موقع « الجبل » و« المدخل » وإستعرض « إيزاكس » نظرياتهم .

ومما تجدر ملاحظته أن الحاخام « إيزاكس » لا يجد تناقضا بين مختلف النصوص الواردة في أسفار العهد القديم ، بصدد رقعة الأرض الموعودة ، بل يرد التباين في تعيين الحدود بجميع جهاتها ، إلى خطأ في تفسير النصوص ، ولا يجد سبيلا إلى نكران الغموض الذي يكتنف معظمها ، ويعتبر الأسماء الجغرافية بمثابة سبب رئيسي ، يعلل به منشأ هذا التباين في الأراء ، وقد بلغ به التخمين حدا جعله ينحي باللائمة على جغرافية بطليموس وكتاب « المجسطي » فزعم أنها بقيت كتب التدريس المتعارف عليها لدى الأجيال اللاحقة حتى مجئ « كوبرنيكوس » وحصول الاكتشافات البحرية الكبرى ، في القرن الخامس عشر ، وانتقد خريطة « بطليموس » لأنها وضعت سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية بعيدا عن حدود فلسطين ، ومما حال ضمنها في نطاق تخومها .

أما تعيين « إيزاكس » للحدود الغربية ؛ وفقا لما يعتبر التفسير الحرفي المتشدد للنص الذي يختاره من سفر العدد ، فقد جاء على الشكل الأتي :

« يبتدئ عند الزاوية الجنوبية الشرقية من البحر الكبير حيث ينحدر صوبه وجبال نهر مصر (وادى العريش) ... ثم يتجه شمالا فيمر بجبل الكرمل ، وصور وصيدا وجبال لبنان ... إلخ حتى يصل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من خليج الإسكندورن » ولا غرر فقد إعتبر هذا التفسير « ترجمه حرفيه » للنص الذي بين يديه وأعلنه خلوا من كل التباس وغموض ، ثم قرر أنه يستحق القبول دون براهين إضافية .

وأحال المستزيديين منا إلى ملحق كتابه ، حيث يريدنا أن نرى عجز جميع النظريين المراد ذكرهم عن تعيين علامات الحدود الشمالية ، بشكل مقبول .

والحدود الشمالية ، كما يرسمها « إيزاكس » ، تبدأ من إجتهاده في تفسير تسميه « جبل هور » فهذه العبارة مؤلفة من فكرة « جبل » واسم علم « هور » — مع العلم بأن لفظة « هور » العبرانية تعني الجبل ... وماذا تعنيه ، إذن تسمية « جبل الجبل » أو « الجبل المزدوج » أو « الجبل القائم على جبل » وهل من وجود لشيء اسمه « جبل هور » ؟ هنا يلجأ الحاخام إلى نص من المدارس ، كمن يفسر الماء بعد الجهد بالماء ، ويصبح الجواب على سؤالنا ما هو جبل الجبل ؟ — (إنه الجبل القائم على رأس جبل مثل تفاحة صغيرة على ظهر تفاحة كبيرة) وهكذا يتحول « جبل هور » ، في تفسير « إيزاكس » إلى وصف يدل على أي جبل يعلوه جبل ، ويقع على خط الحدود ... ففي سفر العدد ، أيضا ، (20 : 22 - 27,25) نقرأ عن ارتحال بني إسرائيل من قادش ، ومجيئهم إلى جبل هور ، حيث كلم الرب من موسى وهارون ، في جبل هور على تخم أرض آدوم ، مما يؤكد أن التسمية المذكورة ربما أطلقت على أي جبل ، يعتبر جبلا آخر ، ولا وجود للجبل المذكور عند شاطئ البحر ، بتاتا ، كما أن « إيزاكس » يرفض إعتبار جبل هارون التقليدي هو نفسه جبل هور ، على الرغم مما ورد في سفر العدد (20 : 23,16) ومن وصف لقادش وجبل هور (هارون) ، بإعتبارهما على تخم أرض آدوم ، ويعرب عن تأكده من كون جبل هارون غير جبل هور ، بينما يرجح قليلا أن يكون جبل مديرة هو نفسه جبل هور . غير أنه يفضل تعيين جبلين بهذا الاسم ، جبل هور في الجنوب على تخم أرض آدوم ، وجبل هور في الشمال ، وهو الذي يتحدث عنه سفر العدد في وصفه للتخوم ، هذه هي الخطوة الأولي في تفسير « إيزاكس » واجتهاداته .

ثم يعمد إلى التنقيب في التراجم (الترجمة الآرامية القديمة للأسفار الخمسة) : والمشنا (خلاصة الشريعة الشفهية تؤلف مجموعة قوانين اليهود السياسية والدينية) لبسط « جبل آمانون » ويعلنه جبل هارون المنشود فيصبح جبل « هارون » (آمانوس) على الأصح الحد الفاصل بين الشمال الغربي من سوريا وكيليكيا ،

وينتقل « مدخل حماه إلى مقربة من الجبل المذكور ، كما تتبعه سائر النقاط والمواقع الأخرى . وتصبح حصر عينان مكان عينتاب التركية على الزاوية الشمالية الشرقية لحدود الأرض الموعودة ، وهكذا يتسني للحاخام « إيزاكس » إعتبار « جبل هور جزءاً من سلسلة « جبال طوروس » .

وتمتد التخوم الشرقية :

من حصار عينان (عينتاب التركية) إلى بلدة شفام التي يعتبرها موقع قلعة المضيق على حدود لبنان الشمالية (ربما كانت هي نفسها قلعة الحصن) ثم تسير نحو ربله ، التي يضعها مكان بلدة الهرمل الحالية باعتبارها تقع شرقي عين (عين العاضي) وتنزل من هناك نحو بحيرة طبرية لتلقي بالحدود الجنوبية عند البحر الميت ولنتأمل من كل هذا كيف بدت لهم حدودهم ، وكيف أن الماء العربي ، كان دائما ، هاجا ملحا في كل وثائقهم ، وبالأخص الدينية منها وهو الهاجس الذي أعطته مرحلة ما بعد 1967 م المبررات الاقتصادية والسياسية ، لكي يتم تنفيذها ... بعبارة أخرى ، أدى واقع الإحتلال للضفة الغربية وغزة ، إلى تنفيذ المخططات السابقة خير تنفيذ وكانت وثيقة « إيزاكس » هذه بمثابة المحور العقائدي الذي من حوله التف الحاخامات المعاصرون والحركات السياسية ــ الدينية المتشددة (نموذج كاخ) في تفسير مفهوم (الوطن) و(الحدود) بالنسبة للدولة العبرية . وهي وثيقة وجدت صدى ، ونظائر لها فيما بعد لدى كافة الاتجاهات السياسية الصهيونية المعاصرة .

* * *

ثالثا : رؤية سياسية للجبل الأول :
رؤية الوثائق الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولي :

أن ما تقوم به « إسرائيل » ، اليوم من إعتداءات ، شمال وجنوب وشرق الوطن المحتل إنما يدل على حقيقة النوايا الإسرائيلية القديمة حول حدود الدولة ، وهي النوايا التي تعود إلى تيودور هرتزل ، منذ مؤتمر بال ، بسويسرا عام 1897 م ــ كما سبق

وأشرنا بل وأشارت بروتوكولاتهم الشهيره ولكن الوثيقة التي بين أيدينا ، اليوم ، تعد أول « وثيقة مفصلة » حول حدود إسرائيل من وجهة النظر السياسية اليهودية ، ولقد أوردتها « نشرة فلسطين » ، الناطقة بلسان اللجنة الفلسطينية ـــ البريطانية ، وهي مؤسسة صهيونية عتيده ففي 15 فبراير عام 1917 م ، نشرت هذه النشرة وثيقة بعنوان « حدود إسرائيل » ، وجاء فيها :

« لكل كاتب معنى بشئون إسرائيل » تعريفه لحدود ذلك البلد ، ولكل إستنتاجاته الخاصة المنسجمه مع طبيعة الهدف الذي يقصده في المجالات الدينية ، أو العلمية ، أو السياسية ، وبالتالي ، فإن الاستنتاجات تختلف بإختلاف القاعدة التي يستند إليها التعريف ، أي ما إذا كان التعريف يستند إلى نصوص التوراة ، أو التاريخ ، أو الجغرافيا ... والسؤال الذي يبرزه الآن ، هو كيف ننظر نحن الصهاينه ، إلى حدود دولتنا ؟

أن وإيزمان حاول تحديدها حين قرر :

« إنني أعلم بأن الله قد وعد إبناء إسرائيل بفلسطين ، ولكني لا أعرف الحدود التي رسمها ، أنني أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة ، الأن ، وربما ضمت شرق الأردن ، فإذا حافظ الله على وعده لشعبه ، في الوقت الذي يختاره فإن واجبنا هو إنقاذ ما يمكننا انقاذه من بقايا إسرائيل .

أن حدود دولتنا المقدسة التي تريد أن نتكلم عنها ، هي حدود فلسطين في المستقبل ، أن الأرض اللازمة تشمل أرث قبائل إسرائيل الأثنتي عشرة ، أيام التوراة ، بالإضافة إلى الإمتدادات الضرورية للحفاظ على وحده الأرض وسلامتها » .

وتستطرد الوثيقة قائلة : « أن الحد الغربي هو البحر الأبيض المتوسط ، أما الحد الشرقي فهو حدود الأرض التي تملكها قبائل إسرائيل الممتدة ، من الشاطئ في شمال صيدا بخط مستقيم إلى نقطة تساقط شلالات نهر الأعوج في بحيرة الهجانة إلى الجنوب من جنوب شرقي دمشق ، ويمتد الحد الشرقي من هذه النقطة الجبلية وادى نهر الاعوج ، ثم ينحرف في إنحنائه عريضة ، ليضرب شرقا المنطقة الجيلية في جبال

« اللجا » إلى نقطة 3,32° / شمالا . ومن هناك ينحرف في إتجاه غربي إلى نهر اليرموك ، ومن هناك غربا عبر النهر ، إلى البحر الميت ، وممتدا إلى الحد الجنوبي من طرف البحر الميت إلى وادي عربة إلى 30,30° / ، ومن هناك غربا حتى وادي العريش ، ممتدا مع هذا الوادي إلى البحر » وهي ذات الحدود التي تركز عليها « البروتوكلات اليهودية »[1] .

وتنتقل الوثيقة السابقة إلى الحديث عن اعتبارات الدفاع عن حدود الدولة العبرية المفتوحة ، فتقول : « أن الحد الاستراتيجي الطبيعي الوحيد هو القطاع الضيق ، الذي يقع في الشمال ، من صيدا إلى أقصى الحد الجنوبي للبنان ، والحد الطبيعي الأخر هو وادي البقاع ، في حال حيازة الأطراف الجنوبية للبنان وجبل الشيخ ، وتحصيلها ، بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبي لهذا الوادي » .

وتضيف الوثيقة : « أن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية ، السالف ذكرها تشير إلى الأهمية الحيوية الكامنة في السيطرة على جزء من الخط الحديدي الحجازي ، أن هذه الاعتبارات تفرض التعريف التالي لحدود فلسطين المستقبل » .

« في الشمال ، الأميال الخمسة الأولي من مجري نهر الأولي ، ومن ثم اعتبار دمشق كحد شمالي ، إذا تعذر الحصول على دمشق ، وفي ذلك خسارة فادحة تثير حقنا في التعويض في أماكن أخرى ، يمتد الحد من الجنوب الشرقي من نهر الأولي حتى الحد الجنوبي لسلسلة جبال لبنان ، وجبل الشيخ ، إلى نقطة تقع في درجة 36 شرقا ، و15,33 شمالا ، ومن ثم يتجه الحد بخط مستقيم إلى بصري الشام (30,32 / شمالا) ومن هذه البلدة يتجه إلى الحد جنوبا ، في خط متواز مع الخط الحديدي ، وعلى بعد مسافة تتراوح بين عشرة أميال وعشرين ميلا شرقا حتى يصل إلى منخفض

---

(1) بشأن بروتوكلات حكماء صهيون التي نتجت عن المؤتمرات الصهيونية وبخاصة مؤتمر بال عام 1897 م ، انظر نصوصها الكاملة في محمد خليفة التونسي : الخطر اليهودي بروتوكلات حكماء صهيون دار التراث — القاهرة — ط 2 — 1976 م .

الجفر ، الذي يقع على بعد 20 ميلا إلى الشرق من معان ، ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل إلى الشاطئ الشرقي لخليج العقبة على بعد بضعة أميال إلى الجنوب من البلدة » .

علينا أن نلاحظ هذا الموقع المتميز للماء ، داخل نطاق هذه الحدود » .

وعن مصر وشبه جزيرة سيناء ، قالت الوثيقة ، « أن الصراع الحالي في شبه جزيرة سيناء سيعيد ، بدون شك ، فتح مسألة الحدود المصرية ـــ الإسرائيلية ، فحدودنا لن تقف هناك .

رأبعا ـــ رؤية الجيل الصهيوني الثاني (جابوتنسكي) نموذجا :

لمعرفة مدى تأثير كتله ليكود المشتركة في الحكم اليوم في إسرائيل بتلك الوثيقة القديمة ، ينبغي أن نركز على رافدين فكريين ، يمثلان جوهر المنطلق الفكري لليكود ، والرافدان هما : « فلاديمير جابوتنسكي » ، مؤسس منظمة الأرجون وأبو الأرهاب في الحركة الصهيونية ، « ومناحيم بيجن » ، التلميذ المبدع « لجابوتنسكي » ، وقائد مذابح ديرياسين ، ويافا ولبنان !!

جابوتنسكي :

تكاد تعتبر مسألة حدود الدولة هي أكثر العناصر ثباتا في فكر « جابوتنسكي » فقد أصر ، منذ البداية ، على المطالبة بما سماه « فلسطين التاريخية » ، وادار صراعه كله عبر حياته ، حول التمسك بعدم التنازل ، ولو مؤقتا ، عن أي جزء من هذه المساحة وقد جاءت أول إشارة لمسألة الحدود من خلال تعليقه على صك الأنتداب وحدود فلسطين من خلاله ـــ جاء ذلك في أحد فصول كتاب « الصندوق التأسيسي لفلسطين » ، والصادر عام 1921 م ، وهي تعتبر من الوثائق الهامة التي ، حدد فيها « جابوتنسكي » ، إلى حد كبير ، مطامعه ، بينما كانت أغلب الوثائق الأخرى تسجل حدا أدني أو رفضا للتنازل عن جزء يقول جابوتنسكي : « أن مياه

اليرموك ، أغني خزانات فلسطين ، قد اقتطعت ، كليا ، وأبقي اليرموك خارج الوطن القومي اليهودي فلا يمكن إستغلال مياهه إلا إذا وجدت حكومة أجنبية أن من المرغوب فيه منح إمتياز لذلك ، ومنابع الأردن العليا تعاني من الوضع نفسه ، ومن السخرية ، التي تشير الفضول ، أن يرفض جزء جوهري من النهر المقدس شرف الدخول في نطاق الأرض المقدسة » . ويقول « أن المساحة المفتوحة بعد ، لا تنحصر من حيث المبدأ في منطقة الإنتداب البريطاني ، بل تمتد إلى الإنتداب الفرنسي ، تمتد إلى حيث بلاد الشام المجاورة » .

وهكذا ، يحدد جابوتنسكي خطوط دولته ، وهو التحديد الذي استقي منه كل من تلاه من الصهاينه مدركاتهم الإستطانية ، وهو ما سوف يظهر جليا في مدركات « مناحيم بيجن » .

خامسا : رؤية الجيل الصهيوني الثالث « بيجن » نموذجا :

لقد مثل الاتجاه « التعصبي » لفكرة حق اليهود في أرض « فلسطين التاريخية » ، مربط الفرس في فكر « مناحيم بيجن » رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم كتله الليكود وحزب حيروت الأسبق وفي رأى بيجن ومن بعده شامير أن دولة إسرائيل تشمل ، كلا ضفتي الأردن من البحر إلى الصحراء ، وجبال الشمال إلى حدود مصر في الجنوب !! ويبرز هنا في كثير من أقواله ومواقفه على إمتداد تاريخه ، فعبر عن هذه الفكرة عام 1947 م ، برفضه القاطع لقرار التقسيم لفلسطين منطلقا من كونه لايعطي اليهود حقوقهم التاريخية المشروعة ! وبنفس الدرجة يظهر في برنامجه الانتخابي عام 1977 م بعد ثلاثين عاما كاملة يقول :

« لايمكن لاي وعد يقطعه الزعماء اليهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التي يجرى تعيينها أن يبرر به أن الضغط المتزايد لملايين من التائقين للعودة سوف يتغلب على جميع العقبات التي توضع في طريقهم أن « أرض إسرائيل » لايمكن تقسيمها ، ولايجوز لنا بل من الواجب إعادة توحيدها فشرقي الأردن تؤلف جزءا لا يتجزأ من

وطننا الأم ، أننا نعلن أن كل إتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا فتوقيعهم لاغٍ ولا قيمة له منذ البداية وكل معاهدة ، يجرى توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ، ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر إلى إلغائها ، « ويقول بيحن » أن أرض يهودا والسامرا (الضفة الغربية وغزه » أراض محرره ومياه الشمال مياهنا ــ نهر الليطاني ــ أن سيادة إسرائيل بين البحر والأردن وبين الشمال ومصر أرض إسرائيل للشعب اليهودي ، وليس لمنظمة التحرير أو سواها » .

وبعد ...

تلك هي أبرز ملامح الرؤية التاريخية اليهودية لمسألة (الوطن) و(الحدود) ، والتي كانت الأنهار العربية ، والأبار المائية العربية والشواطئ البحرية العربية ، في موقع القلب منها ، وظل (الماء العربي) هاجسا ملحا وثابتا في كافة المدركات الصهيونية ، قديمها (هرتزل نموذجا) وحديثها (بيجن نموذجا) ، هكذا ينبئنا التاريخ[1] .

ترى بماذا ينبئنا الحاضر ؟!

---

(1) انظر قائمة الخرائط التاريخية الوثائقية المرفقة ... بنهاية الكتاب .

الفصل الثاني

فلسطين : أرض الصراع المائي
(بين الجغرافيا ومفاهيم الأمن الإسرائيلي)

فلسطين : أرض الصراع المائي
(بين الجغرافيا ومفاهيم الأمن الإسرائيلي)

على الرغم من أن الرؤية اليهودية التاريخية لمسألتي الحدود والمياه تتجاوز (أرض فلسطين) إلى حيث المنطقة الممتدة من (النيل إلى الفرات) ، إلا أن فلسطين (بأجمال) والضفة الغربية وقطاع غزة (على وجه الخصوص) ، يحتلوا معا ، اهتماما استراتيجيا خاصا داخل العقيدة السياسية الصهيونية تاريخيا .

من هنا رأينا أهمية الألمام بهذه الوضعية الخاصة لفلسطين ، والتي تكتسبها على صعيد الجغرافيا من ناحية وعلى صعيد مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي من ناحية أخرى .

بهذا المعنى يدور التحليل في هذا الفصل حول ما يلي :

أولا : الوضعية الجغرافية لفلسطين ومميزاتها الاستراتيجية

ثانيا : تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي .

وإلى تفصيل ذلك :

أولا : الوضعية الجغرافية لفسلطين : تميز موقع فلسطين بالعديد من المزايا الجيواستراتيجية ، منها على سبيل المثال أنها تعد بمثابة (جسر استراتيجي) بري وبحري ، وهذا يفسر إلى حد بعيد عام 1967 ، سبب اهتمام المؤسسة العسكرية بمنطقتي مدخل خليج العقبة والبحر الأحمر الجنوبي .

ويالإضافة إلى ما سبق فموقع فلسطين في قلب الوطن العربي الكبير بالنسبة للكيان الصهيوني ، رغم ما يبدو له من دوافع مباشرة تظهر على السطح ، فإنه يحتوى في حقيقة أمره على مزيا كاملة ، تستقطب كافة ما يحويه من عيوب، وأولها وأخطرها شأنا تمزيق أوصال هذا الوطن الكبير ، وفصل مشرقه عن مغربه ، عند نقطة التقائهما في فلسطين ، التي تشكل في نفس الوقت مضيقا واختناقا بريا يعتبر نقطة ضعف جغرافية قاتلة ، طالما استمر ضعف العرب العسكري ، وخاصة في مجالات القوى البحرية والبرية .

والميزة الثانية لموقع فلسطين ، الذي يتوسط جسم الوطن العربي ، تظهر فيما

يتيحه لقواتها المسلحة من قدرة على العمل من خطوط داخلية ، للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية ، شمالا أو شرقا أو جنوبا ، لتكيل الضربات الشديدة لاعدائها ، في شكل عمليات تعرضية متعاقبة .

أما مزايا العمل من خطوط خارجية ، والتي يمكن أن توفر للعرب إحاطة إسرائيل بحلقة تضغط عليها في وقت واحد من جميع الجهات ، حتى تحرمها المساحة الضرورية للمناورة ، فإن تفرق كلمة زعاماتهم السياسية والعسكرية تكفلان طمأنة إسرائيل من هذه النواحي .

وزيادة في الطمأنينة تهتم الاستراتيجية الإسرائيلية بإحباط أي إتجاه نحو جمع شمل الصف العربي ، أو تحويل عملهم العسكري المشترك من أحلام الأمل إلى حيز الواقع .

وتستغل في هذا السبيل كل أسباب الفرقة ، وتضارب الآراء والمصالح التي تسكن جسم الأمة العربية ، أو يمكن أن يحقن بها هذا الجسم ، لتشتشرى فيه سموم فيروسات هذا التنازع والتشكيك والتنابذ ، بما يضعف قواه ، ويمثل فاعليته .

هكذا تأثرت الاستراتيجية الإسرائيلية بالموقع الجغرافي ، بالقدر الذي دفعها إلى وضع نظرية محكمة للدفاع الشامل عن إسرائيل ، عن طريق شن « الحرب الوقائية » ، مع أقلال الفاصل الزمني لنقل الجهد الرئيسي للهجوم من جبهة أخرى — إلى أقل حد ممكن — فبعد أن كان هذا الفاصل يبلغ عدة أسابيع أو بضعة أشهر أبان الجولة الأولى عام 1948 م — 1949 م ، إذا به ينكمش في الجولة الثالثة عام 1967 م إلى مجرد ساعات أو أيام قليلة بفضل أتقان المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فنون العمل من خطوط داخلية[1] .

---

(1) انظر في تفصيل ذلك : العسكرية الصهيونية — المجلد الثاني — بدون مؤلف — إصدار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — 1974 م ص 70 .

وجوي يربط بين ثلاث قارات ، وهي حلقة الموصل ، بين بحرين بالغي الأهمية يؤديان إلى محيطان تحف بشواطئ العالم من كل اتجاه . وتتجمع في موانئ ومطارات فلسطين شبكة خطوط بحرية وجوية كثيفة . لذلك كان هذا الموقع الجغرافي الهام أحد دوافع الدول الكبرى إلى الاهتمام بفلسطين ، لما يتيحه لها من قدرة على التأثير في مجريات الأمور بالمنطقة .

وبالتراضي المتبادل ، بين إسرائيل والدول الغربية ، تستغل بعض دول الغرب هذه المزايا الجغرافية لموقع فلسطين ، فتجعله نقطة ارتكاز لتفوذها في الشرق الأوسط ، وخاصة بعد حرب الخليج الأخيرة (1991 م) .

ويوضح شيمون بيريز خفايا هذا الرضي المتبادل فيقول : « يجب أن تهتم أوربا بنا لما تملكه أيدينا ، فموقعنا الممتاز يعتبر قوة تمكننا من أن نسد الطريق في وجه القومية العربية ؛ وأن تكون بديلا لقناة السويس ، وأن نشكل ضغطا على الدول المنتجه للبترول ، وتلك التي تنقله[1] .

ولم يأت أدراك زعماء الصهاينة لمدى أهمية موقع فلسطين البحري تاليا على إنشاء الدولة بل سابقها ، ولعله كان أحد أسباب رفضهم كينيا ... أو الأرجنتين كبدائل اسهل استعمارا من فلسطين ، لوفرة الأراضي الخصبة الخالية بهما .

والجدير بالذكر والتأمل أن الصهيونية اعتبرت من موقع فلسطين ومزاياه البحرية « ضرورة أمن » ، علاوة على ضروراته الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ذلك لأن استعمار الأرض تكتنفه القيود ، أما استعمار الماء فلا قيود عليه . وقد راح دافيد بن جوريون يتحدث عن استعمار البحار ، ويعدد مزايا مستعمرات البحر على مستعمرات البر فيقول : « أن الأمن يعني أيضا غزو البحر والجو كما يعنى الأرض ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوى بحرية هامة ، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية التي فوضها العرب وغلق قناة السويس في وجهنا . لقد تحولت الشعوب الصغيرة في العصور الوسطى والحديثة التي تعيش بجوار البحر ، إلى قوى بحرية

---

(1) في تفصيل انظر :

Shimon Peres, The Next Phase . London, Weidenfeld and Nichalson, 1955 .

عظمي ، بفضل تطوير بناء السفن ومصايد الأسماك ، وأول مثل تاريخي لذلك قدمه لنا أناس عاشوا في وطننا وكانوا يتكلمون العبرية مثلنا ، وأعني بهم شعب صور وصيدا »[1] .

أن العقيدة الحربية الإسرائيلية تنادي بأن « مستعمرات البحر سوف تكون لها الأفضلية ، حيث لا تقف في وجهها حدود ، أو يطوقها حصار ، فبحار العالم ومحيطاته مفتوحة أمامها ، ولعل في ذلك كشفا للنقاب (وعلينا هنا أن نلحظ موقع الماء في الاستراتيجية الإسرائيلية) .

هذا ولقد بنيت على هذه الاستراتيجية الحربية والسياسية الإسرائيلية تفاصيل جغرافية متميزة لأرض فلسطين وجغرافيتها الطبيعية والمناخية .

* فمناخ فلسطين يتأثر بمؤثرات ثلاثة ، أولها إمتداد سلاسل الجبال من الشمال إلى الجنوب بمحاذاة السهل الساحلي ، ثانيهما الصحاري في الجنوب والجنوب الغربي وثالثها مجاورة أجزاء من الصحراء السورية من الجهة الشرقية .

وعلى العموم فإن فلسطين تقع في المنطقة المسماة بمنطقة البحر المتوسط مناخيا ؛ ومعنى هذا أن الشتاء هو فصل المطر فيها ، وإن الصيف هو فصل الجفاف . المطر في السهل الساحلي معتدل أو غزير على العموم وحرارته معتدلة شتاء ومرتفعة بعض الأرتفاع صيفا .

أما المرتفعات الجبلية الغربية فهي متعامدة مع هبوب الرياح الغربية الحاملة للأمطار في حين أن السفوح الشرقية أقل مطرا . وتنخفض الحرارة في الجبال عنها في الساحل شتاء وصيفا . وتبلغ الحرارة أعلى درجاتها في الصيف في كل في سهل النقب وغور الأردن ، والرطوبة أقل على الجبال والمرتفعات منها على السهل الساحلي

---

(1) بن جوريون / إسرائيل تاريخ شخصي — القاهرة — مترجم — د . ن — 1979 م ص 61 ومابعدها

وعن أهم المدن الفلسطينية نشير إلى ما يلي :

على الساحل :

عكا ، حيفا ، قيسارية ، يافا ، غزه ، خان يونس ، طولكرم ، المجدل .

في المرتفعات وما إليها :

القدس ، صفد ، الناصرة ، الرملة ، العفولة ، جنين ، نابلس ، رام الله ، بيت لحم ، بيت جالا ، الخليل ، بئر السبع .

في الغور :

طبرية ، بيسان ، أريحا .

أما عن سكان فلسطين فإن الحقائق تؤكد أنه لأول مرة في تاريخ فلسطين الحديث جرى تعداد للسكان في عام 1922 م ، ثم اتبع بتعداد ثان عام 1931 م ، وحالت الظروف دون إجراء تعداد ثالث بعدئذ حتى عام 1948 م .

بلغ عدد سكان فلسطين عام 1922 نحو 048 ، 752 نسمة ، وإزداد عددهم إلى 1,035,821 نسمة في عام 1931 م وقدر عددهم في آبار / مايو 1948 بنحو 2,115,000 نسمة ، منهم 1,380,000 عربي و700,000 يهودي ، والباقي أقليات صغيرة .

يرجع السبب في تفوق اليهود على العرب من حيث معدلات الزيادة السكانية إلى سلطة الانتداب البريطاني التي فتحت أبواب فلسطين على مصراعيها أمام الهجرة اليهودية القادمة من الخارج خلال (1919 - 1948 م) والتي بلغ مجموع أفرادها نحو 482,857 مهاجرا وبمتوسط بلغ 16,440 مهاجرا في السنة . فالعرب الذين كانوا يؤلفون تسعة أعشار سكان فلسطين في بداية فترة الانتداب البريطاني ، أصبحوا يؤلفون نحو ثلثي سكان فلسطين في نهاية تلك الفترة واليهود أصبحوا يمثلون ثلث السكان في نهاية الانتداب .

أما عن التوزيع الجغرافي بعد عام 1948 م فقد كان يتركز معظم الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين المحتلة (قبل 1967 م) ، إضافة إلى أقلية يهودية استعمرت في الضفة والقطاع .

ففي عام 1982 م ، بلغ عدد اليهود المستعمرين لفلسطين المحتلة (قبل 1967 م) حوالي 2,37 مليون يهودي ، وبلغ عدد المستعمرين منهم للضفة الغربية وقطاع غزة في العام نفسه نحو 30 ألف يهودي .

* وفي عام 1982 م أيضا بلغ عدد عرب فلسطين المحتلة (قبل 1967 م) أكثر من نصف مليون مواطن عربي ، وبلغ مجموع المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام نفسه نحو 1,3 مليون نسمة .

ـــ وفيما يلي ستعالج توزيع السكان في فلسطين المحتلة (قبل 1967 م) منفصلا عن توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي :

توزيع السكان في فلسطين المحتلة (قبل 1967 م) :

تحتل منطقة تل أبيب ويافا المرتبة الأولي من حيث عدد سكانها . وتأتي المنطقة الوسطى في المرتبة الثالثة ، والحقائق التالية توضح التوزيع السكاني العام منذ عام 1960 م وحتى عام 1982 م :

ـــ تقدر نسبة اليهود في فلسطين حاليا بحوالي ربع أجمالي اليهود في العالم .

أزدادت كثافة السكان منذ عام 1950 م ، إلى عام 1980 م من 67,7 نسمة في كم^2 إلى 198 نسمه في كم^2 على التوالي . إنظر الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) .

وإبان الحرب العالمية الأولى نشطت الحركة الصهيونية بالاتصال بكافة الأطراف المشاركة في القتال . فاتصلت بألمانيا مستعينة بنفوذها لانقاذ اليهود الذين « طردتهم السلطات العثمانية ، وحرضوا اليهود الروس على الحكومة القيصرية لتمهيد الطريق أمام الزحف الألماني وأجروا أتصالاتهم أيضا مع الولايات المتحدة . غير أن الحركة

الصهيونية وجدت في الحكومة البريطانية خير حليف لها حيث قام وإيزمان بإجراء الاتصالات مع نسبة المواطنين العرب إلى حوالي 26 ٪ من سكان فلسطين ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها إلى حوالي 38٪ من السكان في عام 1990م ، وإلى حوالي 41 ٪ من السكان في عام 2000 .

هذا ويهدف الكيان الصهيوني إلى تفريغ المناطق المحتلة من مواطنيها العرب بكل السبل والقيام بحملات الأرهاب والتجويع والتجهيل وضبط النسل وتخفيض الولادة وطرد السكان العرب وتشريدهم . وليس أمام المواطنين العرب اليوم من خيار سوى أن يصمدوا ويثبتوا في ديارهم متحملين الأذي وحملات الأبادة التي يتعرضون لها ولابد من دعمهم ماديا ومعنويا ، حيث يستعمل الصهاينة في صراعهم الديموغرافي مع العرب أسلحة ثلاثة منذ أوائل الأنتداب البريطاني على فلسطين حتى يومنا هذا وهي :

ـــ الهجرة اليهودية إلى فلسطين .
ـــ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني .
ـــ تهجير المواطنين العرب .

وتتمثل الأسلحة العربية المضادة في :

ـــ صمود المواطنين العرب في فلسطين المحتلة .
ـــ تنمية الموارد التي تساعدهم على الصمود .
ـــ المقاومة العربية وأرغام اليهود على العودة إلى البلدان التي قدموا منها .

هذا وتتكون أرض فلسطين من ثلاث مناطق وأضحة المعالم هي :

(أ) **السهل الساحلي** : ويتكون من جيب سهلي في الشمال يقع بين الناقورة وحيفا ، طوله على الشاطىء نحو ثلاثين كلم ، ويمتد شرقا إلى البصمة وعمقه وكفر باسيف وشفا عمرو حيث يلتقي بالأجزاء الغربية من مرتفعات الجليل ، ثم ينتهي بحيفا حيث يحده جبل الكرمل . وعند رأس الكرمل يضيق السهل ، ثم يأخذ بالأتساع تدريجيا .

لأن سلسلة الجبال تبتعد عن الشاطئ ، ويبلغ أقصى عرضه عند غزة ؛ وهذا الجزء من السهل كان يسكنه الفلسطينيون وهم الذين أخذت فلسطين اسمها منهم ، وعلى مقربة من الشاطئ تكثر الكثبان الرملية التي تسد مجاري الأنهار ، فتتكون المستنقعات قرب الشاطئ ، ويسمح تنوع التربة بإنتاج أنواع مختلفة من المزروعات .

المرتفعات الجبلية : وتتكون من ثلاث مجموعات .

ــ **جبال الجليل** : تتصل شمالا بجبل عامل تمتد نحوا من خمسين كلم ، يبلغ معدل ارتفاعها بين 200 و600 م ، إلا أن قممها تتجاوز هذا الأرتفاع ، فجبل الجرمق ، وهو أعلى جبال فلسطين ، علوه 1100 م ، وجبل كنعان قرب مدينة صفد يرتفع حتى 841 م ويبدو هذا الجبل كأنه قبة ضخمة تتوسط سهل مرج بن عامر .

ــ **جبال السامرة (مع الكرمل)** : وهي أقل أرتفاعا من جبال الجليل . ليس فيها سوى جبل واحد يقرب ارتفاعه من ألف متر (جبل جريز م قرب ناباس) . أما جبل الكرمل فيبلغ أرتفاعه 50 م ، وتقع هذه الجبال إلى الجنوب من مرج بني عامر شمالا وتمتد إلى الجنوب من مدينة نابلس عند (خان اللبن) .

ــ **جبال القدس والخليل** : إلى الجنوب من نابلس ، تتداخل جبال السامرة بجبال القدس والخليل التي يتراوح أرتفاع القسم الأكبر منها بين 500 و1000 من الأمتار . وهي مناطق صخرية جرداء وتمتد هذه الجبال إلى الجنوب من مدينة الخليل بحيث تتصل بالنقب .

أما النقب فهو هضبة يتراوح أرتفاعها بين 300 و600 م .

(ب) **منخفض الأردن** : ويشمل غور الأردن والبحر الميت ووادي عربة ، وبعض الجيولوجيين يربط هذا المنخفض بالبحيرات الاستوائية الأفريقية التي تقع حول منابع النيل . وهو نتيجة حركة فجائية في قشرة الأرض أحدثت أنخفاضا فيها يبلغ بضع مئات من الأمتار . أما سهل مرج بن عامر ، فيقع بين جبال الجليل وجبال

السامرة ، وتحديدا بين ضواحي حيفا والناصرة وجنين ، وله إمتداد شرقي جنوبي نحو بيسان يعرف باسم وادي عين جالوت . أو سهل يزرعيل. وهناك مجموعة من السهول الداخلية الصغيرة .

ـــ **الأنهار** : أكبر أنهار فلسطين هو نهر الأردن الذي ينبع من الحاصباني واللداني وبانياس ليصب في البحر الميت . كان لهذه (التفاصيل الجغرافية المتميزة) انعكاساتها الهامة أيضا على خلق تميز جيوبولتيكي لمنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة ، إذ لاجدال أن الوضعية الجيوبولتيكية لهذه المنطقة متميزة ، فإذا علمنا أن إسرائيل ، عقب هدنة 1949 م ، استطاعت أن توسع حدودها ، حتى بلغت مساحتها إلى ما يزيد عن سبعة وعشرين ألف كيلو متر مربع ، نصفها في صحراء النقب ، وأن طولها ، من هضاب الجليل حتى البحر الأحمر يصل إلى 500 كلم ، وتلتقي مع الأرض العربية بحدود طولها 1,080 كم ، وإذا علمنا أن الجزء المعتمد في جغرافية إسرائيل هو الشريط الموازي للبحر المتوسط بطوله 190 كلم ، وإن أرض إسرائيل تتفتح وتتوسع شمالي حيفا وجنوبي تل أبيب ، وتضيق فيما بين هذين البلدين ، لتصير ممرا محصورا بين البحر والضفة الغربية وتتراوح بين 20,14 كلم ، وفي ذلك الممر الضيق تمر شرايين المواصلات ، وتتمركز المدن الرئيسية التي تقع تحت مرمي المدفعية على الحدود مع الأردن إذا وجدت !! ... حيث تستطيع هذه المدفعية أن تخرب الطرق وتدمر السكك الحديدية . وتقطع إسرائيل إلى جزئين ، وتنال من المدن ومن إسرائيل من أسسها[1] . إذا علمنا كل هذا عن الجغرافيا السياسية لدولة إسرائيل فإن موقعا استراتيجياهاما باتت تحتله المنطقة المكونة لوادي الغور والسفوح الجبلية المشرية عليه من جهة الشرق ، وعلى حدود إسرائيل ما بعد 1967 م ـــ الخط الأخضر من جهة الغرب ، بالإضافة لمنطقة القدس هذا من ناحية الشرق ، في الجنوب أصبحت منطقة غزة نقطة التوازن الاستراتيجي القاتلة بين القوتين المصرية والإسرائيلية ، خاصة بعد

---

(1) بتفصيل أكثر لهذه الناحية ، يراجع رفعت سيد أحمد (الضفة الغربية في الإستراتيجية الإسرائيلية 67 - 1982 م) ـــ وشئون عربية (تونس) العدد 19 / 20 « أيلول سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر 1982 م ص 87 - 101 ، وكذلك كتابنا ثورة المسلمين في الضفة والقطاع ـــ يافا للدراسات القاهرة 1990 م .

عودة سيناء إلى السيادة المصرية ، وترى إسرائيل أن هاتين المنطقتين خلقا بموقعهما الجغرافي / السياسي المتميز بعض المشاكل الاستراتيجية والأمنية ، تمثل في هذه النواحي النظرية :

أ ــ يصبح وضع الضفة والقطاع ــ بمثابة الستار الحديدي العربي المحاصر للجسد الصهيوني النحيل ولشرايينه الجانبية ، حيث يمكنها أن تضغط على قلب إسرائيل وتهدد مناطق الكثافات السكانية العالية منها ، فتحيلها إلى عنق زجاجة يهز الأتزان الاستراتيجي للدولة ، وبالمثل قطاع غزة حيث يشكل أسفينا يمتد لمسافة 40 كلم نحو قلب إسرائيل ، ويهدد المثلث الجوي المحصورين تل أبيب وحيفا والقدس ، الذي يحوي أكثف التجمعات السكانية ، وأهم المراكز الصناعية الاقتصادية وأخطر الهيئات العسكرية ، وحيث تتركز الصناعات الحربية والمستودعات الاستراتيجية والقواعد الجوية والموانئ الرئيسية ، وهو الشريحة الأرضية الوحيدة التي تمر خلالها جميع الطرق ، التي تربط بين شطري إسرائيل الشمالي والجنوبي[1] .

ب ــ وجيوبولتيكيا تتخذ « الضفة والقطاع » وضع الخنجر العربي المصوب إلى أضعف إجزاء الجسد الصهيوني سواء نظرنا إلى إسرائيل في ذاتها أو للضفة كما هي ، في ذاتها ــ حيث إسرائيل يحدها مع سوريا البناء الاستراتيجي المانع والمتحور في المرتفاعت السورية ــ أو الجولان كما تسمى بالعبرية ــ وحيث الجنوب اللبناني ، غدا ممثل بعد الاجتياح الإسرائيلي واضطرار القوات الإسرائيلي إلى الانسحاب تحت ضربات المقاومة المجيدة ، غدا يمثل خطرا حقيقيا على الشمال الإسرائيلي[2] . يتبقي الجانب المواجه للأردن والجانب المواجه لمصر ، بالنسبة للأردن توجد الضفة الغربية التي لاتفصلها عن إسرائيل حواجز طبيعية ، وكذلك الوضع مع « غزة » والتي اكتشبته بفعل عودة سيناء ، حيادا مؤقتا قابل للانفجار في أية لحظة ، وحيث حيوبة المنطقتين اقتصاديا وزراعيا واستراتيجيا كمنفذ يرى مواز للمنفذ البحري الوحيد على البحر المتوسط ، هذا الخنجر الجيوبولتيكي لاشك بحاجة إلى استثمار وتوظيف عربي فاعل ، مثلما استثمرته إسرائيل زراعيا واستيطانيا ، وكما سنرى ، وهذا التوظيف

---

(1) كتاب العسكرية الصهيونية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1974 ، ص 72 .

(2) رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 88 .

العربي هو ما أسميناه هنا بالدور الجديد للجهد الوحدوي العربي المنتظر .

ج ـــ وإذا نظرنا إلى التركيب الخاص الجيو استراتيجي للضفة والقطاع ، فإن الكم الديمجرافي العربي المتواجد داخل المنطقتين ، و« الكيف » الثقافي والانتمائي والقومي لأبناء هذه المنطقة ، بالإضافة إلى ميزتها السابقة باعتبارها البوابة العربية الوحيدة أمام إسرائيل لمخاطبة المشرق العربي ـــ هذه التركيبة الخاصة للضفة وغزه هي التي تكمن وراءها ، في الواقع ، كل تطورات الصراع العربي / الإسرائيلي الأخيرة والقادمة ، إذ يمكن من خلال تفهم هذه الوضعية الخاصة بهما تفسير الاندفاعة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية منذ 1967 م وحتى اليوم داخل الضفة وغزة والجولان في محاولة جادة لاقتلاع هوية هذه الأرض الحقيقية ، وفي محاولة لإحداث نوع من التوازن الاستراتيجي الديمجرافي مع الوجود الفلسطيني هناك ، بل يمكن تفسير أحد الأسس الاستراتيجية للأمن القومى الإسرائيلي وهو ضرورة بقاء الوضع السياسي ـــ العسكري على الحدود مع الأردن ومصر مستقرا ، حتى لو أدى هذا بالنسبة للأولى إلى مذبحة للفسلطينين (عام 1970 م) !! ولا يمكن لوضع الضفة وغزة في الجغرافيا والاستراتيجية الإسرائيلية أن توضحه ، فقط ، تطورات الصراع الحالية ، بل أن المتابعة التاريخية تبرز لنا الاطماع الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة قديمة وأصيلة ، هو ما يعطي الاهتمام الصهيوني بالضفة والقطاع السمة التاريخية ، بالأضفافة إلى ضغط الواقع وتطوراته ، فالتاريخ ينبئنا بأن الأطماع الصهوينة تعود إلى عام 1917 م ، أي عام المباركة الدولية البريطانية لقيام « وطن قومي » للصهاينة وما أن أعلنت الإدارة العسكرية في فلسطين في تشرين الأول / أكتوبر 1918 م ، حتى أعلنت صحيفة « زيونست رفيو » (احتجاجها ضد فصل شرق الأردن عن المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن ، وأن شرقي الأردن هي مفتاح البحبوحة الاقتصادية في فلسطين »[1] .

---

(1) د . عبد الوهاب الكيالي ، المطامع الصهيونية التوسعية (بيروت مركز االأبحاث 1961 م) ، ص 74 - 75 ، نقلا عن نشرة فلسطين، العدد الصادر بتاريخ (23 / 11 / 1919 م) .

هذا على المستوى الجيوبولتيكي الحيوي للضفة والقطاع سواء نظرنا إليه في ذاته ويتجرده العام ، أو في أطار علاقاته المتبادلة مع الكيان الطهيوني ، وهو المستوي الذي يبرز مدى الحاجه الملحة إلى خلق الدور العربي الجديد في هذه الحرجة من مناطق الصراع العربي الصهيوني دورا يأخذ في حساباته الوضعية الخاصة السابقة .

* * *

جدول رقم (1)

جدول توزيع المواطنين العرب وكثافتهم على المناطق الإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المحافظة / اللواء أو القطاع	1961		1967		1973		الكثافـــــة
	المساحة بالكم ^{2}	عدد السكان بالألف	الكثافة	عدد السكان بالألف	الكثافة	عدد السكان بالألف	(نسمة / كم ^{2})
محافظة نابلس	2509	341,7	136	202,9	120,7	257,2	142,7
أ ـــ لواء جنين	592	79,1	134	78,3	133,2	108,4	183,1
ب ـــ لواء طولكرم	323	83,6	251	72,2	216,8	121	262,2
جـ ـــ لواء نابلس	1584	170,4	108	152,4	69,2	128,8	81,3
محافظة القدس	2059	344,2	167	243,3	118,1	321,1	155,9
أ ـــ لواء بيت لحم	581	54,7	94	49,5	85,2	78,1	134,4
ب ـــ لواء أريحا	351	62,9	182	9,1	25,9	11,2	32,2
لواء رام الله	794	113,8	143	88,9	111,9	114,7	144,4
محافظة الخليل	1082	117,7	109	118,4	109,4	141,4	120,7
قطاع غزة	364	260	989	356,3	978,8	440,2	1209,3

جدول رقم (2)

تطور نمو السكان في فلسطين المحتلة

(قبل 1967 م) خلال الفترة (1950 - 1982 م)

عدد السكان ونسبتهم	الوحدة	1950	1960	1970	1982
مجموع سكان فلسطين المحتلة (قبل 1967 م)	(بالألف)	1,370,1	2,150,4	3,022,1	4,063,6
عدد المواطنين العرب (بما ذلك القدس العربية	(بالألف)	167,1	238,1	440,1	690,4
نسبة المسلمين	(٪)	69,5	69,6	74,7	76,9
نسبة المسيحيين	(٪)	21,5	20,7	17,1	13,6
نسبة الدروز وأخرين	(٪)	9	9,7	8,2	9,5
عدد اليهود	(بالألف)	1,203,0	1,911,3	2,582,0	3,373,2
نسبة المواطنين العرب	(٪)	12,2	11,1	14,6	17
نسبة اليهود	(٪)	87,8	88,9	85,4	83

المصدر : المجلة العسكرية الفلسطينية ـــ العدد 3 ـــ يوليو ـــ 1989 م .

ثانيا : تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي :

إن الصراع حول الماء العربي سواء داخل فلسطين أو خارجها مثل دائما ركيزة أساسية في العقيدة الاستراتيجية الصهيونية ، كما سبق ورأينا تاريخيا وجغرافيا إلا أن هذا الطراع يتضح أكثر إذا ما بحثنا في أصول مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ، وتطوره التاريخي بعد حروب 1967 ، 1973 م 1982م (لبنان) ، (1991 م ـــ الخليج) ، وهو بحث يظهر إلى حد بعيد موقع الماء داخل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، وفي سبيلنا لتفصيل ذلك نمحور الحديث حول النقاط التالية :

1 ـــ البعد الجغرافي للأمن الإسرائيلي .
2 ـــ طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي كمدخل لفهم نظرية الأمن .
3 ـــ ثوابت نظرية الأمن الإسرائيلي .
4 ـــ تطورات جديدة في نظرية الأمن الإسرائيلي .

وبتفصيل ما سبق يستبين الآتي .

1 ـــ البعد الجغرافي للأمن الإسرائيلي :

كان البحث عن الماء هاجسا جغرافيا ثابتا لدى واضعي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، وذلك لأن جغرفية الدولة تفرض عليهم ذلك ، وخاصة بعد أحداث حرب الخليج 1991 م ، فأسرائيل رسمت حدودها فجاءت على شكل مثلث بالغ الطول شديد التحول ، جملة مساحته تم زيادتها بالتوسع الاستيطاني إلى 27 ألف كيلو متر مربع بدلا من أن كانت 20700 كيلو متر مربع ، ومجموع أطوال حدوده المائية على البحر المتوسط والبحر الميت وخليج العقبة 244 كيلو مترا ، بينما تناهز أطوال حدودة البرية زهاء 951 كيلو مترا ، تمثل 531 كيلو مترا منها خطوط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية للأردن ، 70 كيلو مترا منها مع المرتفعات السورية ومثلها تقريبا مع لبنان ، و274 مع قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء .

وعلى ذلك فإن حدود دولة إسرائيل في أعقاب الجولة التوسيعة الأولى عام 48 - 1949 م كانت تناهز 1195 كيلو مترا ، تضم مساحة كلية تبلغ 20700 كليو متر مربع ، بينما كانت حدود فلسطين الأصلية 1130 كيلو مترا أي أقل من حدود إسرائيل بحوالي 65 كيلو مترا ، أما جملة مساحتها فكانت 27000 كليو متر مربع ، أي أكثر من مساحة إسرائيل بحوالي 6300 كيلو متر مربع .

وقد خلق هذا التناقض بين المساحة الإجمالية وطول الحدود بعض المشاكل الاستراتيجية ، إذ ترتب على تحول جسم الدولة بعض السلبيات والنقائص العسكرية كان أشدها خطرا على أمنها القومي ذلك الافتقار إلى العمق الاستراتيجي ، الذي اثر بدوره وبصورة مباشرة على عقيدة إسرائيل الحربية ، فدفعها إلى أن ترفض القتال على أرضها رفضا تاما لقرب مراكزها الحساسة من الحدود ، ولسهولة تمزيق أوصال الدولة بضربات منسقة ، تشن ضدها على الاتجاهات التعبوية الكثيرة التي تتجه كلها إلى قلب الدولة ، وكأنها محاور العجلة الخشبية تربط حافتها الخارجية بمحورها الداخلي .

وبالإضافة إلى ذلك فقد خلق طول الحدود جبهات واسعة كان يمكن أن تثقل كاهل الدفاع لو اتبعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النمط التقليدي لحمايتها، وكانت بعض هذه الحدود تتلوي في شكل نتوءات تضغط على قلب إسرائيل ؛ وتهدد مناطق الكثافات السكانية العالية فيها ، فتحيلها إلى عنق زجاجة يهز الإتزان الاستراتيجي للدولة . وبالمثل فقد كانت خطوط الهدنة في قطاع غزة تشكل اسفينا يمتد لمسافة 40 كيلو مترا نحو قلب إسرائيل ، فزعم إسرائيل في كل مناسبة أنه بالغ التهديد لا منها .

على هذا النحو كان تأثير جسم دولة إسرائيل الطويل ، ووسطها النحيل ، وحدودها الممتدة ، على عقيدها الحربية ، ونظرية الأمن القومي لها مما دفعها إلى التوسع بالعدوان نحو حدود طبيعية ، أكثر أمنا ، فكانت الجولة التوسعية الثانية خريف 1956 م ، ثم الثالثة صيف 1967 م فالرابعة عام 1982 .

زد على ذلك أن افتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي قد حرمها من حرية المناورة الواسعة ، فكان الحل الذي ارتضته عقيدتها الحربية هو الخروج من هذا الاختناق الجغرافي إلى ساحات الاعداء الأرحب ، حيث تستطيع قواتها المسلحة أن تمارس الهجوم دون قيود ، بالأقتراب غير المباشر ، والحركة الإيجابية ، والتعرض المستمر ، والاندفاع السريع إلى الأعماق والمؤخرات . مستغلة الهيئات الطبوغرافية الحيوية بالمسرح ، لهز الأتزان الاستراتيجي للأعداء ، والتسلط على شرايين الحركة والمواصلات التي تصل الجيوش في الميدان بالرئاسات والمستودعات في العمق ، تطبيقا لمأثورة نابليون الشهيرة ... « أن من يسيطر على خطوط المواصلات في المسرح يصبح سيد الموقف » .

لقد تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلية بالعامل الجغرافي إيما تأثر ، ليس فقط في مساحة الدولة وشكل الحدود ، بل وفي مناطقها الداخلية بأيضا ، فهذا المثلث الحيوي الواقع بين تل أبيب وحيفا والقدس ، الذي يحوي أكثف التجمعات السكانية ، وأهم المراكز الاقتصادية ، وأخطر الهيئات العسكرية ، حيث تتركز به الصناعات الحربية ، والمستودعات الاستراتيجية ، والقواعد الجوية والموانئ الرئيسية ، كان في نفس الوقت هو عنق الزجاجة ، ثم هو أيضا الشريحة الأرضية الوحيدة التي تمر خلالها جميع الطرق التي تربط بين شطري إسرائيل الشمالي والجنوبي .

وإزاء كل ذلك ركزت النظرية الأمنية الإسرائيلية على حماية هذا المثلث الحيوي بالدرجة الأولي ، عن طريق أبعاد خطر الحرب عنه ، بدفع جبهة القتال بعيدا داخل أرض العرب ، وبكل الطرق .

ثم أخيرا ... فقد أثرت الأوضاع الجغرافية على شكل الدفاع الإسرائيلي ، وهيكله العام ، فزينت له أن يكون « دفاعا تعرضيا » ، لا يستكين داخل خنادقة أو أستحكاماته الميدانية ، إلا للفترة الزمنية التي تفصل بين الجولات التعريضة المتتالية ، حيث تشكل له هذه الخنادق والاستحكامات قاعدة الانطلاق التي تمكنه من الانقضاض والاندفاع .

وكما يخدم الهيكل العام للدفاع الميداني خطه الهجوم ، يخدم الهيكل العام للدفاع المدني خطة تأمين قلب الدولة وعمقها ضد مختلف أخطار العمل الفدائي والهجوم الجوي ، والإغارات البرية والبحرية المحدودة ، وهذا يرتبط بما سبق ، تزايد الأطماع الإسرائيلية الجغرافية في الدول المجاورة لها وهي أطماع كان هاجس الماء والأنهار هو محورها الرئيسي وذلك على النحو الذي يظهره الجدول رقم (3) المرفق .

ويجمل ألا نختم هذا الفصل ... قبل أن نلقي بعض الضوء على خبايا المطامع الجغرافية الصهيونية ، ومراميها التوسيعة في الوطن العربي ، فنعرض في الجدول آراء المؤسسة العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية عن بعض المناطق العربية ، ووجهات نظرها في مزاياها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، التي سوف تؤثر بالتالي على عقيدتها الحربية التوسيعة فيما يلي من حقب ومراحل في المخطط التوسعي الإسرائيلي المرسوم للمستقبل* .

---

* المادة التي تحتوي عليها الجدول التالي مقتبسة من الوثيقة السرية الإسرائيلية التي جاءت في كتاب (خنجر إسرائيل) الصفحات من 39 - 98 .

جدول رقم 3

(خبايا المطامع الجغرافية الصهيونية في الوطن العربي)

المناطق العربية	المزايا الاستراتيجية	المزايا السياسية	المزايا الاقتصادية
المرتفعات السورية ودرعا وحوران	ــ حرمان سوريا من القواعد الصالحة للهجوم على إسرائيل . ــ تأمين الحماية التامة لمياه نهر الأردن . ــ استكمال خط الدفاع الجغرافي الاستراتيجي عن مدخل أفريقيا من الشرق وقناة السويس .	ــ الاتصال بمناطق الأقليات السورية وخلق حاجز منها يفصل بين سوريا وإسرائيل . ــ تهديد العاصمة السورية مما يحقق فرض ضغط سياسي على سوريا .	ــ الاستيلاء على مناطق وراعية هامة وإضافة المزيد من الأراضي الخصبة . ــ السيطرة الكاملة على مياه اليرموك . ــ السيطرة على مناطق جبل الشيخ كمصدر أساسي للمياه .
حوض نهر الليطاني	ــ تامين منطقة الجبل وإنشاء معقل دفاع منيع في الشمال . ــ خلق فاصل طبيعي ومنيع بين سوريا ولبنان في هذه المنطقة .	ــ تشكيل عامل ضغط على لبنان واجبارها على عقد الصلح . ــ دعم الاستقلال السياسي بما يحققه من مزايا اقتصادية .	ــ توسيع نطاق المناطق الزراعية الخصبة . ــ السيطرة التامة على منابع نهر الأردن واستغلالها .
شبة جزيرة سيناء وقطاع غزة	ــ ضمان الوصول إلى البحر الأحمر وتهديد الدول العربية الواقعة عليه .	ــ سهولة الوصول إلى المحيط الهندي ، ودعم الاتصال مع دول أفريقيا وآسيا .	ــ استخدام تجاري غير محدود لخليج العقبة وميناء إيلات .

المناطق العربية	المزايا الاستراتيجية	المزايا السياسية	المزايا الاقتصادية
	ـــ تحسين الإمكانيات الدفاعية والقضاء على البروزات الجغرافية في خطوط الحدود . ـــ حرمان مصر من قواعد مناسبة للهجوم على إسرائيل .	ـــ عزل مصر عن بقية العالم العربي ، والوقوف في وجه تحقيق الوحدة العربية . ـــ الاستيلاء على المناطق التاريخية ذات الصفة الدينية .	ـــ الاستيلاء على الثروات الطبيعية في شبة جزيرة سيناء ، وخاصة البترول . ـــ استخدام الإمكانيات لقناة السويس أو المشاركة فيها .
ضفتا الأردن الغربية والشرقية	ـــ تامين دفاع قوي من الشرق عن مناطق إسرائيل الحيوية . ـــ تهديد المناطق الحيوية بالسعودية والكويت والعراق . تأمين منطقة إيلات تأمينا تأمين منطقة البحر الميت مصدرها للثروة الطبيعية .	ـــ القيام بدور أساسي في المخططات الإمبريالية الدفاعية والمشاركة الفعالة في مشروعات / الدفاع عن الشرق الأوسط . ـــ الاستيلاء على المناطق ذات الصفة الدينية .	ـــ أضافة المزيد من لأراضي الزراعية الخصبة . ـــ الاستغلال الكامل للبحر الميت كمصدر للثروة الطبيعة فضلا عن مساطقة المائية . ـــ تحقيق أقصى استفادة من مياة الأردن واليرموك .

المصدر : كتاب العسكرية الصهيونية ـــ مصدر سابق ص 73 - 74 نقلا عن كتاب (خنجر إسرائيل) .

2 ــ طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي كمدخل لفهم نظرية الأمن :

أن فهم نظرية الأمن الإسرائيلي وموقع الصراع حول الماء بداخلها يستلزم فهم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي بأبعاده ، ومستوياته المختلفة والتي تزداد تشويها وضبابيه يوما أثر يوم بسبب من حالة الهزيمة العربية العامة التي دخلت فيها الأمة بعد حرب الخليج الثانية (1991 م) .

ولكي تكون النقاط واضحة فوق الحروف واسفلها يهمنا الإشارة إلى هذه الأبعاد الخمسة المشكلة لطبيعة الصراع العربي / الصهيوني .

أ ــ **أنه صراع ديني سياسي** : صراع بين المسلمين واليهود « ولن تقوم الساعة إلا ويصرخ الحجر والشجر : يامسلم يا عبدالله تعالى ، خلفي يهودي قاقتله » ، وفقا للحديث النبوي الشريف . هذا فضلا عن أن اليهود ينظرون إلى الصراع مع العرب والمسلمين بهذه النظرة ، وما زيادة الاتجاه الديني والتمثيل الديني في قطاعات صناعة القرار الإسرائيلي إلا دليل على هذا البعد الهام من أبعاد الصراع ، وهو بعد يقع في داخله أهمية إنشاء إسرائيل الكبرى (من النيل إلى الفرات ــ إسرائيل مملكة داود وسليمان) وهي مملكة تعني احتواء الأنهار والأبار والمياه العربية داخلها مع صبغها عقائدية دينية مؤثرة .

ب ــ **أنه صراع مصيري** : فالصراع بين الجسد العربي / الإسلامي والكيان الصهيوني صراع حول مفهوم « البقاء أو الوجود » ، فالصراع لم يكن طيلة تاريخه صراع على قطعة من الأرض أو مدينه أو ضفتي نهر فقط ، ولكنه وفق رؤي طرفيه : صراع حول « حق البقاء » ، وهكذا الصراع المصيري الذي يفترض نقيضين يتم بينهما الصراع ، الذي لاينتهي هنا إلا بفناء أحد الخصمين حيث « فناء أحدهما يعني بقاء الآخر » ، ويصبح « للفناء » داخل الصراع المصيري معاني مختلفة تبدأ بإزالة المعالم الأصيلة للخصم من خلال الاستئصال الجسدي ، وتتدرج إلى محاولة احتوائه حتى تستوعب وتذاب هذه المعالم ، وهكذا الصراع بين « الأمة العربية » بتراثها ومعالمها الثابتة وبين الكيان الصهيوني ، الصراع هنا لا يقبل بديلا آخر : « الفناء »

أو « البقاء » ، وكل عمليات التوفيق التي تمت منذ العام 1948 م وحتى اليوم ، باءت جميعها ، بالفشل وسوف تحكم هذه « النتيجة » منطق العمليات المقبلة ، لأنها تنطلق من إدراك لم يفهم — أو يفهم ولكنه يفتقد لعنصر المواجهة والقرار المستقل — لهذا الوجه المصيري للصراع ، يضاف إلى « مصيرية الصراع » « قومته » ، فالصراع مع إسرائيل ليست صراعا بين الفلسطينيين والإسرائيليين فقط ، وليس صراعا على « فلسطين » فحسب ، وكما يتصور البعض خطأ في الحسابات والمواقف الخاطئة ، التي عكستها بوضوح المواقف العربية تجاه حروب (1967 - 1973 - 1982 - 1991 م) وأنما الصراع في جوهرة ، صراعا بين الأمة العربية الإسلامية وبين إسرائيل الدولة العبرية — الصهيونية التي تكونت فوق جزء استراتيجي في الشمال العربي ، أنه صراع بين العروبة والإسلام كأيديولوجية وهوية للجسد العربي ، ولعله « قدر » الأمة العربية « كما قال عبد الناصر من قبل » وليس مسألة اختيار وتفضل لأن إسرائيل تعي هذا جيدا وتعني وهنا مكمن الخطر — أننا لم ندرك بعد مصيرية وقومية الصراع بل وتخشي هذا الأدراك ومن هنا كانت ضرباتها المتوالية كل عشر سنوات تقريبا لأنهاك الجسد والفكر العربي والإسلامي[1] .

جـ — صراع اقتصادي :

الصراع العربي — الصهيوني ، صراع اقتصادي ، فإسرائيل في حقيقتها الداخلية

---

(1) نماذج من الكتابات الأساسية لفهم طبيعة الصراع : د . حامد ربيع ، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1976 م) ، د . حامد ربيع ، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975 م) ، د . حامد ربيع ، من يحكم في تل أبيب ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1975 م) ، د . قسطنطين زريق ، نحن والمستقبل (بيروت : دار العلم للملايين ، 1978 م) .

Bower, Bell, Israel and The Arabs Since 1976, (1969) Fein,Israel, Politics and People, (1967) .
Brecher,Michael, The Foreign Policy System of Israel (London : Oxford University Press, 1972)
Yale Univdrsity Press, 1972) .

وبنائها الاقتصادي ليست سوى رأس الحربة للشركات متعددة الجنسية الغربية والأمة الإسلامية والعربية بثرواتها الطبيعية التي يحتل النفط مقدمتها ، تمثل التربة الخصبة لانتعاش هذه الشركات ، وهنا منشأ الصراع ــ على هذا المستوى ــ إذ يمثل النفط العربي وغيره من الثروات مطلب صهيوني قديم منذ أول كشف بترولي بالمنطقة في إيران والعراق ، والذي أخرجته شركات دولية متعددة الجنسية مع مطلع هذا القرن ، وكان يمولها ويؤسسها عناصر يهودية أمثال : روتشيلد !!

فالصراع بهذا المعني يصير صراعا حول الأطماع الاقتصادية لإسرائيل في المنطقة اكسبتها التطورات الجديدة في الاقتصاد والصناعات الإسرائيلية ؛ وفي تأثير البقاء « المسلح » بلبنان بعد حرب 1982 م اكسبتها إبعادا جديدة والحاحا جديدا ، وهي الأطماع التي تتطلب بالضرورة مواجهة يترتب عليها استنزاف للقدرة وأهدار للإمكانية العربية ، وهنا يتطور الصراع وتتضح إبعاده ، ويصبح على الأمة العربية لكي « تبقي اقتصاديا » أن تخوض صراعا طويلا معقدا ، متعدد الأدوار والأدوات مع الكيان الصهيوني .

د ـــ **صراع حول الشرعية** : شرعية الوجود الصهيوني بفلسطين ، والشرعية هنا وبعد جولة الخليج 1991 م ، يقصد بها في أوسع معانيها مصادر التبرير للوجود أو الحركة ، بهذا المعنى المفهوم قد يضيق ، فإذا به لايعدو الأساس القانوني الذي يستمد منه مصدر النشاط سبب حركته . ولكنه قد يتسع فإذا به يضم ويحتضن كل ما يمكن أن يفرض نفسه على العقل أو الوعي الفردي أو الجماعي من مبررات لاستنفاذ الطاقة في إتجاه معين ، بهذا المعنى ، شرعية الوجود الإسرائيلي « تلقي بنا في متاهات عديدة بعضها تاريخي يختلط بالعقيدة الصهيونية لبتداء من وجودها ومراحل تطورها وانتهاء بتحليل مستوياتها ووضعها التي أعلنتها حركات التحرر المرتبطة بذلك العصر ، وبعضها نظامي يعود إلى الوضع اليهودي بصفة عامة والإسرائيلي بصفة خاصة من نطاق الوجود الدولي المعاصر ، وكذلك الوجود الوضعي للدولة العبرية والتي أصبحت بعد حرب الخليج تمثل قوة ديناميكية نظامية في منطقة الشرق الاوسط ، ومن ثم لابد وأن تملك نظرتها في أبعاد مدلول الأمن

القومي ، وهو المفهوم الذي يتناقض والأمن القومي العربي ، ومن ثم يتوالد عن هذا التناقض تجاه الأمن والشرعية ، الصراع الذي تتزايد حدته حين يقدر للجسد العربي أن يظل طيلة الفترة السابقة على حرب لبنان لافظا لهذا الكيان الصهيوين في تياره العام ، وبالتالي ضاربا الأساس الأول البديهي لشرعية أي دولة ، أساس الاعتراف القانوني[1] .

هـ ــ **صراع حول « القدس »** : والصراع العربي ــ الصهيوني في أحد جوانبه الهامة ، صراع حول « القدس » كرمز ذا دلالة خاصة لدى طرفي الصراع ، فالقدس تمثل بالنسبة للطرف العربي الرمز لوحده التاريخ الإسلامي والعربي والمنبع الذي التفت داخله الثقافة الدينية للمنطقة والرمز للصمود في التاريخ العربي تجاه سلسلة الغزاة التاريخيين ، القدس هنا تتعدي الأطار الجغرافي « كمدينة » إلى النطاق التاريخي كرمز ، وهي بالنسبة للدولة العبرية تمثل « رمزا » إيضا ، رمزا للرفض اليهودي وللحنين التاريخي للعودة إلى عاصمة داوود وسليمان ، كما تزعم الرؤية الصهيونية إذن : القدس أصبحت بهدا المعنى ذات وظيفة محددة في الصراع فمنها بدأ قبل العام 1948 م وإليها يعود بعد العام 1991 م ، ولن يكف طرفي الصراع عن صراعهما ما بقيت هذه « المدينة » ــ الرمز « بل وربما أن القدس قد أعطت غيابيا وبشكل خفي ــ لهذا الصراع زخمه ومضمونه المعنوي والقيمي[2] .

و ــ صراع متعدد الدوائر : والصراع العربي الصهيوين ، صراع ذو دوائر متعددة ، فهو صراع شرق أوسطي تدخل فيه أطراف غير عربية بدرجات متفاوته وفي مراحل مختلفة وتشير هنا إلى إيران قبل وبعد سقوط الشاه وتركيا ، واثيوبيا ، وهو صراع ذو دائرة أسيوية بما يعنبه من موقف محدد لقوى القارة الأسيوية والتي يأتي الموقف الصيني والهندي والباكستان في مقدمتها ، وهو صراع ذو دائرة أفريقية ،

---

(1) Laguour, A History of Zionism (New York and Winston Halt, 1972), PP; 384 - 589 .
كذلك د . حامد ربيع ، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1978 م) ، ص 125 - 131 .

(2) د . عز الدين فوده ، قضية القدس (القاهرة : دار الكاتب العربي للنشر ، 1967 م) ص 6 — 50 .

ولعل في الموقف الأفريقي المواكب لحرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 ، ثم في الدور الخطير الذي لعبه « الهستدروت » في أعادة العلاقات المقطوعة مع دول هذه القارة الغنية بالثروات الطبيعية ، وأخيرا في الموقف المعروف لإسرائيل تجاه جنوب أفريقيا وقضايا التمييز العنصري بالقارة ، في هذا جميعه ما يقدم الدائرة الأفريقية للصراع خير تقديم بالإضافة للدوائر الأخرى .

إذن الصراع العربي الصهيوني ، صراع معقد ، ذو طبيعة خاصة متشابكة الأبعاد والمحاور والمستويات ، لم يكن للحظة واحدة صراع حول قطعة من الأرض ، أو مدينة ، أو نهر ، بل كان ولايزال صراع مصيري إسلامي ، حول القدس ، حول حق البقاء ونوعيته .

أن النقد الموضوعي للذات ـــ عربيا وإسلاميا ـــ وبعد حرب الخليج 1991 م يتطلب القراءة الجديدة لهذه الطبيعة القديمة والمتطورة للصراع ، أن التخطيط الواعي لحركة « الأمن القومي العربي والإسلامي » ، تقف دائما بلا فعالية حين الانطلاق دون الأدراك لهذه الطبيعة ، ولعلها الضرورة التي فرضتها علينا صرامة الحرب في الخليج وفداحتها على الأمة ومستقبلها .

3 ـــ ثوابت نظرية الأمن الإسرائيلي :

ثمة عناصر سبعة

تمثل ثوابت تاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي وهي عناصر رسخها القادة التاريخيين للدولة العبرية من أمثال (هرتزل ـــ جابوتنسكي ـــ بن جوريون ـــ مناحيم بيجين ـــ شارون ... وغيرهم) .

وهي تتمحور حول ما يلي :

1 ــ مفهوم الاعتماد على الذات[1] « Sell Reliance » وهو :

مفهوم قديم في الممارسات اليهودية في عالم الجيتو وعلى وجه التحديد في شرق أوروبا ، حمامات الدم المتجددة فرضت على الأقلية اليهوية إلا تعتمد إلا على نفسها . وهو مفهوم انتقل مع اليهود المهاجرين وقد دعمت من المفهوم تقلبات السياسة البريطانية بين مشجع لليهود على الاستقرار في أرض فلسطين ومعارض لذلك ، أرتفع ليصير جوهر الأمن الإسرائيلي عقب إنشاء إسرائيل فالدولة الجديدة تجد نفسها معزولة محاصرة في جو من العداوة يذكر القيادات بما كانت الجماعات اليهودية تعانيه أيضا في جميع أجزاء أوروبا ، لقد أصبحت إسرائيل مجتمع الجيتو في الأسرة الدولية ، زاد من هذه الحقيقة عزلة إسرائيل الدولية في أكثر من موقف واحد ، ولعل اكثرها وضوحا القرار الدولي باعتبار الصهيونية نوعا من أنواع التعصب العنصري عام 1975 م ، وقد ترتب على هذا المفهوم مجموعة من النتائج الخطيرة .

1 ــ النظرة إلى الصراع العربي الإسرائيلي على أنه حقيقة قائمة لا يمكن الغاؤها أو التهرب منها ، أنها أبدية مثل أبدية المهجر اليهودي لأنه حقيقة معطاه « Given » وهو مفروض على الإرادة الإسرائيلية وكل ما تستطيعه أن تخطط تعاملها مع ذلك الصراع ، الحديث عن سلم حقيقي عربي إسرائيل هو نوع من الحديث الدعائي البعيد الصلة عن الواقع السياسي .

2 ــ يجب على القيادة الإسرائيلية أن تدخل في أعتبارها ذلك الشريط الضيق من الأمان كنتيجة لعدم وجود عمق جغرافي من جانب ولاختلال ديموجرافي خطير في صالح الجانب العربي من جانب آخر .

3 ــ وهي ترى هذا الواقع شبيها بالواقع السوفييتي الذي عبر عنه في لحظة

---

(1) د . حامد ربيع : نظرية الأمن القومي العربي ــ دار الموقف العربي ــ القاهرة ط 1 - 1984 ص 240 .

معينة بنظرية الإحاطة والتطويق الرأسمالي : « Copitalist encirclmeent » كذلك فإن التطويق العربي « Arab encirclement » يجب أن يواجه بسياسة شبيهه بالسياسة السوفييتية والتي أساسها البناء الداخلي وعدم الاعتماد على الأصدقاء .

4 ـــ ويزيد من خطورة ذلك الوضع أن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط هو بطبيعته نظام مفتوح « Open » بمعنى أنه من خلال الإطار الدولي فهي قادرة على أن تؤثر في جميع متغيرات الوضع الإقليمي . هذه الحقيقة تتيح للجانب الإسرائيلي العديد من الإمكانيات التي يجب أن تستغلها من منطلق مصالحها المستقلة التي لايجوز أن تختلط من حيث الجوهر بأي قوة عظمي مهما كانت حليفة ومتوافقة مع الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية .

5 ـــ ومن هذا المبدأ الذي وضعه بن جوريون وإن كان سوف يقدر له أن يختفي عقب حرب الأيام الستة وهو أن إسرائيل عليها إلا تحارب أي دولة عظمي بل ولا تحارب أي دولة غير عربية في منطقة الشرق الأوسط .

(ب) **مبدأ الحرب القائمة** « Dormant War » :

هو نتيجة منطقية لحقيقة العلاقات بين الجانب الإسرائيل والعالم العربي حتى اتفاقيات كامب ديفيد حيث يسودها لا حرب ولا سلام وهدا المفهوم إدى إلى نتيجتين :

1 ـــ من جانب فإن حالة الحرب قائمة ومستمرة وهي من الممكن أن تتبلور بمجرد إجراء يأتيه الخصم يكشف عن تلك الحالة . لقد سبق أن رأينا أن الأمن الإسرائيلي قبل حرب الأيام الستة كان يفترض أن أي إجر اء من هذه الثلاثة يعني الإعلان عن حالة الحرب « Casus belli » : أغلاق مضيق تيران ، دخول قوات هجومية مصرية في سيناء ، حدوث تحالف بين أي دولتين من الدول المحيطة بإسرائيل وعلى وجه التحديد مصر والأردن وسوريا .

2 ـــ ومن جانب أخر أن أساس العقيدة القتالية الإسرائيلية هو مفهوم الأمة

المحاربة « nation in arms » ، ومعنى ذلك أنه ليست هناك تفرقة بين الجندي المهنى والمواطن الجندي ، أن كل امرأة هي مقاتلة ، وكل رجل على استعداد للبطولة وكان منزل قلعة ، أن جميع المدنيين هم مقاتلون وجنود يكونون جزءا لايتجزأ من إدانه الدفاع عن الوطن في لحظة الخطر .

(جـ) الحرب الوقائية والحرب المجهضة « Preventive War » :

الحرب القائمة من جانب ثم الإطار الضيق لأمن إسرائيل بسبب أوضاعها الديموجرافية والجغرافية كان لابد وأن يقود في لحظة معينة إلى تسرب مفهوم الحرب الوقائية ، المتغير الأساسي هو ما يسمي بالزمن العسكري بمعنى القدرة على الاستعداد لمواجهة احتمالات صدام مع العدو فالزمن العسكري دائما كان في صالح الجانب العربي وبصفة خاصة قبل 1967 م ، ومن ثم كان من الطبيعي وقد سبق ورأينا جوهر الفكر الإسرائيلي العسكري عدم الاعتماد إلا على النفس ، أن تصوغ هذا البناء الذي في جوهره يعني الخروج على جميع مفاهيم التعامل الدولي في تقاليده المعاصرة .

والمتتبع لهذا المفهوم يجد أنه يمر بعدة مراحل / ففي الخمسينيات كان يعبر عنه بالدفاع النشط والذي يعني تتبع أي محاولة لاختراق الحدود الإسرائيلية بالحساب المضاعف للدولة التي جاءت منها العمليات موضع الحساب وفي مرحلة ثانية بدأ الحديث عن الضربة المجهضة والتي لاتعدو عملية محدودة في أبعادها ليس لها من محور سوى القضاء على سلاح معين يمثل خطورة معينة وهي النظرية التي طبقت في تدمير المفاعل النووي بالقرب من بغداد . ولكن في لحظة معينة ارتفع المفهوم فإذا به يعبر عنه بكلمة الحرب الوقائية التي تعني شن حرب كاملة لمجرد التحرز والاحتياط إزاء خطر متوقع ، وما هو ما حدث عام 1967 م .

هذا المفهوم يعني مجموعة من النتائج :

1 ـــ إن حماية الوضع القائم يصير هدفا ثابتا للسياسة الإسرائيلية .

2 ــ بل وصل الأمر بالقيادات الإسرائيلية في لحظة معينه إلى وصف عدم تجديد اتفاقية الفصل بين القوات على الحدود السورية على أنها مما يهدد الأمن القومي الإسرائيلي .

3 ــ وهو أمر تردد أيضا عقب مقتل الرئيس السادات بل وقبل ذلك عندما اثيرت احتمالات اختفائه لم يتردد أكثر من مسئول إسرائيلي في التصريح بأن اختفاء نظام السادات يهدد الأمن القومي الإسرائيلي .

4 ــ ويدخل في هذا النطاق مفهومان جديدان برزا بصفة خاصة عقب حرب 1967 م الأول وهو مبدأ التصعيد « escalation » والثاني وهو مبدأ الردع « deterrence » .

(د) نظرية الحربين والنصف :

صاغ هذه النظرية فريق مكنمارا الذي تولي وزارة الدفاع أثناء فترة حكم كنيدي وبصفة خاصة عقب أزمة كوبا . المحور الأساس هو أن القدرة العسكرية الأمريكية يجب أن تملك الاستعداد الدائم لشن حربين ونصف في آن واحد : أحدهما في وسط أوروبا حيث احتمالات الغزو الروسي قائمة والأخرى في المحيط الهادي وفيه تواجه الولايات المتحدة الكتلة الشيوعية وإلى جانب ذلك احتمالات ما يمثل نصف الحرب قائم في كثير من البقاع الأخرى حيث الصدام لن يرتفع إلى مستوى المسرحين السابق ذكرهما .

هذا المفهوم تسرب إلى الفقه الإسرائيلي بصفة خاصة عقب حرب الأيام الستة ليقلب إلى حد معين التقاليد التي كان قد وضعها بن جوريون وهي تجنب أي مواجهة ليس فقط مع إي قوة غير عبرية في المنطقة بل وكذلك ومهما كانت الظروف مع أي قوى كبرى . لقد بدأ الفكر الاستراتيجي يدخل في الاعتبار احتمالات الصدام مع الاتحاد السوفييتي ولو في نطاق ضيق ، وقد برز ذلك بشكل واضح أثناء حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية عندما أسقطت طائرة سوفييتية تحمل طيارين

سوفييت . ومن ثم كونت نظرة أساسها أن التدخل في المنطقة من جانب الاتحاد السوفييتي بقصد تغيير الوضع القائم يجب أن يواجه بصدام إيجابي من جانب القوات الإسرائيلية . ومعنى ذلك أن الجيش يجب أن يكون مستعدا لحربين في آن واحد . ومعنى ذلك أن التدخل السوفييتي لن يكون رد فعله مجرد مواجهة جزئية في ميدان القتال الإقليمي بل قد يخرج عن تلك الحدود بما يعينه من أصابات قاتلة في الأرض السوفييتية هذا المفهوم برز واضحا على لسان موشي دايان وكان يوصف وقتها وعقب حرب الأيام الستة بأنه نوع من الدعاية الرخيصة ولكنه مهد إلى التطور الذي سوف نراه في أعقاب حرب أكتوبر بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية على أن ما يعنينا مؤقتا هو أن هذا التطور أدخل في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي مفهوما جديدا يتناقض مع جميع التقاليد السابقة وهو ما يسمى « تحليل » أسوأ الحالات « Worst case analyeis » ، إن منطق هذا المفهوم والذي يعتبر خير ما يميز مفهوم السياسة السوفييتية أو ما يعبر عنه علماء الاستراتيجية الألمانية التقليدية بكلمه « Realpolitik » والذي يوجه جميع مخططي الحرب هو أن التوقع يجب أن يكون أساسه أسوأ صورة يمكن أن يصل إليها تصعيد القتال من جانب والممارسة الفعلية من جانب آخر .

(هـ) **توازن القوى** « Balance of Power » :

والواقع أن افتراض أن القدرة على الردع يجب أن يتضمن القدرة على العقاب يعني البحث عن توازن عسكري في صالح إسرائيل . وإسرائيل ليست فقط في حاجة إلى أداة دفاعية بل أيضا يجب أن تملك أداتها جميع عناصر القدرة الهجومية ومن ثم في الوضع الاستراتيجي الذي تتواجد فيه إسرائيل فإن توازن القوى يجب أن يكون وظيفيا ومن ثم يترجم بأنه يعنى التفوق العسكري الذي يسمح للقدرة الإسرائيلية بالتحكم في جميع إجزاء المنطقة قتاليا أي أن التفوق يفترض أسوأ الحالات وهي تجمع جميع القوى العسكرية العربية في إرادة واحدة تحت قيادة واحدة .

توازن القوى بهذا المعنى وقد أرتبط به مفهوم الردع هو الذي قاد إلى طرح فكرة الخيار النووي ، والواقع أن مفهوم الردع النووي لايعود إلى الأمس القريب بل أنه ينتمي إولا إلى فكر بن جوريون ومند بداية الخمسينات تم حمل لواء ذلك المفهوم إيجال آلون الذي كان (منظر الاستراتيجية الإسرائيلية) في فترة حكم أشكول

وهو الذي أرتبط بحرب 1967 م . حرب سيناء الأولى عام 1956 م طرحت بصورة واضحة عنصر الزمن العسكري ، الرأى السائد في القيادات العسكرية ظل أيضا بعد المعركة هو أن الزمن العسكري دائما في صالح خصوم إسرائيل بل أن أدخال أداوت القتال التقليدية أي غير النووية بكثرة لن يؤدى إلا إلى زيادة هذا المتغير بسبب الدور الذي لابد وأن يلعبه متغير الكثافة البشرية في القتال وهكذا ابتداء من الستينات أضحى أحد الأسس الثابتة في العسكرية الإسرائيلية سواء بفضل رابين رئيس الأركان في تلك الفترة أو شيمون بيريز الذي كان له موضع هام في الصياغة الفكرية تطوير القدرة النورية الإسرائيلية . وساعد على سيادة هذه القناعة المحاولات التي كان يجربها ناصر ورغم أنه ثبت عقب ذلك أنها لم تكن جادة .

وقد ترتب على هذه المجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتوازن استقرار مبدأ ثابت لايزال يتحكم في الأدراك الإسرائيلي بخصوص مفهوم الأمن القومي وهو ضرورة التمييز بين مستويين من مستويات الأمن : ما يسمى بالأمن المعتاد « Current Secarity » أي الأوضاع التي تبرر إجراءات العقاب بسبب الأحداث اليومية والمحدودة من حيث نتائجها التي تترتب على التسلسل وعمليات العنف الفردي ثم ذلك الذي يسمى بالأمن الأساسي « basic security » حيث يرتفع الأمر إلى ضرورة الحرب الوقائية . لفهم التفرقة بين هذين المفهومين يتعين علينا أن نعود إلى ظروف صياغة هذين المفهومين وذلك عندما قدر لموشي دايان أن يكون رئيسا للأركان وبصفة خاصة خلال عامي 1955 - 1956 م .

(و) الممارسة المضبوطة للعنف « Controlled excecies of violence » :

الاستخدام المقيد للعنف هو محور الحروب المحدودة والصهيونية منذ بدايتها بل عقب أنشاء إسرائيل حتى حرب 1956 م إذ تعلمت أن تجعل حروبها دائما مقيدة بأهداف محددة سياسيا وعسكريا . أن هذا يسمح لها بتكتيل كل قواها ثم باسترداد أداة العنف قبل أن تتطور العمليات العسكرية إلى ما لا يحمد عقباه . والواقع أن هذا التصور كان أيضا خلف التمييز السابق ذكره بين الأمن اليومي و« الأمن الأساسي » .

الأول يواجه بعمليات محددة ومتعددة أما الثاني فهو الذي يعنى عملية التصعيد للحرب الكلية الشاملة . والواقع أن هذا التمييز ينبع من متغير أخر وهو عدم قدرة القيادة الإسرائيلية على منع التسرب والعمليات الفدائية ومن ثم برز مفهوم « الثمن الغالي للدم اليهودي » رغم ذلك فقد كان من الطبيعي في مثل هذا الإطار الفكري تطور مفاهيم أخرى لاصلة لها بهذا الواقع : مفهوم « التصعيد الفكري » ، ثم مفهوم « مسلسل العنف » وأخيرا وأهم من كل هذه المفاهيم مبدأ « رد الفعل المتدرج » « graduated response » على أنه من حسن حظ القيادة الإسرائيلية أنها لم تجد في مواجهتها أي تصور استراتيجي من الجانب العربي[1] .

(ز) الاتجاه الاستراتيجي ناحية المياه :

وهذا البعد الثابت في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية صار واضحا بعد حرب 1948 م ، كما سنفصل فيما بعد .

4 ــ تطورات جديدة في نظرية الأمن الإسرائيلي :

فضلا عن الثوابت السبع السابقة فلقد وقعت العديد من التطورات داخل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي خاصة بعد حرب الخليج الثانية (1991 م) بمحورها في الأتي :

(أ) فرض السلام الإسرائيلي ــ الإمريكي على المنطقة :

وهو التطور الذي بدأ مع نهايات حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 م على أيدي الأمريكي هنري كسينجر ، مرورا بزيارة القدس المصرية واتفاقات كامب ديفيد وانتهاء بسلام الإدارة الأمريكية في لبنان ومبادرة الرئيس ريجان الخاصة بالضفة الغربية والسلام في المنطقة ثم حرب الخليج ومحاولات جورج بوش وبيكر وهو التطور الذي تؤكد ميكانزماته العامة أنه سيظل مسيطرا على حركة الصراع العربي ــــ الصهيوني لفترة قادمة ، وهو التطور الذي اكسبته الحرب الخليجية وأوهام الأنتصار العسكري « ثقة في الذات » وترسيخا لسياسات فرض الحلول ، وهو المفهوم أيضا

---

(1) د . حامد ربيع ــ المصدر السابق ص 246 .

الذي ينبغي أن يعني بالمقابل ضرورة تمرد الجسد العربي خارج حدود اللعبة الأمريكية ــ الإسرائيلية ، قبل أن تستحكم حلقاتها ، وأن يتلاعب ــ في حدود الممكن ــ بالمتغيرات الدولية الأخرى محاولا الخروج من المأزق الذي فرضه تناقض وتصارع الأمنين : القومي الصهيوني والقومي العربي والإسلامي .

(ب) الاستيعاب الإرادي والمصلحي :

وهو التطور الذي منحته الحرب الخليجية الفرصة لتطبيقه على الأرض العربية المحتلة ، خاصة داخل الضفة وقطاع غزة ، فلقد أدركت إسرائيل أن الخروج الثالث للفلسطينين من لبنان سوف يعنى الأبعاد المؤقت للخطر الفلسطيني من الشمال ولكنه لن يمنع الانفجار المحتمل من الداخل ، وبالتحديد في آضعف إجزاء الجسد الصهيوني جغرافيا واقتصاديا وعسكريا ، في منطقة الضفة الغربية وغزة تلك المنطقة التي تحوي ما يزيد على المليون فلسطيني مدرك لطبيعة الصراع ويعي معنى وجوده داخل أرضه المغتصبة[1] فكان على إسرائيل والحال كذلك أن تحاول استيعاب هذا البركان قبل أن ينفجر ، ولكنه ليس مجرد استيعاب بشري ، اعتادت السياسة الإسرائيلية عليه قبل جولة لبنان ، فالاوضاع والظروف الصراعية قد تبدلت وتطورت ، والعنصر المراد استيعابه أصبح أكثر « شراسه » وايمان بعدالة قضاياه من هنا استلزم الأمر أن يصير استيعابه استيعابا إراديا ومصلحيا ، أي لا يتم بالأكراه أو فرض الأمر الواقع ولكن من خلال « خلق المصلحة المشتركة » و« الحاجة المشتركة » ومن هنا كانت إدارة مناحيم ميلسون ــ السابقة ــ ونظام رابطة القرى بقيادة مصطفى دودين ، وغيرها ، مقدمة للمنوذج الاستيعابي الذي تريد إسرائيل تطبيقه .

(جـ) تحقيق الشرعية السياسية من خلال التحكم في المشرق العربي :

وتتمحور أبعاد هذا التطور حول الحكم العسكري والاقتصادي في المشرق

---

(1) رفعت سيد أحمد ، « الضفة الغربية في الاستراتيجية الصهيونية ، 1967 م ــ 1982 م » شؤون عربية ، العدد 19 - 20 (أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر 1982 م) ، ص 87 - 102 .

وتهديد منابع النفط العربي ، وهو الذي لايعود فقط إلى حرب الخليج الثانية 1991 هـ بل يضرب بجذوره في تاريخ فكرة الأمن الصهيوني قبل تأسيس الدولة عام 1948 م ولكن أزمة الخليج 1991 م اعطته التطور الجديد ، حين أرتبطت « مسألة الشرعية » وتحقيقها بضرورة التحكم وفرض الاعتراف على بلدان المشرق العربي وتحديدا : لبنان ، سوريا ، الأردن ، العراق ، ولا بأس من تهديد منابع النفط لاسكات بعض الألسنة التي لازالت تتحدث عن قومية الصراع ، أو لاحراز كسب اقتصادي يفيد الصناعة الإسرائيلية ، أن حرب الخليج خلقت لدى المؤسسة الحاكمة في إسرائيل عقدة ما يمكن تسميته « بالغرور السياسي للمنتصر » ، كل ما يريده يحققه ، حيث يقبع في النهاية كل مفاتيح اللعبة بين يديه ، وهكذا إسرائيل فلماذا لاتتوسع وتفرض شرعيتها طالما لا يريد هذا الجسد العربي لها ذلك .

والبحث عن الشرعية من خلال التحكم والسيطرة يمثل أحد المظاهر الهامة للحاجة إلى « البقاء » وهكذا تدور عجلة الأمن القومي الصهيوني مرة أخرى لتصب في الإطار المرجعي لمفهوم حق البقاء ، وهو الإطار الذي تبناه من قبل هنري كيسنجر ، ولاعجب من وحدة الأدراك هذه وهو أيضا الإطار الذي سيظل ولفترة قادمة محور القناعات والتعاملات في نطاق المفهوم ، والخلفية الاستراتيجية الأولى له .

أن الأمن القومي الصهيوني من خلال هذه التطورات الجديدة بعد حرب الخليج الثانية 1991 م أصبح يعنى بالضرورة النقيض المباشر للأمن القومي العربي والإسلامي ، أي أنما نعود بالتدريج إلى جوهر مشكلات المنطقة العربية ، وإلى جوهر طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي « حق البقاء » لطرفي الصراع ، وهو حق يدور حول أشياء عديدة ليس أقلها ولاشك : (الماء العربي) .

* * *

الفصل الثالث

محاصرة المياه الفلسطينية بالمستوطنات

محاصرة المياه الفلسطينية بالمستوطنات

* لكي تتمكن إسرائيل من الامتصاص الهادئ لأبار المياه العربية ، انتهجت منذ عام 1948 م استراتيجية استيطانية متعددة الأهداف ، تلك الاستراتيجية قامت على أساس محاصرة مناطق الكثافة الديمجرافية الفلسطينية ، والتي هي بالضرورة مناطق للمياه التي يعيش من حولها البشر والزرع ، بمستوطنات مبنية على أسس هندسية وعسكرية دقيقة ، قصد بها التحكم في هدفين أساسيين الأول : التحكم في منافذ الطرق الرئيسية الموصلة من وإلى القرى والمدن العربية الفلسطينية والثاني : التحكم في مصادر الماء الفلسطيني الموجود من حول وبداخل هذه القري ، وانطلاقا من هذين الهدفين تم بناء المستوطنات وفقا لمواصفات تساعد على تحقيقهما بأقل تكلفة ممكنة .

* من هنا كان المستوطنات ، أهدافا مائية وعسكرية وسياسية أيضا (فرض سياسة الأمر الواقع) ، وفي هذا الجزء من دراستنا سوف نذهب إلى حيث جوهر فلسفة الاستيطان الإسرائيلية وأهدافها وذلك من خلال معالجة المحاور التالية :

أولا : ماهية المستوطنات وتقسيماتها .

ثانيا : التوسع الاستيطاني وأبعاده .

ثالثا : موقف المنظمات الدولية من المستوطنات .

رابعا : التطورات الجديدة في قضية المستوطنات .

خامسا : الاستيطان وهجرة اليهود .

* وبتفصيل ما سبق بستبين ما يلي :

أولا : ماهية المستوطنات وتقسيماتها :

يمكن تصنيف المستوطنات إلى مستوطنات عسكرية وأخرى « مدنية » وتمثل المستوطنات العسكرية التي تسمى أيضا مراكز لنا حال (شباب الطليعة العسكري)

الأمامية منشأت عسكرية كما تمثل قري زراعية . ويؤكد الزعماء الإسرائيليون الدور الاستراتيجي الأساسي لهذه المستوطنات العسكرية . ففي كانون الثاني / يناير 1977 م ، أعلن رئيس الوزراء أسحاق رابين ، أن المستوطنات زادت من أمن أسرائيل ووفرت أساسا وطيدا لمطالبتها بالسلام المقترن بحدود يمكن حمايتها ، أن هذا النوع من المستوطنات هو جوهر قوة الدفاع الإسرائيلية ويجمع بين الأعمال الزراعية والخدمة العسكرية .

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين : الكيبوتس : « أو المزارع الجماعية » و« الموشاف » وهي مزارع فردية تستفيد من الزراعية الجماعية .

وقد جاء في تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين إلى الشرق الأوسط سنة 1977 ما يلي : أوضح نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبورتي (كما ذكرت صحيفة على هامشمار في 11 تشرين الأول / أكتوبر 1977 م أن المستوطنين في مثل هذه المعسكرات يتمتعون رسميا بصفة مدنيين في الخدمة العسكرية ، وقال أن الجيش قد يستخدم بعض المستوطنين الذين يصبحون موظفين مدنيين في الجيش ، وتقوم وزارة الدفاع بدفع مرتباتهم وتطلب منهم التوقيع على عقود مدتها ستة شهور وإضاف تيسيبورتي أن الجيش سيجلو عن المعسكرات في النهاية ويتعاون في تحويلها إلى مستوطنات دائمة[1] .

وفي تشرين الأول / أكتوبر 1979 م أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكما بضرورة إزالة مستوطنة « أيلون موريه » الواقعة على الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس في غضون 30 يوما وذلك لأن الدوافع التي أدت إلى الاستيلاء عليها هي دوافع سياسية وليست لاحتياجات الأمن وقد استندت المحكمة في اصدار الحكم الذي لامثيل له المادتين 49 ، 53 من اتفاقية جنيف والمواد 23 (ز) 46 ، 52 من اتفاقية لاهاي .

---

(1) يراجع بشكل مفصل وثيقة / المستوطنات الإسرائيلية بالضفة وغزة ـــ الأمم المتحدة نيويورك ـــ 1982 م (مترجمة) .

بالإضافة إلى الأعمال المحظورة المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة تنص المادة 23 (ز) من اتفاقية لاهاي بوجه خاص على حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها إلا إذا اقتضت ضرورات الحرب هذا التدمير والاستيلاء .

وتنص المادة 53 « على أنه » لن يطلب من السلطات المحلية أو الأهالي أعمال تسخير الممتلكات والخدمات إلا للوفاء باحتياجات جيش الاحتلال .

وقد أدلت المحكمة العليا برأي مفاده أن اتفاقية لأهاي تسرى على هذه القضية لأنها في رأيها تقع في نطاق القانون الغربي والدولي ولا تخالف تشريعا إسرائيليا محددا . وتسمح هذه الاتفاقية بإقامة مستوطنات لسد الاحتياجات العسكرية ولا ينطبق المبدأ على الطابع المدني البحت « لايلون موريه » وأكدت المحكمة أيضا أن نزع ملكية الأراضي لأغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتا بطبيعته ، ويمكن تصميم موقع أمامي بحيث يبقي بعد زوال الإدارة العسكرية المؤقتة في أرض محتلة[1] .

وكثيرا ما تتحول المخيمات العسكرية إلى مستوطنات مدنية بالرغم من أن الدفاع العسكري ليس من ابتكار حكومة ليكود التي جاءت إلى الحكم في آيار / مايو 1977 م فقد إذن إسرائيل غاليلي ، المسئول عن سياسة المستوطنات الإسرائيلية في حكومة حزب العمل السابقة . بإقامة « مراكز » في بيت لحم و(كوشار هاشار) لتجنب مشاكل السياسية الخارجية والمعارضة المحلية وفي كانون الأول / ديسمبر 1967 م اقترح عامر ، وزير السئون الاجتماعية إضافة صفة المستوطنات الآتية على المستوطنات الجديدة[2] .

وقد أدلي ربمانونا تنمر أستاذ العلوم السياسية بجامعة متشجين بشهادة أمام لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب بالولايات المتحدة جاء بها أن معظم المستوطنات المدنية

---

(1) الواشنطن بوست 22 أكتوبر 1979 م .
(2) تقرير عن / معاملة الفلسطينيين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل من الضفة وغزة / مقدم للأمم المتحدة تاريخ 1979 م بنيويورك ص 10 .

كانت سابقا مخيمات ناحال . وتسيطر الحكومة الإسرائيلية سيطرة صارمة على تعيين مواقع إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة ، ففي عام 1984 م أشار وزير العدل حاييم صادوق إلى أن الإقامة في تلك المنطقة تقتضي الحصول على إذن من الحكومة نظرا إلى أن الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة بموجب القانون العسكري ، وتستطرد وثائق الأمم المتحدة قائلة :

« ويقول المؤلون الإسرائيليون أن السياسة التي تنتهجها إسرائيل بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة تقوم على أساس سلسلة من الأولويات والإعتبارات الأمنية والسياسية وإحتياجات التوطين وعلى الإمكانيات والأهداف القائمة » .

وفي عام 1977 م أكد وزير الشئون الإجتماعية مجددا قلق الحكومة إزاء سياسة إنشاء المستوطنات وقد علق « بيجال ألون » على ذلك في مقابلة له فقال :

« إذا قمت بتلخيص المسلك التجريبي لحكومة إسرائيل في تجديد نقاط الإستيطان فستجد أنها تتجمع لتكون مفهوما واحدا هو أن المستوطنات تقام في مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة أو متاخمة لمناطق تحتمل أن تصبح خطوط حدود في المستقبل « هذه نقطة هامة جدا لم ينتبه إليها قادة العرب بعد » .

« وهناك تفسيرات أخرى مقاصد سياسة إنشاء المستوطنات فقد قال « بول كوبزع » مدير وكالة « منفيت » للإغاثة (وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة) .

(تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف على ما يبدو وإلى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها عند الخط الأول بمحاذاة نهر الأردن ، الذي يفصل بين الضفة الغربية والأردن ... ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطينين في الضفة الغربية عن الأردن .

ويمتد الخط الثاني بمحاذاة خط هدنة عام 1948 م بين الأردن وإسرائيل الذي يطلق عليه عموما إسم الخط الأخضر ، ويفصل هذا الحزام ما بين الفلسطينيين في

الضفة الغربية وإسرائيل أما الخط الثالث (الذي لم يستكمل) فينطوي على إقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية إزدحاما بالسكان مثل نابلس والقدس الشرقية . ومنذ عام 1967 م والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات ، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءان من الحدود الطبيعية للوطن اليهودي فكما جاء في التوراة ـــ وجاء في تقرير نقابة المحامين الوطنية . الصادر في 1977 م : أنه وفقا لمبدأ « الوطن » هذا تعتبر الحكومة الإسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تساهلا منها فقط فرئيس الوزراء « مناحيم بيجين » وغيره من المسئولين يطلقون على الضفة الغربية إسم « يهودا والسامرة » وهي الأسماء القديمة للمنطقة وتبين الخرائط التي حصل عليها الوفد من وزارة السياحة الإسرائيلية الضفة الغربية وغزة على أنهما جزءان من إسرائيل دون إشارة إلى مركزيهما كمناطق محتلة ، فالخرائط تشير إلى الضفة بوصفها « يهودا والسامرة ».

وبعد حرب 1973 م بقليل ، أعلنت إسرائيل رسميا ضم القدس الشرقية إليها وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية إلى المنطقة . ونصت خطة العشر سنوات إقترحتها الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين الأسر اليهودية وإحلالها محل الفلسطينية .

وتضمن تقرير نقابة المحامين الوطنية الصادر في عام 1977 م المعلومات التالية في عام 1975 م أعلن وزير الإسكان « أفرام عوفي » أن إسكان اليهود في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية وفي أيار / مايو 1977 م إقترحت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً جديدا للتعمير في القدس الشرقية ، يرمي إلى التعجيل بالهجرة اليهودية إليها وذلك عن طريق تشييد 18000 شقة .

وبحلول عام 1975 م كان قد طرد 6000 فلسطيني من المنطقة بعد أن عرض عليهم شيء من التعويض وبعد تدمير بيوتهم إنتقلت 200 أسرة يهودية للسكنى فيها بينما مكثت 20 أسرة فلسطينية في المنطقة .

وفي أيار / مايو 1980 م سن الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي الذي ينص على أن القدس الموحدة وفي داخل حدودها بعد حرب 1967 م هي عاصمة

إسرائيل . أكد مجلس الأمن في قراره (478) (1980 م) المؤرخ في 20 آب / أغسطس 1980 م أن هذه التدابير التشريعية والإدارية تشكل إنتهاكا للقانون الدولي وأنها باطلة ولاغية ، وتمثل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، ومن الواضح كما يقول القرار أن الحكومة الإسرائيلية تعاونت تعاونا وثيقا في إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وإتخذ هذا التعاون صورا كثيرة موجهة كلها صوب نقل المواطنين الإسرائيليين بنجاح إلى الأراضي المحتلة .

وتتضمن المساعدات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية أعفاءات من ضرائب الدخل وتقديم قروض ميسرة ومعونة مادية مثل توفير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف وجرافات ومرافق النقل وقد ذكر أحد المصادر ما يلي :

(أن الوسيلة الأولى التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتسجيع المستوطنين على الانتقال إلى الأراضي المحتلة عن طريق تقديم الإعانات المباشرة إلى المستوطنات ، وقد إعترفت الحكومة بأنها خصصت حتى حزيران / يونية 1977 م مبلغ 400 مليون دولار للمستوطنات الواقعة في الأراضي المحتلة) .

ونصت الميزانية الإسرائيلية لعام 1978 م على إجراء زيادة كبيرة في المصروفات المرصودة لإستيعاب المستوطنين الجدد في المستوطنات التي أنشئت في المناطق المحتلة)[1] .

وتعتبر المبالغ المرصدة ف عام 1978 م لوزارة الزراعة أعلى مبالغ خصصت على الاطلاق للمستوطنات الجديدة ـــ إذ بلغت 426 مليون ليرة إسرائيلية كما خصص مبلغ 840 مليون ليرة إسرائيلية من ميزانية وزارة الإسكان لبناء 550 وحدة مباني في المستوطنات الجديدة .

---

(1) في تفصيل ذلك انظر : د . رفعت سيد أحمد « ثورة المسلمين في الضفة والقطاع : يافا للدراسات والإبحاث ـــ القاهرة 1990 م) .

وقد جاء في صحيفة « النيويورك تايمز » في عددها الصادر في 28 شباط / فبراير 1981 م أن اللجنة المالية للبرلمان قد إعتمدت مبلغ حوالي 4 ملايين دولار لتشييد 400 منزل في المستوطنات القائمة .... » وقد قدرت المبالغ التي صرفتها إسرائيل على المستوطنات حتى عام 1976 م مبلغ 500 ميلون دولار على الأقل ، هذا وقد بلغ إجمالي المساحات التي صادرتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة من 1967 م حتى 31 / 3 / 1984 حوالي 309,750 دونما ، أي ما نسبته 42 ٪ من إجمالي مساحات الضفة[1] .

وتشير بعض التقارير الأخرى إلى أن السلطات الإسرائيلية قد إستولت حتى الأن على أكثر من هذه النسبة ، وأن النسبة تبلغ في الواقع ما بين 55 ٪ إلى 60 ٪ من إجمالي المساحة .

كما تشير المعلومات المتوافرة إلى أن عدد المستوطنات المقامة في المناطق العربية المحتلة خلال الفترة التي ذكرناها 204 مستوطنة موزعة على النحو التالي :

المبين بالجدول رقم (4)

---

(1) حسن بن طلال : سياسة الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين ـــ مجلة العربي / العدد 312 نوفمبر 1984 م .

الجدول رقم (4)

المنطقـــــــــــــة	عدد المستوطنات
* منطقة القدس	37
* الضفة الغربية :	114
ــ منطقة نابلس	39
ــ منطقة الخليل	25
ــ منطقة بيت لحم وبيت جالا	5
ــ منطقة أريحا والأغوار	26
ــ منطقة رام الله	19
* قطاع غزة	17
* هضبة الجولان .	36

* وبالقطع تم زيادة المستوطنات لتصل إلى حوالي 300 مستوطنة مع إطلالة عام 1991 م ، هذا وتقوم السلطات العسكرية الإسرائيلية بنشاط محموم لتكثيف عملية الإستيطان في الأراضي العربية المحتلة ــ تحت مختلف الأشكال ــ للإستيلاء على ما تبقي من أراضي العرب ، عن طريق المصادرة ووضع اليد ، أو بواسطة تزوير عمليات شراء وبيع الأراضي . ومما يؤكد نية سلطات الإحتلال في مواصلة عمليات مصادرة الأرض بالقوة وعدم الرضوخ للقرارات التي تصدرها محاكم الضفة الغربية لصالح الملاكين العرب ذلك الأمر الذي أصدره قائد المنطقة الوسطي الإسرائيلي الكولونيل

« أوري أور » ، وجرد بموجبه محاكم الضفة الغربية من صلاحياتها القانونية في النظر في قضايا الأراضي ، الأمر الذي يترتب عليه تجريد الملاكين العرب من حقوقهم في ظل القرارات التي أصدرتها أو تصدرها هذه المحاكم لصالحهم ، كما أن ذلك يعني أن المحاكم المدنية في الضفة الغربية لن تتمكن من بحث الطلبات الخاصة بتسجيل الأراضي التي لم تكن مسجلة في سجلات « الطابو » حتى هذا التاريخ .

وتشير التقارير المتوفرة إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد أنفقت حوالي 600 مليون دولار على الإستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة ، خلال فترة 1977 1981 م كما قدرت ميزانية الاستيطان لعام 1982 م بحوالي 200 مليون دولار ولم تتجاوز ميزانية الحكم العسكري والبلديات للضفة الغربية في عام 1982 م نسبة 13 ٪ من ميزانية الإستيطان . أي أن السلطات الإسرائيلية تنفق على الإستيطان سبعة أمثال ما تنفقه على الإدارة المحلية في الأراضي المحتلة .

والصورة على أرض الواقع خلال الفترة من (1980 - 1991 م) لاتشير إلى تراجع عن فكرة الإستيطان بل على العكس من ذلك ، فقد أعلن « نائب وزير الزراعة الإسرائيلي لأغراض الاستيطان » أن « إسرائيل » أنفقت على الإستيطان حوالي 600 مليون دولار خلال عامي 86 / 1987 وتم إنفاق جزء من هذا المبلغ على إقامة مساكن تقليدية في المستوطنات ، بعد أن كان المستوطنون يقيمون في مساكن جاهزة سابقة التصنيع .. قامت الحكومة الإسرائيلية ببناء حوالي 6000 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات ، لمضاعفة عدد المستوطنين وبيعها لهم بأسعار تشجيعية عام 1984 م ، تقل عن تكلفة المباني المماثلة لها في إسرائيل « بنحو 70 ٪ فيباع المنزل في أحدي المستوطنات بـ (90,000) دولار فقط مقابل (250,000) دولار للمنزل في إسرائيل » ، كما يتم تقديم تسهيلات وقروض للمستوطنين لتشجيعهم على شراء المنازل ، وتقدر نفقات الإستيطان بحوالي (150,000) دولار للعائلة الواحدة .

وقد أعتبر « أريل شارون » في تصريح له في كانون الأول 1982 م المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خط الدفاع الأول عن « إسرائيل » في الشرق وبالتالي لابد من توسيعها كما أن هذه المستوطنات مسلحة بصورة جيدة .

الصورة على أرض الواقع تظهر أن حركة الإستيطان الصهيوني قد تزايدت بشكل ملحوظ منذ عام 1982 م كما أن هناك دلائل قوية تشير إلى أن الهدف الأساسي للغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982 م كان لتكريس الإحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع من جهة ، وأضعاف مقاومة المواطنين العرب للإحتلال من جهة أخرى . كما إستغلت السلطات العسكرية الإسرائيلية تلك الفترة لإقامة المزيد من المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين وذلك لترسيخ الأمر الواقع وخلق حقائق جديدة على الأرض يصعب تغييرها في المستقبل ، هذا وتؤكد الإحصاءات الإسرائيلية المتوفرة تشير إلى أنه كان هناك حوالي 30,000 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية بإستثناء القدس في نهاية عام 1982 م (وبالقطع قد زاد إلى الضعف الآن) وتستثني الإحصاءات الإسرائيلية القدس دائما بإعتبار أنها أصبحت جزءاً من « إسرائيل » « شرعيا » وإن هذه الحقيقة هي إحدى الحقائق التي تم تكوينها ولا حاجة إلى مناقشتها ، ويقدر عدد المستوطنين ، اليهود في ذلك القدس بحوالي 110,000 مستوطن ، مما جعل عدد المستوطنين اليهود في كامل الضفة الغربية في نهاية عام 1982 م حوالي 140 ألف مستوطن بالقياس إلى عدد السكان العرب في الضفة ــ بما في القدس ــ والذي يبلغ حوالي 800,000 نسمة، أي أن نسبة المستوطنين إلى السكان العرب الأصليين كانت حوالي 18 ٪ غير أنه من المتوقع أيضا أن يزداد عد المستوطنين اليهود خارج القدس إلى أكثر من ضعف عددهم الحالي قبل حلول منتصف1984 م ، ليصل إلى 60,000 مستوطن وبذلك يصبح عددهم في الضفة الغربية حوالي 170,000 مستوطن أو ما نسيته 21 ٪ إلى السكان العرب .

* هذا ولقد انعكست هذه الفلسفة الإستيطانية على مسألة « المياه » ففي موزازنة لعملية الإستيطان قامت إسرائيل بالنظرة الكاملة على مصادر المياه في الأراضي المحتلة وتكريسها لخدمة حركة الإستيطان ، فقد حددت هذه السلطات استعمالات المياه لأغراض الري في الضفة ، وسمحت للمستوطنين بإستخدام مياه الضفة للرى في المستوطنات . وضمن سياسة التعطيش هذه يستهلك المستوطن اليهودي ثمانية ما يستهلكه المواطن العربي من الماء . ومن المعروف أن « إسرائيل » قد سيطرت على

مياة نهر الأردن واستولت على حصص الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان في عام 1964 م ، تلك الحصص التي حددتها (إتفاقية جونستون) مع لجنة الجامعة العربية بـ (100) مليون متر مكعب للأردن و (42) مليون متر مكعب لسوريا و(35) مليون متر مكعب للبنان ، فضلا عن هذا فقد إستطاعت إسرائيل التحكم بجزء من مياه نهر الأردن ، كما سيطرت على المياه التي تغذي قناة الغور الشرقية التي تستعمل مياهها لرى الأراضي العربية في منطقة غور الأردن في الضفة الشرقية كما أبدت « إسرائيل » معارضتها لإقامة (سد المقارن) على نهر اليرموك في الأردن ، وإشترطت الحصول على (180) مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك ، مدعية أن هذه المياه ضرورية لسد حاجات الضفة الغربية المحتلة .

والواقع أن الضفة الغربية المحتلة تتمتع بفائض مائي كبير بعد تقييد (إسرائيل) لإستعمالات المياه من قبل المواطنين العرب ، ومن الواضح أنه إذا ترجمت « إسرائيل » رغباتها إلى واقع فإنها ستكرس السيطرة على مياه نهر الأردن بكاملها مضافا إليها مواضع تغذية المياه التي تحول إلى قناة الغور الشرقية مياه الضفة الغربية . ولاتقتصر مطامع « إسرائيل » على مياه الضفة الغربية المحتلة ، والمطالبة بجزء كبير من مياه « نهر اليرموك » الأردنية ، بل أن من المعروف أيضا أن إسرائيل أنهت مؤخرا الدراسات الهندسية الضرورية لتحويل مياه الليطاني من لبنان إلى « إسرائيل »[1] .

وهذا ما سنقوم بتفصيله في الإجزاء القادمة من دراستنا .

ثانيا : التوسع الإستيطاني وأبعاده :

مثل التوسع الإستيطاني بالسنبة لإسرائيل مثل أحد أركان إستراتيجيتها الأمنية المستقبلية ، فالأمن المأمول ، يرتهن بالتوسع الممكن على أرض الواقع ، وبقدر تحقق

---

(1) حسن بن طلال : سياسة الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين ــ مجلة العربي / العدد 312 نوفمبر 1984 م .

التوسع ، وتشعبه ، بقدر الأحساس بالأمن لدي الإسرائيليين . هكذا تقول الأدبيات الصهيونية القديمة والحديثة معا .

بيد أن التوسع الإستيطاني لا يمكنه أن يتحقق دونما صراع وقتال فعلي ، ومن هنا نشأ الإعتقاد السائد أن إسرائيل بحاجة دائمة للصراع لكي تصون طبيعتها اليهودية الصهيونية الانفصالية فلقد كانت الصهيونية دائما ، ومن الناحية التاريخية ، أيديولوجية إنفصاليه مقصورة على جماعة اثنية واحدة ، ولهذا السبب فقد ساعد ذلك على خلق الصراع مع الأخلاين قبل ظهور دولة إسرائيل إلى الوجود بوقت طويل . فعندما سمح بقيام المستوطنات الصهيونية لأول مرة في فلسطين العثمانية ــ على سبيل المثال ــ كان أحد الملامح مثار الجدل لهذا المشروع هو مسألة الولاء للدولة العثمانية ، ومما لاشك فيه أن السلطان رفض الأسلوب الأول الذي تمت به المحاولات الصهيونية للتعامل معه فيما يتعلق بالإستيطان اليهودي ، لأن هذه المشروعات إستهدفت إقامة دولة يهودية ، وكان ذلك بالطبع أمرا غير وراد خصوصا في إمبراطورية لديها هذا العدد من الجماعات الاثنية المنشقة . ثم أثيرت مسألة ما إذا كان من الممكن أن تمارس أي من المستوطنات الصهيونية الإحساس بالولاء تجاه الدولة العثمانية ، بإعتبار أن إقامة دولة كانت هي النية الصهيونية الأصلية ؟ كانت المعارضة العربية واضحة ، فلقد تخوف العرب من أن الهجرة اليهودية سوف تسفر عن فقدانهم للأراضي الزراعية وفقدانهم للسيطرة على التجارة وإستيلاء الأجانب عليها ، كما أنها سوف تزيد من النفوذ الأجنبي في القطاعات العربية من الإمبراطوية

بوسع المرء إذن أن يتوقع في مثل هذا الجو من الشكوك وسوء الظن أن يعمل المستوطنون الأوائل في حذر ، وأن يحاولوا تهدئة مخاوف جيرانهم العرب . ولكننا نجد العكس بدلا من ذلك : ففد أكد المستوطنون عزلتهم وتباعدهم عن طريق السخرية من التقاليد العربية المحلية وأظهار الرموز التي تعبر عن إمانيهم القومية بشكل بارز كالعلم الصهيوني وبالاستمرار في إستنكار حماية القناصل الأجانب . ويوضح كل ذلك نيتهم في الحفاظ على أعلى درجة ممكنة من التناقض مع نظرائهم من سكان نفس الأرض ، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر بين المستوطنين وبين هؤلاء الذين

رأوا فيهم دخلاء معتدين وخطرين وكان الإعتماد على القناصل الأجانب بوجه خاص ظاهرة تبعث على الضيق لأنه كان يعني أن المستوطنين يمكن أن يستخدموا سلطة الممثلين الأوروبيين ــ كما هو ثابت في حالة الأمتيازات للتحايل على القانون العثماني ، وهو موقف كان يبعث على إستياء كبير لدى المواطنين العثمانيين . أنه يشير إلى أن المستوطنين ينوون ليس فقط أن يبقوا منعزلين عن أولئك الذين يعيشون بينهم في الإمبراطورية العثمانية وأنما متفوقين عليهم أيضا[1] .

وفي هذه الفترة المبكرة من الإستيطان الصهيوني نجد شكلا آخر من أشكال تصعيد الصراع ، فالقيادة الصهيونية لم تكن راضية أن يشكل المستوطنون جماعات داخل الدول الأخرى أو حتى مجرد دولية أخرى من دول الشرق الأوسط . ولذا فقد أوضحت أنها تريد أن تلعب عن قصد دور العميل أو الوكيل للهيمنة الأوروبية على المنطقة ، وسوف ينجلي ذلك بوضوح عن طريق قيام الدولة في المستقبل بدور كلب الحراسة والدولة العازلة ، وبعبارة أخرى فحتى على مستوى النظرية لم تكن الإستراتيجية الصهيونية هي إقامة دولة تحاول تطبيع العلاقات مع جيرانها ، ولكن الهدف بالأحرى كان هو تشجيع الانعزال ، ومن ثم إستثارة مزيد من التوتر عن طريق العمل كادأة واعية للمصالح الأوروبية التي كانت هي أخشي ما يخشاه الشرق الأوسط . ولقد ضمن ذلك منذ البداية ليس فقط صيانة الأثنية من خلال التأكيد على حدود الجماعة ، ولكنه ضمن كذلك أن الدولة اليهودية سوف تكون مصدرا للضيق المستمر في المنطقة ، فقد خطط لإسرائيل أن تكون حد الموس القاطع لحساب المصالح البريطانية في الشرق الأوسط ، ولقد لعبت فعلا هذا الدور لحساب الولايات المتحدة بدلا من بريطانيا .

لقد كانت فكرة الدولة الصهيونية العازلة جذابة لكثيرين في بريطانيا ، فسوف

---

(1) د . نيلزجونسون : قضية حدود إسرائيل الآمنة ، ترجمة يسر عبد الموجود مجلة عالم الفكر ــ المجلد الرابع عشر ــ العدد الأول أبريل 1983 م الكويت ــ وزارة الإعلام ــ ص 101 .

تحمي هذه الدولة قناة السويس وتحرس المصالح البريطانية من دسائس تركيا بعد الحرب وكان مفهوم الدولة اليهودية العازلة مغربا كذلك للصهاينة لأنه يضمن لهم تعاطف القوى الأوروبية كما أنه سيمنع بصفة مباشرة إستيعاب اليهود في الشرق الأوسط الأمر الذي كان يخشاه « جابتونسكي » وغيره من المنظرين .

وإذا كنا قد رأينا ذلك الإتجاه نحو تشجيع الصراع في التاريخ الصهيوني المبكر فإنه ترك بصماته في أكبر خاصية تميز السياسة الإسرائيلية الحديثة .

وتظهر الدبلوماسية الإسرائيلية المعاصرة هذه الحقيقية ، وهذا نمط رسمته بوضوح دراسة لبعض المراحل المتعددة لتطور الإتصالات الدبلوماسية الصهيونية أما الوجهان اللذان يرتبطان بما نحن بصدده فهما ما يسميه هؤلاء « بالتصعيد من خلال مراحل ، والخداع الدبلوماسي » . وقد أدى هذان الوجهان للدبلوماسية الإسرائيلية إلى صراع متزايد مع مندوبي الدول الأخرى الأمر الذي جعل أي تكهن أو توقع عادي لنوايا إسرائيل الدولية مستحيلا ، ومن ثم أدي هذا إلى عدم إستقرار إي قاعدة معقولة للمفاوضات .

ويعرف البعض التصعيد من خلال مراحل « على أنه بلوغ هدف نهائي سبق توضيحه ثم التقدم فورا بمطالب جديدة أكبر تتخذ نقطة بدايتها مطلبا كان يعد في الغالب من قبل « هدفا نهائيا » ، ويتضمن مبدأ الخداع الدبلوماسي التوصل إلى إتفاق مع طرف أخر ثم تزييف المعنى الأصلى للإتفاق وتعريف العبارات والكلمات الحساسة بطريقة تحرفها عن معناها الأصلى أو معناها المتعارف عليه .

ويمكن رؤية هاتين السمتين في تاريخ إتفاقيات « كامب ديفيد » ، فحين تم التوصل إلى « سلام » مع مصر صّعدت إسرائيل صراعها مع الدول المجاورة ، وبعد أن أصبحت حدودها مع مصر « آمنه » تحركت إسرائيل « لتأمين » حدودها مع سوريا بضم مرتفعات الجولان . وفي الوقت نفسه إستمرت إسرائيل في تعريف الحكم الذاتي الفلسطيني بعدة طرق ليس بينهما واحدة تحمل شبها مع معنى وروح المصطلح كما يفهم عادة .

وفي ميدان الإتصالات الدبلوماسية الأقل رسمية فأننا نرى درجة عليا مماثلة من أذكاء الصراع ، وهذا هو الحال بوجه خاص في السنوات الأخيرة لنظام حكم « مناحم بيجين » ، تلك السنوات التي وصل الأمر فيها مستويات عليا من الصراع ، ففي الوقت الذي أصبح فيه النقد لسياسة التوسع الإسرائيلي أكثر حدة من أي وقت وفي الوقت الذي لم يعد بإمكان إسرائيل التظاهر بأنها دولة محاصرة ، بل وعرفت في الولايات المتحدة نفسها كدولة معتدية ، فإن المرء يتوقع أن يجد إجراءات تجميليه من جانب الزعماء الإسرائيليين لإخفاء صورة السياسة التوسعية ، ولكن مع هذا كان ذلك هو بالضبط الوقت الذي سمعنا فيه بيجين وأنصاره ينعقون عاليا بأطماعهم التوسعية ويبعثون شعارات « إسرائيل الكبرى » ، ومن النيل إلى الفرات ، أن توقيت هذا النوع من التصريحات هو ما يجب أن نلاحظه ، إذ عندما يكون إصلاح الأمور وإصدار النبرات التصالحية هو الذي يخدم مصالح الأمة على أفضل وجه فإن إسرائيل تصعد التوتر .

وهذا التصعيد يمتد عادة إلى إصدقاء إسرائيل ، ففي السنوات القليلة الأخيرة بعد أن أصبح حتى حلفاء إسرائيل غير مرتاحين لعلاقتهم بها ، فإن إسرائيل هي التي تجعل العلاقات أكثر صعوبة بدلا من تخفيف التوتر مع أولئك الذين تعتمد عليهم . فبعد مذابح بيروت في سبتمبر 1982 م كانت إسرائيل في موقف الدفاع من الناحية الدبلوماسية ، ومما يلفت النظر بوجه خاص في هذه الحوادث مطالبة الرئيس « ريجان » بتوضيح دورها في حوادث القتل في صابرا وشاتيلا ، ولكن النتيجة كانت ــ ولعل هذا لم يعد مفاجئا ــ هي أتهام بيجين بأن أي شك في إشترك إسرائيل في المذابح سيكون مثل « تهمة الدم » ضد الشعب اليهودي (وهي تهمة أن اليهود يستخدمون دماء المسيحيين في صنع خبز عيد الفصح) . لقد كان هذا الإتهام المباشر معاداة السامية أمرا لاعقلانيا ومدمرا إلى درجة أنه باغت حتى المحافظين من زعماء يهود بريطانيا والولايات المتحدة ، أن هذا التصعيد يفهم إذا ما رجعنا إلى التاريخ مرة أخرى لنكشف كيف أن إسرائيل قد إنتهجت سياسة توسعية واضحة الخطوات والمعالم على النحو التالي :

1 ــ قيام القوات الصهيونية حتى قبل إنسحاب جيش الإنتداب البريطاني من فلسطين ، بمهاجمة وإحتلال عدد من القري والمدن الداخلة في « الدولة العربية » التي رسم حدودها مشروع التقسيم للعام 1947 م الذي أوصت به الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . ومن الأسئلة الواضحة على ذلك ، التوسع الصهيوني في مدن يافا ، عكا ، وطبريا ، وصفد .

2 ــ عشية إنسحاب بريطانيا من فلسطين في 15 آيار / مايو 1948 م ، لم تتوان الدولة الصهيونية عن توسيع رقعتها بإحتلال أراضى إضافية مخصصة للدول العربية مستغلة في ذلك الصدامات مع الجيوش العربية وما اعقبها من إتفاقات وقف إطلاق النار والهدنة في العامين 48 / 1949 م ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ، التوسع الإسرائيلي في النقب .

3 ــ بعد قيام « إسرائيل » اغتنمت الدولة الصهيونية كل فرصة لإحتلال أراض عربية جديدة طوال الفترة الفاصلة ما بين العام 1949 م والعدوان الثلاثي على مصر في نهاية العام 1956 م ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ، توسع « إسرائيل » في العديد من المناطق الحزام المنزوعة السلاح الواقعة بينهما وبين « دول الطوق » العربية .

4 ــ أثناء عدوان 1956 م على مصر وبعده ، نجحت إسرائيل أخيرا في سلب بعض حقوق السيادة المصرية بعد أن أصرت أصلا على الاحتفاظ بجزء من الأراضي الفلسطيينية والمصرية بإعتبارها جزءا من « الأراضي الإسرائيلية المحررة » ، ذلك أنه عندما إضطرت « إسرائيل » للإنسحاب من قطاع غزة والعريش وصحراء سيناء في مطلع العام 1957 م ، حرصت على أن يترافق ذلك الإنسحاب مع وضع قوات طوارئ دولية في الجانب المصري علاوة على « تثبيت » حقها في « المرور » « الحر » من والي ميناء أيلات .

5 ــ في الحقبة الفاصلة ما بين 1957 - 1967 م ، عاودت « إسرائيل » ممارسة سياستها التوسعية في المناطق المجردة من السلاح على « الحدود » بينها وبين كل من

الأردن وسورية . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ، توسع إسرائيل في أراضي قرى « بالووعمواس » و« اللطرون » في الضفة الغربية ، إضافة إلى بعض الأراضي الواقعة عند سفح الهضبة السورية .

6 ـــ منذ حرب حزيران 1967 م وحتى نهاية الحقبة التالية في العام 1977 م ، توسعت « إسرائيل » في المرحلة الحزيرانية بحيث اشتملت حدودها الجديدة ـــ التي تتحدد باستمرار بالمدى الذي يصل إليه الجندي الإسرائيلي ـــ على كامل الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وشبه جزيرة سيناء ، والهضبة السورية ، علاوة على جزيرتي تريم وصنافير السعوديتين . ومن الأمثله الأوضح على الممارسة التوسعية لإسرائيل في المرحلة الثانية من هذه الحقبة ، قيام الدولة الصهيونية بضم القدس الشرقية (بعد توسيع رقعتها بحيث ضمت أرض عربية مجاورة) إليها رسميا ، وبإحتلال إجزاء جديدة من سورية ومصر أثناء حرب 1973 م ، وبإقامة عشرات المستوطنات « الإسرائيلية » على إمتداد الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة سواء في الضفة الغربية وغزة ، أو في الهضبة السورية ، أو في سيناء .

7 ـــ وفي الفترة اللاحقة الممتدة من زيارة الرئيس السادات إلى « إسرائيل » في نهاية العام 1977 م وحتى الآن ، سعت إسرائيل ـــ « رغم إتفاقية الصلح مع مصر ـــ إلى محاولة سلب بعض حقوق السيادة المصرية على سيناء » بتجريد وبتقييد متدرجين للمناطق الحدودية المصرية على صعيدي السلاح والقوات وبالإصرار على أدخال تعديلات ـــ ولو طفيفه ـــ على الحدود الدولية وعلى الأخص في منطقة طابا ، هذا ، علاوة على إحتلال « إسرائيل » للشريط الحدودي من لبنان ، وما سبقه وواكبه وتبعه من نشر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والهضبة السورية ، وإعلان القدس « عاصمة موحده لإسرائيل » .
أن هذا يدفعنا إلى تفصيل أكثر بشأن سياسة التوسع الإستيطاني داخل المناطق الفلسطينية الرئيسية خلال عقد الثمانينيات فماذا عنه ؟

في القدس :

كانت أول خطوة بعد يونيو 1967 م ، أقدمت عليها إسرائيل تجاه القدس هو إقدام السلطات الإسرائيلية على ضم القدس العربية إلى الكيان الصهيوني ، وفرض القانون الإسرائيلي عليها ، وتوسيع حدود بلدية القطاع الإسرائيلي من القدس ، بحيث يشمل القدس العربية[1] وذلك لكي يتسنى لها انجاز أهدافها في تهويد المدينة المقدسة ، والقضاء على طابعها العربي الإسلامي .

كان ذلك في شهر حزيران / يونيو من عام 1967 م ، وفي نفس الوقت أقدمت السلطات الإسرائيلية على طرد أعداد كبيرة من المواطنين العرب من عدة أحياء داخل أسوار القدس ، خاصة حي المغاربة ، حي باب السلسلة ، حي الباشورة ، واتبعت ذلك بهدم حي المغاربة وإجزاء هامه من الأحياء الأخرى ، و لم يقتصر الهدم والتدمير على منازل المواطنين ومتاجرهم ، بل إمتد ليطال المساجد والمدارس والزوايا ، وكلها ذو أهمية تاريخية وحضارية ، تذكر منها المدرسة الأفضلية ، والمدرسة الفخرية ، وزاوية المغاربة ، كل ذلك بهدف بناء حي يهودي داخل أسوار القدس .

أتبعت سلطات الاحتلال ذلك بإجراء تغييرات واسعة على معالم القدس العربية خارج الأسوار ، إذ صادرت الآف الدونمات في أحياء باب الساهرة ، وباب العمود وإجزاء من الشيخ جراح والمصراره ، وسعد وسعيد ، وهي مناطق وأحياء كانت مكتظة بالسكان العرب ، وعملت على إقامة مركز تجاري يرتبط بالقطاع اليهودي من القدس عبر « قطاع ماميلا » الزاخر بالمعالم الأثرية الإسلامية ، وخاصة المقبرة الإسلامية التي تضم رفات كثير من الصحابة والمجاهدين المسلمين عبر تاريخ القدس الطويل .

---

(1) سليم الجندي : سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وأثارها على الشعب الفسلطيني في الأراضي المحتلة ، مجلة شئون عربية ، العدد 48 — ديسمبر 1986 م — تونس ص 27 .

لقد أرادت سلطات الاحتلال من تنفيذ هذه الخطط الاستيطانية في قلب القدس العربية كما يرى البعض تحقيق عدة أهداف :

1 ــ من جهة أرادت تغيير المعالم الحضارية والثقافية للقدس ، بهدم أحياء كاملة بكل ما فيها من مساجد ومدارس ومعالم حضارية مختلفة ، وبمن فيها من سكان عرب ، لتعود فتبني وحدات سكنية ومرافق عامة لاتمت إلى طبيعة القدس العربية وانتمائها ، وهويتها الحضارية بأي صلة ، وتوطين أعداد كبيرة من السمتوطنين اليهود فيها .

2 ــ وهذا سيؤدي إلى تغيير الوضع الديمغرافي ، بتقليص إعداد المواطنين العرب لحساب المستوطنين اليهود ، إضافة إلى تفتيت ومحاصرة الأحياء العربية بالتجمعات اليهودية مع ما في ذلك من عوامل للتوتر والصراع والصدام المباشر بين العرب واليهود .

3 ــ هذا إضافة إلى محاصرة القدس العربية بطوق استيطاني يفصلها عن القري والمدن العربية الفلسطينية الأخرى ، وستجد أن هذا الطوق لايعدوكونه الطوق الأول[1] .

أما الطوق الثاني فيتكون من مجموعة من المستعمرات والوحدات السكنية اليهودية التي أقيمت خارج حدود القدس ، ابتداء من عام 1968 م ، على أراض واسعة صادرتها سلطات الاحتلال وضمتها إلى بلدية القدس ، لقد أقيمت مستعمرات هذا الطوق على حوالي 18000 دونم من الأراضي المصادرة .

إضافة إلى الطوقين المذكورين ، أنشأت إسرائيل طوقا ثالثا ، يتكون من مستعمرات أقيم بعضها ، ولايزال بعضها الأخر تحت الإنشاء ، وذلك في إطار

---

(1) المصدر السابق ص 78 .

مشروع ، القدس الكبرى ، الذي يمتد إلى مستعمرات بيت إيل ، بالقرب من رام الله شمالا ، لتصبح جزءا من الكيان الصهيوني ، ومن أهم المستعمرات التي تقع ضمن هذا الطوق ، معالية أو ميم ، نيتوت أدوميم ، إلى الشرق على طريق القدس — أريحا ، جفعون ، جفعات ، عنتوت ، إلى الشمال الغربي باتجاه منطقة فلنديا ، وقرى الجيب ، بدود يردبوان ، أفرات ، رامات هكدرون ، بتسار إلى الجنوب ، بين القدس وبيت لحم ، هذا وقد انجزت سلطات الاحتلال الإسرائيل ، تشييد 62,500 وحدة سكنية ضمن الطوقين الأول والثاني ، وذلك في الفترة ما بين 1967 م — 1984 م ، وأدت إلى رفع عدد اليهود من 195 ألفا في شطري المدينة ، في نهاية عام 1967 م ، إلى حوالي 320 ألفا عام 1984 م ، وذلك فقا لمصدر إسرائيلي[1] ، وتوحي مجمل هذه الوقائع بأن الاستيطان اليهودي في المدينة المقدسة ، قد قطع أشواطا خطيرة على طريق خلق وإيجاد وقائع يصعب تغييرها .

2 — الضفة الغربية :

اتخذ الاستيطان في مناطق الضفة الغربية الأخرى (فيما عدا منطقة القدس) بمعنى آخر ، ذلك أن حركة الاستيطان في الضفة ، إلى جانب كونها جزءً من السياسة الإسرائيلية لخلق وقائع مادية على الأرض محكومة أيضا بدوافع أمنية — عسكرية واستراتيجية وأيديولوجية ، تعيد إلى الأذهان صورة الاستيطان اليهودي في عهوده الأولي ، حينما كانت المستعمرات أداة المنظمات الصهيونية للاستيلاء على الأرض العربية وأداه التعبئة العسكرية والأيديولوجية . ويشير أحد الإسرائيليين المهتمين بحركة الاستيطان في الأراضي المحتلة إلى أن استيطان الضفة الغربية قد مر بثلاث مراحل[2] .

---

(1) أوردته صحيفة الشعب المقدسية ، 13 / 6 / 1984 م ، نقلا عن صحيفة معاريف ، في سليم الجنيدي — مصدر سابق ، ص 76 .

(2) مقابلة د . ويزون بنفسني ، أجرتها صحيفة عملها 10 / 2 / 1984 م ، وفي سليم الجنيدي المصدر السابق ، ص 80 .

أ ـــ المرحلة الأولى : الاستيطان وفق مشروع ألون :

وهي المرحلة الأولى من مراحل الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية أذ أقيمت مستعمرات على طول نهر الأردن ، لتتوافق مع بنود مشروع ألون الذي يقضي بالعمل على ضم منطقة الأغوار واستيعابها ، مقابل إعادة إجزاء أخرى من الضفة الغربية إلى الأردن ، خاصة المدن المزدحمه بالسكان العرب ، وهكذا فأن مستعمرات الاغوار والسفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية إضافة إلى أنها استهدفت اشغال المناطق الأكثر خصوبة ، والأقل كثافة سكانية عربية ، كانت أيضا ذات طبيعة أمنية ـــ استراتيجية ، وأبعاد سياسة واضحة ، فقد شكلت جزءا من خط دفاعي عسكري ، وقلاعا مسيطرة على محاور الحركة وعقد المواصلات الحيوية في كامل منطقة الأغوار ، والطرق المؤدية منها إلى عمق الضفة الغربية .

ب ـــ المرحلة الثانية :

دشنت هذه المرحلة في أواخر عهد حكومة رابين ـــ العمل ، واعتمدت على الاتجاه إلى إقامة مستعمرات مدنية كبيرة الحجم ، على عكس مستعمرات الأغوار الأكثر قربا إلى نظام الكيوتسات والقري التعاونية .

ويشار أيضا إلى هذه المرحلة باسم « مخطط عوفر » الذي بمقتضاه أنشئت مستعمرات عوفر ، أفرات معالية أدوميم ، وتشكل هذه المستعمرات جزءا من الطوق الثالث حول القدس ومستعمرات مدنية خطط لها إن تنمو على حساب المدن العربية الكبيرة ، وتهدف إلى محاصرتها مثل كدوم أرنيل ، الكنا ، حول مدينة نابلس ، وبين أيل على مشارف رام الله ، وركريات أربع بالقرب من الخليل .

جـ ـــ المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة الاستيطان المكثف الذي نفذته حكومات الليكود ابتداء من عام 1979 - 1980 م ، وحتى سقوط الليكود في انتخابات 1984 م ، إذ جرى في هذه الفترة زرع المستعمرات اليهودية ، في كل مكان تقريبا من الضفة الغربية ، مع التركيز

على المستعمرات القريبة من المناطق المدنية الإسرائيلية ، داخل خطوط 1948 ، ونحن نضيف مرحلة رابعة وهي مرحلة حكومة شامير وخاصة بعد أنهيار الأمن العربي بعد حرب الخليج الثانية 1991 م ، وتنامي الهجرة اليهودية الأثيوبية والسوفييتية إلى إسرايل وحاجتهم إلى الاستيطان وهو ما أدى إلى زيادة اعداد المستوطنات لكثافة غير معهوده .

3 ـ قطاع غزة :

ويعد الاستيطان فيه متواضع جدا قياسا بباقي الأراضي المحتلة وذلك للكثافة العربية الملحوظة ويتبين ذلك من الحجم المحدود جدا للمستعمرات والمستوطنات اليهود في القطاع ، إذ يشير د . بنفس في أبحاثه عن الاستيطان في الأراضي المحتلة إلى أنه يوجد فقط 13 مستعمرة يهودية ، يقيم فيها 1200 مستوطن أي بمعدل 100 مستوطن في المستعمرة الواحد ، وتبدو أكثر هذه المستعمرات مصطنعة غير ثابتة ، وفي هذا المجال يشير الصحفي الإسرائيلي « داني تسدكوني » إلى مستعمرة « إيلي سناي » ، التي أقيمت ليسكنها مستوطنو « يميت » التي اخليت من سيناء ، فيقول أنها لاتزال عبارة عن معابر فيها براكات متطورة .. ولم يتم تحويلها فعليا إلى مستعمرة ، ولا يوجد فيها سوى بضع عائلات . أما مستعمرة « نسيينيت » التي دشنت عشية الانتخابات الأخيرة ، فيشير عوديد ليفتش إلى أنها الاختراع المفاجىء لأواخر حكم شامير في بلاد ألف أعجوبه ، وذكر أنه عندما زارها لم يجد سوى عدد قليل من شبان المدارس الثانوية الذين استؤجروا للإقامة فيها ، مقابل ألفي شيكل للواحد منهم ، وأن بعضهم مكث فيها يوما واحد له وبعضهم مكث أسبوعا ، وأن العلائلات الخمس التي حضرت حفل التدشين ، كانت قد جلبت خصيصا من المستعمرة المجاورة ، « نتيف هشعرا » ويشير « ليفتش » إلى أن مستعمرات أخرى ليست أفضل حالا من « نسيينيت »(1) ـ هذا ولقد كان للانتفاضة الفلسطينية الباسلة 87 - 1991 م) دورا هاما في تعطيل بناء المستوطنات في قطاع غزة إلى حد كبير .

---

(1) سليم الجنيدي : مصدر سابق ، ص 83 .

ثالثا ــ موقف المنظمات الدولية من المستوطنات :

كان للمنظمات الدولية بإجمال ، موقف شبه ثابت من قضية المستوطنات وهو الإدانة الدائمة لها ؛ ولما ينجم عنها من أثار تزيد من تعقيد قضية الصراع العربي الصهيوني ، وعلى وجه التحديد كانت منظمة الأمم المتحدة بلجانها ومؤسساتها المختلفة ، هي أبرز المنظمات الدولية في هذا الصدد ، وسوف نحاول استعراض أبرز هذه المواقف والتي برزت واضحة بعد العام 1967 م وحتى اليوم ... فماذا عنها ؟

بداية أعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة والتي أنشئت بمقتضي قرارالجمعية العامة 2443 (د ــ 23) عن قلقها العميق في عدة تقارير لها إزاء الأثار المترتبة على إنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة .

ففي تقريرها الثاني المؤرخ في 17 / ايلول / سبتمبر 1971 م ، أبدت اللجنة الخاصة الملاحظة التالية :

« أن الأدلة بما فيها الشهادات التي أدلي بها أمام اللجنة التنفيذية الخاصة بشأن الضم والإستيطان ، تؤيد الإدعاءات القائلة أن حكومة إسرائيل تنتهج . سياسة الضم والإستيطان للأراضي المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين » .

« أن الفرق بين ضم إقليم مفتوح واحتلال إقليم في وقت الحرب موضح في الفقرات التالية من التعليق الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدد اتفاقية جنيف الرابعة :

(كما سبق التأكيد في التعليق على المادة ، 4 ، يكون احتلال أرض ما في وقت الحرب في الأساس حالة مؤقته قائمة على الأمر الواقع ، لاتحرم الدولة المحتلة أراضيها سواء من شخصيتها كدولة أو من سيادتها ، بل تؤثر فقط على قدرتها على ممارسة حقوقها . هذا هو مايتميز به الاحتلال عن الضم ، الذي يوجبه تكتسب الدولة

القائمة بالاحتلال كل أو بعض الأراضي المحتلة وتدمجها في (أراضيها) .

وتبعا لهذا ، فإن الاحتلال الناجم عن الحرب بينما يمثل جميع مظاهر الحيازة الفعلية لايمكن أن ينطوي على أي حق للتصرف في الإقليم . ومادامت الأعمال العدائية مستمرة لا يحق للدولة القائمة بالاحتلال ، ضم الأراضي المحتلة حتى ولو كانت تمثل الإقليم المعنى بأسره ، ولايمكن الوصول إلى قرار بشأن هذه المسألة في معاهدة للصلح وهذه قاعدة معترف بها عالميا يؤيدها فقهاء القانون وتؤكدها احكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية والوطنية .

وهناك مبدأ أساسي ينشأ من الاعتبارات السالفة الذكر مقاده أن : الدولة القائمة بالاحتلال تبقي ملزمة بتطبيق الاتفاقية بأسرها حتى إذا كانت خلافا لقواعد القانون الدولي تدعي خلال نزاع ما « أنها قد ضمت كل الأراضي المحتلة أو جزءا منها (وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد صحه هذا الرأي ، وتؤكد أيضا أن أي محاولة من جانب حكومة إسرائيل تجاه السكان المحليين ، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق الاحتفاظ بوطنهم بواجه برفض من جانب حكومة إسرائيل للأحكام المرعية في القانون الدولي .

وتتجه الوقائع التالية اللي تأييد الاستنتاج القائل أن سياسة حكومة إسرائيل هي أن تضم الأراضي المحتلة وأن تنشئ المستوطنات فيها كما تقول وثائق الأمم المتحدة .

(أ) وجود لجنة وزارية لإستيطان في حكومة إسرائيل .

(ب) تصريحات صريحة بهذا المعنى صادرة عن الوزراء والزعماء الإسرائيليين .

(جـ) مذكرة قدمها في 8 تموز / يولية سنة 1971 م إلى اللجنة الخاصة السيد « روحي الخطيب » رئيس بلدية القدس عندما وقعت الأعمال العدائية في حزيران ، يونية 1967 م وقد ثبت صحة الوقائع الواردة فيها بأدلة أخرى .

(د) انباء لم تكذب ، نشرت في وسائل الإعلام ، بشأن مخطط لإنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة .

(هـ) إدعاءات لم تدخض بعد وتتفق مع وقائع أخرى وردت في عدة رسائل موجهة من حكومة الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تدابير اتخذتها حكومة إسرائيل منتهكة بذلك حقوق الإنسان للأسخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة .

(و) انعدام أية محاولة جديدة لإعادة توطين اللاجئين في ديارهم في الأراضي المحتلة .

(ز) الطرد الجماعي والأبعاد المستمر للأفراد من الأراضي المحتلة .

(ح) نقل السكان المستمر في الأراضي المحتلة إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة .

وأعربت اللجنة الخاصة في تقريرها الخامس ، بتاريخ 25 تشرين الأول / أكتوبر 1973 م عن الأتي :

« ترى اللجنة الخاصة ، بناء على تحرياتها ، أن هناك دليلا قاطعا على أن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وإمكان هذه المستوطنات بمواطنين إسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد وفيما يتعلق ببعض أجزاء الأراضي المحتلة مثل الخليل والضفة الغربية ورفح وشرم الشيخ (سيناء) ومرتفعات الجولان ، اعتمدت حكومة إسرائيل خططا طويلة الأجل للاستيطان » « أن الأدلة الماثلة أمام اللجنة الخاصة أثبتت بوضوح أن حكومة إسرائيل تمضي في سياسة ضم الجزء المحتل من القدس بتصرف أنفرادي وتوسيع حدود بلدية المدينة بإدماج مساحات واسعة من الأراضي تشكل جزءا من الضفة الغربية المحتلة .

وفي 20 كانون الأول / ديسمبر 1972 م ، اعتمدت الجمعية العامة القرار / 2851 (د ــ 26) الذي طلبت فيه بقوة من إسرائيل أن تلغي على الفور جميع التدابير من أمثال التدابير التالية وأن تكف فورا عن جميع السياسات والممارسات من قبيل السياسات والممارسات التالية :

(أ) ضم أي جزء من الإقاليم العربية المحتلة .

(ب) إنشاء مستوطنات إسرائيلية في هذه الإقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من إسرائيل إلى الإقاليم المحتلة .

(جـ) تدمير وتهديد القري والأحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها ويدين قرار الجمعية العامة 3525 (د 30) بصفة خاصة السياسات والممارسات الإسرائيلية التالية :

1 ــ ضم أجزاء من الأراضي المحتلة .

2 ــ إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة ونقل سكان أغراب إليها .

3 ــ تدمير المنازل العربية وهدمها .

4 ــ مصادرة الممتلكات في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع المعاملات الأخرى الرامية إلى الأستحواذ على الأراضي والتي تدور بين السلطات والمؤسسات الإسرائيلية والرعايا الإسرائيليين ، من جانب ، وسكان الأراضي المحتلة أو ، مؤسساتها ، من جانب آخر .

وينص قرار الجمعية العامة 32 / 5 المؤرخ 28 تشرين الأول / أكتوبر 1977 بعض إجزائه على ما يلي :

1 ــ تقرر أن جميع هذه التدابير والإجراءات التي إتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 م لاصحة لها قانونا وتعد عرقله خطيرة للمساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل دائم في الشرق الأوسط .

2 ــ نأسف بشده لإستمرار إسرائيل في تنفيذ هذه التدابير وخاصة في إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة .

3 ــ تدعو إسرائيل إلى الامتثال بدقة لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادىء القانون الدولي وأحكام إنفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 م .

4 ــ تدعو مرة أخرى حكومة إسرائيل ، بوصفها دولة الإحتلال ، إلى الكف

فورا عن إتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفضي إلى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافي أو التركيب للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 م بما في ذلك القدس .

5 ــ تحث جميع الدول الأطراف في إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على كفالة إحترام أحكام الإتفاقية وأمتثالها في جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 م ، بما في ذلك القدس . »

وفي قرار مجلس الأمن 446 (1979 م) المؤرخ 22 آزار / مارس 1979 م ، أنشئت لجنه مقصدها الرئيسي دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 م بما في ذلك القدس .

وفي القرار ذاته يقرر مجلس الأمن أيضا :

(1) « ... أن سياسات وممارسات إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 م ليس له أي صحة قانونية ويشكل عقبة قائمة أمام تحقيق سلمي شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

(2) يطلب مرة أخرى من إسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة 12 آب / أغسطس / 1949 م وأن تلغي ما إتخذته من تدابير سابقة ، وأن تكف عن أي أجراء يسفر عن تغيير المركز القانوني والطبيعي والجغرافي والتأثير ماديا على التكوين الديمجرافي للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 م ــ بما في ذلك القدس وبصفة خاصة إلا تنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة .

(3) ينشيء لجنه تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس .

وتوصلت اللجنة ، في تقريرها السابق إلى النتائج التالية :

« وتبعا لهذا ، بعد أن درست اللجنة بعناية جميع عناصر المعلومات التي تمكنت من جمعها تنفيذا لولايتها ، تود أن تؤكد من جديد النتائج التي وردت في تقاريرها

الماضية وعلى وجه أكثر تحديدا ، النتائج التالية :

(أ) تواصل الحكومة الإسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المستفزة والمعاندة ذات النطاق الواسع لإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

(ب) هناك علاقة متبادلة بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتشريد السكان العرب .

(جـ) أن إسرائيل ، في تنفيذ سياسة الإستيطان التي تنتهجها ، تلجأ إلى جرائم سرية في كثير من الأحيان أكثر خبثا ، تشمل السيطرة على الموارد المائية والإستيلاء على الأملاك الخاصة ، وتدمير المنازل وإبعاد الأشخاص ، متجاهلة حقوق الإنسان الأساسية تجاهلا تاما .

(و) وقد جلبت سياسة الإستيطان تغييرات عنيفة وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية الإقتصادية .والإجتماعية للباقين من السكان العرب وسببت تغيرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديموجرافية في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ،

(هـ) تشكل هذه التغيرات إنتهاكا لإتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في 12 آب / أغسطس وللقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة .

« وتبعا لهذا تود اللجنة أن تكرر أن سياسة إسرائيل الإستيطانية ، التي تم بموجبها على سبيل المثال مصادرة 33,3 في المائة من الضفة الغربية حتى هذا الوقت تفتقر إلى الصحة القانونية وتشكل عائقا خطيرا في وجه تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة » .

ونظرا إلى التدهور الذي طرأ مؤخرا في الحالة في الأراضي العربية المحتلة ترى اللجنة أن سياسة إسرائيل الإستيطانية ، بما تفرضه من الأم لامبرر لها على سكان عزل هي تحريض على المزيد من الاضطراب والعنف ، وتستطرد الوثيقة قائلة :

(وقد أدت سياسة إسرائيل الإستيطانية إلى تشريد إعداد كبيرة من الفلسطينين

وتجريدهم من ممتلكاتهم ، مما أدى إلى تعاظم عدد اللاجئين المستمر وما يصاحب ذلك من عوائق) .

« أن الأدلة المتوفرة على أن سلطات الإحتلال الإسرائيلية ما زالت تستنزف الموارد الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية ، في الأراضي المحتلة لمصلحة تلك السلطات وإضرار بالشعب الفلسطيني » ثم تقول الوثيقة :

« وبما أن الماء سلعه شحيحه وثمينه في المنطقة ، فإن السيطرة عليه وتوزيعه تعنى السيطرة على أهم وسائل البقاء لذلك يبدو أن إسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح إقتصادي بل كسلاح سياسي أيضا لدعم سياستها الإستيطانية ولهذا فإن إقتصاد وزراعة السكان العرب قد تأثرا تأثيرا ضارا بسبب الإستغلال السيء لسلطات الإحتلال للموارد المائية » (راجع الفصل الثاني من الكتاب) .

وفيما يتعلق بالقدس ، لاحظت اللجنة بقلق شديد أن التوتر والمواجهة بين إسرائيل والعالم الإسلامي قد أزداد ولاسيما بعد سن « قانون أساس » في الكنيست الإسرائيلي يليه أحداث تغير في طبيعة ومزكر المدينة المقدسة ، وقد أثر ذلك أيضا على العالم المسيحي وبعد أن أحاط مجلس الأمن علما بتقارير اللجنة التي أنشئت بمقتضي القرار 446 / (1979 م) وافق بالاجماع على القرار 465 / (1980 م) الذي ينص في بعض إجزائه على :

« وإذ تؤكد مرة أخرى أن إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 م تنطبق على الأراضي العربية التي تحلتها إسرائيل منذ عام 1967 م بما في ذلك القدس .

يقرر أن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافى أو الهيكل أو المركز المؤسس للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي المحتلة منذ عام 1967 م بما في ذلك القدس ، أو أي جزءمنها ، ليس له أي صحة قانونية ، وأن وسيلة إسرائيل وممارستها المتعلقة بتوطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل إنتهاكا شديدا لإتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت

الحرب كما تشكل عقبه أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

ـــ يعرب عن استيائه الشديد من مواصله إسرائيل اتباع هذه السياسة .

وفي عام 1991 م وتحديدا في (يونيو) من هذا العام وفي واحد من أهم قرارات منظمات ووكالات الأمم المتحدة بوقف أعمال إسرائيل في تدمير البئية بالأراضي العربية والفلسطينية المحتلة أتخذ مجلس المحافظين لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة والذي يضم وفود 95 دولة قرارا في إجتماعية الأخير « بنيروبي » أكد قلقه إزاء إستمرار سلطات الإحتلال الإسرائيلية في ممارستها التي تشمل مصادرة الأراضي وموارد المياه وهدم المنازل وتشريد السكان العرب وطردهم بالقوة وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، وإقتلاع الأشجار من مساحات واسعة من الأرضي وإستعمال الغازات الضارة بالصحة بما لها من أثاربئيبه خطيره على السكان الفلسطينين والعرب وعلى الإنتاج الزراعي والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في تلك الأراضي .

كما أعرب القرار عن أسف الأمم المتحدة لرفض إسرائيل تقديم المعلومات المطلوبة مما يعنى عدم إمكانية إعداد قائمة بيانات تكميلية عن الأراضي العربية المحتلة ، كما شدد القرار على ضرورة أن تقوم إسرائيل بتحمل مسئوليتها كقوة إحتلال في إتخاذ الخطوات الضرورية لحماية الموارد الطبيعية ووقف تدهور البيئة وحماية اليئة البشرية وضمان رفاهية مواطني الأراضي المحتلة[1] .

وكان الدكتور مصطفى طلبه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البئية قد قدم تقريرا لمجلس المحافظين أكد فيه أنه تم مصادرة 52 ٪ من أراضي الضفة الغربية خلال الفترة من عام 67 إلى عام 88 وكذلك 30 ٪ من أراضي قطاع غزة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية 6 / 6 / 1991 م ص 1 .

وذلك للإستعمال الإسرائيلي وقد نتج عن هذه التعديات في النهاية إنخفاض شديد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة للسكان الفلسطينين كما أن الإنعدام التام تقريبا للمصادر الطبيعية السطحية أدى إلى تلبية الإحتياجات من المياه أساسا من المستودعات الأرضية الموجودة خضعت المياه المتوافرة المستخدمة لأغراض الزراعة وللإستعمال البشري لضغوط شديدة نتيجة للإستعمال السيئ والمفرط .

وإشار التقرير إلى حدوث إستخراج زائد وغير منصف للمياه من الموارد المحدودة في الأراضي المحتلة إلى داخل إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية .

وإشار التقرير إلى أن إنشاء المستوطنات يشكل تعديا خطيرا على الأرض التي كان يمكن الفلسطينيين إستخدامها لتلبية إحتياجاتهم السكنية والزراعية وأن ما تقوم به إسرائيل من هدم مستمر لمساكن الفلسطينيين بدعوي الأمن قد أدى إلى إكتظاظ معظم المناطق بالسكان في الأراضي المحتلةوما صاحب ذلك من أثار بئيه سلبيه ويقدر أنه في الفترة ما بين عام 67 وعام 87 قد تم هدم 35 ألف مسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة ولقد أدى ـــ كما يشير تقرير الأمم المتحدة ـــ إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى الإستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي مما اجبر السكان العرب على العيش والزراعة في ظل ظروف صعبة للغاية .

وتحدث تقرير « الأمم المتحدة » عن عمليات طرد الفلسطينين فقال أنه نيتجة للإحتلال الإسرائيلي فقد تعرض عدد كبير من الفلسطينين للطرد فقد بلغ عدد إجمالي اللاجئين في عام 88 ما يزيد على 860 ألف لاجئ وهو معدل يزيد نسبة 50 ٪ من مجموع السكان في الأراضي المحتلة بالضفة وقطاع غزة كما أن هناك 30 مخيما للاجئين في الضفة الغربية يصل عدد سكانها إلى حوالي 398 ألفا و8 مخيمات في قطاع غزة يصل عدد سكانها إلى 463 ألف شخص .

أشار التقرير إلى عدد من الأمراض المزمنة كفقر الدم بين الحوامل والأطفال .

* * *

رابعا ــ التطورات الجديدة في قضية المستوطنات :

إن قضية المستوطنات المحاصرة للمياه العربية بفلسطين شهدت خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات وأوائل التسعينيات من هذا القرن تطورات جديدة ، أبرزها تزايد حدة الإستيطان ، وتنوع أشكاله ، وزيادة الإستنكار الدولي بالمقابل .

وتحدثنا الحقائق المتوفرة أنه وعلى الرغم من الإنتقادات الحادة التي توجهها الحكومة الأمريكية لسياسة الإستيطان الإسرائيلي من وقت لأخر وتعتبرها عقبة كبرى أمام جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط إلا أنه من الواضح أن إسرائيل تجعل من إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة هدفا ثابتا لاتحيد عنه على الرغم من كل القرارات والمواقف الدولية الرافضة لذلك وعلى الدوام تعمل إسرائيل من خلال خبرائها ومسئوليتها على تطوير سبل بناء هذه المستوطنات حتى تستوعب أكبر قدر ممكن من المستوطنين والمهاجرين اليهود .

وعلى سبيل المثال ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم 26 / 5 / 1991 م أن مصادر مختصة تعمل في مجال البناء وتنظيم المستوطنات في الضفة الغربية قامت بدراسة الخطط الهيكلية لمستوطنات الضفة البالغ عددها 120 مستوطنة ، وقالت الصحيفة أن هذه المستوطنات القائمة حالية يمكنها إستيعاب أكثر من 700 ألف يهودي دون إقامة أية مستوطنة جديدة .

ويعكس هذا الخبر التفكير الإسرائيلي في ضرورة تكثيف وتكبيس سياسة الإستيطان الإسرائيلي بكل السبل الممكنة ، وذلك استمرارا للسياسة التي تتبناها حكومة أسحق شامير القائمة على ضرورة بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة رغم كل ما يدور حول جهود السلام في المنطقة وخلال يونيو 1991 م وحده أعلنت إسرائيل أنها أقامت الألاف من الوحدات السكنية في الأراضي العربية المحتلة لإستيعاب المهاجرين الجدد ، وأعلن أسحق شامير صراحة أن بلاده لن تحيد عن سياسة الإستيطان ولن تتوقف عن بناء المستوطنات لإيواء القادمين الجدد .

وليس من المستبعد أن يكون اليهود الفلاشا الذين رحلتهم إسرائيل من أثيوبيا في زمن قياسي هم « العصب » الذي ستدعم به إسرائيل سياسة الإستيطان في الأراضي المحتلة بعد اليهود القادمين من الإتحاد السوفييتي وكان « أوري جوردون » مدير دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية قد أعلن في مطلع الشهر الحالي أن على إسرائيل أن تكون مستعدة لإستقبال الألاف من اليهود الأثيوبيين الذين سيصلون إليها في حالة إنهيار نظام « منجستو » .

ورغم كل ما يدور من حديث السلام في المنطقة وتكريس مبدأ الأرض مقابل السلام إلا أن السلطات الإسرائيلية قررت منذ عشرة أيام فقط الإسراع بتنفيذ الخطط الخاصة بتكثيف الإستيطان في منطقة جبال فقوعة إلى الشمالي الشرقي من مدينة جنين بالضفة الغربية المحتلة ، وقد بدأ بالفعل في إقامة 250 وحدة سكنية في مستعمرة « جلانيت » التي يستوطن فيها حاليا نحو 30 عائلة إسرائيلية ، وقالت مصادر إسرائيلية أنه تمت إقامة 52 وحدة سكنية في مستعمرة « مجدال شامول » في المنطقة ذاتها حيث ستخصص هذه المساكن لإستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود السوفييت

وهكذا تواصل إسرائيل زراعة السرطان الإستيطاني في جسد الأراضي العربية المحتلة غير عابئة بكل ما يقال أو يعقل في العالم .

* إلا أن الحقائق تؤكد أيضا أنه وبوجه عام لولا الدعم الأمريكي لإسرائيل لما أمكنها التوسع ومقاتلة العرب وهزيمتهم عدة مرات ، ولما أمكنها — على وجه الخصوص — المضي قدما وبنجاح في سياسة إنشاء المستوطنات الجديدة فإذا علمنا مثلا أنه عام 1982 م كان الدعم الأمريكي لإسرائيل يصل إلى 2,2 بليون دولار إمريكي وعام 1983 م (2,4) بليون دولار ، وتقدر المساعدات لعام 1984 م بـ (2,61) بليون دولار يصرف معظمها على شكل منح إقتصادية وعسكرية وتشكل المنح أكثر من نصف المساعدات الأمريكية ، لإسرائيل ، ومن المؤكد أن الإقتصاد الإسرائيلي هو في موضع متزايد السوء لايحسد عليه ، حيث يبلغ التضخم أعلى نسبة تضخم في العالم تتزايد باستمرار عن 130 ٪ وقد وصلت ديون « إسرائيل »

الخارجية أكثر من (26) بليون دولار معظمها للولايات المتحدة الأمريكية ، مما يجعل أكثر من المراقبين يعتقدون أن « إسرائيل » هي رهينة ديونها للولايات المتحدة ، وتستطيع هذه الأخيرة أن تمارس حداً أدني من الضغط الذي لا تمارسه على « إسرائيل » ، بينما يرى آخرون أن العكس صحيح ، وأن إرتفاع حجم الديون إلى هذا الحد يورط الدائن أكثر فأكثر للسير وراء سياسات المدين وهو ما حدث أكثر بعد أزمة الخليج 1990 م / 1991 م بل والواقع الأمريكي الداخلي يؤكد ذلك خاصة بعد جولات « جيمس بيكر » وزير خارجية أمريكا في المنطقة العربية ومحاولاتهم عقد مؤتمر للسلام في أكتوبر 1991 م بواشنطن .

إذ يبدو ـــ كما يقال في الولايات المتحدة ـــ أن الهدف الأول لوزير الخارجية الأمريكي « جيمس بيكر » هو « فك رباط القارب » بإستخدام تعبير المعلق الأمريكي « بات بوكانن » بعبارة أخرى يريد وزير الخارجية الأمريكي بدء التحرك على نحو ما ، مراهنا على أن التفاوض سيكتسب قوة دفع خاصة به إذا ما بدا المهم أن يبدأ ، دون وضع خرائط تفصيلية دقيقة لمساره أو لما يجب أن ينتهي إليه .

إلا أن خريطة الضغوط المختلفة على الساحة الأمريكية تعكس إلى حد بعيد صورة الموقف الراهن ، وما يتنازعه من رؤى مختلفه تحاول لكل منها فرض نفسها على الأخريات .

ومن جهة هناك قطاع هام من المتمولين اليهود النيويوركيين ممن قرروا منذ سنوات الإستثمار بشراء إراضي الضفة الغربية المحتلة ، وحين كان وزير الإسكان الإسرائيلي « إيرييل شارون » في نيويورك في (شهر ديسمبر 1991 م) قام بحمله مكثفة لتنشيط الاستثمار في هذا المضمار أو لجمع التبرعات من أجل تحقيق نفس الهدف ، وخلق شارون إنجازات هامة في هذا المضمار .

ففي مدينة نيويورك تتركز أكثر الجماعات اليهودية تطرفا ، وتضم هذه الجماعات عددا من الأثرياء ، بل وبالغي الثراء أحيانا ، ممن حققوا ثروات كبيرة

من العمل في تجارة الماس أو من الإستثمار في العقارات أو من أرباح سوق الأوراق المالية .

وقبل نحو عشرون عاما راجت في صفوف هذه الجماعات نظرية تقول أن : ـــ الإستثمار في الضفة الغربية هو إستثمار مضمون من جهة ، فضلا عن أنه ضرورة دينية ووطنية أيضا فشراء الأرض بسعر بخس الآن ــ أي وقتذاك ـــ سيجعلها مستقبلا محلا للمستوطنات اليهودية الجديدة ، ولابد أن تقوم حكومة إسرائيل بشراء هذه الأرض من ملاكها الجدد لبناء المستوطنات ، ويعنى ذلك أنها ستجمع مساعدات من الشرق والغرب لدفع ثمن الأرض ، وهكذا فلابد أن يحقق المستثمرون ربحا لا بأس به ، خاصة وأن الدولة اليهودية لن تدفع لهم ثمن الأرض التي أشتروها « من جيبها » بل من جيب مصادر المساعدات الخارجية ، وحين قال المستثمرون « ولكن ماذا إذا إضطرت إسرائيل إلى الجلاء ، عن الضفة الغربية أو عن أقسام منها ، ألن يعنى ذلك ضياع هذه الأراضي بعودتها إلى العرب ؟ » ، فإن رد من روجوا لهذه النظرية ـــ وقد كان شارون من بينهم حتى في ذلك الوقت المبكر أرتكز على « حقيقة » بسيطة حسب قولهم « وهي أن العرب سيدفعون تعويضات عن أي شبر من الأرض يمتلكه اليهود حال إضطرارهم إلى تسليمه مرة أخرى للفلسطينين وفق أية معاهدة للسلام ، ولأن للقضية طابعا سياسيا فإن سعر هذه الأرض لن يتحدد بقوانين سوق البيع والشراء وأنما طبقا للطابع السياسي للمقايضة بعبارة أخرى سيصبح في وسع المستثمرين اليهود طلب أسعار خيالية مقابل التخلي عن الأراضي التي إشتروها وسيتحتم على العرب دفع هذه الأسعار لإنقاذ أية تسوية » .

فضلا عن ذلك فقد روج دعاة هذه النظرية للجانب « الوطني » في عمليات شراء أراضي الضفة الغربية فهي في نظرهم « أرض إسرائيل الكبرى » أي أنها أهم قطعة أرض في العالم من رؤية النظر اليهودية ، ثم أضافوا إلى ذلك مبررات أخرى من نوع أهميتهما لا من الشعب اليهودي في « إسرائيل » ولمستقبل علاقات هذا الشعب بجيرانه ، وفي كل الأحوال فإن عملية شراء الأرض بدأت في ذلك الوقت ثم مالبثت أن تسارعت حتى تم شراء 68 ٪ من مجمل أراضي الضفة الغربية طبقا

لدراسة أعدها الكونجرس الأمريكي عن الوضع الحقيقي داخل الأرض العربية المحتلة ويعنى هذا الرقم المذهل أن اليهود باتوا يملكون مترين مربعين من كل ثلاثة أمتار مربعة من أرض الضفة فيما بات العرب يمتلكون المتر الباقي !

إلا أن الجانب الأهم من هذا الرقم المذهل يكمن في إنعكاسه على مسيرة السلام كما يقترحها « جيمس بيكر » ، ذلك أن التفاوض بين العرب والإسرائيليين لابد أن يواجه نعتا شديدا من حكومة « إسحق شامير » بسبب إمتلاك اليهود لكل هذه المساحة من الضفة الغربية يعنى ذلك أن « إسرائيل » أرست ـــ على الأرض ـــ أساسا لمطلبها بمشاركة السيادة على الضفة الغربية مع الأردن ، ومن الضروري في هذا السياق الإشارة إلى أن شراء الأرض لم يكن هو الأسلوب الوحيد الذي أدي إلى سيطرة اليهود على ثلثي مساحة الضفة الغربية ، ذلك أن السلطات الإسرائيلية إتبعت أساليب مختلفة بعضها ـــ وليس الشراء ـــ مسئول عن ضياع القسم الأكبر من هذه الأرض من هذه الأساليب مثلا تطويق مساحات من الأرض المشاع ، إي التي لايملكها أحد ، أو تلك التي يملكها ، فلسطينيون غدروا الضفة عام 1967 م و لم يعودوا إليها بعد ذلك أبدا ، ثم « مصادرة » هذه الأراضي بعد حين ومنها أيضا إستخدام سلاح المصادرة هذا كعقوبة ضد إرهابيين مزعومين أو حرمان مساحات من الأرض من المياه أو إقتلاع أشجارها وتركها حتى تصبح « بورا » فلا يلبث أصحابها أن يتركوها لتنتزعها السلطات اليهودية تدريجيا .

ورغم أن هذه القضية تبدو مؤجلة قليلا ، ألا أنها ترسم جانبا من الصورة التي تريد هذه الجماعات النيويوركية تطبيقها بشأن تسوية المسألة الفلسطينية ، تريد هذه الجماعات فرض « محطة » لم تكن موجودة أصلا بين الحلين المتنازعين ، أي حل إنسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة إنسحابا تاما ، وحل إستمرار إحتلالها إلى مالا نهاية ، وتقصد هذه الجماعات من رفض تلك المحطة نسج شبكة تستطيع أن تحول دون إضطرار « إسرائيل » ، تحت الضغط الدولي ـــ إلى الرضوخ للحلول التي صاغتها الأمم المتحدة في قراراتها ، أي حلول الانسحاب الكامل ، فإن بدأت هذه الضغوط فإن بوسع إسرائيل أن تقول أن مواطنيها يمتلكون مساحات كبيرة من أراضي الضفة وأنها لن تسمح بأي حال بانتزاع هذه الأراضي من أصحابها .

اتجاه آخر في الولايات المتحدة ـــ ضمن الجماعات اليهودية الأمريكية ـــ وضع تكتيكا مختلفا ، على الأقل من ناحية التفاصيل ، إذ يدعو هذا الإتجاه إلى إتباع طريق معقد يعتمد على الأسس التالية :

* رفض إعطاء أي تعهدات مبدئية بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 م .

* القبول بدخول مفاوضات مباشرة مع العرب شريطه إلا يشارك الفلسطينيون بوفد مستقل إذ أن ذلك يعنى ـــ من الناحية المبدئية ـــ الإعتراف بوجودهم كشعب وكطرف رئيسي في التسوية ، فيما يريد أصحاب هذا التيار على قصر التعريف الفلسطيني عند حدود كلمة « لاجئيين » .

* إطالة أمد هذه المفاوضات إلى أقصى حد ممكن ، والعمل خلال هذه الفترة على تحقيق هدفين محددين الأول هو تفكيك البناء الإجتماعي ـــ السياسي للإنتفاضة الفلسطينية أي تغيير الظروف الإقتصادية للفلسطينين في الأرض المحتلة ، وتوسيع شقة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية العاملة هناك ويتوقع الإسرائيليون أن تتوقف الانتفاضة إنتظارا لنتائج المفاوضات ، وقد يتيح توقفها ـــ في نظرهم ـــ أفضل فرصة ممكنه لتفكيك بنيتها الداخلية أما الهدف الثاني فهو الإستمرار في سياسة الإستحواذ على الأراضي العربية وتغيير التركيبة الديموغرافية للأرض المحتلة ببناء المزيد من المستوطنات وتوطين المزيد من اليهود .

* إفشال المفاوضات في نهاية المطاف وبعد بلورة وضع جديد سيجعل من أي محاولة مستقبلية لحمل إسرائيل على الإنسحاب محاولة مستحيلة ، ثم هناك إتجاه ثالث على الساحة اليهودية الأمريكية يطالب بإنسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وبدء سلام حقيقي مع العرب والفلسطينيين لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء حالة الكراهية القائمة الآن ولضمان إستمرار إسرائيل في المستقبل .

إذن يمكن تلخيص الإتجاهات اليهودية الأمريكية في ثلاثة تيارات أساسية الأول برفض أية مفاوضات بالمرة « والثاني يقبلها كتكتيك ، لكسب الوقت شريطة إفشالها

في نهاية المطاف ، أما الثالث فإنه يقبلها كأسلوب للتسوية دون مراوغة وكضمان لأمن إسرائيل وتعايشها المشترك في الشرق الأوسط على الأمد البعيد .

أما اللوبي الإسرائيلي الضاغط في واشنطن فإنه يبدو حتى الأن ــ ميالا إلى تبني موقف التيار الثاني أي القبول بالتفاوض المراوغ ، مع انتزاع أكبر قدر ممكن من الأرباح قبل الجلوس على المائدة وخلال الجلوس عليها ، ثم بعد قلبها رأسا على عقب والإنسحاب من التفاوض بالمرة » (وهو ما يتم في واشنطن عام 1992) .

ويقول موريس اميتاي المدير السابق للجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (ياباك) في تفسير ذلك ، أن على الإتحاد السوفييتي أن يعترف بإسرائيل قبل بدء التفاوض وعلى دول المجموعة الأوروبية أن تقبل بعضويتها في السوق المشتركة ، وعلى اليابات أن تقدم دعما ماليا لإستيعاب المهاجرين السوفييات ، وعلى الولايات المتحدة أن تزيد معونتها الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل ، وأن تواصل برامج التعاون الإستراتيجي معا ، خاصة في مضمار الفنية العسكرية المتطورة ، وأن تعزز من تعداتها بضمان أمن « إسرائيل » كل ذلك ضروري لطمأنة الإسرائيليين نفسيا كي يقبلوا ببدء مفاوضات جادة من أجل تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي ولكن هذا التفاوض الجاد الذي يتحدث عنه اميتاي يجب أن يتسم بسمات محدده ، هي ــ كما حصرها بنفسه ــ رفض أي ضغوط خارجية على « إسرائيل » رفض مشاركة الأمم المتحدة لأن الهيئة الدولية قد تطالب بتطبيق قراري 242 و338 وهما في نظر اميتاي « قراران لا يضمنان احلال سلام دائم في المنطقة » ... ثم بعد ذلك كله رفض أي شروط محددة أو تصورات مسبقة لما يجب أن تنتهي إليه هذه المفاوضات بعبارة أخرى يقول اميتاي أنه يجب أيضا رفض صيغة الأرض مقابل السلام التي يطالب بها الأمريكيون وذلك بعد رفض قرارات الأمم المتحدة ... أما من حيث المدى الزمني للتفاوض فإن اميتاي يقول « أن القضية بالغة التعقيد ولا أتوقع أن تحلها المفاوضات في ظرف عام واحد مثلا » ! والمدهش هنا أن اميتاي يبدو على خلاف مع أرييل شارون وذلك رغم صداقتهما الحميمة ، ورغم مقابلتهما الطويلة أخيرا حين كان شارون في نيويورك ووجه الخلاف هنا هو أن شارون لايريد المفاوضات اصلاحتي أنه قال أخيرا

في تعليق له على تصريحات الملك حسين لمجلة « لوبوان » الفرنسية « بوسعنا أن ندعو الملك حسين لاحتساء فنجان من القهوة في القدس ، ثم نخبره بصراحة أن الاردن هو فلسطين ، ونودعه بعد ذلك عند عودته إلى عمان ... هذه هي المفاوضات كما أوضحها » أما اميتاي فإنه يرحب بالتفاوض المكبل بالرفض الإسرائيلي لكل شيء عدا الجلوس على مائدة التفاوض لإبلاغ الأطراف الأخرى بهذا الرفض ويبدو هذا الفارق الشكلي موجها للرأي العام الأمريكي الذي تتزايد في صفوفه أعداد من يطالبون باقرار حل نهائي وعادل للمسألة الفلسطينية .

هذا وقد كشفت صحيفة كول هالير « الأسبوعية الإسرائيلية أن وزارة الإسكان الإسرائيلية تخطط لإقامة مستوطنة جديدة تضم عشرة الآف وحده سكنية وذلك بالقرب من قرية بيت جبريل في منطقة الخليل .

وذكرت الصحيفة أن نصف هذه المستوطنة سيكون داخل إسرائيل بينما سيكون نصفها الآخر في الضفة الغربية وأنه سيتم في البداية بناء القسم الذي يقع داخل إسرائيل ثم إضافت أنه ربما يتم سيتم العمل بهذه الصورة لتضليل الأمريكيين الذين يرفضون بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

وأشارت الصحيفة إلى أن بلدة بيت شيش سيتم مضاعفتها ثماني مرات حيث سيتم بناء 40 ألف وحده سكنية جديدة فيها .

ويوم 14 / 6 / 1991 م أعلن إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي رفضه للتصريحات التي أدلي بها الرئيس الأمريكي جورج بوش أمس الأول والتي طالبه خلالها بضرورة وقف برناج الإستيطان الإسرائيلي بالأراضي العربية المحتلة مع إستيعاب المهاجرين اليهود الجدد بها .

ورغم نداء الرئيس الأمريكي فقد قرر شامير تأكيده بأن حكومته ستواصل برنامجها الإستيطاني في الأراضي العربية المحتلة وتكثيف برنامج إستيعاب المهاجرين الجدد وأعرب شامير في تصريحات إذاعها راديو إسرائيل أمس عن يقينه بأن المساعدات الأمريكية لإسرائيل لن تتوقف وأنها ستمضي في طريقها أونه لا يمكن

أن يدور في خلد أحد أن الولايات المتحدة ستتخلي عن مساعدة إسرائيل في إستيعاب المهاجرين الجدد .

وأشار شامير إلى الدور الكبير الذي قامت به الولايات المتحدة في نقل الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل ودورها في فتح باب الهجرة لليهود السوفييت على مصراعيه والسماح لهم بالتوجه إلى إسرائيل ، وفي الوقت ذاته زعم مسئول إسرائيلي بأنه لم يحدث قط أن تعهددت إسرائيل بعدم بناء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة .

وكان الرئيس جورج بوش قد أعلن أنه لا يستطيع تأييد المطالب الإسرائيلية بالحصول على ضمانات قروض أمريكية لإيواء المهاجرين الجدد إذا لم تتعهد إسرائيل بوقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة ، وقال بوش — في تصريحات أدلي بها أمام إتحاد المنظمات اليهودية الأمريكية — أن المسائل المتعلقة بالمستوطنات يجب أن تحل قبل أن يقدم أي تعهدات بقروض أو تسهيلات إئتمانية جديدة لإسرائيل لمساعدتها على إستيعاب المهاجرين الجدد ، وأكد بوش أن يتطلع إلى إلتزام إسرائيل بموافقتها السابقة بأن تكون متعاونة تعاونا تاما بشأن عدم توطين المهاجرين أو بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة .

وقد وصفت وكالات الأنباء تصريحات الرئيس بوش بأنها بمثابة مؤشر من جانب واشنطن على إمكان إستخدام الحكومة الأمريكية للضغوط الإقتصادية على إسرائيل حتى تستجيب لخطط واشنطن الرامية إلى أقرار السلام في الشرق الأوسط ، وذلك في الوقت الذي أكد فيه مسئولون إسرائيليون أن إسرائيل تسعى للحصول على 10 مليارات دولار في صورة ضمانات قروض قبل نهاية سبتمبر القادم لتحمل الأعباء الضخمة لإستيعاب المهاجرين السوفييت .

وأعرب الرئيس بوش بشكل أساسي عن قلقة إزاء موقف أريل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي الذي يتبني سياسة تكثيف المستوطنات في الأراضي العربية المختلة ، وقال بوش — في لهجة تتسم بالسخرية — أن الزعماء العرب طالبوه بعدم

إرسال جيمس بيكر وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط مرة أخرى لأنه في كل مرة يصل فيها بيكر إلى المنطقة تبنى إسرائيل مستوطنه جديدة . وقال بوش بصورة لاتحتمل اللبس أنه يريد من إسرائيل أن تتوقف عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وإلا تستقبل المهاجرين السوفييت الجدد في هذه المناطق ، وأوضح بوش أن إسرائيل لم تلتزم بتعهداتها السابقة .

وفي 30 / 6 / 1991 م أكدت مصر والولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة إدانتها لسياسة الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة . وأوضحت القاهرة وواشنطن أن المستوطنات الإسرائيلية توقف عملية إقرار السلام في الشرق الأوسط . وحذرت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية من أن ينشب خلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب إستمرار إسرائيل في سياستها الإستيطانية .

وقد أعلنت وزارة الخارجية المصرية ، رفضها الكامل ، للنوايا الإسرائيلية بعدم التنازل عن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقالت إنها ترفض كلية تصريحات أرليل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي في هذا الصدد ، وقوله أن وزارة الأسكان الإسرائيلية ستقوم بتكثيف الإستيطان في المناطق المحتلة ، بالقطاع العربي من مدينة القدس .

وقالت وزارة الخارجية المصرية في تصريحات للمتحدث الرسمي باسمها ، أن إستمرار الإستيطان الإسرائيلي ، يمثل إنتهاكا لقواعد القانون الدولي ، وليس له أي سند من شرعيه ، وأكد المتحدث ضرورة وقف الإستيطان ، لكي تتاح الفرصة لجهود السلام أن تتحرك في مناخ بعيد عن الإستفزاز والتحدي .

وأذان المتحدث المصري الاستمرار في الإستيلاء على حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، في موجة غير مسبوقة من الإجراءات الاستيطانية التي تعتبر نذيرا سيئا لعملية السلام .

وكان شارون قد صرح يوم الأحد الماضي بأن الحكومة الإسرائيلية تعتزم تنفيذ خطة لتوطين مليون يهودي في مدينة القدس . والمناطق المحيطة بها وقال شارون أن إسرائيل ليس لديها أي خطة ، ولن يكون لديها أي خطه . للتخلي عن الفضة الغربية ، وقطاع غزة .

وقد ذكر تقرير للأمم المتحدة أن سياسة الإستيطان ، أحدثت تغيرات جذرية ، وأدت إلى نتائج خطيرة بالنسبة للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين الفلسطينين في الأراضي المحتلة ، وقال التقرير أن الإستيطان يضر بإمكانيات النمو الإقتصادي والتنمية في الأرض المحتلة ، وأوضح التقرير أن فرص العمل المتاحة للفلسطينين تتقلص ، وانتشرت البطالة في صفوفهم ، بسبب مصادرة الأراضي الزراعية العربية .

وفي الوقت ذاته ، بدأت إسرائيل حملة ضغط مكثفة على حكومة الرئيس الأمريكي جورج بوش ، للحصول على ضمانات مالية لقروض تبلغ قيمتها 10 مليارات دولار لبناء مستوطنات لتوطين المهاجرين من اليهود السوفييت ، حتى ولو إمتد هذا النشاط الإستيطاني وشمل الأراضي المحتلة .

وقد ردت وزارة الخارجية الأمريكية بعنف على هذه الحملة ، وقالت المتحدثة الرسمية مارجريت تاتويللر أن الرئيس بوش ، أعلن بصوره علنيه أن المستوطنات عقبة أمام السلام ، وأضافت أن بوش إشترك مع وزير خارجيته جيمس بيكر في تأكيد هذا الموقف الذي تلتزم به حكومة الرئيس بوش ، وكذلك الحكومات الأمريكية المتعاقبة .

وكان الصحفيون الأمريكيون ، قد حاصروا المتحدثة باسئلة عما إذا كانت الولايات المتحدة ، تشعر بالعجز عن مواجهة الموقف الإسرائيلي بسبب إصرار حكومة إسحق شامير على بناء المستوطنات ، رغم معارضة بوش ! وقد ردت تاتويللر بقولها أن الولايات المتحدة لا تشعر بأنها عاجزه .

وقالت أن بيكر أوضح الموقف أمام الكونجرس ــ وذكرت أنها لاتستبعد أن يبرز هذا الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، بالرغم من الصداقة القائمة بين الدولتين . وقالت أن واشنطن تستطيع أن تختلف مع أصدقائها .

وكان السفير المصري لدى الولايات المتحدة عبد الرؤوف الديدي ، قد إجتمع مع لورنس ايجلبرجر نائب وزير خارجية أمريكا ، وأبلغه بان مصر تعتبر المستوطنات غير شرعية .

وقال ايجلبرجر أن واشنطن ، لن تتراجع عن معارضتها للإستيطان في الأراضي المحتلة ، وأضاف أن موعد مطالبة إسرائيل بالحصول على 10 مليارات دولار لم يحن بعد ، وسيتم عرضه على الكونجرس في سبتمبر القادم .

وتشعر الحكومة الأمريكية بأنها قد تضطر إلى خوض معركة مع أنصار إسرائيل في الكونجرس ، إذا وافقوا على تقديم الضمانات المطلوبة للقرض الذي تطالب به .

ووصف زالمان شوفال سفير إسرائيل في واشنطن ، المستوطنات بأنها مواقع إستراتيجية هامة لحماية إسرائيل من العدوان الخارجي ، وهي ليست عقبة أمام السلام ، بل هي تحصينات من أخطار الحرب » .

هذا وفي الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل إستقدام مئات الألآف من المهاجرين اليهود تزداد حاجتها إلى موارد المياه بصورة عاجلة تجعلها أكثر حرصا على مواصلة إحتلالها للأراضي العربية المحتلة وإستيطانها بهؤلاء المهاجرين ، وتشير تقارير الخبراء إلى أن إسرائيل تحصل على 80 ٪ من احيتاجاتها المائية من الضفة الغربية المحتلة كما تحصل على جزء أخر من مياة نهر الليطاني في جنوب لبنان حيث تقوم بسرقة المياه .

كما واصل الخبراء الإسرائيليون تحذيراتهم من أن الموارد المائية الأساسية لإسرائيل آخذه في النضوب وأن إسرائيل مقدمة على كارثة خلال سنوات ، خاصة وأن أكثر من مليون مهاجر يهودي سيصلون إليها خلال هذه الفترة .

وتتزايد الإهتمامات في منطقة الشرق الأوسط بموارد المياة بصورة كبيرة كما يتزايد الإهتمام بالنزاعات الساخنة التي قد تنشب بسببها .

وفي واشنطن أعلن البيرمخير رئيس المنظمة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز ، وهي كبرى منظمات الأمريكيين العرب ، أن المنظمة ستبدأ قربيا في عمل منظم لمقاومة ما تقوم به إسرائيل من مصادرة غير مشروعة للأراضي ومصادر المياه في الأراضي العربية المحتلة .

وقال في تصريحات أدلي بها في واشنطن أن المنظمة ستقوم في نطاق حملتها بعد

مؤتمر في أحدى عواصم الشرق الأوسط في الخريف القادم لكشف وإعلان الحقائق الخاصة بقيام إسرائيل بسرقة وتحويل مصادر المياه العربية « في الضفة الغربية » المحتلة وجنوب لبنان .

وقال مخبير أنه عاد مؤخرا من جولة زار خلالها سوريا ولبنان والأردن وأنه وجد لدى المسئولين في الدول الثلاث إستعدادا مؤكدا وحرصا على نجاح عملية السلام ورغبة في الدخول في مفاوضات تنتهي إلى تحقيق تسوية سياسية للنزاع في المنطقة .

وأضاف أنه من المؤسف أن هناك شكوكا قوية حول قدرة الولايات المتحدة على أن تحصل من إسرائيل على موقف مماثل مدفوع بنية صادقة في السعي إلى السلام .

ويجئ هذا التحرك لأكبر منظمة عربية في الولايات المتحدة في وقت تؤكد فيه التقارير الإسرائيلية والأمريكية أن إسرائيل وضعت خطة بعيدة المدى تقضي بإبتلاع الأراضي العربية المحتلة وأن تمويل هذه الخطة يعتمد في الأساس على قروض أمريكية . وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية أن الخطة تقضي ببناء 106 الألف وحدة سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف توفير المساكن لـ 400 ألف مستوطن يهودي وأضافت أن تكاليف الخطة تتراوح بين 13 و14 مليار دولار .

كما يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل عمليات سرقه المياه من الضفة الغربية وجنوب لبنان ويقول الدكتور توماس فن الاستاذ بجامعة بنسلفانيا الأمريكية أن إسرائيل تسرق مياه نهر الليطاني اللبناني .

كما تحاول إسرائيل الحصول على أكبر نصيب في مياه نهر الأردن وتسرق مياه الضفة من أجل توفير المياه اللازمة للمستوطنات في المنطقة[1] .

---

(1) الأهرام القاهرية بتاريخ 8 / 7 / 1991 م ، ص 1 .

فمنذ أن تولى أريل شارون وزارة الإسكان الإسرائيلية ، قام بحملة واسعة لمصادرة الأراضي في الضفة الغربية وتشجيع المستوطنات بشكل لم يسبُق له مثيل .

ومن مخططات شارون الجديدة خطة لإقامة 106 الأف وحدة سكنية على مساحة تزيد على 90 ألف فدان لتسكين 400 ألف مستوطن جديد إلى عدد المستوطنين الحالي ، وحسب تقديرات وزارة الإسكان والخبراء فإن هذا المخطط سيتكلف ما بين 13 و14 مليار دولار . وهي معلومات تنشر لأول مرة خاصة أنه سيتم إضافة 18 ألف وحدة سكنية إستيطانية قائمة في 18 موقعا مختلفا ، منها موقع عسكري واحد وست مستوطنات أقامتها حركة « أموته » ، الإستيطانية التابعة لحركة جيوش أمونيم ، ومستوطنة تحمل اسم ترتساه لم يبدأ العمل فيها بعد .

بل وأعلن شارون عن إنشاء مدينة إستيطانية بالضفة وذلك في أغسطس 1991 م في نفس يوم موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي على حضور المؤتمر الدولي للسلام بمدريد وواشنطن .

* * *

خامسا : الإستيطان وهجرة اليهود :

يرتبط بعملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام 1967 م ، وكذلك الأراضي العربية المحتلة بعد هذا التاريخ حتى يومنا هذا (1992 م) ، عمليات الهجرة اليهودية المستمرة من الخارج إلى الداخل ، ومن كافة أنحاء العالم ، وفي الآونة الأخيرة كانت هجرة اليهود السوفييت ويهوذ الفلاشا الأثيوبيين هي إبرز أنواع هذه الهجرات ، لقد استخدمت إسرائيل كافة الوسائل في عمليات جذب هؤلاء اليهود إليها ، ونجحت بالفعل في ذلك ، في حين فشل الجانب الغربي ــ بإمكاناته المادية الهائلة ــ في إيقاف هذه العمليات ، وكانت أشهر هذه العمليات ما تم في مايو 1991 م من تهجير 21 ألف من اليهود الفلاشا الاثيوبيين في 18 ساعة فقط قبل

سقوط نظام منجستو بساعات فيما وصف بأنه أسرع عملية لنقل المهاجرين اليهود في التاريخ الحديث وبداية يهمنا الإشارة إلى أنه بالنسبة لليهود السوفييت ، فلقد تصاعدت عمليات تهجيرهم إلى فلسطين وتوطينهم في الضفة وقطاع غزة بعد أحداث الإنتفاضة (8 / 12 / 1987 م) ، وكانت هجراتهم تتم يوميا بمعدل 2000 مهاجر سوفييتي يصلون يوميا إلى فلسطين المحتلة بواسطة طائرات تابعة للخطوط الجوية وغيرها من خطوط الدول الشرقية . وقد إستغل الصهانية أحداث أذربيجان عام 1988 م للتعجيل في تهجير اليهود من هناك والبالغ عددهم حوالي 50 ألفا ، ثم أحداث الخليج 1991 م والذي يلوح في الأفق أن عملية الهجرة الجماعية التي تتم حاليا قد رتبت بالتنسيق ما بين روسيا وأمريكا ، حيث أوقفت أمريكا عملية السماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى أمريكا مع أن أكثرهم كان يرغب في ذلك .

وقد بدأت فعلا عملية دمج المهاجرين الجدد في المجتمع الصهيوني وذلك بعد أن تكفلت بهم الوكالة اليهودية . وقد قال نائب رئيس القوى البشرية في جيش الإحتلال البر يغادير يومي ليتان « أن الجيش وضع خطه رئيسيه لإستيعاب تدفق المجندين الجدد من الإتحاد السوفييتي وأن العديد منهم سيواجهون الفلسطينين وجها لوجه لأول مرة عندما ينضمون إلى القوات الإسرائيلية ويهود « الفلاشة » في القيام بدوريات في المدن والقري والمخيمات في الأراضي العربية المحتلة ، وقال : « هذه مهمة وطنية » وأننا نقسم نشاطنا إلى قسمين الأول داخل الجيش نفسه والثاني إستيعابهم في المجتمع ، وأضاف أن رفاق السلاح من المهاجرين السوفييت سيشاركون مع الجيش ويهود الفلاشة ويهود الأرجنتين في مواجهة الإنتفاضة » .

ويذكر أن برامج توطين الآف القادمين من الإتحاد السوفييتي قد أخذت في الإعتبار اثناء إعداد الميزانية الجديدة للكيان الصهيوني والتي بلغت 62,54 مليار شيكل أي ما يزيدعن 31 مليار دولار أمريكي ، وقد بلغ العجز في الموازنة 4,22 مليار شيكل ، ويتوقع أنه قد تم تخصيص مالا يقل عن 5 مليارات دولار لأغراض الإستيطان والتي ستقوم الوكالة اليهودية بالعمل حثيثا على جمعها من يهود الخارج أما الأعداد التي يتوقع الصهانية وصولها إلى فلسطين المحتلة خلال الأعوام الثلاثة

القادمة فتقدر بحوالي ثلاثة أرباع المليون . ويرجع الشارع في عملية الهجرة إلى التخوف من حصول إنقلاب ضد جورباتشوف ، والعودة عن السماح لليهود بالهجرة رغم ضآله هذا الاحتمال .

المسئولون السوفييت الذين تحدثوا حول الموضوع أكدوا أن موضوع الهجرة ماض ولن يتوقف ، وقالوا أن موسكو لن تمنع اليهود السوفييت من الهجرة ولكن فورنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفييتي قال بأن موسكو ستعارض بشدة السياسة القاضية بتعريض حياة المهاجرين السوفييت للخطر من خلال إستعمالهم لطرد الفلسطينين من أراضيهم ، ومع ذلك فلم يلمح فورنتسوف إلى أن دولته ستمنع اليهود من الهجرة .

أما عن ردود الفعل الفلسطينية تجاه هجرة اليهود فكان أولها الإضراب الكبير الذي دعت إليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم الخميس 25 /1 / 1988 م إحتجاجا على موقف الإتحاد السوفييتي لإمداده للكيان الصهيوني بالرجال ، كما جاء في بيان الحركة رقم 52 ، وقد تناقلت وكالات الأنباء خبر الإضراب الكبير وأعتبرته بداية ردود الفعل الفلسطينية تجاه موجة هجرة اليهود ، وتلاه إضرابات أخرى حتى يومنا هذا (1991 م) .

كما قدمت م . ت . ف عده مطالب إلى الإتحاد السوفييتي بهذا الخصوص لن تتضمن وقف الهجرة وأنما هي عبارة عن إقتراحات تهدف إلى التقليل من توجه المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة . كالضغط على واشنطن لإستقبال المزيد منهم كذلك الدول الأوروبية الأخرى وأستراليا .

وقد توالت ردود الفعل العربية والدولية التي تستنكر هجرة اليهود السوفييت وتوطينهم في الأراضي المحتلة ، وجرت إتصالات كثيرة في هذا الصدد مما حدي بالاتحاد السوفييتي إلى إقتراح إحالة القضية إلى مجلس الأمن .

وقد شدد العديد من الكتاب في التأكيد على خطورة هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة وقال بعضهم أن إثبات احترام حقوق الإنسان في الإتحاد السوفييتي لا يجب

أن يأتي على حساب حقوق الفلسطينين في البقاء في أراضيهم التي ستهددها هجرة اليهود إليها .

في هذا الصدد يتوقع أنه وفي حالة استمرار الوضع على ما هو عليه وهو الذي يبدو مؤكدا فإن الكيان الصهيوني سيستطيع بعد أعوام قليلة الإستغناء نهائيا عن العمالة العربية ، مما يعنى مزيدا من الضغط الإقتصادي على الفلسطينين ولن تجدي مفاوضات السلام التي تجرى هذه الأيام في إيقاف ذلك وهو ما يؤكده الجدول رقم (5) .

جدول رقم (5)

« نشرة توقعات عن المؤهلين أكاديميا »

« من بين كل 100 ألف مهاجر سوفييتي »

علمـــاء وبحاثـــه	**2000**
أخصائيون في العلوم (الرياضيات ، الفيرياء ، الكيمياء)	1500
أخصائيون في علوم الحياة	250
أخصائيون في العلوم الاجتماعية والأنسانية	250
مهندســــــــون	**11300**
ميكانيك	2850
كهرباء	1400
الكترون	1300
تبريد	70
نقل	15
كيمياء	750

أغذية	25
اقتصاديات	1000
بناء وتركيبات	2750
راديو	510
كمبيوتر	540
بحار	75
بصريات	5
أطبـــــــــاء	**2600**
أطباء صحة عامة	180
أختصاصيـون	1120
أطباء أسنان	1300
اختصاصات أخرى (بموهلات عليا)	**7180**
معدو برامج كمبيوتر	1700
خبراء اقتصاد	1200
ممرضـــات	1300
معلمون	2500
فنيون مختبرات	300
صيادلة	180
المجمـــــــوع	**23080**

ملحوظة : من المئة ألف عالم المتوقع هجرتهم من الاتحاد السوفييتي لم يذكر سوى اختصاص 42 ألفا منهم .

* المصدر : وزارة العلوم والتطوير الإسرائيلية مقترحات خاصة بـ « خطة إستيعاب الخبراء في العلوم والأبحاث والتكنولوجيا ــ 1988 م ــ ص 2 .

* هذا ولقد كان للصحافة السوفييتية رؤية حديثة عن مخاطر هذه الهجرة إلى فلسطين ففي يوليو 1991 م كتبت العديد من الصحف السوفييتية حول هذه المسألة شاجبة إياها ، وبداية كتبت « أزفستيك » حول ما ذكر عن نسبة بعض المسئولين السوفييت بيع طائرة (ميغ 31) إلى إسرائيل تقول :

وصف وزير صناعة الطيران في الاتحاد السوفييتي النبأ الذي أذاعته وكالة « فرانس برس » حول احتمال بيع طائرات (ميغ 310) إلى إسرائيل بأنه محض اختلاق فلاوجود لهذه الطائرة التي عرضت في (لوبورجية) كنموذج إلا في بلادنا .

لقد اضطر الوزير سيستوف إلى تكذيب تصريحه للخروج من الأزمة التي وضع بلاده فيها حيث صرح هو نفسه حول بيع الطائرة لإسرائيل .

غير أن فيتالي جوركين ــ الناطق الرسمي باسم الخارجية السوفييتية لم يكذب أو يؤكد تصريحات الوزير إلا أنه قال « أن بيع الأسلحة للدول الأجنبية بما في ذلك إسرائيل من صلاحيات الحكومة السوفييتية وحدها ، وأن الأنباء حول (ميغ ــ 31) لاتمثل سياسة الاتحاد السوفييتي » .

أما رئيس وفد الحزب الشيوعي السوفييتي الذي كان في زيارة لإسرائيل فقد أكد « أن ضجة مفتعلة ساهمت فيها الصحف الإسرائيلية قد اججت حول (ميغ ــ 31) » ، وأضاف فالير موساتوف « ربما سنبيع هذه الطائرة لإسرائيل بعد إستئناف العلاقات الدبلوماسية معها لا قبل ذلك » .

وكتبت مجلة « أغانيوك » (أي البصيص) الموالية لليهود ، حول مسألة الهجرة اليهودية تقول :

« ... نحن نشهد اليوم هجرة اليهود الجماعية من الإتحاد السوفييتي علما أنه في حالة عدم إنخفاض وتاثرها فستحل المسألة اليهودية في بلادنا نهائيا في غضون 2 - 3 سنوات ويمكن القول أن السبب الرئيسي لهجرة اليهود هو تدهور الوضع الإقتصادي وعدم الثقة بالمستقبل وهدا ما تراه نسبة 60 بالمائة من المشتركين في الإستفتاء الذي أجراه مركز دراسة الرأي العام السوفييتي .

ويعتقد يورى غافريلوف كاتب المقال في (أغانيوك) « أن الأبحاث النظرية بصدد شعب « صغير » ما لكنه حاقد ينفث شرا ما كانت لتثير أي اهتمام في أغلب الظن لدي المجمتع الاعتيادي الشبعان وغير الموتور أو المتأزم ، أما لدينا فإن مثل هذه الفكرة قد تخرج إلى الشارع ويختتم غافريلوف مقاله بالقول « ... أن الهجرة اليهودية الحالية هي مصيبتنا المشتركة وخسارتنا نحن أهل روسيا » .

أما صحيفة « كورانتي » فقد نقلت انطباعات الشاعر الساخر الكساندر ايفانوف حيث عاد لتوه من إسرائيل والتقي ببعض المهاجرين هناك .

كتب أيفانوف « ثمة عدد كبير من الذين يأتون بطموحات كبيرة لكن عدتهم وتجهيزاتهم قليلة ، ودعاوي ومطالب الكثيرين هائلة فيما لا تتوفر لتحقيقه ليس فقط الإمكانيات بل والمسوغات أيضا » .

ويشير كاتب المقال بهذا الصدد إلى حامل شهادة دكتوراه من أولئك المهاجرين السوفييت صارت أداة عمله الأن المكنسة ، فهو يعمل كناسا » .

ويستطرد الكاتب الساخر في كتاباته عن المهاجرين السوفييت إلى إسرائيل فيتحدث عن مختلف جوانب حياتهم هناك ويكتب كيف تسمح الدولة الإسرائيلية للعسكريين هناك لدى وقوعهم في الأسر بقوله كل شيء أثناء الإستجواب لحد الكشف عن أسرار الدولة والأسرار العسكرية شرط إلايتعرض أحدهم للتعذيب والتشوه ، وشرط أن يبقي حيا .

وهنا أتذكر بألم وحزن عميقين كيف ترك صدام حسين جيشه المهزوم ليقبل

الأحياء منهم أحدية الحلفاء ، وكما يدفن الأموات في أكياس القمامة في رمال الصحراء شرط أن يبقي « السيد الرئيس » دون أن يمسه سوء في أبنية بغداد ، محتفظا بالكرسي » !

أما بالنسبة ليهود الفلاشا والذين تم ترحليهم في مايو 1991 م تحت مسمىٰ عملية (سليمان) فقد كان من الواضح أن إسرائيل كانت تهدف من خلال ذلك إلى جلب[1] أكبر عدد من اليهود إلى إسرائيل لإيجاد تفوق سكاني في المناطق المحتلة ، حتى أن الحاخامات أعنلوا موافقتهم على جلب بقية يهود الفلاشا في أثيوبيا وعددهم حوالي 6 الأف ، بما في ذلك أولئك الذين اعتنقوا الديانة المسيحية ، على أمل تهويدهم من جديد بالطقوس الرسمية والدينية .

وهذه الهجرة المكثفة سواء من الفلاشا أو من اليهود السوفييت أثما تطرح سؤالا هاما هو : هل تريد إسرائيل خلق ذريعة أخرى لفرض أمر واقع وتحقيق واقع ديموغرافي جديد في الأرض لمحتلة .

تعلق الدكتورة حنان عشراوي على هذه المخاوف تقول « أن عملية نقل الفلاشا واليهود السوفييت هي جزء من سلسلة تحركات لزيادة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وهي عملية من شأنها تقوية النزعة الإستيطانية وتفتح شهية حكومة إسرائيل لمصادرة المزيد من الأراضي لمصلحة هؤلاء المهاجرين .

ويمثل الشباب حوالي 70 ٪ من عدد اليهود الذين تم ترحليهم من أثيوبيا ، ستوجههم الحكومة ــ بالإتفاق مع الوكالة اليهودية إلى التعليم الرسمي الديني وبعد عامين تعطيهم الحق في الإختيار ما بين التوجه لمدارس علمانية أو الإستمرار في التعليم الديني .

ومن ناحية آخرى أعطى المجلس الوزاري المصغر لإستيعاب الهجرة برئاسة أريل شارون

---

(1) أميرة حسن : الفلاشا واليهود السوفييت (عملية واحدة) صحيفة الأهرام المصرية بتاريخ 30 / 5 / 1991 م ص 5 .

أوامره لجميع الأجهزة المختصة ، خاصة المؤسسات الحكومية للمساعدة في إيجاد مساكن لحوالي 15 ألفا من الفلاشا بعد إجلائهم عن الفنادق والبيوت الجاهزة التي تم تسكينهم فيها بعد وصولهم ووعد شارون بتدبير هذه المساكن خلال عام واحد ، كما تم تكوين لجان برئاسة نائبة وزير العلوم جيئولا كوهين ، المتطرفة ، ويشترك فيها ممثلون عن جميع الدوائر الحكومية وتجتمع مرة كل شهر للإشراف على عملية التسكين كما طلب شارون من وكالة الهجرة إعداد خطة إستيعاب للفلاشا .

أما وزارة الإستيعاب فقد أعلنت أنها ستنتهي من تسجيل الفلاشا خلال أسبوع وسيمنح لكل فرد منهم بطاقة شخصية وبطاقة تأمينات صحية ومائة شيكل « 50 دولار » ، وأعلنت وكالة الإستيعاب أنها استأجرت ، 5 ألآف غرفة في الفنادق لحالات الطوارئ ، وتم توجيه 7 ألآف من الفلاشا إلى منطقة حيفا والشمال ، و3 ألاف إلى منطقة القدس و3 ألآف إلى بئر سبع وألف إلى منطقة تل أبيب .

وقد بدأت حركة نشيطة للأحزاب بين الفلاشا لكسب تأييدهم والأعتناء بمشاكلهم ، أما الليكود فهو في عيونهم بمنزلة المخلص بعد نجاحه في جلبهم من أثيوبيا ، وليس من المرجح أن يكون لحزب العمل أي دور بينهم . وبعد وصولهم إلى إسرائيل بدأت تفاصيل الصفقة في الظهور ، فقد وصل إلى أثيوبيا منذ شهر مصمم عملية تهجير الفلاشا إلى إسرائيل وهو ، « أوري لويداني » ، وكان سفيرا لإسرائيل في أثيوبيا في الفترة من 67 إلى 70 وتوصل إلى إتفاق مع منجستو خلال 26 ساعة تقوم إسرائيل بمقتضاه بنقل يهود الفلاشا ، وفي المقابل تمد إسرائيل الرئيس الأثيوبي بالسلاح بدلا من الإتحاد السوفييتي .

وأعترفت الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك بأنه لولا المساعدة الأمريكية لما تمت عملية النقل بمثل هذا النجاح ولدوره الرئيسي والهام فقد كان هناك إقتراح بتسمية عملية نقل الفلاشا بعملية افتراح ، فقد كان هو أول من بدأ الإتصال بيهود الفلاشا عام 1967 م بعد إعتراف الحاخامات بيهوديتهم .

وقبل شهر ونصف الشهر كان موشي أرينز وزير الدفاع قد استدعي رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وطلب منه تجهيز جسر جوي لنقل الفلاشا رغم أن

المفاوضات مع منجستو حول الصفقة كانت متجمده ، إلا أنه أخيرا وبسبب الوضع الصعب مع الثوار وافق على هجرة الفلاشا وقام بزيارة إسرائيل سوا لهذا الغرض في نهاية عام 1990 م واختارت الحكومة الإسرائيلية لو يداني ليكون العقل المدبر للعملية ، وحصل يوم الخميس الماضي على الضوء الأخضر من تسفاي كيدان الذي خلف منجستو في رئاسة الدولة بعد هروبه . وعلى الفور صدرت أوامر للجيش الإسرائيلي بتنفيذ العملية تحت رعاية الولايات المتحدة التي أوفدت السناتور السابق رودي بوشيفير لتنسيق عملية هجرة اليهود في يومي 26 و 27 من مارس الماضي . والآن لم يبق من الفلاشا في أثيوبيا سوى حوالي ألف يهودي خاصة في منطقة جوندار التي ستمير عليها الثوار في انتظار إنقاذ إسرائيل لهم التي لاتظهر نزعاتها الإنسانية إلا نحو اليهود فقط دون باقي البشر حتى ولو كانوا غير كاملي اليهودية ويحتاجون إلى عملية تهويد من جديد .

هذا ويوم 3 / 6 / 1991 وفي الوقت الذي وصف فيه جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بأنها العقبة الرئيسية في طريق السلام خرجت التصريحات الإسرائيلية في طريق السلام وخرجت التصريحات الإسرائيلية لتؤكد عكس ذلك وتنفي وجود أي علاقة بين عملية بناء المستوطنات والسلام .

وفي حديث لمجلة الإكسبريس الفرنسية أعلن أريل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي أن إسرائيل عازمه على مواصلة بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان مهما كلفهما ذلك من جهد وأموال طائله بحجه أن بناء مدن يهودية في هذه المناطق هو الضمان الوحيد لتأمين إسرائيل في مواجهة أي عدوان عليها من قبل الدول العربية المجاوره ، وأكد الوزير الإسرائيلي أنه منذ عام 1967 م وسياسة الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق ببناء المستوطنات ثابتة لاتتغير بتغير الأحزاب .

فإسرائيل قد وصلت اليوم لنقطة اللاعودة فهي لن تتراجع ابدا ولن تتخلي يوما عما ضمنته من أراضي عربية فلا يجب احياء الآمال في هذا هذا الشأن حتى لايؤدي ذلك إلى شعور بالأحباط ومزيد من إراقة الدماء يجب أن نعترف بما هو ممكن وبما هو مستحيل » !!

والحقيقة أن الأراضي العربية المحتلة سواء الضفة الغربية ، أو قطاع غزة أو مرتفعات الجولان تشهد هذه الأيام حركة بناء وساعة النطاق تتم وفق برنامج زمني سريع يهدف إلى توفير المكسن لهذه الإعداد الضخمة من اليهود السوفييت ويهود الفلاشا .

وتكاد المدن العربية في الخليل ونابلس وبيت لحم تختنق تماما بجانب هذه المدن اليهودية الجديدة ذات المباني الضخمة والشاهقة الأرتفاع التي أخذت تزحف على الأراضي المحتلة حتى اكتسحت معظمها ويؤكد المواطنون الإسرائيليون أنهم ليسوا على إستعداد أبدا للتخلي عن هذه المنطقة التي تضم العديد من المقدسات اليهودية وأنهم يفضلون الإنسحاب من القدس على ترك الضفة وغزة .

هذا ولقد كان رد الفعل العربي الوحيد تقريبا في 29 / 5 / 1991 م ، حين أدانت الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية في بيان أصدرته قيام إسرائيل بعملية التهجير الجماعي لليهود الأثيوبيين المعروفين بالفلاشا وتوطينهم في الأراضي العربية المحتلة .

وأهابت الأمانة العامة في بيانها بالمجتمع الدولي أن يمارس كافة أنواع الضغط على إسرائيل من أجل وقف عمليات الإستيطان في الأراضي العربية المحتلة ووقف الإجراءات القمعية ضد سكان الأراضي العربية المحتلة بما فيها أعمال الطرد والتهجير .

وأكد البيان أن عمليات التهجير تسير بإتجاه معاكس للجهود المبذولة حاليا والهادفة لإقامة سلام عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي يقوم على أساس الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره أسوه بسائر شعوب العالم .

وأشار البيان إلى أن إسرائيل تهدف من خلال عمليات التهجير الجماعي لليهود من مختلف بقاع العالم إلى ضم الأراضي العربية المحتلة وذلك عن طريق الاستمرار في إقامة المستوطنات الإسرائيلية فيها وتهجير وطرد سكان الأراضي الأصليين ، على الرغم من أن هذه العمليات لقيت الإدانه والشجب من الأسرة الدولية كلها لمخالفتها لميثاق الأمم المتحدة وإتفاقيات جنيف ومبادئ حقوق الإنسان ، كما أنها تمثل عقبة في طريق السلام وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي مؤخرا أمام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكي .

وأكد بيان الأمانة العامة للجامعة العربية أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تطبق على شعب دون آخر ، ولا يحق لإسرائيل تهجير اليهود إليها باسم حق العودة المزعوم

وتحرم الفلسطينين أصحاب الحق الشوعيين من العودة لأراضيهم طبقا للمواثيق والاعراف الدولية وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1949 م .

بيد أن الأمر بالنسبة لمسألة توطين يهود الفلاشا وغيرهم ليس بهذه السهولة والبساطة داخل إسرائيل ذاتها ، فإن للصورة أوجهها الأخرى ذات الأثار السلبية ، فقد تناقلت وكالات الأنباء خلال يونيو 1991 م تفجر نزاع عنيف بين السود من أثيوبيا في الكيبوتزات أو المزارع الجماعية التي أقامها ويديرها يهود من أصول أوروبية كلهم من البيض وقد بدأ النزاع عندما انتقد إسحق بيرينز وزير الهجرة — وهو حاخام متشدد دينيا — قرار السلطات الإسرائيلية بتوطين أعداد من اليهود الأثيوبيين في الكيبوتزات وقال إن هذه الكيبوتزات تستخدم في تحويل المهاجرين عن اعتقاداتهم الدينية العملية لكي يصبحوا علمانين بعد ذلك وأضاف أن اليهود الأوائل المهاجرين من أوروبا أستعملوا هذه السياسة مع اليهود المهاجرين من دول الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات .

واحى هذا النزاع الإتهامات القديمة المتبادلة بين اليهود الشرقيين « السيفارديم » واليهود الغربيين « الاشكينازي » ، حول توطين اليهود الشرقيين في الكيبوتزات مما يجعلهم الأغلبية الفقيرة بين الإسرائيليين .

وقال موكي تسور رئيس الحركة المتحدة للكيبوتزات أن بيرينز يشعل حربا ثقافية بين الإسرائيليين ذوي الأصول المختلفة من أوروبا والشرق الأوسط في أفريقيا .

ودعاه للإستقالة من منصبه وقال إسحق رابين وزير الدفاع السابق أن بيرينز أثار نزاعين في وقت احدهما ديني والأخر عنصري عرفي وأضاف أن هذه التصريحات تفتح الباب لعودة العداوات القديمة بين مختلف طوائف يهود إسرائيل .

وقد تظاهر العشرات من أعضاء حزب المابام وقاده الكيبوتزات أمام منزل وزير الهجرة وطالبوا بإستقالته وفي نفس الوقت رد جيران الوزير من المتشددين دينيا على المتظاهرين بهتافات عدائية تتهمهم بتدمير الديانة اليهودية واتهموهم بالكذب ثم تحولت الهتافات العدائية إلى إشتباكات بالأيدي .

وتظاهر المئات من الإسرائيليين على طريق تل أبيب حيفا مطالبين بتوطين الأثيوبيين في الكيبوتزات وبإستقالة ببرينز وقالوا أن تصريحاته عودة إلى العصور الوسطي .

وفي تطور لاحق قدم حزب العمل الإسرائيلي.و3 أجزاب يسارية أخرى إقتراحات بطرح الثقة بحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير وطالبت بإستقالة وزير الهجرة وقد أعلن شامير أنه يؤيد نقل اليهود الأثيوبيين إلى الكيبوتزات ولكنه ضد إستقالة وزير الهجرة وقال أنه يأسف لهذا النزاع العلني في وقت يتطلب فيه إستيعاب المهاجرين وحده الصف .

وصرح يوسف أدانا حاخام الطائفة الأثيوبية بأن حياة الكيبوتزات ليست ملائمة في السنوات الأولى من الهجرة لأن المهاجرين إنقطعوا عن جذورهم اليهودية لفترة طويلة ويحتاجون إلى تقوية معتقداتهم الدينية ولكن أديسو ما سالا أحد قادة المهاجرين الأثيوبيين قال إن المهاجرين الأثوبيين ليسوا حيوانات وأنما بشر ولهم أن يقرروا أين يقيمون لأنهم حافظوا على ديانتهم عندما كانوا في أثيوبيا .

وقد تم حتى « يوليو 1991 م » توطين 700 يهودي أثيوبي من بين 14 ألف مهاجر في كيبوتزات .

ومن ناحية أخرى إفتتحت 4 شركات إسرائيلية مكتبا في مكسو لتهجير اليهود السوفييت العاجرين حاليا عن الوصول إلى إسرائيل في عمليات جديدة تؤكد تلازم فكرتي الإستيطان والهجرة اليهودية .

هذا ويتلازم مع عمليتي « الإستيطان » ، و« الهجرة الخارجية لليهود » عملية أخرى هامة وهي تهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراها وذلك لتفريغ المنطقة منهم تمهيدا لبناء المستوطنات وإستقدام الهجرات الخارجية هذه العملية تتم في ثلاثة إتجاهات مترابطة إلى حد بعيد وهي :

الإتجاه الأول : هو التهجير الجماعي الذي يتم في فترات الحروب ، حيث يكون

العنف والتدمير والرعب هو القانون السائد ، وقد مارست « إسرائيل » هذا النوع من التهجير خلال عام 1948 على نطاق واسع ، كما مارسته مرة أخرى في حرب عام 1967 م .

الإتجاه الثاني : هو تهجير الفلاحين من أراضيهم ، إما مباشرة أو من خلال أحداث تغيير واع ، ومتصل بالبيئة الإقتصادية للمنطقة المحتلة ، تخلق من خلاله ظروف عيش صعبة للفلاحين في أراضيهم ، مع فتح مجالات عمل مغرية لهم خارج نطاق الأرض ، ويؤدي ذلك تدريجيا إلى إهمال الأرض والإبتعاد عنها ، إلى حين يتم الإستيلاء الإسرائيلي عليها .

الإتجاه الثالث : هو تهجير القيادات السياسية والكفاءات العلمية ، بحجة النشاط المعادي للإحتلال ، أو تحريض الشعب على المقاومة ، أو الإرتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد مورست هذه السياسة على نطاق واسع منذ عام 1967 م حتى الآن ، وتم وضع عشرات القيادات عند نقاط الحدود العربية دون السماح لهم بالعودة[1] ، وللتأكيد على خطورة هذه الإتجاهات لنتأمل دلالة هذه الأرقام التاريخية (والتي زادت حديثا أضعافا مضاعفة) ، إذ يحدثنا التاريخ أنه قد بلغ عدد الذين أجبروا على الهجرة بسبب الحرب حتى نهاية شهر آيار 1968 م حوالي 400 ألف نازح ، معظمهم من الضفة الغربية لنهر الأردن (حوالي 350 ألفا) ، والباقون من قطاع غزة (حوالي 50 ألفا) ، وذلك حسب تقرير سكرتارية اللجنة الأردنية الوزارية العليا للإغاثة وبناء على قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 14 / 6 / 67 ، والقائل بضرورة عودة الذين نزحوا بسبب حرب حزيران ، أخذ كثير من الفلسطينين يسعون للعودة إلى بلدهم ، ولكن ، « إسرائيل » لم تسمح لأكثر من 50 عائلة بالعودة تحت إشراف الصليب الأحمر ، ثم أوقفت هذه العملية بحجة أزدياد أعمال

---

(1) انظر في تفصيل ذلك : بلال الحسن : التهويد والتهجير وضرورات المواجهة السريعة ــ مجلة العربي ــ العدد 293 ــ إبريل نيسان 1983 م .

المقاومة الفلسطينية ، وتحت وطأة الضغوط الدولية ، وعدت « إسرائيل » باستئناف السماح بعملية العودة إنما بموجب إستمارات تصدر عنها ، ومع الإصرار على إعتبار يوم 31 يوليو 1967 م موعدا نهائيا لهذه العودة ، وخلال ثلاثة أيام فقط قام 170 ألف فلسطيني بتسجيل أسمائهم ولكن « إسرائيل » لم تسمح لغير 15 ألفا منهم بالعودة ومارست خلال ذلك وسائل تعجيزية واضحة القصد ، فحين كانت تتسلم إستمارات الأشخاص الذين توافق على عودتهم كانت تحدد مهلة للتنفيذ لاتتجاوز 12 ساعة ، ومن أجل عدم الإستفادة من هذا الوقت كانت « إسرائيل » تتقصد أن تشمل قائمة الموافقة الواحدة ، مجموعة من العائلات التي تقيم في أماكن متفرقة بحيث يصعب تجميعها في الوقت المحدد ، وضمن هذه العملية ، منعت « إسرائيل » عودة أي مواطن فلسطيني من سكان القدس أو أريحا أو بيت لحم ، وكذلك منعت أي فلسطيني من لاجئي 1948 م من العودة . وحين اكتشفت « إسرائيل » أن هناك من يخاطر بحياته من الفلسطينيين من أجل العودة عن طريق المخاضات النهرية أو التسلل عبر الطرق الجبلية وضعت كمائن عسكرية على هذه المعابر » ثم سنت قانونا يقضي بالسجن لمدة 15 عاما لكل من يحاول العوده من هذا الطريق .

وازاء تصاعد الضغط الدولي أعلنت « إسرائيل » ، في تشرين الأول من عام 1967 م مشروعا أطلقت عليه اسم « برنامج جمع شمل العائلات » ولكن هذا القانون لم يشمل خلال ستة أشهر من إعلانه سوى 1336 شخصا ، وكنتيجة لذلك كله بقي الجزء الأكبر من الذين فرضت عليهم الهجرة بسبب ظروف الحرب ، مهجرين بالإكراه حتى الآن ، وما يقال عن هذا النزوح الجماعي بالإكراه يقال أخطر منه عن تهجير الفلاحين والقيادات السياسية خاصة بعد الإنتفاضة الباسلة في 8 / 12 / 1987 م ، أن المغزي الرئيسي الذي نستخلصه من كل هذا هو ترابط المخيط بين عمليات الإستيطان وزرع المستوطين ، وبين الهجرة الخارجية والتهجير الداخلي ، وهي عمليات تترابط تاريخيا في مربع من الإستبداد والإستعمار الصهيوني الحديث .

* * *

* هذا وفي يوم 1/ 9 / 1991 م كشف باحث إسرائيلي سياسة إبتلاع إسرائيل للأراضي العربية المحتلة[1] ، ولم يستطع هذا الباحث التكتم على الحقائق الدامغة التي تؤكد أن سياسة الإستيطان الإسرائيلي تستهدف إبتلاع الأراضي العربية المحتلة . يقول الباحث وعالم الإجتماع الإسرائيلي ميرون بنفستي « أن سلطات الإحتلال الإسرائيلية إستولت على نحو 52 ٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس 49,0 ٪ من أراضي غزة منذ عام 1967 م وحتى نهاية عام 1986 م .

ويضيف أن إسرائيل صادرت 501 كيلو متر مربع من الأراضي الفلسطينية بين شهري يناير 1988 م ويونيو 1991 م ، حيث تكتفي بالإعلان عن الأراضي التي تعتزم مصادرتها بأنها أملاك عامة .

وفي ذات الوقت ارتفع عدد المستوطنين اليهود في القدس وحدها إلى 127 ألف مستوطن بعد أن كانوا 111 ألفا قبل عام 1990 م ، وهو ما يعنى زيادتهم بنسبه هائلة بلغت 14 ٪ خلال العام الحالي فقط .

يأتي هذا وسط تأكيد وزارة الإسكان الإسرائيلية بأن عمليات الإستيطان في الأراضي المحتلة ستتسارع حتى نهاية عام 1992 م ، وأنه سيتم بناء 13 ألف وحده سكنية بالأراضي المحتلة تكفي لتوطين 50 ألف يهودي ، كجزء من مشروع إستيطاني ضخم .

وقد حرصت إسرائيل على تأكيد هذه السياسات التي أعلن المجتمع الدولي عن رفضه لها مرارا ، من خلال تصريحات وزير الإسكان أريل شارون عن وجود خطه لتوسيع النشاط الإستيطاني في الأراضي العربية المحتلة وخاصة في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية .

وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية تأييدها لهذه الخطط التي تشمل إقامة مستوطنات ووحدات سكنية جديدة لمئات الآف من اليهود .

ولم يخف شارون أن مخططه الاستيطاني يهدف إلى جعل عدد سكان ما وصفه ،

بالقدس الكبرى ، مليون يهودي ، مشيرا إلى أن إستراتيجية إسرائيل تقتضي ضمان وجود أغلبية يهودية في القدس بزعم أنها عاصمة اليهود وعاصمة إسرائيل الأزلية .

وصرح شارون بأن مشروعه يتضمن بناء 36 ألف مسكن في القدس ، منها 14 ألفا في القدس الشرقية . وذلك لتعزيز ضم القدس وتهويدها كجزء من سياسة الحكومة الإسرائيلية لإفشال الحل السياسي لمشكلة الشرق الأوسط ، ولتنفيذ مشروع أرض إسرائيل الكاملة .

وفي محاولة لافته للأنظار من جانب الحكومة الإسرائيلية لزيادة الإستيطان والمستوطنين في الأراضي المحتلة خاصة منذ تولي شارون وزارة الإسكان ، وما أعلن عنه قبل أيام قليلة حيث ذكرت الحكومة الإسرائيلية أن هناك قرارا قديما صدر عام 1983 م يقضي بإقامة ، 20 مستوطنة يهودية في الأراضي المحتلة ، وأنه يجب تنفيذ هذا القرار .

ويهدف شارون إلى بناء 100 ألف وحده سكنية لزيادة سكان إسرائيل أربعة أضعاف العدد الحالي الذي يبلغ نحو 3 ملايين نسمة وسط توقعات بوصول 2 مليون مهاجر سوفييتي في عام 1992 م .

والغريب أن إسرائيل أصبحت تكثف دعايتها الإستيطانية وتنشر الاحصاءات اليومية وتذيع على العالم كله مشروعات البناء والإستيعاب بعد أن كانت تحرص حتى وقت قريب ، على إخفاء خططها الإستيطانية ، بل والعمل على تنفيذ عمليات البناء ليلا لمنع لفت الانظار أو أثاره الإعتراضات ، كل ذلك في تجاهل تام للنداءات العديدة ، من مختلف المنظمات الدولية ، لوقف بناء المستوطنات أو تجميدها لفترة مؤقتة إثباتا لحسن النية في الأقبال على جهود السلام .

والأكثر أثارة للدهشة أن إسرائيل بذلت ــ فور موافقتها على عقد مؤتمر السلام في أكتوبر القادم ــ بناء مستوطنة جديدة هي المستوطنة رقم 146 ، وقامت بتوطين 6 عائلات يهودية فيها بالفعل ، يتبعهم 400 عائلة أخرى بعد إستكمال بناء المستوطنة وهو ما يؤكد أن التصريحات الإسرائيلية عن السلام بعيدة كل البعد عن الواقع .

هذا ويوم 8 / 9 / 1991 م كشفت صحيفة (الواشنطن بوست)[1] الأمريكية أن إسرائيل تستعد لتنفيذ برنامج ضخم لتوسيع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، وذلك على الرغم من الثمن الفادح الذي يمكن أن تتكبده إقتصاديا وسياسيا نتيجة ذلك .

وأشارت الصحيفة إلى أن التوسع الجديد الذي تعتزم تنفيذه الآن يفوق بمراحل برنامج العام الماضي إلى الحد الذي سيؤدي إلى تغيير طبيعة الأرض والسكان في الأرض المحتلة بأكملها ... أي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ... وقالت الصحيفة أنها تسعى بذلك لتغير حدود 1967 م .

وقالت أن حكومة شامير كانت قد أقامت اثنين وعشرين ألف وحده سكنية في الأراضي المحتلة منذ أواسط عام 1990 م في إطار البرنامج الأول للإستيطان والذي سيتضاعف عدد السكان اليهود الذي يبلغ عدددهم مائة ألف مستوطن يقيمون الآن بالفعل في الأراضي المحتلة .

وطبقا للخطة الجديدة سيتم بناء حوالي 15 ألف وحده سكنية بتكلفة 560 مليون دولار . وأكدت الصحيفة أن تنفيذ هذه الخطة سيؤدي إلى نقل حدود إسرائيل غربا في عمق الضفة الغربية وأن حزاما من المستوطنات سيقام حول مدينة القدس بهدف تطويق الجزء الغربي من المدينة وبحيث يصبح ضم القدس الشرقية امراً غير قلبل للتراجع .

---

(1) وبعد ... تلك هي قصة الإستيطان الصهيوني بفلسطين الذي هدف إلى حصار المياة العربية وتوظيفها لخدمة الكيان الصهيوني في إستراتيجية واعية متعددة المراحل ؛ وكان الإقتصاد الفلسطيني هو الضحية الأولى لها .

الفصل الرابع

الاقتصاد الفلسطيني

« الإطار العام لأزمة المياة »

الإقتصاد الفلسطيني
« الإطار العام لأزمة المياه »

* إن أزمة المياه الحالية التي يعانيها الكيان الصهيوني ، تمثل في أحد أوجهها الرئيسية تعبيرا عن الأزمة الإقتصادية العامة التي يعيشها هذا الكيان ، بما في ذلك الأراضي العربية الفلسطينية خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة .

* إن أزمة المياه داخل الكيان الصهيوني حاضرا ومستقبلا ، ترتبط باقتصاد فلسطين ككل ، واقتصاد الضفة والقطاع على وجه الخصوص سلبا وإيجابا ، بل أنه يشكل في النهاية سياسات الكيان الصهيوني تجاه هذه الأزمة .

* من هنا يستلزم الأمر لكي نفهم هذه الأزمة في إطارها الصحيح علميا وسياسيا أن نبحث في مكونات وآليات ومستقبل الإقتصاد الفلسطيني وهو ما ندرسه من خلال هذه المحاور :

أولا : خصائص الإقتصاد الفسلطيني في ظل الأحتلال .

ثانيا : تهويد الإقتصاد : سياسات إسرائيل نحو الإقتصاد الفلسطيني .

ثالثا : مردودات التهويد والعوائد المكتسبة .

رابعا : عسكرة الإقتصاد : سياسات الإنفاق العسكري وتطوراته الجديدة .

وبتفصيل ما سبق يستبين ما يلي :

أولا : خصائص الإقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال :

إن المتعارف عليه تاريخيا أن ثمة سمات مشتركة تميز إقتصاديات المجتمعات

الخاضعة للإحتلال ولسلطات إستعمارية خارجية ، بيد أن الاقتصاد الفلسطيني ، في ظل سياسات الإحتلال الإسرائيلي منذ 1948 وحتى اليوم (1991 م) تميز بسمات خاصة نظراً لتميز النمط الإستعماري الذي ينمو وتتشكل ملامحه وآلياته في ظله . وبوجه عام يمكن ايجاز هذه الخصائص في الآتي :

(1) **تزايد إعتماد الإقتصاد الفلسطيني** على المواد الخام الإسرائيلية والمستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية : أن هذا الجانب يظهر واضحا في قطاع الصناعة[1] ، حيث نلاحظ أنه قد بلغت نسبة المؤسسات التي تستخدم مواد خام إسرائيلية 59,2 ٪ من إجمالي المؤسسات التي شملها البحث الميداني ، وبلغت نسبة المؤسسات التي تستخدم مواد خام مستوردة 41,4 ٪ في حين كانت نسبة المؤسسات التي تستخدم مواد خام محلية 36,8 ٪ ، كما أن 89 ٪ من المؤسسات تستورد المواد الخام عبر الموانئ الإسرائيلية فقط ومن خلال مستوردين إسرائيليين في الغالب وهذا يوضح مدى إعتماد الصناعة الوطنية على المصادر الإسرائيلية .

ويبين الجدول رقم 6 بصورة تفصيلية مصادر المواد الخام المستخدمة في المؤسسات الصناعية المدروسة ، فالمؤسسات التي تستخدم مواد خام محلية فقط لم يتعد 11,5 ٪ من إجمالي المؤسسات .

---

(1) د . سمير عبد الله : خصائص القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة : مجلة الكاتب — القدس — العدد رقم 101 — أيلول / 1988 م ص 25 ، والملاحظة أن هذه الورقة هي أحدي فصول دراسة بعنوان : « إتجاهات ومشاكل تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد استندت بصورة رئيسية على مسح ميداني شمل كافة المؤسسات التي توظف 20 عاملا فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة وعينة عشوائية من المؤسسات التي توظف 5 - 19 عاملا ، وقد جرى هذا المسح خلال الفترة من آب وحتى تشرين أول عام 1985 م . هذا وقد انجزت هذه الدراسة في أواسط عام 1986 م ، وعلى الرغم من الفترة الزمنية التي تفصلنا عن ذلك التاريخ ، إلا أن المعطيات التي أبرزتها والإستنتاجات الواردة فيها ما تزال بقيمتها بسبب بطء النمو الصناعي الذي تعاني منه المناطق المحتلة بسبب الظروف غير المواتية والمناخ الإستثماري الردىء الناجم عن الإحتلال الإسرائيلي ، وبسبب القيود والعراقيل التي تضعها السلطات الإسرائيلية أمام التطور الصناعي .

جدول رقم 6

« مصادر المواد الخام المستخدمة في المؤسسات الصناعية »

مصادر المواد الخام المستخدمة في المؤسسات	النسب المئوية
مواد خام إسرائيلية فقط	28,7
مواد خام مستوردة فقط	30,1
مواد خام محلية فقط	11,5
مواد خام إسرائيلية ومحلية	9,3
مواد خام إسرائيلية ومستوردة	14,4
مواد خام محلية ومستوردة	9,2
مواد خام محلية وإسرائيلية ومستوردة	6,9
المجمـــــــوع	**100**

د سمير عبد الله : المصدر السابق ، ص 26 .

إن هذا الوضع يحمل مخاصر كبيرة على المؤسسات الصناعية الوطنية ، فمن خلال موقع المؤسسات الإسرائيلية كمزود رئيسي لهذه المؤسسات بالمواد الخام ، يمكنها أن تتحكم فيها وتخضعها لمشيئتها متي تشاء ، كما أنها تستطيع أن تضعف من قدرتها التنافسية بواسطة التحكم في أسعار المواد الخام .

(2) إرتفاع نسبة الطاقات المعطلة في مجالات الإقتصاد الفلسطيني :

إن سياسة الإحتلال خلفت أوضاعاً شاذة على الصعيد الإقتصادي الفلسطيني وبخاصة في الضفة وغزة ، كان أبرزه تعطل الطاقات الإنتاجية في مختلف أفرع الإقتصاد (زراعة ـــ صناعة ـــ تجارة ... إلخ) ووفقا للدراسة الميدانية السابقة في قطاع الصناعة[1] تبين أن :

1 ـــ 10,5 ٪ فقط من المؤسسات الصناعية المدروسة تعمل بأكثر من 90 ٪ من طاقتها التصميمية و24 ٪ من المؤسسات تعمل بأكثر من 70 ٪ من طاقتها التصميمية . أما المؤسسات التي تعمل بـ 50 ٪ فأقل من طاقتها التصميمية فقد بلغت 40,9 ٪ من المؤسسات المدروسة والمؤسسات التي تعمل بنسبة أكبر من م 50 ٪ و70 ٪ فأقل فقد بلغت 25,1 ٪ .

وفي الفروع الصناعية المختلفة كانت المعطيات عن الطاقات المعطلة على الوجة الأتي :

2 ـــ صناعة النسيج والملبوسات والأحذية ، 40 ٪ من المؤسسات تعمل بطاقة 50 ٪ فأقل ، 33,3 ٪ تعمل يطقة أكبر من 50 ٪ ـــ 70 ٪ فأقل ، 26,7 ٪ تعمل بطاقة 71 ٪ فأكثر . وبلغت نسبة المؤسسات التي تعمل بأكثر من 90 ٪ من الطاقة التصميمية 8,9 ٪ .

---

(1) د . سمير عبد الله ـــ مصدر سابق ، ص 36 .

3 ــ الصناعات المعدنية : 33,3 ٪ تعمل بـ 50 ٪ فأقل ، 47,6 ٪ تعمل بطاقة أكبر من 50 ٪ ــ 70 ٪ فأقل و19 ٪ من المؤسسات تعمل بطاقة 71 ٪ فأكثر من الطاقة التصميمية .

4 ــ صناعة الأثاث 33,3 ٪ تعمل بـ 50 ٪ فأقل ، 38,9 ٪ بطاقة أكبر من 50 ٪ ــ 70 ٪ فأقل ، 27,8 ٪ تعمل بطاقة 71 ٪ فأكثر من الطاقة التصميمة .

5 ــ صناعة مواد البناء : 44 ٪ تعمل بـ 50 ٪ فأقل ، 24 ٪ تعمل بأكثر من 50 ٪ ــ 70 ٪ فأقل ، 32 ٪ تعمل بطاقة 71 ٪ فأكثر من الطاقة التصميمية .

6 ــ الصناعات الكيماوية : 47,6 ٪ من المؤسسات تعمل بـ 50 ٪ فأقل من الطاقة التصميمية ، 42,8 تعمل بأكثر من 50 ٪ ــ 70 ٪ فأقل 5 و 90 ٪ تعمل بطاقة 71 ٪ فأكثر من الطاقة التصميمية .

7 ــ صناعة الورق والطباعة : 62,5 ٪ تعمل بـ 40 ٪ فأقل من الطاقة التصميمية .

8 ــ الصناعات السياحية : وجميعها تعمل بطاقة 40 ٪ فأقل من الطاقة التصميمية .

* تبين أن الإستخدام الفعلي لايتجاوز 57,1 ٪ من حجم الإستخدام الذي تتيحه الطاقة التصميمية للمؤسسات المدروسة .

وبصورة تفصيلية بلغت نسبة الإستخدام الفعلي إلى الإستخدام الممكن في الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ 78 ٪ وفي صناعة النسيج والملبوسات والأحذية 83,8 ٪ وفي الصناعات المعدنية 44,2 ٪ وفي صناعة الأثاث 38,7 ٪ وفي صناعة مواد البناء 58,8 ٪ وفي الصناعات الكيماوية 50,5 ٪ وفي صناعة الورق والطباعة 54,3 ٪ وفي الصناعات السياحية 37 ٪ .

هذا وقد تبين أن 55,5 ٪ فقط من المؤسسات تعمل أكثر من 300 يوم في السنة بينما يعمل 34,6 ٪ من المؤسسات ما بين 251- - 300 يوم و 8,2 ٪ من المؤسسات تعمل ما بين 201 - 250 يوم و6,6 ٪ من المؤسسات تعمل 200 يوم فأقل .

وفي الفروع الصناعية المختلفة تبين أنه :

(1) في الصناعات الغذائية والمشروعات والتبغ 38,7 ٪ من المؤسسات تعمل أكثر من 300 يوم 35,5 ٪ تعمل 251 - 300 يوم ، 25,8 ٪ تعمل 250 يوم فأقل .

(2) في صناعة النسيج والملبوسات 56,3 ٪ تعمل أكثر من 300 يوم ، 37,5 ٪ تعمل 251 - 300 يوم ، 6,3 ٪ تعمل 250 يوم فأقل .

(3) الصناعات المعدنية : 66,7 ٪ تعمل أكثر من 300 يوم ، 29,2 ٪ تعمل تعمل 251 - 300 يوم ، 4,2 ٪ تعمل 250 يوم فأقل .

(4) صناعة الأثاث : 57,9 ٪ تعمل أكثر من 300 يوم ، 36,8 تعمل 251 - 300 يوم ، 32 ٪ تعمل أقل من 250 يوم .

(5) مواد البناء : 40 ٪ تعمل أكثر من 300 يوم ، 28 ٪ تعمل 251 - 300 يوم 32 ٪ تعمل أقل من 250 .

(6) الصناعات الكيماوية : 45,5 ٪ تعمل أكثر من 300 يوم ، 45,5 ٪ تعمل 251 - 300 يوم ، 9 ٪ تعمل 250 يوم فأقل .

وفي دراسة الورديات الفعلية إلى الممكنة تبين أن 86,1 ٪ من المؤسسات تشغل وردية واحدة فقط و 5,5 ٪ تشغل وديتين و 2,2 ٪ تشغل ثلاث ورديات بينما 6,1 ٪ تشغل أقل من وردية . بينما تسمح الطاقة التصميمية إلى 23,6 ٪ من المؤسسات تشغيل ثلاث ورديات و53,4 تشغيل ورديتين و32 ٪ تشغيل وردية واحدة .

وفي دراسة الإستخدام (تشغيل الأيدي العاملة) الفعلي إلى التشغيل الممكن في المؤسسات الصناعية مضنفه حسب عدد العاملين تبين أن أكبر نسبة للطاقات المعطلة كانت في المؤسسات الصناعية الصغيرة . بينما كانت نسبة التشغيل المعطل في المؤسسات الكبيرة أقل ، هذا وبالرغم من هذه السلبية القاتلة والمشكلة لأحد سمات الإقتصاد الفلسطيني تحت الإحتلال ، ألا إن ثمة تطور نوعي على صعيد الإنتاج المحلي الإجمالي لهذا الاقتصاد بوجه عام وفي قطاع غزة والضفة الغربية بوجه خاص وهي سمة أخرى هامة يظهرها الجدول المرفق رقم (7) .

جدول رقم (7)

(أ)	إسرائيـــــــــيل		الضفـــــــــــة	
	بملايين الدولارات	٪	بملايين الدولارات	٪
الإنتاج الأهلي الإجمالي	22,050	100	694	100
الزراعة	1,323	6	209	30,2
الصناعة	5,513	25	55	7,9
البناء	1,764	8	110	15,8
الخدمات	13,450	61	320	46,1
المستخدمــون	الأف (ب)	٪	الأف	٪
المستخدمون	1,475	100	103,7	100
الزراعة	92	6,3	28,4	27,4
الصناعة	333	22,8	16,7	16,1
البناء	115	7,9	12,8	12,3
الخدمات	918	63	45,8	44,3
الإنتاج الأهلي الأجمالي :				
التشغيل	15,130	100	6,690	100
الزراعة	14,380	95	7,360	110
الصناعة	16,600	110	3,390	49
البناء	15,340	101	8,590	128
الخدمات	14,150	97	6,990	104

بملايين الدولارات	%	بميلايين الدولارات	%	%
249	100	943	100	4,3
44	17,8	253	26,9	19,1
22	8,7	77	8,1	8,7
44	17,8	154	16,4	8,7
139	55,7	459	48,6	3,4
الأف	100	الأف	%	%(*)
48,9	100	152,6	100	10,5
8,8	18	37,2	24,3	40,4
7,9	16,2	24,6	16,1	7,4
4,1	8,4	16,9	11,1	14,7
28,2	57,4	73,9	48,5	8,1
5,090	100	6,180	100	40,8
5,000	98	6,800	110	47,3
,780	55	3,130	51	18,9
10,730	211	9,110	147	59,4
4,930	97	6,210	101	42,4

(*) المصدر : عادل سماره : احتجاز التطور ــ القدس ــ 1987 م ملحق الكتاب .

(أ) بعامل كلمةالإنتاج في الضفة والقطاع وإسرائيل بأسعار السوق وهما بسعر صرف كل 1,79 شيكل جديد = 1 دولار والإنتاج الأهلي الإجمالي بأسعار السوق للضفة الغربية هو 734 مليون دولار وللقطاع 363 مليون دولار أي بمجموع 1097 مليون دولار .

(ب) بما فيه 89,00 عامل من الضفة والقطاع .

3 ـــ تطور آليات الإقتصاد من خلال سياسات الجسور المفتوحة :

لقد اتبعت إسرائيل سياسات مختلفة ـــ كما سنرى ـــ من أجل تهويد إقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كان من بينهما ما سمى بسياسة الجسور المفتوحة مع الأردن ومن خلال الأخيرة مع باقي الدول العربية ، وهي سياسة أتت بنتائج إيجابية رغم القيود الإسرائيلية والأردنية على حرية الإنتقال السلعي والخدمي بين الاقتصاد الفلسطيني فقد ظلت هذه الجسور منفذا هاما لجزء من منتجات المناطق المحتلة الزراعية والصناعية وأتاحت الفرصة أمام هجرة عشرات الآلآف من الأيدي العاملة والمواطنين الفلسطينيين إلى الدول العربية كما أتاحت حرية إنتقال روءوس الأموال من الدول العربية إلى المناطق المحتلة وبالعكس وسنحاول تلخيص أثر الجسور المفتوحة على التطور الإقتصادي في المناطق المحتلة في النقاط الرئيسية التالية :

(1) إن إعتماد جزء من إنتاج المناطق المحتلة على أسواق الدول العربية يعنى بالضرورة تأثر إقتصادها بالتطورات الإقتصادية في تلك الدول ، ففي حالة الأزدهار الاقتصادي تتمكن المناطق المحتلة من بيع المزيد من المنتجات وبأسعار أفضل والعكس بالعكس في حالة الركود .

(2) إن بقاء الدينار الأردني كعملة رسمية في الضفة الغربية إلى جانب العملة الإسرائيلية وزيادة تداولة كأداة أدخار ولتسديد المدفوعات الآجلة في قطاع غزة أيضا يعنى أن إقتصاد المناطق المحتلة يتأثر بصورة مباشرة بوضع الدينار الأردني المرتبط بالوضع الإقتصادي في الأردن .

(3) أفادت الجسور المفتوحة سلطات الإحتلال في تخفيف حده المشكلات الإقتصادية التي نتجت أو تفاقمت بسبب سياستها وممارساتها في المناطق المحتلة ، حيث شكلت هذه الجسور منفذا هاما للأيدي العاملة الفائضة وغير القادرة على أيجاد فرص عمل في إقتصادها المحلي ، وبذلك خففت من حده البطالة ، كما خففت من حده مشكلة الركود الاقتصادي الناجمة عن زيادة فائض الإنتاج النسبي وبخاصة الإنتاج

الزراعي ، الذي نشأ بسبب إغراق أسواق المناطق المحتلة بالمنتجات الإسرائيلية .

(4) كما أن دخول وخروج الأموال عبر الجسور المفتوحة ، الذي ارتبط بازدياد هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية وبتردى ظروف الإستثمار في المناطق المحتلة كان له تأثير كبير على دينامية التطور الإقتصادي ، أذ أدي دخول تحويلات العاملين إلى زيادة الطلب على الاستهلاك ، في حين قادت حرية خروج الأموال إلى تقليص الإستثمار ، ففتح المجال أمام أرباب العمل الفلسطينيين للإختيار ما بين الإستثمار في المناطق المحتلة حيث تردت بصورة مضطردة ظروف الإستثمار تحت تأثير الإحتلال وما بين الإستثمار في الخارج يقود عمليا إلى إختيار الخارج ، وخاصة الأردن الذي رغم ظروفه الإقتصادية الصعبة ظل يتمتع بمناخ إستثمار أفضل من اقتصاد المناطق المحتلة .

وتأثير هذه المسألة على النشاط الاقتصادي يبرز في زيادة الطلب الإستهلاكي وعرقلة توسع القاعدة الإنتاجية والتشغيل، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة التحويلات من الخارج تلبي بواسطة الشركات الإسرائيلية وما يعنيه هذه من زيادة الأرتباط والتبعية للسوق الإسرائيلي

(5) كما استخدمت الجسور المفتوحة كقناة تتدفق عبرها المساعدات المقدمة من الدول العربية ، وتقود هذه المساعدات إلى زيادة النشاط الاقتصادي ولكن أفادة الاقتصاد الفلسطيني منها بصورة ملموسة ودائمة تعتمد على طرق إستخدامها ، فهي تزيد من القدرة الإنتاجية أن وجهت للقطاعات الإنتاجية ، وتزيد من الطلب الإستهلاكي إن وجهت لقطاعات الخدمات ، وتصب اخيرا في جيوب أرباب العمل الإسرائيليين كما أن توجيهها لقطاع الخدمات ، يساعد في بناء مؤسسات هامة للشعب الفلسطيني تنتفع منها فئات واسعة من المواطنين وتجعلهم مستقلين عن المؤسسات التي تديرها وتشرف عليها سلطات الاحتلال ، ولكن ، وفي ذات الوقت تقلص العبء عن هذه السلطات .

هذا ويمكن إستكشاف حجم صادرات وواردات الضفة وغزة خلال الفترة التالية لعام 1967 م في الجدول التالي رقم (8) .

جدول رقم (8)

صادرات وواردات الضفة والقطاع وتجارتها الخارجية

الضفة الغربية

المتاجرة من دول أخرى			المتاجرة مع الأردن			
السنة	الميزان	صادر	وارد	الميزان	صادر	وارد
1969	5,1	0,4	5,5	11,3	18,4	7,1
1973	9,7	0,4	10,1	11,9	15,8	3,9
1979	44,4	1,1	45,5	52,9	57,9	5,0
1983	37,9	1,1	39,0	59,1	65,9	6,8
1985	37,3	1,0	38,3	60,6	69,3	8,7
1986	48,6	1,5	50,1	70,9	81,8	10,9
قطاع غزة						
1969	0,6	5,9	3,2	1,2	1,3	0,1
1973	6,2	13,5	7,3	4,4	4,5	0,1
1979	10,1	9,3	24,4	34,2	34,2	
1983	19,4	7,0	26,4	22,5	32,5	0,0
1985	18,2	4,7	22,9	16,1	16,1	0,0
1986	27,4	3,8	21,2	18,8	0,18,8	0,0

المصدر : كتاب الأحصاء السنوي الإسرائيلي لعام 1986 م ــ القدس ــ كانون الثاني 1986 م .

وبعد

تلك هي إبرز خصائص الإقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال وهي خصائص تكشف إلى حد بعيد حجم التشويه والتبعية المعتمدة التي خلفتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي خاصة بعد حرب عام 1967 م

أن هذه الخصائص ، والمظاهر ، تتضح أكثر بالنظر إلى سياسات إسرائيل تجاه الإقتصاد الفلسطيني بهدف تهويده وخلع هويته العربية المميزة له .

* * *

ثانيا : تهويد الاقتصاد : سياسات إسرائيل نحو الاقتصاد الفلسطيني :

استخدمت إسرائيل العديد من الوسائل والسياسات بهدف تهويد الاقتصاد الفلسطيني ، وهي وسائل وسياسات كان من بينها تهويد الماء العربي « كما سنرى في الأجزاء القادمة من دراستنا » . وفي هذا الجزء نتناول إبرز السياسات الإسرائيلية في المجالات المختلفة الهادفة إلى تهويد الاقتصاد الفلسطيني وإخضاعه ، وبهدف السيطرة المطلقة على أسواق الضفة والقطاع والأستئثار بهما ودمجهما في الإقتصاد الإسرائيلي دمجا مبرما غير قابل للتغيير ، فضلا عن إحتكار الموارد الطبيعية والبشرية وقمع المحاولات في إستعمال هذه الموارد والاستفادة منها وأفراغ المناطق المحتلة من الخبرات والقدرات المحلية ، ونزع الفلاحين عن إراضيهم ، وتحويلهم إلى « بروليتارية » يومية تعمل في إسرائيل حسب حاجات وإرادة إسرائيل وبالشروط والأجور التي تحددها ، هذا فضلا عن إستعمال الأفنية الاقتصادية في الضفة والقطاع كمصارف لفائض الإنتاج الإسرائيلي في الأسواق العربية[1] .

---

(1) راجع : د . عاطف قبرص : الاخضاع الإقتصادي في الضفة والقطاع ، مجلة العربي العدد 290 يناير 1983 م كذلك كتابه : الآثار الإقتصادية لاتفاق كامب ديفيد ــ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ بيروت ــ 1982 م .

أما الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف فتتضمن السيطرة على المياه ، وفرض القيود على الواردات من البلاد الأخرى ، وسحق الإدارة السياسية المحلية وأجهزتها المستقلة ، وتقنين إستعمال الأراضي أو مصادرتها ، وتغيير هيكلية الإنتاج ، وحل المؤسسات المالية والتعاونيات القادرة على تحويل مشاريع الإنتاج ، مع إنشاء دور البحث والتكنولوجيا وأغلاق الجامعات المحلية ، وفرض التداول بالليرة الإسرائيلية ، ونعويض الإقتصاد المحلى بالإقتصاد الإسرائيلي بتكاليفة العالية والمدعم حكوميا في جميع عملياته الإنتاجية .

أما نتائج هذه السياسة على المناطق المحتلة فكانت فادحة فتقنين المياه في الضفة عطل للإنتاج الزراعي ، وغير تركيبة العرض فنتج عنه زيادة مطردة في أعداد الفلاحين العاطلين عن العمل ، فمنهم من نزح عن المناطق المحتلة واضطر الأخرون للعمل في « إسرائيل » بأجور زهيدة كما سنري في الأجزاء التالية من دراستنا .

إن العلاقة بين إنحصار النشاط الزراعي في الضفة والقطاع والزيادة المطردة في عدد الفلسطينين العاملين في « إسرائيل » هي علاقة مباشرة سببيه وليست مجرد صدفة إقتصادية عابرة .

أما تغيير تركيبة الإنتاج فمن شأنه جعل المناطق المحتلة أكثر إعتمادا على « إسرائيل » لتزويدها بالأغذية . فالإنتاج الحالي موجه إلى أشباع المتطلبات الإسرائيلية ، وهو تكمله لتركيبة الإنتاج والطلب في « إسرائيل » .

فقد تضاءل إنتاج البطيخ والقمح والشعير والخضروات بعد الإحتلال في حين أزداد إنتاج الحمضيات[1] . حتى الحلقات التدريبية والإستشارات العلمية التي قدمتها « إسرائيل » في المناطق المحتلة فكانت على لسان الإسرائيلي آريه برغمان جزء من سياسة الوزارة بأن تمنع وجود التنافس في فروع معينة خلال فصول معينة بين الزراعين من المناطق المحتلة وأولئك الذين في إسرائيل » .

(1) د . عاطف قبرص : الأثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد ــ مصدر سابق ص 86 .

وبالتأكيد فإن نزع الملكية من أصحاب الأراضي الزراعية تحت ستار حاجات الأمن قوي من قدرة سلطات الإحتلال على تحقيق الأهداف الاقتصادية فمن مجموع مساحة 550 ألف هكتار في الضفة استعملت « إسرائيل » أكثر من 150 ألف هكتار . ومصادره الأراضي عملية يومية في أزدياد مطرد .

نظريا ، بإمكان الفلسطينيين الذين لايملكون الأراضي أن يجدوا وعملا بديلا في قطاعات أخرى من اقتصادهم كالصناعة مثلا أو الخدمات الحكومية ، لكن حقيقة الأمر أن الإحتلال محق الأرضية الصناعية وعطل جميع فرصها . فالأسواق التقليدية ضاقت بشكل حاد ، وأزدادت أجور اليد العاملة بعد تعريض اقتصاديات المناطق المحتلة للإقصاد الإسرائيلي المرتفع التكلفة ، واستنزفت إلادخارات المحلية أما بالضرائب المرتفعة وأما بتحويلها إلى أموال أردنية سائلة نظرا إلى معدلات التضخم الهائلة لليرة الإسرائيلية . هذا وقد أغرقت « إسرائيل » أسواق المناطق المحتلة بالبضائع الإسرائيلية مما قضي على المنافسين المحليين . زد على ذلك غلاء المواد الأولية المحصورة العرض « بإسرائيل » فبعد مضي أكثر من أحدى عشر عاما على الإحتلال كانت هناك سبع مؤسسات صناعية فقط في الضفة توظف أكثر من 100 عامل (لاتوجد أي مؤسسة في قطاع غزة) ونحو سبع مؤسسات توظف ما بين 50 - 99 عاملا (لاشيء في غزة) وجميع هذه المؤسسات ــ ما عدا اثنتين منها كانتا قد أنشئتا قبل الاحتلال ، ولعل الأمر يزداد وضوحا وتأكيدا بقراءة الأرقام التالية التي يتضمنها الجدول التالي رقم (9)[*] :

---

(1) لم جدول على صفحتين .

جدول رقم (9)

توزيع المؤسسات والأجور والدخل في صناعات الضفة الغربية عام 1982 م

الفرع الرئيسي	المؤسسات	التشغيل	متوسط الأجور بالدولار يومي	متوسط الأجور بالدولار سنوي	الدخل السنوى بالآف الدولارات	توزيع الدخل %	الدخل من الفرد بالدولار	ربح المؤسسة بالدولار	الأجور الكلية الربح الكلي %
أغذية ومشروبات وتبغ	233	1,529	9,27	2,811	66,252	46,6	43,32	284,340	4,7
أنسجة وملبوسات	465	2,386	4,28	1,314	109,524	7,4	4,410	22,630	21,5
جلود ومشتقاتها	220	878	5,84	1,752	4,484	3,4	5,520	22,90940	17,6
أخشاب ومشتقاتها	521	1294	4,77	1,431	6,936	4,9	5,360	13,310	9,4
مطاط بلاستيك ومشتقات كيماوية	64	967	8,11	2,433	2,608	15,9	23,160	253,250	9,4
مواد غير كمياوية	191	1,008	8,040	2,520	11,388	8.0	11,200	59,620	14,2
معادن أساسية ومنتجات معدنية	623	1,901	5,49	1,647	10,524	7,4	5,540	16,890	14,2
منتجات صناعية أخرى	179	709	6,78	2,034	1,192	6,5	12,960	51,250	9,0
المجمـــــــــوع	**2,497**	**10,679**	**6,56**	**1,968**	**142,260**	**100,0**	**12,320**	**56,970**	**9,1**

(1) المصدر : كتاب الأحصاء السنوي لإسرائيل عام 1986 م .

* هذا ولقد انتهجت إسرائيل سياسات أخرى كرست تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي يمكن أجمالها في الأتي :

(1) مصادرة وتهويد الأرض :

إن الحقائق التاريخية تؤكد أنه عام 1947 م كان تعداد اليهود 608 الآف يهودي وكانوا يمتكلون إلى 5,66 ٪ من مساحة فلسطين البالغة 27,90 كم² هذه الأقلية اليهودية التي كانت قد هاجرت إلى فلسطين تباعا منذ أواخر القرن الماضي ، وبقيت حتى عام التقسيم تمثل أقل من نصف السكان العرب البالغ عددهم 1,327 مليون عربي ، حصلت بموجب قرار التقسيم على 56,5 ٪ من أرض فلسطين . ولم تكتف بذلك ، وإنما سيطرت بوسائلها الأرهابية على 80 ٪ من مساحة فلسطين بحلول هدنة 1949 م ، وطردت مئات الآلآف من العرب من ديارهم[1] .

في 5 / 6 / 1967 م ، أكملت إحتلال كل الأراضي الفلسطينية إضافة إلى سيناء ومرتفعات الجولان وذلك في ظل ضعف عربي مريع .

لقد أخضعت سلطات الإحتلال الأراضي المحتلة في عام 1948 م لعملية تهويد كاملة ، واستولت على كل مرافق الاقتصاد الفلسطيني ، وبادرت بعد جزيران / يونيو 1967 م بتهويد المناطق المحتلة بعد هذا التاريخ ، وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة مختلف أنواع المشاريع الإستيطانية الصهيونية الهادفة إلى تغيير البنية الديمقرافية والاقتصادية لهذه المناطق في القدس ، وألحقت سلطات الاحتلال القطاع العربي غداه حزيران / يونيو 1967 م بـ « إسرائيل » وحتى عام 1972 م تم نزع ملكية 1200 هكتار من الفلسطينين ، وهدم ألف محل سكن عربي وأقيمت في مكانها مساكن لليهود المهاجرين ، وتم طرد قرابة 4 الآف فلسطيني من مساكنهم التي كانوا يشغلونها منذ

---

(1) د . خليل إبراهيم الطيار : دراسة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي ـــ مجلة شئون عربية ـــ العدد 48 ـــ ديسمبر 1986 م تصدر عن جامعة الدول العربية ـــ تونس ، ص 95 .

عام 1948 م في المحلة اليهودية القديمة ثم أخذ اليهود يتشعبون في المدينة في كل الإتجاهات .

إن طموحات سلطات الإحتلال في توسيع الإستيطان في الضفة الغربية ، وقطاع غزة وتكثيف المستعمرات القائمة وإنشاء مستعمرات جديدة ، وبناء مواقع عسكرية فيها لاتحدها حدود ، وبعد أن أقامت تلك السلطات 110 مستعمرات في الضفة الغربية يسكنها نحو 30 ألف يهودي حتى بداية أيلول / سبتمبر 1983 م طبقا للأرقام الرسمية ، وخلال السنوات الأخيرة أعدت مشاريع إستيطانية عديدة . ومن هذه المشاريع ما يسمى بمشروع 100 ألف « لإستيطان الضفة الغربية » ومشروع « هاركوبا » لقطاع غزة ، ومشروع « البيوت المتعددة » لإستيطان مرتفعات الجولان . وبلغ الاستهتار بـ « إسرائيل » حد وضع مشروع في عام 1983 م ، أطلق عليه اسم « مشروع المليون ونصف » لإستيطان الضفة الغربية ، واسمه الرسمي « المشروع الرئيسي لاستيطان يهودا والسامرة ـــ مشروع تنمية للسنوات 1983 - 1986 م .

وقد وافقت « الحكومة الإسرائيلية » على هذا المشروع ويجري العمل على تنفيذه فعليا منذ ذلك التاريخ حتى اليوم 1992 ، ويهدف المشروع إلى إسكان أكثر من مليون يهودي في الضفة الغربية خلال 15 - 20 سنة . أما الهدف المرحلي لهذا المشروع فإنه يتضمن إقامة أكثر من 57 مستعمرة يهودية جديدة في الضفة الغربية حتى أواسط عام 1986 م ، إضافة إلى المستعمرات الموجودة هناك ليصل العدد إلى 156 مستعمرة ، وسيتم بموجب هذا المشروع إسكان نحو ألف يهودي في الضفة الغربية من جهة أخرى ، وطبقا للمصادر الإسرائيلية ، فإن نصف مليون دونم من أصل 5,5 ملايين دونم في الضفة الغربية مسجل كأراضي تملكها الدولة ، وهذا يعني أن السلطات الإسرائيلية تتصرف في الأراضي المحتلة كمناطق تابعة لها . وحتى أواخر عام 1983 م كانت سلطات الاحتلال منهمكه في تسجيل مليون دونم إضافي كأراض تابعة لـ « الدولة » وقد أنجزت حتى ذلك الوقت تسجيل 150 ألف دونم منها .

وتتبع سلطات الإحتلال أساليب عديدة في مصادرة الأراضي ، وأفراغها من سكانها الأصليين . وعلى سبيل المثال رشت سلطات الإحتلال السموم الكيماوية في نيسان / أبريل 1972 م في الأراضي المزروعه التي رفض أهاليها اخلاءها في قرية عفرية ، وهي قرية تقع على بعد نحو عشرة كليو مترات ، إلى جنوب شرق نابلس . كما قامت تلك السلطات بطرد نحو 20 ألف فلسطيني من رفح في قطاع غزة ، وتهديم مساكنهم ، وإغلاق آبار المياه في المنطقة والاستيلاء ، على أملاكهم التي تبلغ مساحتها 20 كم^2 .[1]

(2) تحجيم مصادر نمو الاقتصاد :

لكي تحكم إسرائيل قبضتها على الاقتصاد الفلسطيني قامت بانتهاج سياسة تقليص مصادر النمو لهذا الإقتصاد وذلك عبر الأساليب التالية :

ا ـــ تقليص رقعة الأرض المتاحة لتصرف المواطنين الفلسطينين وحرمانهم من حرية تخطيط وتنظيم إستخدام ما يتبقي لهم من هذه الأرض :

وفقا لهذه الوسيلة قامت سلطات الإحتلال بتجريد الشعب الفسلطيني من أكثر من 52 ٪ من مساحة الضفة الغربية وأكثر من ثلث مساحة قطاع غزة وقد حققت ذلك بواسطة الإستيلاء على الأراضي الأميرية وبالمصادرة والأغلاق والبيوعات المزيفة ، كما لجأت سلطات الإحتلال إلى وضع وتنفيذ خطط إستخدامات الأرض وفق المصالح الجيوستراتيجية والإقتصادية الإسرائيلية ، ودونما أي إلتفات لمصالح الشعب الفلسطيني . وقد أدى هذا الضمان حرمان هذا الشعب من حرية ترشيد استخدام ما يتبقي لديه من الأرض .

---

(1) المصدر السابق ، ص 96 .

وكانت نتائج السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الأرض من الناحية الاقتصادية . حرمان الشعب الفلسطيني من جزء هام من الأراضي الزراعية الخصبة ، وحرمانه من مساحات واسعة من المراعي ، واضطراره أحيانا لإستخدام الأراضي الزراعية لأغراض البناء .

ب ـــ السيطرة الإسرائيلية التامة على المياه :

فرضت سلطات الإحتلال إحتكارها على إنتاج المياه . وشددت رقابتها على آبار الإنتاج العربية التي كانت قائمة ، وتمكنت بواسطة ذلك من إستنزاف ما يزيد على 485 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنويا ، أي ما يزيد على 78 ٪ من مخزون المياه الموجودة فيها ، كما تقوم بنهب ما بين 20 - 60 مليون متر مكعب سنويا من مياه قطاع غزة ، أي ما يقرب من ثلث مخزون المياه الموجودة فيها . أما ما تتركه سلطات الاحتلال لاستخدامات المواطنين العرب المختلفة فلا يزيد عن 120 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و100 مليون متر مكعب في قطاع غزة .

كان من أبرز نتائج السيطرة والنهب الإسرائيليين لمياه المناطق المحتلة جمود وتقلص المساحة الزراعية المروية ، ووضع عقبات أمام تكثيف الإنتاج الزراعي وبقاء العديد من القري بدون شبكات مياه للشرب ، وشحت المياه في المدن أيضا ، (وهذا الجانب سوف نتعرض له بالتفصيل في الأجزاء التالية من الدراسة) .

جـ ـــ حرمان الإقتصاد الفلسطيني من أدوات التراكم الرأسمالي :

وكان من أولي الخطوات التي اتخذتها سلطات الإحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة أغلاق البنوك والمصارف العربية التي كانت تعمل فيها ، ومنع قيام أية مؤسسات مالية فلسطينية للقيام بالوظائف المصرفية ، وكان لهذا الأجراء نتائج اقتصادية فادحة ، حيث حرمت المناطق المحتلة من أدوات ووسائل تراكم رأس المال التي لاغنى عنها لتطور الاقتصاديات المعاصرة . فكل اقتصاد معاصر ، خصوصا الاقتصاديات النامية ، يحتاج

إلى أدوات لتجميع المدخرات الفردية الخاصة المشتته في المجتمع ، وإعادة ضخها في الإقتصاد على شكل جرعات إستثمارية كبيره ... وهذه الوظيفة التي تقوم بها البنوك ، تعمل على تنمية المدخرات القومية وتسرع عملية التراكم الرأسمالي . ناهيك عن الدور الأرشادي والترشيدي الذي تقوم به البنوك في إستخدام المدخرات القومية . وبدون وجود الجهاز المصرفي الوطني ، فإنه من العسير على المدخرات الفردية الصغيرة المشتته على نطاق المجتمع أن تشق طريقها إلى إستثمارات محلية منتجة وناجحة ، وفي الحالات التي تنجح فيها بعض المدخرات الفردية في التحول إلى استثمارات ، فإن هذه العملية تحتاج إلى وقت طويل نسبيا ، وغالبا ما ينحكم حجم رأس المال في هذه الحالة في حجم المشروع وموضوعه وهذا ما يتناقض مع أسس الجدوي الإقتصادية السليمة في أحيان كثيرة .

يمكن تلخيص نتائج حرمان المناطق المحتلة من أدوات التراكم الرأسمالي في ضعف المدخرات المحلية وسؤ استخدامها وتسربها خارج نطاق اقتصادها . وحرمان أرباب العمل والمستثمرين الفلسطينيين من التسهيلات الائتمانية الضرورية للنشاط الإقتصادي . ويمكن الحديث هنا عن توسع النشاط التجاري الربوي الذي حاول ملء الفراغ الناجح عن غياب المصارف الوطنية بدون نجاح يذكر .

د ـــ تكريس التشويه في تأهيل الموارد البشرية :

لتأهيل الموارد البشرية دور رئيسي في التطور الاقتصادي الاجتماعي ويعتمد هذا التأهيل عادة على التعليم في مختلف مراحله . وعلى التعليم أن يتطور بالتوافق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي . بحيث يستطيع تقديم قوي بشرية مؤهلة للأرتباط بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي المحلي .

وتتميز الموارد البشرية في أن عدم تأهليها وتدريبها بصورة متلائمة مع حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي يجلب خسائر مضاعفة على الاقتصاد والمجتمع . ففي حين يقود عدم إستغلال الموارد المادية إلى هدر في الطاقة الإنتاجية . فإن أهمال الموارد

البشرية أو تعليمها وتأهيلها بصورة خاطئة لايعنى هدرا في طاقتها الإنتاجية وحسب . بل ويجعل منها عبئا ثقيلا على المجتمع والاقتصاد الوطني . فالإنسان يختلف عن بقية الموارد في أنه منتج ومستهلك أيضا . وإذا لم يدرب ويؤهل بشكل يمكنه من إنتاج خيرات مادية بصورة تفوق حاجاته ، فأنه يتحول إلى عالة على المجتمع .

وتتلخص ممارسه سلطات الإحتلال نحو تعليم وتدريب الموارد البشرية الفلسطينية في المناطق المحتلة في أنها عملت على تكريس التشوية الموروث من عهد الحكم الأردني للضفة الغربية والإدارة المصرية في قطاع غزة . فقد وجدت هذه السلطات أن السياسة التعليمية الموروثة تلبي مخططاتها على أكمل وجه . وكان تدخلها فقط في حذف كل مايمس إسرائيل والمشروع الصهيوني من الناحية السياسة والتاريخية .

هـ ـــ التحكم في أوجه الإستثمار :

فرضت سلطات الإحتلال رقابتها المباشرة على أوجه الإستثمار في المناطق المحتلة بواسطة امتلاكها حق الموافقة أو الرفض لأي مشروع إستثماري في كافة مجالات النشاط الإقتصادي ، فكل شركة أو مؤسسة إقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة تحتاج إلى ترخيص مسبق من قبل دوائر الحكم العسكري المختصة . وعادة ما تعطي أو ترفض طلبات الترخيص وفقا للمصالح الإقتصادية والسياسية لسلطات الإحتلال . وعادة ما ترفض المشاريع التي من شأنها تقوية القاعدة الإنتاجية الفلسطينية أو التي تهدد المصالح الإقتصادية الإسرائيلية ، فعلى سبيل المثال رفض ترخيص مصنع للأسمنت في الخليل ، ورفضت كافة المشروعات المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية والمياه وفي مجالات زراعية متعددة أيضا . كما رفض العديد من مشروعات الإسكان التعاونية وترفض سنويا ألوف رخص البناء والإنشاءات .

ح ـــ الرقابة على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة :

فرضت سلطات الاحتلال رقابة مشددة على تجارة المناطق المحتلة الخارجية ،

حيث منعت التصدير المباشر للمنتجات الفلسطينية إلى أوروبا الغربية . ورغم أذعانها مؤخرا لضغوط المجموعة الأوروبية إلا أنها ما زالت تضع العديد من العراقيل لإفشال هذه العملية .

سمحت سلطات الاحتلال وشجعت التصدير عبر الجسور إلا أن الرسوم المفروضة على تصاريح التصدير للشاحنات والسائقين وتكاليف التفتيش وإجراءات العبور على الجسور تقلص بصورة ملموسة من عوائد التصدير .

كما تسمح سلطات الاحتلال بتصدير حمضيات قطاع غزة إلى أسواق أوروبا الشرقية ، ألا أن صعوبات عديدة تحول دون الأفادة بصورة ملموسة من هذه الأسواق .

ط ــ الأهمال المتعمد لتطوير البنيه التحتيه ومنع تطوير بنية تحتيه فلسطينية مستقلة :

أهلمت سلطات الاحتلال بصورة ملموسة تطوير البنية التحتيه الضرورية لتحسين المناخ الاستثماري ، وتوسع النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة . ومن خلال احتكارها لتخطيط استخدام الأرض وإنتاج الطاقة والمياه والإتصالات . فقد جعلت تطوير البنيه التحتيه رهنا بإرادتها . وهي لم تكتف بعدم قيامها بواجبها نحو تطوير البنيه التحتيه ، الذي يعتبر من الوظائف الرئيسية للسلطة القائمة ، بل أنها تعرقل وأحيانا تمنع المؤسسات الوطنية والأفراد من تطوير البيئه التحتيه الضرورية لحياتهم ولنشاطهم الاقتصادي . فهي تمنع تطوير إنتاج الطاقة وبناء مشاريع الرى وتمنع البلديات من توسيع مناطقها التنظيمية كي يتسني لها إقامة مناطق صناعية مناسية وغيرها من الإجراءات .

وفي المقابل قامت السلطات المحتلة بإقامة بنيه تحتيه كاملة من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات لخدمة المستوطنات في الماطق المحتلة وقد أقيمت هذه البنيه دون أية مراعاة لمصالح وموارد المواطنين الفلسطينين وبصورة تجعل إنتفاعهم منها محدود جدا ، وغالبا ما خططت البنيه التحتيه للمستوطنات بصورة تضر بمصالح المواطنين الفلسطينين . فشقت الطرق السبريعة وخطوط المياه والكهرباء في الأراضي

الزراعية وبمحاذاة المدن والقري لوقف توسعها وتطويقها[1] .

إن تحجيم مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني إنعكست على أمرين هامين هما الصناعة والتجارة في الضفة وغزة ، وهذه الجداول تظهر هذه الحقيقة .

الجدول رقم (10)

(الصناعة في الضفة الغربية حسب حجم المجموعة عام 1985 م)

المستخدمون	المشاريع
4 - 1	728
10 - 5	360
19 - 11	60
49 - 20	38
50 +	10
المجموع	10182
المشاريع التي لاتستخدم عملا مأجورا	924
بما فيها تلك التي تستخدم عاملا واحدا	(590)
الإجمالي	2106

(هذا ويلاحظ أن هذا الحجم قد زاد عام 1991 م رغم الحصار الإسرائيلي لهذه الصناعة) .

---

(1)د . سمير عبد الله / محاولة في بحث آليه التغير الاقتصادي في المناطق المحتلة مجلة الكاتب ــ القدس ــ 1988 .

جدول رقم (11)

تجارة السلع لعام 1985 م للضفة والقطاع ملايين الدولارات

	الضفة	القطاع	الضفة والقطاع	النسبة المئوية	الضفة والقطاع ٪ من تجارة إسرائيل
الواردات (المجموع الكلي)	386,5	281,4	667,9	100,0	100,00
الزراعة	60,9	41,2	102,1	13,5	
الصناعة	325,6	240,2	565,8	84,7	
الإجمالي في إسرائيل	329,5	258,5	598,0	89,5	9,6
الزراعة	54,1	33,7	87,8	12,1	13,2
الصناعة	285,4	224,8	510,2	76,4	9,2
من الأردن	8,7	—	8,7	1,3	
الزراعة	0,3	—	00,3	—	
الصناعة	8,4	—	8,4	1,3	
الإجمال في أقطار أخرى	38,3	22,9	61,2	9,2	
الزراعة	6,5	7,5	14,0	2,1	
الصناعة	31,8	15,4	47,2	7,1	
الصادرات المجموع الكلي	166,4	102,5	268,9	100,0	4,3
الزراعة	47,4	30,9	78,3	29,1	
الصناعة	119,0	71,6	190,6	70,9	

المصدر : عادل سماره ـــ مصدر سابق .

جدول رقم (12)
(توزيع المؤسسات في الضفة حسب الفروع الرئيسية)
ومستوى التشغيل عام 1985 م

الفرع الرئيسي	العدد الكلي للمؤسسات	النسبة المئوية من التوزيع حسب مستوى التشغيل (المؤسسات ومستوى التشغيل)						
		1	2 - 3	4 - 7	8 - 10	الـ 20	21	فما فوق
أغذية ومشربات وتبغ	222	9,3	67	74	70	8	6	8
أنسجة وملبوسات	465	18,6	150	122	107	29	20	17
جلود ومشتقاتها	220	8,8	45	71	81	11	11	1
أخشاب ومشتقاتها	521	20,9	198	210	101	7	4	1
مطاط بلاستيك ومنتجات كيماوية المواد غير معدنية	191	7,6	7	70	82	12	9	4
المعادن والمنتجات المعدنية الأساسية	122	24,9	161	221	121	9	3	8
منتجات صناعية أخرى	180	7,2	34	92	41	4	5	4
المجمـــــوع	2497	99,9	674	982	622	88	75	75

العدد الثاني للمستخدمين	الإجـــراء	نسبة المستخدمين	متوسط الاستخدام للمؤسسة
1,529	1,140	14,3	6,56
2,386	1,720	22,2	5,12
878	488	8,3	3,99
1294	456	12,1	2,49
1,008	641	9,4	5,31
1,901	904	17,8	3,05
709	408	6,6	3,69
10,679	6,591	99,8 (1)	4,28

(1) المصدر : كتاب الأحصاء السنوي لإسرائيل 1986 م .

ثالثا : مردودات التهويد والعوائد المكتسبة :

كان لسياسات التهويد التي مارستها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني مردودات إيجابية لصالح الاستراتيجية الإسرائيلية وأن كانت المردودات غير طيبة في مجملها وبوجه عام يمكن إيراد هذه المردودات ــ بوجهيها الإيجابي والسلبي ــ في العناصر التالية :

(1) المردود الإنتقاضي : التهويد الاقتصادي والإنتفاضة :

كما سنري في الفصل الأخير من هذه الدراسة كانت (الانتفاضة الفلسطينية) التي اندلعت يوم 8 / 12 / 1987م[1] ، نتيجة لعوامل عديدة من بينها سياسات التهويد الإسرائيلي للاقتصاد ، إذ تؤكد الحقائق المتوفرة أنه كان للاحتلال على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة نتائج سلبية إبرزها ثلاثة ظواهر رئيسية : ضعف النمو الإقتصادي ، تشويه بنيه الإقتصاد ، التبعية الشديدة والمتشعبة للإقتصاد الإسرائيلي . وجميع هذه الظواهر تؤكد نجاح الاحتلال في تسخير اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتسييره بما يتلائم ومصالحه الاقتصادية ، وبما لايمس أو يتعارض مع مصالحه الاستراتيجية . وكان البعض قد خرج بالاستناد إلى نجاحات الاحتلال هذه باستنتاجات متسرعة وخطيرة . إذ أيقن أن سياسة الأمر الواقع التي تمارسها سلطات الاحتلال لايمكن دحرها ، وأن هدف الشعب الفلسطيني في تحقيق الاستقلال السياسي بات من وقائع التاريخ . وبرز ذلك في الشعارات التي رفعت وتؤدي بها ، كشعار إنقاذ ما يمكن انقاذه ، وشعار استغلال الفرصة الأخيرة لأن الوقت يسير في غير صالح الشعب الفلسطيني .

وتنسجم مع ذلك التصريحات التي أعلنت عن رغبة أصحابها في الترشيح لانتخابات بلدية القدس ، وتلك التي رأت في ضم المناطق المحتلة لإسرائيل ومشاركة

---

(1) نترك تفصيل باقي جوانب الانتفاضة الفلسطينية إلى الفصل الأخير من الدراسة .

الشعب الفلسطيني في انتخابات الكنسيت الإسرائيلي كخيار ممكن لحل القضية الفلسطينية .

لقد اثبتت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، زيف وخطأ الاستنتاجات والشعارات التي بنيت على أساس المبالغة في أهمية نجاحات الاحتلال في الجانب الاقتصادي . فقد توافقت تلك النجاحات مع تفاقم التناقض التناحري بين الاحتلال والشعب الفلسطيني ، الأمر الذي أدي لإنفجار الانتفاضة بهذا الزخم وذلك الشمول والإتساع .

وبينت الانتفاضة أن بعض تلك النجاحات تحول ، تحت تأثيرها ، إلى عبء ثقيل على الاحتلال وعلى الاقتصاد الإسرائيلي بدل أن تكون عوائق في طريق كفاح الشعب الفلسطيني ، فعلى سبيل المثال أدى الاعتماد الكبير لفرعي البناء والنسيج وبعض الخدمات على عمال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وضع هذه الفروع على شفا الانهيار ، كما تكبدت معظم الشركات الإسرائيلية التي تعتمد بشكل واسع على تسويق منتجاتها في الضفة الغربية وغزة خسائر فادحة . ورغم التكتم الشديد الذي تبديه الدوائر الإسرائيلية حول خسائرها بسبب الانتفاضة ، فإن ما تسرب منها حتى الآن يعطي دلالات واضحة على ذلك .

وبصدد علاقة الانتفاضة بالوضع الاقتصادي يبرز السؤال التالي : ألم تكن الانتفاضة نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي[1] .

بشكل عام لايمكن إيجاد علاقة عامة وثابتة ومستقلة بين حالة الوضع الإقتصادي والنضال التحرري . بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يقود تحسن أو تردى الوضع الاقتصادي إلى خمود أو تصاعد النضال التحرري . فالنضال التحرري قد يتصاعد بغض النظر عن حالة الوضع الاقتصادي . وإذا كان لابد من إيجاد علاقة الوضع

(١) د . سمير عبد الله ـــ محاولة في بحث آليه التغيير الاقتصادي ـــ مصدر سابق .

الاقتصادي بالانتفاضة الفلسطينية الحالية فيجب المعالجة على أساس الوضع الملموس .

لم يكن تردي الوضع الاقتصادي السبب في الانتفاضة الأخيرة ، ولكن تأثيره كان كبيرا على إتساعها وشمولها من جهة وعلى آليه تطورها من جهة أخرى .

فتردي الوضع الاقتصادي الناجم عن الاحتلال لم يستثنى في تأثيره أية طبقة أو شريحة اجتماعية فلسطينية ، وترك أثره في المدينة والريف والمخيمات على حد سواء الأمر الذي قاد إلى أوسع مشاركة جماهيرية إيجابية في الانتفاضة الأخيرة ، وقد أدت ممارسات الاحتلال وأثاره في الجانب الاقتصادي التي مست المصالح الاقتصادية لمختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية إلى تعميق الإدارك بأن الاحتلال لا يترك أية امتيازات لأي منها ، الأمر الذي عمق من تماسكها بهدف الاستقلال السياسي وزاد من استعدادها ومشاركتها في النضال من أجل تحقيقه ، بمعنى آخر قادت ممارسات الاحتلال وتأثيراته إلى تخفيف حدة التناقض بين المصالح الإتية المباشرة لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية الفلسطينية ، وبين المصلحة الوطنية لجميع الشعب الفلسطيني . الأمر الذي برز فيه الوحدة والأجماع الجماهيري الذي لم تشهد المناطق المحتلة لهما مثيلا من قبل .

أما تأثير الوضع الاقتصادي على آلية تطور الانتفاضة ، فقد برز في عملية التدرج والتسلسل في مسارها ، أذ أن التغيرات الاقتصادية التي نشأت خلال العقدين المنصرمين على الصعيد الاقتصادي فرضت درجة معينة من المرونة في تطبيق بعض الممارسات النضالية . مثل مقاطعة البضائع الإسرائيلية ومقاطعة العمل في إسرائيل بسبب الاعتماد الكبير على السوق الإسرائيلي كمزود لسلع الإستهلاك الأساسية ، وبسبب عدم إمكانية توفير فرص عمل لإستيعاب العمال الذين يعملون في إسرائيل .

(2) المردود الأرضي : الاستيلاء على الأرض العربية :

من المتعارف عليه أن مساحة الضفة الغربية تبلغ حوالي 5,7 مليون دونم ، يصلح منها حوالي 43 ٪ للزراعة . وتعتبر معظم أراضي الضفة الغربية من نوع

المبري الذي يعبر عن ملكية فردية خاصة لمالكيها والمتصرفين بها ، أما أملاك الدولة فهي تلك الأراضي المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي باسم الدولة . أما النوع الثالث فهو ما يطلق عليه « الأراضي المختلف عليها » وهي الأراضي غير المسجلة في سجلات دائرة الأراضي . وبالنسبة لقطاع غزة فتبلغ مساحته 358 ألف دونم ويستغل منها حوالي 52,5 ٪ .

إستولت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي المحتلة على مساحات واسعة بلغت ما يزيد عن 50 ٪ من المساحة الإجمالية للضفة الغربية وقطاع غزة والتابعة لجميع أنواع الملكية المذكورة أعلاه وكان الأسلوب المتبع في البداية هو الاستيلاء على الأراضي من أجل الأغراض العسكرية ، وذلك بناء على الأمر العسكري رقم 264 . وتم تعديل هذا الأسلوب فأصبح يتم الاستيلاء على الأرض على أساس أن الأرض ملك الدولة . وجاء بعد ذلك الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الإسرائيلية في قضية مستوطنة « آلون مورية » سنة 1979 م ، والذي اعتبر أن الاستيلاء على الأراضي لإقامة مستعمرة دائمة يتناقض مع هدف الأغراض العسكرية ، إضافة إلى ذلك استولت السلطات العسكرية بموجب الأمر العسكري رقم 58 على أجزاء كبيرة من الأرض التابعة لأملاك الغائبين ، بحيث أصبح حارس أملاك الغائبين هو الذي يملك صلاحية التصرف بهذه الأراضي .

وتستغل إسرائيل المساحات الشاسعة التي تم الاستيلاء عليها لبناء المستوطنات ، وشق الطرق الواصلة بينها وللاستغلال الزراعي ، وبخاصة في منطقة الأغوار ، أما أملاك الغائبين فيتم تأجيرها للمزارعين الذين هم في الغالب من أقارب الغائبين . ويقوم حارس أملاك الغائبين بتحصيل إيجار هذه الأراضي . من هنا نرى أن إسرائيل حصلت وتحصل على عوائد مستمرة تنعكس في تدفقات نقدية كبيرة يصعب احتسابها في هذه الورقة . إضافة إلى توفير الدفعات النقدية كثمن للأراضي التي يتم الاستيلاء عليها . حيث يرفض أصحاب الأرض الشرعيين التوقيع على عقود بيع وإستلام أية مبالغ مهما بلغت كثمن لأراضيهم التي تم الاستيلاء عليها . ومن أجل احتساب العوائد المذكورة يتوجب الوقوف على المعطيات التالية :

(أ) توزيع مساحات الأرض المصادرة حسب نوعيتها ، جبلية أو سهلية أو غورية .

(ب) توزيع مساحات الأرض المصادرة حسب الاستعمال ، لبناء مستوطنات ، للشوارع ، أرض مستغله من قبل المستوطنين وأراضي زراعية مؤجره .

(جـ) توزيع الأراضي المصادرة حسب سنوات المصادرة .

(د) متوسط عائد الدونم لكل نوع من الأراضي المذكورة في السنوات العشرين الماضية[1] .

(3) المردود المائي : الاستيلاء على الماء :

لقد فرضت سلطات الاحتلال منذ السنوات الأولى للاحتلال قيودا مشددة على استخدام المياه في الأراضي المحتلة ، مثل تحديد سقف الكميات المسموح ضخها بحوالي 35 مليون متر مكعب سنويا وهي كميات الإستهلاك قبل الاحتلال . ومنع المزارعين العرب من حفر آبار جديدة للأغراض الزراعية ، وعدم أعطاء رخص لحفر آبار الشرب إلا في حالات خاصة ، وفرض قيود مشددة على مزارعى المناطق المروية بحجج أمنيه (وهو ما سنفصله في الأجزاء القادمة من الدراسة) .

ومن جهة أخرى سمحت إسرائيل لنفسها بحفر آبار ارتوازيه عميقة من أجل تزويد المستوطنات والمعسكرات والمدن المجاورة بمياه من الأراضي المحتلة ، وقد أدى هذا التطور غير المتكافئ في استخراج المياه إلى زيادة حصة إسرائيل من طاقة الضفة الغربية من المياه ، وإستولت إسرائيل في منتصف الثمانينيات على 485 مليون متر مكعب سنويا بينما سمح لسكان الضفة الغربية باستهلاك 115 مليون متر مكعب فقط ، وذلك لإستخدامات الزراعة والرى والشرب . وما من شك في أن استغلال كميات

---

(1) د . عاطف علاونه : عائدات إسرائيل المباشرة وغير المباشرة من الضفة الغربية وقطاع غزة ـــ محاضرة ألقيت في مؤتمر « أربعين عاما على النكبة وعشرون عاما على الاحتلال » الذي عقد في مدينة الناصره من 1 - 3 تموز 88 بتنظيم مركز أحياء التراث العربي .

المياه هذه يعود على إسرائيل بالعوائد المرتفعة والتي تحصل عليها على شكل تكاليف الفرص البديلة ، حيث أستولت إسرائيل بذلك على هذه المصادر وبدون أي مقابل وتقدر أحدي الدراسات قيمة المياه التي يتم الإستيلاء عليها من الضفة الغربية بحوالي 250 مليون دولار سنويا ، وتبلغ القيمة الإجمالية لما استولت عليه إسرائيل من المياه خلال سنوات الإحتلال حوالي 4750 مليون دولار .

ولكن الدراسة المشار إليها إفترضت أن إسرائيل استولت على كمية من المياه المذكورة عام 1967 م ، مع العلم أن مصادرة المياه تمت في سنوات متتالية وليس في السنة الأولى للاحتلال . إضافة إلى ذلك تم احتساب قيمة المياه حسب أسعار في عام 1987 م للأعوام 1967 - 1986 م بالرغم من إرتفاع نسبة التضخم السنوية . ومن أجل الوقوف على قيمة ما استولت عليه إسرائيل من مياه الضفة الغربية لابد من الوقوف على التطور السنوي من المياه وأسعار الماء السنوية في الفترة من 1967 - 1986 م ، إضافة إلى الوقوف على الوضع في قطاع غزة وفي مدينة القدس .

(4) المردود البشري : استثمار إسرائيل للعمالة الفلسطينية :

من المعروف أن إسرائيل عملت منذ الأيام الأولى للاحتلال على الإستفادة من الأيدي العاملة العربية الرخيصة . بحيث أصبح الاقتصاد الإسرائيلي سوقا رئيسية لإستيعاب القوي العاملة الفلسطينية من الأراضي المحتلة . وارتفع عدد عمال المناطق المحتلة العاملين في إسرائيل من 4 الآف عامل عام 1968 م إلى حوالي 95 ألف عامل عام 1978 م ، ناهيك عن العمال العرب من القدس الشرقية ، والعمال الذين يعملون بدون تصريح عمل من مكاتب الإستخدام ، ليرتفع عدد العاملين إلى ما يزيد عن 115 ألف عامل .

هذا ويمكن الإشارة إلى أن إسرائيل تحصل على فوائد عديدة من تشغيل الأيدي العاملة مثل :

(أ) نتيجة لتوزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية المختلفة .

(2) نتيجة لتدني أجور العمالة الفلسطينية مقارنة بالعمالة الإسرائيلية
نتيجة لاقتطاع مبالغ نقدية على شكل تأمينات وغيرها دون تقديم أي
يذكر .

وعند النظر إلى توزيع العمال على القطاعات الاقتصادية يلاحظ أن الجزء
من العمال الفلسطينيين يتركز في قطاع البناء والإنشاءات . حيث عمل في هذا
عام 1986 م حوالى نصف الأيدي العاملة الفلسطينية في إسرائيل . هذا وقد
تناقص طفيف في نسبه العاملين في هذا القطاع بعد عام 1982 م . ويعتبر ال
هذا القطاع من الأعمال الشاقة التي تحتاج إلى الجهد الجسدي الشاق ، والذي
به العمال اليهود . كما وأن العمل في هذا القطاع له سلبيات عديدة مثل عدم الا
في العمل ، طول مدة العمل اليومية ، وعدم ملاءمة مكان العمل . وغالبا م
أجرة العمل فيه على شكل مياومة بدون حقوق في الإجازات وأيام التعطيل
عن وقف العمل لأي سبب كان ، كما تنتشر في هذا القطاع ظاهرة مقاولي
أو الوسطاء الذين يشاركون رب العمل الإسرائيلي في استغلال العمال الفلـ
من الأراضي المحتلة .

أما في القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد لوحظ تناقص تدريجي ا
العاملين[1] إضافة إلى ما سبق تحمل سلطات الاحتلال على إيرادات عال
بعشرات الملايين من رسوم ترخيص السيارات والضرائب المفروضة على الـ
منذ عام 1985 م ، ومن رسوم الدينمو فحص الترخيص ورسوم الفحوصات
والعملية .

وتقوم إسرائيل بتحصيل أنواع أخرى من الضرائب مثل ضريبة الـ
« ضريبة الجسر » ضريبة الأراضي ، ضريبة المعارف ورسوم دخول الأماكن

---

(1) المصدر السابق .

والدينية الطبيعية وسوف نقتصر الحديث هنا عن ضريبة السفر أو ضريبة الجسور لعدم إمكانية هذه الورقة مراعاة بقية الضرائب . تجني إسرائيل من حركة الجسور مع الأردن مبالغ ضخمة سنويا تأخذ الأشكال التالية :

1 ــ رسوم تصاريح على المقيمين المغادرين أو ضريبة المطار والميناء .
2 ــ رسوم تصاريح على الزائرين القادمين وعلى تجديد هذه التصاريح .
3 ــ رسوم تصاريح سيارات الشحن المغادرة .
4 ــ رسوم تصاريح سائقي سيارات الشحن المغادرة ورسوم تصاريح السيارات العمومية العاملة على خطوط الجسر .
5 ــ رسوم جمركية على الواردات من الأردن .
6 ــ رسوم جمركية على الحاجيات الشخصية للمقيمين العائدين والزائرين .

* * *

رابعا ــ عسكرة الاقتصاد وسياسات الإتفاق العسكري :

لقد أشارت الإحصائيات الدولية الحديثة إلى حقيقة هامة أثارت ردود فعل عديدة وهي أن إسرائيل قد أصبحت مع عام 1991 م هي الدولة رقم واحد في العالم في الإنفاق العسكري ، فلقد ذكرت دراسة أعدها صندوق النقد الدولي ، أن دول منطقة الشرق الأوسط وبعض الدول الفقيرة الأخرى في العالم الثالث تتفوق على سائر دول العالم في إنفاقها العسكري وقالت أن بعض الدول النامية والفقيرة تنفق على الجيوش أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم .

وكشفت الدراسة ، عن أن 9 دول من التي تحتل رأس قائمة الانفاق العسكري تقع في الشرق الأوسط ، وأن إسرائيل هي الدولة رقم واحد ، في هذه المنطقة ، بينما تأتي مصر وسوريا في ذيل القائمة .

وأوضحت الدراسة ، أنها تعتمد في قياساتها على أساس احتساب رقم الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

وقالت الدراسة ، أنه طبقا لهذه القاعدة ، فقد ظهر أن إسرائيل قد أنفقت على المجال الدفاعي خلال الفترة الواقعة بين عامي 1972 ، و1988 أكثر من دولار واحد من بين كل أربعة دولارات من إجمالي الدخل المحقق .

حيث بلغ الدخل الإجمالي لإسرائيل ، في عام 1989 م ، 46 مليار دولار .

وأشارت دراسة الصندوق ، إلى أن دولة انجولا الأفريقية التي تعتبر من أكثر دول العالم فقرا ، تحتل المرتبة رقم 2 في قائمة الدول العشر الأكثر إنفاقا على الجيوش .

وأفادت الدراسة ، بأن الدول العشر الأكثر انفاقا على المجالات العسكرية قد خصصت 15 ٪ أو أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري .

وكان البنك الدولي ، قد ذكر يوم الأحد الماضي ، أن العالم ينفق 1000 مليار دولار سنويا على الأسلحة والجيوش . بما في ذلك واردات أسلحة من الدول الصناعية ، تبلغ 38 مليار دولار ولاحظ البنك بأسف ، أن بعض الدول الفقيرة تنفق على أغراض الدفاع أكثر مما تنفق على الصحة والتعليم مجتمعين .

وأشار البنك إلى أن الإتحاد السوفييتي أنفق خلال الفترة بين عامي 1972 و1988 م ، نسبة 11,7 ٪ من دخله الإجمالي على الدفاع في حين أن الولايات المتحدة أنفقت في ذات الفترة ، 5,9 ٪ على أغراض الدفاع ، أي دولارا واحدا من كل 17 دولارا .

أما أقل الدول إنفاقا على أغراض الدفاع فكانت جزر مورشيوس ، وفيجي وجاءت اليابان والمكسيك ، بين أقل 10 دول من حيث إنفاقها الدفاعي في العالم ، فقد خصصت الدولتان أقل من 1 ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض الدفاع .

أن مايهمنا في هذه الإحصائية هو أن إسرائيل قد أصبحت الدولة رقم واحد على صعيد الإتفاق العسكري الدولي ، وهو أمر جعل إسرائيل تدفع كل آليات

الاقتصاد الفلسطيني ، سواء في المناطق المحتلة قبل عام 1967 م أو بعده . وهو الذي دفع إسرائيل إلى أن تزيد منذ العام 1986 م من عسكرة الإقتصاد في مجالاته المختلفة ، بما في ذلك ميزانية الإنفاق العسكري إلى 5 مليار دولار أي أكثر من 25 ٪ من الميزانية الإسرائيلية ولو أضفنا إليها قيمة الديون العسكرية التي تسددها إسرائيل لوصلت النسبة تقريبا إلى ثلث الميزانية التي تراوحت خلال تلك الفترة ما بين 22 - 23 مليار دولار وتتميز هذه الفترة بالآتي :

1 ـــ تصاعد صفقات التسليح الإسرائيلية خاصة أعباء تطوير الطائرة لافي الإسرائيلية المقاتلة والتي ألغيت إنتاجها فيما بعد .

2 ـــ تصاعد التسليح والتصنيع الحربي في إسرائيل والتي تمثل في :

(أ) تطوير الدبابة ميركافا .

(ب) تطوير القوات البحرية الإسرائيلية .

(جـ) تطوير صناعة الصواريخ أرض أرض في إسرائيل خاصة الصاروخ أريحا ـــ 2 ، 3 .

(د) الأعباء الناتجة عن الاشتراك في أبحاث مبادرة الدفاع الأمريكي .

(هـ) الإستعدادات لإطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي والذي تم في سبتمبر عام 1988 م ، بإطلاق القمر الصناعي الأول أوفق - 1 .

(و) تصاعد القتال في الجنوب اللبناني (الحزام الأمني) وإنتشار القوات الإسرائيلية في النطاق الأمني .

(ز) أحداث الانتفاضة في الأراضي المحتلة والمشتعلة منذ ديسمبر 87 حتى الآن .

الإنفاق العسكري في إسرائيل والقدرات العسكرية لها :

مع تزايد حجم الجيش الإسرائيلي نتيجة الأطماع التوسعية المستمرة للدولة استنادا إلى تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي عام 1976 م (شيمون بيريز) والذي

أوضح فيه أن حجم الجيش الدائم في تلك السنة يمثل أربعة أضعاف ما كان عليه في الخمسينيات وضعف ما كان عليه في حرب أكتوبر 1973 م .

كما وصلت نسبة التجنيد في ذلك التاريخ إلى نحو 20 ٪ من مجموع سكان إسرائيل .

هذا وقد أمكن زيادة حجم الجيش النظامي من خلال :

1 ــ رفع أعداد المجندين في الجيش .

2 ــ زيادة نسبة الإحتراف في الجيش الإسرائيلي منذ بداية السبعينيات خاصة منذ سنة 1973 م ، فإزداد نصيب الجيش الدائم من مجمل القوات العسكرية .

هذا علاوة على أزدياد رأس المال العسكري الناجم عن الانفاق الأمني المحلي المتزايد وعن تعلق المساعدات الخارجية ولكي يمكن أساسا توسيع قاعدة الاحتلال الإستيطاني عقب حرب 1967 م إذ أدي إحتلال أراضي عربية جديدة إلى توسع حجم ودور الجيش الإسرائيلي بوصفه الأداة التي تمكن سلطات الاحتلال منذ ذلك التاريخ في تنفيذ (ضم زاحف) للمناطق المحتلة . ويوجد دلالة اقتصادية مباشرة لتضخيم حجم الجيش النظامي عامة والدائم خاصة إذ أنه ينعكس في بندي المرتبات ونفقات التشغيل (النفقات الجارية) في ميزانية الأمن الإسرائيلية بشكل يقلل من مرونه هذه الميزانية ويزيد في صعوبة خفضها في المستقبل . كذلك تسارعت وتيرة التسلح في إسرائيل مع بداية الثمانينيات مع تسارع الإحداث في منطقة الشرق الأوسط .

والجدول التالي يؤكد ذلك :

جدول رقم (13)

(الانفاق العسكري في إسرائيل (بملايين الدولارات)

مسلسل	السنة	متوسط التقديرات الغربية(*)	
		بأسعار عام	النسبة المئوية من النائج القومي
1	1952	73	4,6
2	1956	114	4,8
3	1962	271	6,2
4	1966	610	10,1
5	1967	929	15,1
6	1968	1221	17,1
7	1969	1597	19,7
8	1971	2291	23,3
9	1972	—	—
10	1973	4103	34,9
11	1974	—	—
12	1975	4439	27,7
13	1976	—	—
14	1977	4430	29,9
15	1978	—	—
16	1979	4932	31,1
17	1980	4843	33,6
18	1982	8242	40,7

(ا) المصدر : د . جمال مظلوم : الاقتصاد الإسرائيلي والانفاق العسكري ــ المجلة العسكرية الفلسطينية ــ العدد الثاني ــ السنة السابعة ــ إبريل 90 ص 63 .

مسلسل	السنة	متوسط التقديرات الغربية(*)	
		بأسعار عام	النسبة المئوية من الناتج القومي
19	1983	5300	25
20	1984	5900	26
21	1985	2600	12
22	1986	4613	20
23	1987	5110	24
24	1988	5378	23

أما عن تأثير الإنفاق العسكري على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل فالملاحظ أنه كان لزيادة الإنفاق العسكري خلال الأعوام السابقة لعام 1983 م وماتلاها الأثر السلبي الشديد في بروز أشد وأعنف أزمة اقتصادية مرت بها إسرائيل منذ إنشائها والتي أدت إلى أرتفاع الإستهلاك العام والخاص وأرتفاع الأسعار والأجور وتخفيض قيمة العملة مما أدي إلى تسارع معدلات التضخم وزيادة ديون الدولة الخارجية فلقد كان لزيادة الإنفاق العسكري في إسرائيل الأثر المباشر في زيادة نسبة الانفاق العام للدولة وهو مالا يستتبعه زيادة في الإنتاج مما كان له الأثر الأول في أرتفاع نسبة التضخم في إسرائيل خلال أوائل الثانينات فبنظره واحده على إجمالي الإنفاق العسكري والذي تراوح ما بين 5 مليار إلى 5,6 مليار دولار خلال الفترة من عام 1980 م حتى عام 1988 م لكانت الرؤية السليمة لهذا الرقم تتطلب إضافة التكاليف التالية :

— 5,5 مليار دولار كما ورد في الميزانية .

— -,1 مليار دولار خسائر اقتصادية ناجمة عن فقدان الإنتاج بسبب الخدمة الإجبارية .

— 0,5 مليار دولار خسائر اقتصادية ناجمة عن قلة الإنتاج بسبب الخدمة الاحتياطية .

— -,7 مليار دولار الإجمالي وهي تمثل 30 ٪ من الناتج القومي .

وإذا أضفنا إليها الأقساط المستحقة على الديون العسكرية الناجمة عن الواردات العسكرية عن سنوات سابقة فسوف تصل إجمالي الميزانية الأمنية إلى 10 مليار دولار .

كما أن الخدمة الأجبارية في الجيش (3 سنوات) تظهر في الميزانية على أساس مصروفات وليس على أساس الثمن الاقتصادي الذي تكلفه الاقتصاد الإسرائيلي كذلك الخدمة الاحتياطية التي تزيد تكلفتها بكثير عن المبالغ المخصصة لتمويلها من باب ميزانية التأمين القومي .

والملاحظ أنه كلما تزايد الإنفاق العسكري بصفة عامة كلما إنخفض الاستثمار

والتنمية سواء في إسرائيل أو في أي دولة أخرى من دول العالم بالنظرة إلى إسرائيل يتأكد لنا ذلك بالنظر إلى خفض الإنفاق العسكري عام 1985 م إلى حوالي 2,6 مليار دولار وكان ذلك بسبب الأزمة الإقتصادية الطاحنة التي كانت تمر بها إسرائيل وانعكس أثرها على الانفاق العسكري بصفة خاصة كذلك ما تمثله الانفاقات العسكرية في حدود 25 ٪ تقريبا من الناتج القومي خلال الفترة الأخيرة مما ينتج عنه خفض الاستثمار وبالتالي معدلات التميه في إسرائيل وما أوضحته صحيفة تايمز البريطانية في الثامن عشر من شهر يناير الماضي من أن كثيرا من المؤسسات الصناعية في إسرائيل مهددة بالإفلاس نتيجة للأزمة الاقتصادية في إسرائيل .

هذا وقد كان لزيادة أعباء الإنفاق العسكري وأرتفاع نسبة الواردات من الخارج وأرتفاع هذه النسبة إلى الإنتاج بحيث اقترن النمو الاقتصادي بازدياد العجز في ميزان العمليات الجارية الأمر الذي ألقي على عاتق الصادرات الأمل في تحسين هذا الوضع وخاصة الصناعة منها وقد ترتب على ذلك أيضا عجز ميزان المدفوعات والذي وصل إلى 5 مليار دولار عام 1983 م وانخفض إلى 2,5 مليار دولار عام 1988 وبالتالي تزايد المديونية للخارج .

هذا ولقد كان لزيادة الإنفاق العسكري أن تزايد الاهتمام بالصناعات الحربية والقطاعات المرتبطة بها بمعدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها المحققة في القطاعات المدنية

هذا بخلاف أثار إقتصادية سلبية عديدة أخرى مثل انخفاض احتياطي النقد الأجنبي نتيجة دفع قيمة واردات الأسلحة والمعدات وتأثير ذلك على الواردات اللازمة لاحتياجات الدولة من التقشف والترشيد وانفاق الخدمات والبنيه الأساسية في الدولة .

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا هو أين توجه الأموال التي يمكن توفيرها نتيجة تخفيض ميزان الانفاق العسكري والأجابة هنا تنصب على الإتجاهات التالية :

أ ــ تحسين مستوى المعيشة عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة ــ الاستهلاك الخاص وزياده حجم الخدمات الحكومية (صحة ، تعليم ، طرق ، مساكن ... الخ) .

ب ــ إنعاش إقتصاد الدولة عن طريق زيادة الاستثمار في مشروعات تزيد من إنتاج الدولة في المستقبل .

* إن الانفاق العسكري يأتي بهذه الكثافة بسبب الدور المميز الذي تلعبة المؤسسة العسكرية في صناعة وتنفيذ القرار السياسي بإسرائيل ، هذا فضلا عن الدور المميز لجهاز المخابرات الإسرائيلي (المشكل أغلبة من عسكريين أو علماء وفنين وسياسيين سبق لهم خوض الحياة العسكرية) .

* وبداية يهمنا الإشارة إلى أن عملية صناعة القرار السياسي في إسرائيل تمر بثلاث مراحل رئيسية تشتمل على الآتي :

(أ) مرحلة إعداد القرار :

خلالها يتم دراسة المسألة أو المشكلة أو القضية أو موضوع القرار وتحديد الأهداف والمتغيرات ذات العلاقة ، وجمع المعلومات والبيانات وتحديد البدائل ودراستها من قبل المتخصصين والمختصين إستعداد لعرضها على عناصر صياغة القرار وترتبط هذه المرحلة في إسرائيل بدور جهاز المخابرات بشكل أساسي في القرارات الأمنية هذا بالإضافة إلى مجموعات الخبراء والإستشاريين والنخب الفنية في الوزارات ومراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية والسياسات الفنية والجامعات .

(ب) مرحلة صياغة وإتخاذ القرار :

وهي المرحلة التي تبرز فيها عملية إختيار بديل معين وتفضيلة على البدائل والسياسات المطروحة وتتم خلالها عملية الدراسة التحليلية على التوازي أو على التوالي طبقا للوقت المتيسر وحجم المعلومات المتوفرة وسرية العمل لكل البدائل لتحديد مدي الجدوي والعائد من كل منها . وترتبط هذه المرحلة في صنع وصياغة واتخاذ القرار الإسرائيلي بالقوى الحقيقية في إسرائيل متمثلة في مجموعة من مراكز القوى الإسرائيلية بالقوى الحقيقية في إسرائيل .

(جـ) مرحلة التنفيذ والمتابعة :

وتبدأ هذه المرحلة مبكرا من خلال التحكم في توقيت القرار ، ثم أثناء عملية إنتقال القرار إلى الأجهزة التنفيذية المسئولة عن تنفيذه ، وضمان المساندة والدعم له ومتابعة التغذية العكسية والنتائج المترتبة على أتخاذ القرار ، هذا ويلاحظ أن العوامل الرئيسية المؤثرة على صنع السياسة العامة في إسرائيل تنحصر في الآتي :

(أ) أن الوزارة الإسرائيلية هي وزارة ائتلافية وما يعكسه ذلك من آثار على صنع السياسة العامة في إسرائيل .

(ب) أن العمل في جميع المجالات يرد إلى السياسة (تسييس كل شيء) لذلك فإنه أصبح من الطبيعي تفضيل ما من شأنه أن يحقق اجتماعا سياسيا على ما يحتاجه للحلول طويلة المدي .

(جـ) الرأي العام اليهودي سواء داخليا أو عالميا .

(د) تركيب المجتمع .والبنية السياسية في إسرائيل .

(هـ) طبيعة التحديات التي تواجه إسرائيل كدولة :

1 ـــ أزمة الشرعية والوجود .
2 ـــ الأزمة الاقتصادية .
3 ـــ أزمة الأمن القومي .
4 ـــ أزمة الهوية .

(و) شخصية رئيس الوزراء وتاريخه وأيديولوجياته ومعتقداته .

(ز) تزايد المؤثرات الدولية حاليا على السياسة العامة الإسرائيلية لكثرة لجوئها للتوسع والعنف والارهاب .

قرار الحرب في السياسة الإسرائيلية :

نعنى هنا بقرار الحرب ـــ قرار شن شامل أو محدود على دولة عربية أو

أكثر من الدول المحيطة بإسرائيل بما يقتضيه هذا من تحديد الغرض الرئيسي للصراع المسلح وأسلوب فرض الحرب .

وقرار الحرب في السياسة الإسرائيلية هو بالدرجة الأولى قرار سياسي أي أنه يتخذ من جانب أعلى سلطة مسئولة في الدولة متمثلة في مجلس الوزراء الإسرائيلي وبالتحديد فإنه يتم طرحه من خلال ثلاثي (رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية) ... ويمر القرار بشن الحرب بثلاث مراحل رئيسية تشتمل على :

« الإستخبارات ــ التصميم ــ الإختيار » .

ولكنها مراحل واقعية تجدها متداخلة ومترابطة وتتبادل باستمرار التغذية والتأثير والتفاعل فيما بينها .

ا ــ مرحلة الاستخبارات :

وهي المرحلة التي تعنى جمع البيانات والمعلومات وتقوم بها هيئات وجهات متعددة في مقدمتها جهاز المخابرات الإسرائيلي والمنظمات السياسية والعسكرية وبنك إسرائيل للمعلومات ومكتب الاحصاء المركزي ومكتب مراقب الدولة والأمانة العامة للكنيست (انظر الملحق الخاص بتكوين جهاز الاستخبارات الإسرائيلية في نهاية الدراسة) .

ب ــ مرحلة التصميم :

وهي أشبه بالتخطيط والصياغة ودراسة ردود الفعل المتوقعة من البيئة الإقليمية والعالمية ... تقوم بها مجموعات من الخبراء ، والاستراتيجيين والمتخصصين في مختلف الشئون السياسية والعسكرية .

جـ ــ مرحلة اختيار طريق العمل :

ونعنى بها مرحلة إتخاذ القرار بشن الحرب أو على الأقل إصطناع الظروف المؤدية

إليه ، وهذا القرار يقوم به ــ أو من المفروض أن يقوم به ــ مجلس الوزراء الإسرائيلي ــ ولكن في الواقع العملي يجري التمهيد له بواسطه دائره ضيقة داخل مجلس الوزراء يتكون من نخبة مختارة من أهم الوزراء بالإضافة إلى بعض الشخصيات القيادية في الدولة[1] .

أما عن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فهي تتكون من مجموعة أفراد يرتبطون مهنيا ونفسيا بالقوات المسلحة الإسرائيلية ، ويصلون على ديمومة تأثيرها ، ويتكون هؤلاء من :

1 ــ هيئة أركان حرب الجيش .

2 ــ الضباط المحترفين بالجيش الإسرائيلي .

3 ــ أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية .

4 ــ معاهد الدراسات الإستراتيجية التابعة لهيئة الأركان .

5 ــ كل التنظيمات التي يمتد إليها الجيش بتوجيه وأشرافه .

6 ــ الأشخاص الذين يسيطرون على مرافق إسرائيل الحيوية كالموانيء والطيران المدني ، والمفاعلات الذرية .

7 ــ مجموعة السياسيين المحترفين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش ، وتضم هذه المجموعة وزير الدفاع وكبار الأداريين في وزارة الدفاع .

هذا وكانت هناك منظمات عسكرية سرية أثناء الإنتداب البريطاني ، مثل الهاجاناة التي اعتبرت نواه الجيش الإسرائيلي الذي تأسس لاحقا ثم شتميرن التي تفككت فيما يعد ، والبالماخ وكلها ظهرت قبل عام 1948 م[2] .

---

(1) لواء سعيد فاضل : أسلوب صنع القرار السياسي في إسرائيل ــ المجلة العسكرية الفلسطينية ــ السنة السادسة ــ العدد الأول ــ أبريل 1989 م .

(2) انظر : في تفصيل ذلك : د . رفعت سيد أحمد : وثائق حرب فلسطين الملفات السرية للجنرالات العرب ــ مكتبة مدبولي ــ القاهرة ــ 1988 م .

وكذلك : عبد الحميد محمود : دور المؤسسة العسكرية في القرار السياسي الإسرائيلي ــ مطبوعات أفاق عربية بغداد ــ 1989 م .

وفيما بعد إعلان قرار تقسيم فلسطين أعلن بن جوريون عن تكوين الجيش الإسرائيلي الذي تكون آنذاك من القوات النظامية (وتشمل الهاجاناه والبالماخ) ثم القوات شبة النظامية (وتشمل قوات الأرجون وشتيرن) .

ومن المعروف أن المرحلة الأساسية لإعادة تنظيم وتطوير القوات الإسرائيلية بدأت بعد 15 أغسطس عام 1949 م عندما أصدر بن جوريون قانون الخدمة الدفاعية الذي تم بموجبه تطبيق نظام الخدمة الأجبارية في القوات المسلحة الإسرائيلية على الرجال والنساء معا .

وفي عام 1953 م أصدر بن جوريون برنامج السنوات الثلاث الذي سعى إلى جعل القوات المسلحة قوة ضاربة لذا أسند رئاسة الأركان إلى موشى ديان وأربيل شارون مساعدا له .

وقد كشفت حرب السويس عن نقاط ضعف بنيويه في الجيش كذلك الخاصة بالجيش الاحتياطي وسبل دعوته ، والقوات البحرية سواء من حيث منظومة المواصلات والمدفعية أو إدارة الميدان ، ولذا اعتمد الجيش الإسرائيلي صنع حركة جديدة تمثلت في النقاط الأتية :

1 ــ بناء قوة هجومية ضاربة .
2 ــ تطوير القوة الجوية .
3 ــ تطوير القوات البرية .

وبعد الإنتصار الجزئي للعرب في حرب 1973 م ، عملت إسرائيل مرة أخرى على تحديث قواتها المسلحة ، والتخطيط لدرء نقاط الضعف في النهج التعبوي والتنظيمي والتدريب والقيادة ، والتي برزت خلال هذه الحرب وتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات مثل :

1 ــ زيادة حجم الجيش الدائم وأصبح 172 ألف جندي في عام 1983 م .

2 ــ زيادة حجم المخزون الأحتياطي للذخائر وقطع الغيار .

3 ـــ إعادة تنظيم النهج التعبوي للقوات المسلحة بشكل يوفر أكبر عدد من القوات في أقصر وقت .

4 ـــ العمل على إعداد ناقلات جنود مدرعة وحاملات دبابات تؤمن سرعة الحركة للقوات المتجهة إلى ساحات المعارك .

فمنذ عام 1974 م بدأت إسرائيل إعادة التسليح على نطاق واسع ، وعلى صفوف الأسلحة عامة ، والقوات الجوية البرية بشكل خاص ، حيث زادت القوات الجوية بنسبة 125 ٪ كما أنها زودت بطائرات بدون طيار ، مع قنابل مسيرة وموجهه باشعة الليزر . فضلا عن القنابل التليفزيونية والعنقودية وذلك إيمانا أن التفوق النوعي الإسرائيلي على الجيوش العربية لايمكن ضمان ديمومته إلا بالسلاح الجوي . أما عن الأسلحة البرية ، فقد أخذت إسرائيل بزيادة عدد الدبابات العاملة لديها ، كما أدخلت على دباباتها بعض التحوير لاسيما فيما يتعلق بإعادة التسليح .

ومع بداية الثمانينيات أصبحت إسرائيل من بين أكبر مصدري الأسلحة في العالم ، فثمه أسباب لها علاقة وطيده بعسكرة الاقتصاد الإسرائيلي أدت إلى نمو انتاج وتصدير الأسلحة الإسرائيلية نموا مطردا خلال العشرين عاما الأخيرة .

وقد أسهمت الولايات المتحدة في تمويل ودعم بحوث وتصنيع الأسلحة الإسرائيلية .

* إن هذا التطور في الدور والإمكانات والانفاقات بالنسبة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية شهد تصاعدا هائلا بعد حرب الخليج الأخيرة (1991 م) ، وذلك في مجالات مختلفة ، سواء مجالات صناعة أو استخدام أو استيراد الأسلحة ، ولقد كشفت الوثائق المتاحة أن من أبرز نتائج حرب الخليج ما أعلنته وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا عن تفاصيل جديدة لإتفاق تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل ، تتضمن حق إسرائيل في استخدام هذه الأسلحة عند الضرورة وذلك وفي الوقت الذي يطرح فيه الرئيس جورج بوش مبادرة لخفض سباق التسلح في الشرق الأوسط .

فقد صرح بيت ويليامز المتحدث الرسمي باسم البنتاجون بأن اتفاقية تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل، جزء من برنامج يسمى برنامج مخزون الاحتياطي العسكري لدي الدول الحليفة لأمريكا .

ويسمح الإتفاق الذي وافق عليه الكونجرس ضمن ميزانية الدفاع لعام 1990 م بتخزين ما قيمته 100 مليون دولار من الذخائر والأسلحة وقطع الغيار والمعدات الحربية في إسرائيل ، وقد قرر الكونجرس زيادة قيمة هذا المخزون إلى 300 مليون دولار في ميزانية عام 1991 م .

وقال ويليامز أن المفاوضات بين البنتاجون ووزارة الدفاع الإسرائيلية ، تمت اثناء عام 1990 م ، وأسفرت عن توقيع إتفاقية بين الدولتين يوم 26 أكتوبر من نفس العام ، وكان من المفروض أن يبدأ تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل منذ ذلك الوقت ، إلا أن تطور أزمة الخليج ، اضطرت واشنطن إلى تأخير هذه العملية حتى انتهاء الحرب لأنها كانت ستحتاج إلى الأسلحة والذخائر خلال تلك الفترة .

وأعلن متحدث أن الولايات المتحدة ستبدأ في تخزين الأسلحة من الآن ، بعد تحديد الكميات والأنواع والذخائر التي سينطبق عليها الإنفاق ، الذي تستطيع إسرائيل بمقتضاه إستخدام هذه الأسلحة في ظل حدوث ما وصفه بظروف استثنائية تجبرها على ذلك !

وأشار إلى أن هذه المعدات والأسلحة والذخائر ستكون مجهزة لإستخدامها من جانب الولايات المتحدة في أي وقت .

وسيقوم موشي أرينز وزير الدفاع الإسرائيلي بزيارة واشنطن يوم 24 القادم لإتمام الإتفاق .

وفي إطار العلاقات المثيرة بين واشنطن وإسرائيل ، تسلم سلاح الجو الإسرائيلي الدفعة الأولى من طائرات أف 16 المطورة وذلك ضمن صفقة تشمل 60 طائرة مقاتلة ، ووعدت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بها حتى نهاية عام 1992 م .

وقد إتهم مجلس الشيوخ الأمريكي حكومة الرئيس جورج بوش بالتناقض بسبب اقتراحه الحد من التسلح في الشرق الأوسط في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة الأمريكية بيع الأسلحة للمنطقة وقد تجاهل المجلس تماما الإشارة إلى هذه الكميات الهائلة من الأسلحة التي ستصل إلى الشرق الأوسط في إطار إتفاق تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل .

وقد جاء ذلك في الوقت الذي شهد فيه إجتماع لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس اعتراض بعض الأعضاء على تزويد الكويت بطائرات جديدة[1] .

* هذا على مستوى تخزين السلاح أما على مستوى صناعته فلقد أدي إستخدام العراق لصواريخ « سكود » السوفييتية في حرب الخليج إلى إعطاء إسرائيل حافز جديد لإستخدام برنامج أمريكي التمويل للصواريخ المضادة للصواريخ ويوضع ترشيد الانفاق الأمريكي على الدفاع في عين الإعتبار .

أصيبت إسرائيل بالقلق على تمويل البرنامج وإحتمال إنقطاعه القريب ، في البداية كانت العراق قادرة على إطلاق صواريخ سكود على إسرائيل بسهولة ففي الأيام الأولى أصيبت تل أبيب وحيفا بأصابات مدمرة كبيرة (وإن كان عدد الجرحي قليلا) إلا أن التهديد تقلص بشكل كبير بعد نقل صواريخ باتريوت إلى إسرائيل أذ نجحت هذه الصواريخ في ضد معظم الصواريخ العراقية ، وكان نظام الباتوريوت قد طور من قبل شركة أمريكية ليستخدم كدفاع متطور ضد الطائرات ولكن ظهر قصوره في صد الصواريخ في حرب الخليج وبالذات في سرعته (تعادل سرعته سرعة الصوت بثلاث مرات ونصف) والتي تؤهله لصد الصواريخ عند إقترابها فقط من الهدف لقد كان معظم الدمار المتخلف عن صواريخ سكود ناتجا لا عن الروؤس الحربية بل بسبب سقوط حطام سكود وباتريوت .

قام بتطوير الصاروخ شركة طائرات إسرائيلية بالإشتراك مع الولايات المتحدة

---

(1) الأهرام يوم 1 / 6 / 1991 م .

ضمن إتفاقية الدفاع الإستراتيجي أو برنامج حرب النجوم « وبدأ المشروع عام 1989 م ، وكانت واشنطن تقدم 80 ٪ من التمويل اللازم للسنوات الثلاث الأولى ، وقد بلغت تكلفة المشروع حتى الأن حوالي 180 مليون دولار في حين أن تكلفته الكلية تقدر بحوالي 800 مليون دولار .

بدون التمويل الأمريكي يمكن أن تواجه إسرائيل صعوبات في مواصلة مشروع تطوير الصاروخ فلم تكن عملية تطوير الصاروخ سهلة دائما ففي اختبار الإطلاق من الأول ، في أغسطس ، فشل نظام ربط المعلومات بين الصاروخ ومركز القيادة ولتفادي خطر سقوط الصاروخ على منطقة سكينة حطم بعد إنطلاقه (بأربع ثواني وثمانية أجزاء من الثانية) (4,8) ، ولكن الإختبار الثاني ، في ديسمبر كان أكثر نجاحا .

للتأكد من أن الصاروخ يمكن أن يواصل رحلته حتى لو فشل أو انقطع اتصاله بالقيادة تم اختبار الإطلاق الأخير من باخره شحن في عرض البحر إلا أنه فشل مرة أخرى على الرغم من أنه انطلق حسب الخطه المرسومة لمدة 55 ثانية لكن المراحل الأخيرة من الأختبار منيت بانقطاع الإتصال الحيوي مع القيادة إلا أن المشاكل الناجمة عن الأختبار بين الأول والثالث كانت أكثر من مجرد مشاكل فنيه فيه حيث تزايد الضغط لخفض مصروفات الدفاع في الكونجرس ــ الأمريكي بينما يكلف كل صاروخ أكثر من مليون دولار .

أما إسرائيل التي تعانى ميزانيتها من ضغوط شديدة فأنها قد تواجه صعوبة في مواصلة المشروع بدون التمويل الأمريكي ، وبوضع هذه الحقيقة نصب أعينهم حاول الإسرائيليون الإلتفاف لايجاد شركاء آخرين ، وفي مارس كشفت صحيفة « الهاميشار » الإسرائيلية عن أن « دولة صديقة أخرى » ــ ولم تذكر اسم الدولة ــ عبرت عن إستعدادها لتمويل جزء من المشروع إذا ما انسحب منه الأمريكان .

وبعد إختبار الإطلاق ــ في مارس 1991 م ــ صرح « موشي أرينز » وزير الدفاع الإسرائيلي قائلا سوف نبذل قصاري جهدنا لأكمال المشروع قبل موعده

الأصلي كما عبر عن اعتقاده بأن حرب الخليج ستزيد إهتمام الولايات المتحدة بالصاروخ والإسراع بالمشروع وعلى أي حال فإن إسرائيل ستبقي معتمدة على « الباتريوت » للدفاع ضد الصواريخ ، ولقد أعيدت أربع بطاريات باتريوت إلى الجيش الأمريكي كان قد أسرع بها إلى إسرائيل بعد هجمات سكود الأولى كما أعيدت بطارية باتريوت خامسة تابعة لسلاح طيران هولندا بينما تستأجرا إسرائيل بطاريتين كانتا قد وصلتا في يناير ، وهناك بطارية ثالثة (بتمويل ألماني) على وشك الوصول من الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى بطارية رابعة كانت إسرائيل طلبتها من الولايات المتحدة إلا أن المفاوضات لم تصل بعد إلى اتفاق نهائي .

* إن هذه التطورات مجتمعه قد أدت إلى ما اسميناه بعسكره الإقتصاد الفلسطيني وتجنيد جميع مصادر هذا الإقتصاد وأدواته ومحاولاته في خدمة المؤسسة العسكرية وعملياتها المختلفة .

* إن النتيجة الملاحظة ، من كل ما سبق هو أن الإقتصاد الفلسطيني ، قد مثل الهدف والوسيلة في آن واحد ، هدف (حيث يتمثل في تشويهه وخلق تبعيته الكاملة للإقتصاد الإسرائيلي) ووسيلة ، حيث تتمثل في إستنزافه بشكل كامل لخدمه سياسات التسليح وكافة عمليات النمو الاقتصادي (الزراعي والصناعي) داخل الكيان الصهيوني والذي تقع مشكلة المياه في مقدمتها .

الفصل الخامس

« الصـــــراع المائـــــي »
(أزمـــة الميـــاه فـــي إسرائيـــل)

« الصراع المائي »

(أزمة المياه في إسرائيل)

أن ماسبق وأشرنا إليه عبر الفصول الأربعة السابقة لم يكن سوى مقدمات ضرورية وأطر عامة للوصول إلى الحقيقة الرئيسية التي تدور حولها هذه الدراسة ، وهي ببساطة أن مستقبل الصراع العربي الصهيوني مرتهن بمستقبل « البعد المائي » في هذا الصراع ، وذلك لأن إسرائيل تسعى منذ ولادتها كفكرة في أواخر القرن الماضي ثم كحالة مادية مملوسة في النصف الأول من هذا القرن ، بالبحث عن مصادر المياه للتنفس الإقتصادي والحياتي الشامل لها . وهي في ذلك منطقية مع تاريخها وجغرافيتها وأيضا مع مستقبلها .

وفي هذا الجزء من الدراسة ، نذهب إلى جوهر المشكلة ، ونحاول الإحاطة به من كافة جوانبه وأبعاده ، (وهو أزمة المياه في إسرائيل) . الإجابة عن سؤال محوري ، لماذا سيكون المستقبل بالنسبة لإسرائيل مرتهن بالماء ، ومصادره ، داخل وخارج الكيان الصهيوني ؟

وللإجابة ، نمحور بحثنا في هذا الفصل حول المحاور التالية :

أولا : مقدمات شرق أوسطية للصراع المائي ، والإطار العام للأزمة .

ثانيا : مقدمات تاريخية لأزمة المياة الإسرائيلية .

ثالثا : أزمة المياه في إسرائيل : الأبعاد والسياسات .

وبتفصل ما سبق يستبين الآتي :

أولا : مقدمات شرق أوسطية للصراع المائي :

الإطار العام للأزمة :

إذا جاز القول بأن الحقبتين الماضيتين 1970 م ـــ 1990 م كانت حقبتي

(الصراع حول البترول) في منطقة الشرق الأوسط ، فأن الحقبتين القادمتين (1990 - 2010 م) سوف تكونا حقبتي صراع حول الماء داخل ذات المنطقة ، وبخاصة الدول العربية منها ، ولنترك أرقام الأزمة تتحدث لتكشف أبعاد الصراع وإطاره العام .

وبداية تقول الأرقام المائية أن نقطة الضعف الأساسية في حزام الأمن العربي تتمثل في العامل الجغرافي / المائي للوطن العربي ذاته فهو يقع في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم ، ولذا فإن المياه المتجددة في الوطن العربي تقل عن 1 ٪ من المياه المتجددة في العالم ، ونصيب الفرد العربي منها لايزيد على 1744م^3 في السنة بينما المعدل العالمي 2900 م^3 وتشير التقديرات المبدئية التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1980 م إلى أن مجمل الموارد المائية في الوطن العربي تبلغ 885, 164 مليار متر مكعب في السنة ، ومجمل الموارد المستخدمة يصل إلى 155,64 مليار م^3 في السنة منها :

* 139 مليار م^3 من المياه المسطحة .
* 12 مليار م^3 من المياه الجوفيه .
* 4,5 مليارات م^3 من مياه الصرف
* 0,14 مليار م^3 من تحلية مياه البحر .

وتزداد ثغرة الأمن المائي العربي منظور من منظمة النمو السكاني وتزايد الحاجه إلى استعمال الماء ، فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي نحو 3 ٪ في السنة وهو واحد من أعلى معدلات النمو في العالم ، فبينما كان السكان 76,6 مليون نسمة عام 1950 م ، فقد بلغ في عام 1985 م نحو 205 مليون نسمة ، ومقدر أن يصل إلى نحو 310 ملايين نسمة في عام 2000 ، وإلى نحو 600 مليون نسمة عام 2035 ، وهذا النمو المتزايد بشكل رهيب سوف يتسبب ــ كما يقدر الخبراء ــ في إحداث عجز مائي يصل في عام 2000 إلى 127 مليار متر مكعب ، وإلى 176 مليار متر مكعب في عام 2035 .

وهذا العجز في الموارد المائية سيواكبه ويفاقم منه بطبيعة الحال العجز الغذائي ، وهو الاعتبار الثالث لثغرة الأمن المائي ، فمعدل 3 ٪ للنمو السكاني يتطلب زيادة في الإستهلاك الغذائي بمعدل 5 ٪ سنويا ، على حين أن الإنتاج الغذائي العربي لايزيد في واقع الأمر إلا بمعدل 2 ٪ سنويا ، وتكتسب هذه الأرقام المزيد من الدلالة متى ماعلمنا أن نحو 79 ٪ من الأرض المزروعة تروى مطريا بينما يتراوح معدل هطول الأمطار في الوطن العربي ، من 5 إلى 450 سنويا ، في حين أنه في أوروبا إجمالا يصل إلى ما بين 200 ، 3000 ملم سنويا إضافة إلى ذلك فإن الصحاري تحتل من الوطن العربي ما مساحته 600 مليون هكتار من مساحة إجمالية تبلغ 1394 مليون هكتار ، والمحصلة النهائية تؤكد أن ما سينفقه الوطن العربي على ما يستورده من غذاء سيجاوز في عام 2000 ما قيمته 200 مليار دولار في العام الواحد[1] .

هذا وتحدثنا الأرقام المائية عن الأزمة في سياقها العام إذ تقول الأرقام أن الإمكانات المتاحة (لمصر) باعتبارها أهم دول منطقة الشرق الأوسط من الموارد المائية تبلغ نحو 60,7 مليار م ^{3}منها 55,5 مليار م ^{3} من مياه النيل و4,7 مليار م ^{3} من مياه الصرف و5, مليار م ^{3} من المياه الجوفيه ، في حين أن المستخدم منها حوالي 59,5 مليار م^3 منها 49,7 مليار م ^{3} للزراعة و3,3 مليار م ^{3} للاستخدامات المنزلية ، 2,5 مليار م ^{3} للصناعة و4 مليار م ^{3} للكهرباء هنا وبمقارنة الإمكانات المتاحة من النيل (55,5) مليار م ^{3} بالمستخدم حاليا في مصر (59,5 مليار م ^{3}) نجد أن مياه النيل لاتكفي لاحتياجات مصر بما يعنى ضرورة زيادة إيرادات مصر من النيل ، أن هذا يعنى أن تأمين العمق الاستراتيجي لمصر وهذا يتأتي بتحقيق أمن وأدي النيل ، يساعد على التغلب على المشاكل المثارة في المنطقة والعمل على حلها حلا سليما ولمقاومة التغلغل الإسرائيلي في المنطقة ، وذلك بهدف الحد من إمكانية قيام إسرائيل

---

(1) أحمد العربي : المياه العربية ثقب الأمن الواسع ــ صحيفة البيان بتاريخ 23 / 6 / 1991 ــ ص 8 .

النيل ، والجزء الجنوبي من البحر الأحمر « باب المندب »[1] .

هذا وتقع مواجهة التحديات الرئيسية المرتبطة باحتياجات مصر من مياه النيل على مصر ، والمتمثلة فيما يلي :

أ ــ التحديات الإقتصادية ، حيث يعبر الأمن الغذائي عن ضرورة معالجة إختلال التوازن بين الإنتاج الزراعي وعدد السكان ، حيث يلزم إضافة 4 ملايين فدان حتى عام 2000 تحتاج إلى نحو 20 - 24 مليار م^3 من المياه .

ب ــ الإعتداء على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل ، وبالتالي فإن أي مشروع على أنهار وروافد النيل يمكن أن يؤثر على إيراد مصر يعتبر مساسا بأمنها القومي .

جـ ــ المشروعات الأثيوبية والتي تؤثر على حوالي 20 ٪ من الإيراد الكلي لمصر من مياه النهر .

هذا وتعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر ويفقد النيل خلال جريانه في السودان حوالي 33,5 مليار م^3 ، وبالتالي يمكن الإستفادة بجزء منها في إقامة مشروعات مشتركة مثل قناة جونجلي ، والتي كانت ستوفر 4 مليار م^3 توزع مناصفة بين مصر والسودان ، أما عن المصالح والأهداف الأثيوبية نجد أنها ذات طبيعة مختلفة إبرزها فيما يلي :

(1) إستغلال وجود منابع النيل الأزرق داخل أراضيها ، والذي يمد كلا من مصر والسودان بنسبة 85 ٪ من إيرادات المياه إليهما ، وذلك للضغط على السودان

---

(1) ياسر على هاشم ــ الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه (مجلة السياسة الدولية العد 104 ــ إبريل 1991 ص 150) .

لإيقاف المساعدات لاريتريا ، وكذلك لتحصين العلاقات مع مصر وإبعادها عن مساندة الصومال .

(2) تعديل إتفاقية مياه النيل 1902 م التي ترى أثيوبيا أنها مجحفة لها ، على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمر ثلاثي يضم كلا من أثيوبيا والسودان ومصر .

وهنا نجد أن التعرض لمصالح وأهداف كلّ من مصر وأثيوبيا ، يجعلنا نتصور حقيقة الأزمة ـــ وهو ما أشرنا له في البداية ـــ حيث تحاول مصر والسودان المحافظة على نصيبيهما في المياه وفقا لإتفاقية مياه النيل 1959 م وهي 48 مليار م^3 لمصر 4 مليار م^3 للسودان بل وزياده هذه الكمية بالتعاون مع دول حوض النيل الأخرى ، ومواجهة محاولة تلك الدول وعلى رأسها أثيوبيا في الحصول على كميات من مياه النيل لمواجهة مشروعاتها وتوسعاتها الزراعية ، على الرغم من أن معظم هذه الدول تعتمد على مياه الأمطار في زراعتها .

وهذه الحالة هي التنسيق الأول أو المظهر الأول من مظاهر أزمة المياه في الشرق الأوسط وينسحب ـــ وأن كان بطريقة مختلفة ـــ على حالة مياه نهر الفرات . أما المظهر الثاني فيتمثل في فكره الإستيلاء على مياه الجار والتي قامت وماتزال تقوم بها إسرائيل ويمكن التعرف على المصالح والأهداف الإسرائيلية من خلال مشكلة المياه التي تواجهها والمتمثلة فيما يلي :

1 ـــ تعاني إسرائيل من قلة الموارد المائية حيث أن حوالي 2,2 من موارد إسرائيل « المائية » تأتي من الآبار وحوالي 60 ٪ من هذه الموارد يذهب إلى الزراعة ولذا فإن الإستخدام العنيف لمياه الأبار يؤدي إلى زيادة كبيرة في نسبة ملوحة الأرض الزراعية وخصوصاً تلك الغربية من شاطئ البحر .

2 ـــ كما أن المشكلة التي تواجه إسرائيل تكمن فقط في قلة المياه وإنما تتمثل أساسا في أن كل المياه المتوفرة موجودة في جزء معين منها ، وتريد إسرائيل في سبيل تحقيق أهداف إستيطانية أن تمتد الزراعة إلى مناطق أخرى بعيدة عن مصادر المياه ، الأمر الذي يجعلها تتحمل نفقات باهظة لحفظ المياه ونقلها إلى مناطق نائية كالنقب .

3 ــ الرغبة الإسرائيلية في إستقبال المزيد من المهاجرين لمحاولة إحداث زيادة غير طبيعية في نسبة السكان الإسرائيليين على حساب الفلسطينين حتى يمكن أن تكون الأغلبية لهم مما يقضي نهائيا على فكرة غلبة العنصر العربي على العنصر اليهودي عدديا . مما يعني في التحليل الأخير القضاء نهائيا على المطالبة بالدولة الفلسطينية ، وهؤلاء المستوطنون الجدد يحتاجون إلى زيادة موارد إسرائيل من المياه سواء للإستهلاك السكاني أو للتوسع الزراعي .

هذه المشكلة المائية هي التي دفعت إسرائيل للإستيلاء على كميات كبيرة من كل من نهري الأردن والعوجا الأردنيين ونهر الليطاني البناني خاصة مع ما تشير إليه التقديرات الإسرائيلية من أن العجز المائي في إسرائيل سيصل إلى حوالي 800 مليون متر ^{3} سنويا في عام 2000[1] ، إلا أن النظر للماضي يفيد في فهم خلفيات هذه اللأزمة ويحدثنا التاريخ أن عشرينيات هذا القرن قد شهدت كيف تحول الصراع حول نقطة الماء في الشرق الأوسط إلى صراع مسلح عندما تركزت أنظار اليهود على فلسطين بعد وعد بلفور عام 1917 م ، وبدأ اليهود سعيهم لتحقيق هذا الوعد ، فصاحب ذلك طموح شديد للسيطرة على مصادر المياه ليس في فلسطين فحسب ، ولكن أيضا في الدول العربية المجاورة .

ثم شهدت الأربعينيات بدايات الصراع المسلح حول نقطة الماء عندما حاول بعض اليهود القيام بدراسات لإستثمار مياه نهر الأردن بشكل عملي ، فيما عرف بمشروع لاودر ــ ميلك ، وتصدي الفلسطينيون لتلك المحاولات بالقوة . وبمجرد إعلان قيام إسرائيل في 14 مايو 1948 م فسارعت خطي الصراع حول قطرة الماء في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ، عندما شرعت إسرائيل في تنفيذ مشروعها القومي الأول للمياه الذي شمل عدة مراحل الأولى لتجفيف بحيرة الحولة (51 - 1953 م) .

---

(1)ياسر على هاشم ــ المصدر السابق ، ص 151 .

والثانية لإنشاء ثلاث قنوات تحويل للمياه (53 - 1955 م) والثالثة لتحويل مياه بحيرة الحولة إلى نهر الأردن (55 - 1957 م) وفي عام 1959 م بدأت إسرائيل في تنفيذ مشروعها القومي الثاني للأعوام العشرة التالية والذي كان يهدف إلى تحويل نهر الأردن خلال سبع سنوات إلى النقب الشمالي والنقب الجنوبي عبر قناة مفتوحه ومحطات ضخ وخزانات مياه وإستخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعي لنحو 700 مليون متر مكعب من المياه ، وذلك على مرحلتين الأولى تستغرق 4 سنوات ، (59 - 1963 م) ويجرى خلالها ضخ 200 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن إلى النقب ، ودفع جزء من المياه إلى تل أبيب والسهل الساحلي ، والثانية تستغرق 3 سنوات (63 - 1966 م) ويتم خلالها ري النقب حتى طرفه الجنوبي وإقامة شبكة قنوات حول المستعمرات والمنشآت العسكرية والإقتصادية الموزعة في النقب على أن يبلغ حجم المياه التي يجرى تحويلها من النهر في نهاية هذه المرحلة 300 مليون متر مكعب من المياه سنويا ويكون ذلك متوافقا مع توطين 4 ملايين يهودي هناك لتعميره بشكل كامل ، وكان الإصرار الإسرائيلي على المضي قدما في تنفيذ هذا المخطط على حساب المصالح العربية من أسباب نشوب حرب 1967 م والتي كان السيطرة على مصادر المياه أحد أكبر دوافعها وأنتهت بنجاح إسرائيل في زيادة إمكانياتها المائية بشكل كبير بينما لم تشهد أي منطقة أخرى من مناطق الشرق الأوسط صراعا مسلحا حول الماء .

وبالرغم من أن الهدف الذي أعلنته إسرائيل من وراء تحويلها لمياه نهر الأردن كان تعمير صحراء النقب ، إلا أن ذلك لم يتم بالفعل ، ولم يسفر المشروع الإسرائيلي الثاني عن أي عمليات تعمير أو زراعة اللهم إلا بعض المناطق المحدودة للغاية ، وظلت هذه الصحراء جرداء قاحلة وضاعت مياه نهر الأردن هباء . في الوقت الذي شرعت فيه إسرائيل في البحث عن مصادربديلة للمياه وأراضي جاهزة لاتتطلب استصلاحا ، وفي هذه المرة وجدت إسرائيل حاجتها في الضفة الغربية حيث تتوافر الأرض الزراعية والمياه الجوفية ، وأخذت إسرائيل تستولي على أراضي العرب عن طريق المصادرة — كان آخرها عندما صادرت 360 فدانا (ألفي دونم) من أراضي بلده أرطاس في

الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن يوم 20 مارس 1991 م بدعوي أن أهلها لايستطيعون أثبات ملكيتهم لهذه الأراضي بسند قانوني ، ثم قيامها بتوقيع الحجز على 12 ألف فدان أخرى تمهيدا لمصادرتها ، في الوقت التي تقوم فيه بسحب المياه الجوفية في الضفة لصالح مشروعات الري والمستوطنات .

وبحلول نهاية عام 1991 م سوف تستهلك إسرائيل إمكانيات الماء المتوافرة لديها بنسبة 100 ٪ بينما تواجه كل من سوريا والأردن عجزا خطيرا في إمدادات المياه يضاعف منه سحب إسرائيل لكميات أكبر من المياه المقررة لها ، تحت زعم عدم وجود أي إتفاق ينظم حصول الأطراف المختلفة على مياه نهر الأردن ، ونهر اليرموك رافده الرئيسي وبعد أن تم إستغلال فم المنبع من نهر الأردن بشكل كامل ، مع بناء سد الوحده (بين الأردن وسوريا) على نهر اليرموك ، فسوف لايكون هناك مجال لمزيد من الاستغلال لمياه هذا النهر هو الآخر ، ومع متابعة سوريا لتنفيذ خطط التنمية على ضفاف اليرموك فإن نسبة الملوحة في نهر الأردن والبحر الميت ستزيد ، كما أن كمية المياه المطلوبة لتنمية غور الاردن ستقل ، وفي الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن إلى المناطق الغربية ، وإستهلاك مائة مليون متر مكعب من ميه نهر الأردن إلى المناطق الغربية ، وأستهلاك مائة مليون متر مكعب من المياه سنويا من مياه نهر اليرموك ، فإن فائدة سد الوحدة للأردن ستكون شبه معدومه ، مع ملاحظة أن نسبة تلوث مياه نهر الأردن وبحر الجليل تؤدي إلى عدم قدرة الأردن على إستخدامها بشكل مجد .

هذا مع ملاحظة أن نسبة تلوث مياه نهر الأردن وبحر الجليل تؤدي إلى عدم قدرة الأردن على استخدامها بشكل جيد[1] .

---

(1) مراد إبراهيم الدسوقي : مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط ــ جريدة الأهرام بتاريخ 7 / 6 / 1991 م ، ص 6 .

* هذا ويتواكب مع هذه الأهداف الإسرائيلية الأنباء الجديدة التي تواترت على لسان إسحق شامير خلال شهر يونيو 1991[1] والتي أعلن فيها إستعداده للتوقيع على معاهدة لتصفية أسلحة الدمار الشامل مقابل اشتراكه في توزيع مياه أنهار المنطقة دجلة والفرات ... النيل ... مناطق الثلوج ... في سوريا ولبنان ... نهر الليطاني ... مناطق السيول في شمال سيناء وشمال السعودية والأردن ... الخ .

و لم يكن بروز قضية المياه بهذا الاتساع مجرد قفزة شيطانية تدفع بها إسرائيل لمحاولة تحقيق بعض المكاسب ولكن لأن أزمة المياه هناك تزداد تفاقما يوما بعد يوم خاصة بعد تدفق المهاجرين السوفييت والفلاشا وما يستتبع ذلك من مضاعفة استهلاك المياه في الأعوام القادمة .

القضية تشغل بال السياسة الصهيونية منذ أمد بعيد باعتبارها قضية حياة أو موت ومن الممكن أن تكون سببا رئيسيا في حروب قادمة في المنطقة .

فقد تنبأ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن في تقريره الصادر في عام 1986 م ... تحت عنوان « السياسة الخارجية الأمريكية حول مصادر المياه في الشرق الأوسط ، بقوله :

« إن العقد الحالي (التسعينيات) سوف يكون عقد الصراع على المياه في الشرق الأوسط مما قد يؤدي إلى تمزيق الراوبط الهشة القائمة فعليا بين دول المنطقة ... وأن ذلك سوف يؤدي إلى عدم إستقرار لم يسبق له مثيل في المنطقة ...

ويعضد هذا الكلام تقرير رسمي أعدته السفارة المصرية في تل أبيب في شهر يوليو 1990 م ، أكد أن مشكلة المياه تعد من أخطر مشاكل التسعينيات التي ستواجه دول الشرق الأوسط بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص وذلك بعد أن

---

(1) شعبان عبد الرحمن ــ حرب المياه بدأت عند الفرات ــ جريدة الشعب بتاريخ 11/ 6 / 1991 م ص 7 .

أصبحت مشكلة المياه تأتي في المرتبة الثانية بعد أمنها .

وفي تقريره الصادر في 31 / 5 / 1990م حذر بنك إسرائيل في تدني مخزون المياه في أعقاب السحب الزائد والمستمر من هذه المياه وزيادة حدة هذه المشكلة إذا لم يتم فورا تقليل إستهلاك المياه .

ويلحض « ماثيرين مائير » المدير العام لوزارة الزراعة الإسرائيلية خطورة المأزق الصهيوني من المياه فيؤكد أن إسرائيل تستهلك ــ حالياً 1,755 مليون متر مكعب من المياه سنويا أي 95 ٪ من المياه المتجددة وهو مايوازي خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها .

ويزيد مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن الأمر توضيحا فيقول أن إسرائيل ستواجه نقصا في مصادر مياهها عام 2000 بما يعادل 800 مليون متر مكعب وهو ما يعادل نصف إستهلاكها الحالي .

هذا وقد خرجت صحيفة معاريف الإسرائيلية في 25 / 3 / 1990 تقول أن إسرائيل سوف تستورد المياه من تركيا وتقوم بنقلها بواسطة مستودعات عائمة إلى محطة خاصة في جنوب إسرائيل وإن إتفاقا بهذا الشأن على وشك أن يوقع بين مصلحة المياه في إسرائيل وبين شركة تركية قبرصية حصلت مؤخرا على امتياز من الحكومة التركية لمعالجة الجانب التجاري والتشغيلي لبيع المياة لإسرائيل .. وفي إطار هذه الجهود الإسرائيلية قام وفد من مصلحة المياة بزيارة تركيا في مطلع شهر مارس 1990 م وأتفق مع الشركة التركية صاحبه الأمتياز على تفاصيل عقد توريد المياه لإسرائيل ، وقال تسيمح بشاى رئيس مصلحة المياه في إسرائيل أن الجانب الإسرائيلي مستعد للتوقيع على العقد دون تأخير شريطة أن تصادق الحكومة التركية على الصفقة في إطار قانون خاص .

وكشف تسيمح عن أن إسرائيل تجري منذ سنتين مفاوضات مع تركيا لشراء المياه التي تتدفق من نهر « منتجات » في جنوب تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط حيث بني الأتراك سد تجمعت فيه مياه تقدر بـ 1,5 مليار متر مكعب .

وأضاف رئيس مصلحة المياه الإسرائيلية بأن صفقه المياه مع تركيا من شأنها أن تحل مشكلة العجز المتراكم في المياه في إسرائيل وإن الإستثمار المطلوب لتنفيذ عملية شراء ونقل المياه من تركيا إلى إسرائيل هو 200 مليون دولار ومن بين هذا المبلغ سوف تستثمر حكومة تركيا مبلغ 50 مليون دولار في إقامة محطة نقل المياة في تركيا ومبلغ 50 مليون دولار عن طريق شركات نقل خاصة ودولية ومن بينها شركة الملاحة البحرية الإسرائيلية « تسيم » التي ستتنافس على عطاء نقل المياه من تركيا لإسرائيل .

وعلى جانب الصراعات المحتملة حول نهر الفرات ، ورد في تقرير نشرته مجلة « يو . اس . نيوز ورلدريورت » أن دخول الدول التي تتقاسم معا مياه نهر أو نهرين في مشروع استغلال المياه سيثمر صدامات فيما بينها ، وأن مشروع تطوير « هضبة الأناضول » في تركيا يقضي بإقامة 13 مشروعا للري والطاقة الهيدروكهربائية عند منابع نهري دجلة والفرات ومن بين هذه المشروعات « سد أتاتورك » الضخم ، ومع أن المشروع يعد مشروعا حيويا لتركيا إلا أنه سيؤدي في الوقت ذاته إلى خفض منسوب المياه عن سوريا والعراق ، إذ يبلغ طول نهر الفرات 726 كم منها 900 كم داخل الأراضي التركية ، وأكثر من 1000 كم داخل الأراضي السورية والباقي داخل الأراضي العراقية وتبلغ مساحة حوض الفرات 64100 كم^2 ويبلغ تصريف نهر الفرات 31830 مليون متر مكعب ، وبفعل السدود التي أقامتها تركيا على مجري النهر إنخفضت هذه الكمية إلى 23 مليار متر ويتوقع أن تصل بعد انجاز مشاريع المياه التركية إلى 13 مليار مكعب أي أن تركيا تحصل عندئذ على أكثر من 100 ٪ من حصتها من مياه الفرات .

وفي ظل تفاقم أزمة المياه في دول المنطقة قامت تركيا بعرض ما يسمي بفكرة مشروع ، « أنابيب السلام » الذي يستهدف تزويد دول الخليج العربي وكل من العراق وسوريا والأردن بحوالي ملياري متر مكعب ، وإن لم تظهر في المشروع إشاره صريحه إلى إستفاده إسرائيل منه ، إلا أن المحللين السياسين يرون أن هذا المشروع حسب ما تبغي تركيا سيساهم في زيادة التعاون بين دول المنطقة الأمر الذي سيخفف من حدة الصراعات القائمة ، ويؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام وهنا تبدو الإشارة

إلى النزاع العربي ــ الإسرائيلي واضحة[1] .

وقد أظهرت حرب الخليج أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في قضايا المنطقة وذلك بالإضافة إلى دورها في قضية الأكراد وأظهرت المناقشات التي دارت بشكل رسمي أو غير رسمي حول أمن الشرق الأوسط ضرورة الأخذ في الاعتبار أن تركيا وإيران وإسرائيل هم من اللاعبين الأساسيين في الشرق الأوسط وأن أي ترتبيات أمنية لاتضع في أعتبارها أمن تلك الدول ومشاركتها ستصير ترتيبات ناقصة وعديمة الجدوي .

وفور انتهاء حرب الخليج ، لم تضيع تركيا أي وقت بل عادت إلى طرح مشروع أنابيب السلام وهو مشروع عرض قبل عدة أعوام ويقوم على مد أنابيب ضخمة إلى دول الخليج العربي لتزويدها بالمياه وتم الكشف مؤخرا أن تركيا عرضت على إسرائيل أن تمدها باحتياجاتها من المياه عبر خط أنابيب مماثل يمر عبر الأراضي السورية .

ودعت تركيا رسميا إلى عقد مؤتمر في أسطنبول خلال نوفمبر القادم لمناقشة قضية المياه كما أبدت إستعدادها للدخول في مفاوضات مع دول الشرق الأوسط المعنيه بقضية المياه والتوقيع على معاهدة مشتركة بشأن كيفية إقتسام الموارد المائية .

وقد أبدت إسرائيل والولايات المتحدة موافقتهما على هذا المشروع الذي تمت مناقشته مع الأطراف العربية في نفس الوقت .

وإذا كانت تركيا ترغب في توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر قضية المياه والإستفاده من دورها الذي لعبته في حرب الخليج ، حيث كانت قاعدة للهجوم الجوي الرئيسي ضد العراق ، فإن إسرائيل التي لم تشارك عسكريا

---

(1) أحمد العربي : مصدر سابق ــ ص 8 .

في تلك الحرب واكتفت بتلقي الضربات الصاروخية العراقية ترى في قضية المياه بعدا يمس أمنها الاستراتيجي .

فقد أعلن البروفيسور الإسرائيلي (شاحال) أمام مؤتمر عن قضية المياه عقد في نيويورك مؤخرا .

إن بلاده إستنفذت 90 ٪ من احتياطياتها المائية بالفعل ، وسيشهد العام القادم إستنفادة كل مالديها من احتياطياتها المائية .

ولهذا السبب ترفض إسرائيل الإنسحاب من الضفة الغربية وغزة والجولان حيث توجد مخازن ضخمة للمياه الجوفيه وذكر تقريرا لوكالة (رويتر) الحقائق التالية :

فمرتفعات الجولان تمثل مصدرا رئيسيا للمياه العذبه التي تنقلها المواسير إلى شتى أنحاء إسرائيل .

ويقع قطاع غزة فوق جزء من خزان المياه الجوفيه الساحلي الذي يمد أكثر مناطق إسرائيل كثافة سكانية بالمياه وهناك إفراط في السحب من الخزان حتى أن المياه التي تتسرب إليه من البحر المتوسط جعلت ماءه مالحا بعض الشيء .

لكن التنافس على أشده في الضفة الغربية ، فعلي مدى الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية أصبحت إسرائيل تعتمد بالكامل على الخزان الجوفي الموجود تحت أراضيها[1] .

ومن وجهة نظر البعض فإن أزمة المياه في حوض الأردن ، تشكل أخطر حلقه من حلقات تصعيد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط وأشد قضايا المياه لهيبا عن أي منطقة من العالم لأنه الحوض الوحيد الذي يتعرض بصورة خطيرة لأعمال القرصنة المائية ، فضلا عن العداء الشديد الذي يسود بين الدول التي تقتسم النهر

---

(1) أحمد سيد حسن : المياه هدف الحرب القادمة في الشرق الأوسط ، جريدة الأهالي بتاريخ 22 / 5 / 1991 م ، ص 2 .

وروافده وهي الدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى .

وحرب المياه ليست جديدة في حالة نهر الأردن ولكنها ترجع إلى عقد العشرينات أي منذ قيام إسرائيل ، بل وتمتد من الناحية النظرية إلى ما قبل ذلك بكثير عندما كانت مسأله المياه ترتبط ارتباطا مباشرا في الفكر اليهودي بالهجرة إلى فلسطين وأقترنت أطماعهم في مياه الأردن بالتوسع الإستيطاني في أراضيها .

فمنذ أن بدأت طلائع اليهود في أوائل القرن الحالي يرسمون الخطط للهجرة إلى فلسطين ، كانت مسألة المياه وتوفيرها تحتل مكانا بارزاً في تفكيرهم على أساس أن وفره المياه تعنى مزيدا من المهاجرين ، ولذلك فإنهم في عام 1919 م وعلى وجه التحديد أثناء إنعقاد مؤتمر الصلح في باريس بذلوا محاولات ضخمه مع زعماء العالم للحصول على اعترافهم بتوسيع رقعة فلسطين لتشمل الأراضي التي تنبع منها روافد نهر الأردن حتى يستطيعوا السيطرة على نظام النهر بأكمله . وفي سنة 1926 م استطاعوا الحصول من الحكومة البريطانية على أمتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك في توليد الطاقة الكهربائية ، كما أن الدراسات المائية التي عكف عليها مهندسوهم منذ عام 1938 م بتكليف من الأوساط الصهيونية أكدت أهميه جر المياه من الشمال لري النقب في أقصي الجنوب وقد أدى ذلك إلى شدة تمسك الإسرائيليين بصحراء النقب التي من أجلها قامت عصابة شتيرن باغتيال الكونت برنادوت مبعوث الأمم المتحدة في 17 / 9 / 1948 م لأنه قدم للمنظمة الدولية توصيات تتضمن أعطاء النقب للعرب .

وقد تأججت حرب المياه ابتداء من سنة 1951 م عندما شرع الإسرائيليون في تنفيذ مخططهم بتحويل مياه الأردن ، فتصدي لهم العرب أصحاب الأراضي في المنطقة المجاورة بأعمال المقاومة مما دفع القوات اليهودية إلى الإستيلاء على هذه الأراضي بالقوة ونقل أهليها إلى أماكن مجهولة داخل فلسطين .

وفي الفترة من يناير إلى مايو سنة 1963 م واصلت الحكومة الإسرائيلية العمل في تحويل المياه لأغراض الزراعة في الجنوب ، وبدأ تصعيد الصراع في 28 مايو سنة

1964 م إذ شرعت إسرائيل في هذا التاريخ ـــ كما يقول الجنرال أوديول أحد مراقبي الأمم المتحدة في كتابه « الحرب والسلام في الشرق الأوسط » (1976 م) ـــ في ضخ المياه من نهر الأردن ، لتوجيهها لزراعة صحراء النقب مما دفع « الحكومات العربية » إلى منع المياه من أثنين من الروافد التي تغذي نهر الأردن وهما الحصباني في لبنان وبانياس في سوريا وتحويل مياههما جنوبا خلال الأراضي السورية والأردنية لتعاود الإلتقاء بالنهر جنوب بحيرة طبرية داخل الأردن .

وخلال ذلك وفي 17 مارس سنة 1965 م وجهت أحدي الدوريات الإسرائيلية النار على الأعمال الجارية في مشروع تحويل الحصباني وبانياس وأستمر التوتر حول تحويل مياه الأردن يتصاعد حتى تحول إلى عده أشهر من المبارزات والتراشق بين القوات السورية والإسرائيلية بالدبابات والمدفعية . ووجه ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي حينئذ تحذيرا للبلاد العربية ضد تحويل الروافد العليا للأردن ومضي يقول أن أي محاولة لحرمان إسرائيل من المياه التي اكتسبت فيها حقا قانونيا ، بمقتضي مشروع جونستون فإنه يعد عملا عدوانيا . وفي يوليه وأغسطس سنة 1966 م دارت عدة معارك جوية بين الطيران السوري والإسرائيلي فوق مواقع تحويل الأردن وكان الإسرائيليون يريدون من وراء ذلك إنتهاز فرصة إعلان سوريا استئناف خططها لتحويل مياه الأردن كحجه لاستئناف الهجوم على مشروعات التحويل . ويذكر الجنزال أو دبول في كتابه المشار إليه أن هذه المناوشات والمبارزات كانت من بين المقدمات المباشرة لحرب 1967 م[1] .

وفي إطار الصراع على المياه واصلت إسرائيل مشروعا لتحويل مياه الأردن بمراحله المختلفة ببناء محطة الرافع القومي في الجزء الشمالي لبحيرة طبرية لضخ المياه بطريق الأنابيب والقنوات إلى تل أبيب ثم صحراء النقب . وفي المقابل قامت الأردن

---

(1) د . أحمد عباس عبد البديع : أزمة المياه من النيل إلى الفرات ، مجلة السياسة الدولية ـــ العدد 104 ـــ إبريل 1991 م ص 148 - 149 .

بشق القناة الرئيسية للغور الشرقي في وادي الأردن باستخدام مياه اليرموك ثم بناء سد الملك طلال على نهر الزرقاء . وفي سنة 1974 م حاولت حكومة الأردن بعث مشروع سد المقارن (وهو المشروع العربي المقابل لمشروع جونستون الإسرائيلي الأمريكي سالف الذكر) على نهر اليرموك إلى الوجود وأتجهت في يناير سنة 1975 م إلى هيئة المعونة الأمريكية للمساعدة في الهضبة الشمالية للأردن ، غير أن بناء هذا السد أثار عديدا من القضايا منها أن تجميع المياه في خزان المقارن لابد أن يؤثر على كميات المياه في أسفل المجري مما يعنى ضرورة وصول الأردن إلى اتفاق مع إسرائيل من ناحية ومع سوريا من ناحية أخرى ، ولذلك فقد طالبت هيئة الممولين للمشروع في سنة 1980 م بأن يكون التمويل مشروطا بحل المشاكل القائمة بين الأردن وإسرائيل وسوريا .

وفي الوقت الراهن تشير التقديرات إلى إشتداد الحاجة إلى للمياه في إسرائيل والأردن والضفة الغربية بصورة متزايدة ، ففي سنة 1985 م كان عدد سكان إسرائيل 4,1 مليون ، وبحلول سنة 1995 م سوف يزداد عددهم إلى خمسة ملايين ، وفي الأردن كان عدد السكان 2,7 مليونا في سنة 1985 م ومن المتوقع أن يصل عددهم في سنة 1995 م إلى أربعة ملايين ، وفي الضفة الغربية كان عدد السكان 800000 في سنة 1985 م وسوف يصل عددهم إلى مليون نسمة بحلول عام 1995 م .

أما بالنسبة للموارد المائية السطحية والجوفية في هذه المناطق فإن مجموعها لايتجاوز 2,5 بليون مترا مكعبا تبلغ حاجة إسرائيل منها ثلاثة أرباع هذه الكمية ، وقد بذلت إسرائيل محاولات مكثفة لمواجهة مشكلاتها المائية من خلال إعادة إستخدام مياه الصرف وتزويد الينابيع الجوفيه بالمياه وترشيد إستهلاك المياه وإستخدام الري بالتنقيط وغير ذلك من الوسائل فهي لاتزال في حاجة ماسة إلى موارد إضافية لمواجهة مشروعات التنمية .

وإذا أضفنا إلى هذه التقديرات المضاعفات التي سوف تترتب على مخطط إسرائيل في الوقت الحاضر لتوطين حوالي مليون من المهاجرين السوفييت خلال السنوات

الثلاث القادمة وتوفير إحتياجاتهم من مياه الشرب والمعيشة وإستصلاح الأراضي وتنفيذ مشروعات جديدة للتنمية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية ، لأمكن القول بأن ما تقوم به من إستيعاب المهاجرين أنما يدخل في إطار الإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وهي الضفة الغربية والجولان وغزه ــ أغزر المناطق جميعا من حيث الموارد المائية السطحية والجوفيه على السواء . وبذلك فإن قضية توزيع المياه والتحكم في مصادرها الرئيسية سوف تكون العامل الحاسم في سير وتوجيه المفاوضات الخاصة بإقامة الدولة الفلسطينية وإعادة الجولان لسوريا .

وهذا وينسب الخبراء أزمة المياه التي تتجمع الآن بصفة رئيسية إلى ضغوط النمو السكاني الذي أستنفذ الموارد المتوفرة في الأحواض النهرية الثلاثة في المنطقة وهي النيل ــ الأردن ودجله / الفرات . وما لم يتم الحد من معدلات النمو السكاني التي تبلغ الآن في المتوسط 3 ٪ في الشرق الأوسط فإن الفائض السكاني سوف يقضي على كل المكاسب المخططة في تنمية المياه والاقتصاد فيها خلال ثلاثين سنة .

كما أن نقص المياه الذي يزداد سوءا بعامل التغيرات المناخية التي وسعت من القحط الدوري ، وبعامل الادارة غير الكفء للمياه .

وتساهم الأوضاع السياسية والإقليمية أيضا في تفاقم مشكلة المياه حيث كانت الدول التي تشارك في شبكات الأنهار الرئيسية في المنطقة عاجزة عن الأرتفاع فوق الصراعات التاريخية من أجل التعاون في تنمية وتوزيع موارد المياه الثمينة .

وبالنسبة للمستقبل المنظور يحذر الخبراء من عدم وجود إي علاج شامل في التعامل مع نقص المياه الوشيك ، فتحلية مياه البحر من أجل الري على نطاق واسع سوف يظل باهظ التكاليف حتى تتقدم التكنولوجيا ويتم تخفيض التكاليف عن طريق تحقيق إنجازات رئيسية في مجال الطاقة الشمسية أو الأنصهار النووي .

أما الأنجازات الأخيرة في البيوتكنولوجيا والتي أدت إلى أنتاج مزيد من المحاصيل بأقل كمية من المياة ، فإنها لاتتفق في سرعتها مع المطالب الغذائية المتنامية .

ويبقي الأحتمال المتزايد بأن تؤدي المنازعات على المياه إلى تغذية التوترات الإقليمية نابعا من ثلاث عوامل هي :

1 ــ إن 15 دولة تتنافس الآن على الموارد المتناقصة لأنهار الفرات والأردن والنيل التي تتحكم في كل منها دولة غير عربية هي تركيا وإسرائيل وأثوبيا على التوالي .

2 ــ وبسبب التوترات السياسية الموجودة حاليا لايخضع أي حوض من أحواض الأنهار الثلاثة لأتفاقية شاملة لتقسيم المياه .

3 ــ كما أن القانون الدولي ــ بقصوره ــ لم يوفر أساسا واضحا لأتفاقيات كهذه[1] .

ولقد تواكب مؤخرا مع هذه التطورات ما أكدته مصادر أمريكية أوائل شهر سبتمبر 1991 م من أعتزام الولايات المتحدة رفض حضور مؤتمر القمة لحل مشكلات المياه في الشرق الأوسط في حالة عدم توجيه الدعوة لإسرائيل لحضور المؤتمر ، أكد مسئولون أمريكيون أن الرئيس الأمريكي جورج بوش سيبلغ الرئيس التركي تورجوت أوزال بهذا القرار . وأكدت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن مطالبة سوريا بإستبعاد إسرائيل من المؤتمر ، تهدد بعدم إنعقاده خلال الخريف لقادم بناء على أقتراح تركيا .

وأشارت الصحيفة إلى أن واشنطن لاتريد ممارسة ضغوط على سوريا أو أي دولة عربية لحملها على تخفيف معارضتها لحضور إسرائيل مما يؤكد المساندة الأمريكية الكاملة لإسرائيل وبخاصة في صراعات المستقبل صراعات الماء الذي أكدته الوقائع المعاصره وأكده التاريخ أيضا .

---

(1) ياسر على هاشم ، مصدر سابق ، ص 156 .

ثانيا : مقدمات تاريخية لأزمة المياه الإسرائيلية :

يحدثنا التاريخ ـــ كما سبق وأشرنا في الجزئية السابقة ـــ إلى أن الأطماع الصهيونية في المياه العربية تعود إلى أوائل هذا القرن ، فمشروعات الحصول على مصادر المياه العربية[1] ظهرت منذ عام 1919 م في المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر السلام بباريس ، وكانت تنص على : « أن تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه من سلسلة جبال لبنان حتى جسر الفرعون ، ثم إلى البير وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ، ووادي التيسم ، وتتجه جنوبا ، لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ » .

وإذا كان مشروع 1903 م قد تحطم ، أو تأجل ، بسبب الظروف الدولية التي فرضت على أنجلترا سياسة الوفاق الودي مع فرنسا عام 1904 م ، تأهبا لمواجهة ألمانيا ، وأستعدادا للصدام مع تركيا وألمانيا عند الأنتقال إلى تتنفيذ سكة حديد الحجاز ، كما حدث تماما في عام 1906 م في الحادث المعروف بحادثه طابا ، وكل ذلك تمهيدا للحرب العالمية الأولى ، والانتهاء من تنافس ألمانيا داخل الإمبراطورية العثمانية سواء في أتجاه الحجاز أو العراق أو سوريا ، فإن نفس المشاريع والأطماع الصهيونية بقيت ، أو على الأدق تأجلت لموعد لاحق !

وبمعرفة كافة المشاريع الصهيونية ؛ قبل ظهور إسرائيل ، ومنها أقترح عام 1941 م الذي قدم للرئيس اللبناني الفريد نقاش عام 1941م لأستثمار المصادر المائية في لبنان . وقد أنكشفت أبعاد هذا المشروع ومراميه . وأوقفته الأصوات الوطنية في حينه .

وتأتي بعد ذلك سلسلة من المشاريع الأمريكية من أورد ميلك عام 1944 إلى

---

(1) كامل زهيري ـــ مصدر سابق ، ص 109 .

مشروع جونستون 1965 م وكلها تعنى « التربص » بالمياه العربية شمالا وشرقا وجنوبا والأنقضاض عليها كلما حانت الفرصة . ولعل في جولات جيمس بيكر الأخيرة ـــ 1991 م ـــ وأثره في موضوع المياه العربية في التسوية القادمة ما يؤكد ذلك ، وعودة إلى التاريخ أيضا نجد أنه عندما لاحت في الأفق بوادر قيام الدولة اليهودية تهالك أقطاب الصهيونية على أبواب البيت الأبيض لجعل النقب ضمن حدود الدولة المرتقبة ، فكان لهم ما أرادوا ، وولدت الدولة بين مياه وراوفد نهر الأردن في الشمال ، ومياه البحر الأحمر على شاطئ العقبة في الجنوب وفي النقب بنيت إسرائيل أهم مرفق لضمان مستقبلها وهو المفاعل الذري الإسرائيلي لقد أطلقوا على ذلك الشاطئ المشاريع المتاخم لميناء العقبة اسم ايلات بوابتهم الوحيدة إلى البحر الأحمر ، وعندما تحركت هيئة الأمم المتحدة بدافع مصالح بعض الدول لسلخ النقب عن الدولة اليهودية ، وأقدم وسيطها الكونت برنادوت على التوصية بفصله عن الكيان الصهيوني لم يتردد اليهود لحظة واحدة في قتله وتحدي حقيقة قائمة ، ليطلوا على السويس والبحر الأحمر وعلى حقول النفط الغنية في شبه الجزيرة العربية .

لقد جاء في ما نشرته الصحف اليهودية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1965 م : « أن الوكالة اليهودية قدمت لإسرائيل منذ تأسيسها مبلغ 1500 مليون دولار من أموال الجبايات فقط لبناء النقب وأعماره بالمياه والمنشآت والمستعمرات . وأثبت الواقع أن أعمار النقب كان ومازال له الأولوية في جميع برامج الأعمال القائمة في إسرائيل ، وذلك لأعتبارات كثيرة في جدول الأهداف اليهودية أهمها :

1 ـــ أن النقب من حيث القيم العسكرية هو الحصن المنيع لحماية (الدولة اليهودية) ولتثبيت جذورها في بوابة الشرق العربي .

2 ـــ أنه يفصل بين شطري العالم العربي في آسيا وأفريقيا ويمنع عن (إسرائيل) خطر الامتداد أو الاتصال البري بينهما .

3 ـــ أن النقب يشكل أفضل (قاعدة إنطلاق) استراتيجية في نظرهم ، تطل على قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، وعلى الكنوز البكر في شبه جزيرة العرب .

ولقد كانت هذه الأعتبارات وغيرها تجول في خواطر زعماء الحركة الصهيونية قبل أكثر من أربعين عاما عندما تطلعوا بأبصارهم إلى مياه نهر الأردن كعنصر من أهم عناصر الحياة للنقب ولعمرانه وللأطماع الكامنة فيه ، ولقد أثبتت هذه الأعتبارات نفسها عام 1965 م عندما أصبحت المستعمرات اليهودية في النقب تصدر الفواكة والخضار والزهور المروية بمياه الأردن العربية إلى تل أبيب وإلى ماوراء البحار أيضا ، وعندما تحدث رئيس الحكومة البريطانية أيدن في قاعه (فيلد هول) بلندن عام 1955 م عن بعض الحلول للمشكلة الفلسطينية ومنها اقتراح بفتح ممر عربي بين الأردن وقطاع غزه ، ولم يتورع رئيس (الحكومة اليهودية) في ذلك الحين عن تحدي بريطانيا بشكل صارخ ، وتناقلت الصحف العالمية ذلك التحدي الذي وجهه بن غوريون إلى بريطانيا العظمي بقوله : « نحن القوة الفاصلة في هذه البلاد » .

وأن السير انتوني أيدن يدرك جيدا أنه لايمكن تعديل الحدود في إسرائيل قهرا ألا بعد معارك دامية . وما أظن أن الشعب البريطاني يرغب في إرسال جيش بريطاني لخوض هذه المعارك الدامية مع إسرائيل ، أن مقترحات أيدن ترمي إلى سلخ النقب عن إسرائيل لإقامة قواعد بريطانية فيه بدلا من قواعد السويس ، وأن إسرائيل ستحارب إلى آخر رجل فيها لحماية النقب » .

وفي تلك الفترة نفسها أحتفل الجيش اليهودي بالذكري السنوية لأحتلال مثلث (عسقلان — بئر السبع — أيلات) ووقف قائد الجيش وكان موشى ديان في ذلك الحين يخطب متطلعا إلى مياه البحر الأحمر التي تنكسر على شاطئ أيلات ويقول :

« أن أيلات بوابه إسرائيل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي . أننا نتطلع نحو الجنوب ولن تمنعنا المدافع المصرية في مداخل الخليج من النفاذ إلى الحبشة وأفريقيا وإلى الصين . أن رآية أيلات يسندها الجيش اليهودي وأن النقب هو من القيم الأساسية في مستقبل الأجيال اليهودية » .

وأثبتت هذه التحديات نفسها في أواخر عام 1965 م عندما أقتحمت الخطوط البحرية اليهودية للتجارة ولصيد الأسماك بين أيلات ورأس الرجاء الصالح .

ثم تكشف جانب من الأهداف اليهودية في قاعدة النقب ، وذلك عندما نشرت جريدة « احيروت » الصهيونية يوم 12 - 8 - 1957 طرفا من الأسس التي يقوم عليها

الحلف غير المكتوب بين إسرائيل وفرنسا كما وردت على لسان السياسي الفرنسي « جاك شوستيل » الذي كان يقوم بزيارة إسرائيل في ذلك الحين ، على رأس وفد فرنسي . قال شوستيل : « أن الحلف بين فرنسا وإسرائيل لايقوم على مجرد الود المتبادل ، وإنما هو ينبع من مقتضيات الوضع القائم في الشرق الأوسط ، ويقوم على حاجات فرنسا وإسرائيل معا . أن قضايا الشرق الأوسط تتركز اليوم في ثلاث نقط أساسية هي :

1 ـــ حرية المرور من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي (عبر البحر الأحمر) .

2 ـــ إستغلال حرية الأتصال بين القارات الثلاث (أوروبا وآسيا وأفريقيا) في شرق البحر الأبيض المتوسط .

3 ـــ حقول النفط الغزيرة في المنطقة والوحدة العربية . ولما كانت كنوز البترول دفينة في البلاد العربية فإن هناك صلة قوية بين وجود هذه الكنوز وبين الوحدة العربية .

ولقد هللت الصحف اليهودية في ذلك الحين لهذا التفسير الفرنسي لحاجات فرنسا وإسرائيل معا ، والقضايا المشتركة بينهما في المنطقة[1] .

* هذا ويحدثنا التاريخ أن مجمل الوثائق التاريخية اليهودية القديمة قد وضعت مسألة المياه والأنهار في مقدمة أولوياتها السياسية وخططت مشاريعها القادمة على أساس من رؤية استراتيجية عميقة لأهمية المياه في إنشاء إسرائيل الكبرى التي طمحوا إليها ، وهي إسرائيل : من النيل إلى الفرات .

* أن وثائق الماضي ، وجدت لها ولاشك مردودات معاصرة هامة ، تمثلت في سياسات دقيقة منظمة تجاه الماء العربي في فلسطين وخارجها ، وهي سياسات تفصلها أكثر الجزئية القادمة .

(1) نجيب صالح : العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب ـــ دار أقرأ بيروت ـــ 1983 م ـــ ط 1 ص 134 - 135 .

ثالثا : أزمة المياه في إسرائيل : الأبعاد والسياسات :

* الآن وبعد البحث والرصد العلمي للمدركات اليهودية القديمة والجديدة ، وبعد معركة موقع « الماء » في الفهم الصهيوني الديني ، والسياسي ، والأستراتيجي ، وبعد دراسة الواقع الإستيطاني والإقتصادي والقانوني للضفة الغربية وقطاع غزة ، وكيف إختمرت داخله معضلة « الماء » والحاجة الحياتيه له بالنسبة للكيان الصهيوني .

* بعد هذا كله ، تتأكد لدينا قناعة مفادها أن معضلة الماء بالنسبة « لإسرائيل » ، معضلة تاريخية ، واكبت كل أطروحات الصهاينة الفكرية — وكل سياساتهم — ولم يحدث أن توقفت هذه السياسات ، ولو للحظة واحدة ، فعام 1953 م « عقد في إسرائيل ما سمى بمؤتمر القدس ، والذي تخصص في دراسة أحتياجات إسرائيل من المياه في المستقبل ، حيث لا وجود بدون مياه ، وحيث الإيمان الكامل بأحقية إسرائيل في مياه نهر الأردن واليرموك والليطاني[1] . وفي الستينيات والسبعينات أستطاعت « إسرائيل » أن تسيطر تماما على روافد مياه نهر الأردن ، فأمكنها أن تحصل على 55 ٪ من مياهه ، في حين حصلت الأردن على 10 ٪ فقط من هذه المياه .

* وبناء على هذا كله ، فلقد أنتهجت الأستراتيجية « الإسرائيلية » في الأراضي المحتلة — وتحديدا في الضفة الغربية سياسة مائية على أعلى درجة من التخطيط ، وأيضا من الخطورة وحتى يمكننا عربيا مواجهة هذا الخطر القادم ، والمتمثل في « تهويد الماء العربي في فلسطين » بعد أن هودت الأرض نعالج هذه القضية من خلال المحاور التالية :

---

(1) بحث للأستاذ / محمود رياض ، حول ، « تطور المخططات الصهيونية للأستيلاء على المياه العربية » ألقي في ندوة إسرائيل والمياه العربية » ، التي نظمها مركز — الدراسات العربية بلندن — وجامعة اليرموك الأردنية وعقدت بالأردن — عمان يومي 25 - 26 شباط (فبراير) .

1 ــ الحاجة إلى الماء : البنية الزراعية « الإسرائيلية » .
2 ــ سياسات تهويد الماء العربي .
3 ــ الأخطار السياسية والاقتصادية لقناة البحرين « الإسرائيلية » .
4 ــ الخلاصة .

الحاجة إلى الماء : البنيه الزراعية للإقتصاد الإسرائيلي :

من الملاحظ ــ تاريخيا ــ أرتباط الصهيونية بالاستيلاء على الأرض العربية ، وعليه فإن إسرائيل قد ركزت ، عقب قيامها ، على الزراعة وجعلتها زراعة كثيفة ، نظرا لندرة الأرض ، وندرة المياه ووفرة رأس المال بالمقابل ، وأستطاعت أن توفر بالفعل 50 ٪ من غذاء السكان ، في عام 1950 م ، وعددهم مليون نسمة وكمنت العقبة الرئيسية عندئذ في عدم كفاية المياه لأستزراع نصف مساحة الملايين الخصبة من الدونمات الممكن زراعتها ، فمعظم مصادر المياه في الشمال ، بينما الأرض الصالحة للزراعة في الوسط والجنوب ، ومع ذلك ، وخلال هذه الحقبة من تاريخ إسرائيل أستطاعت الأدارة الإقتصادية أن توفر المياه وتؤمن طرق الري . وكان لمشروع نهر الأردن ، الذي تم تحويل روافدة ، الفضل في ري مساحات إضافية جديدة ، وجعلها صالحة للزراعة وأنتهى هذا المشروع عام 1964 م ، على الرغم من المعارضة العربية الصاخبة .

ولقد ساعد على العناية بمستوي الزراعة أن الإنتاج فيها كان أقرب إلى الأسلوب الحرفي ، لكنه يستخدم فنونا إنتاجية إضافية متقدمة ، فلقد أدخلت الآلآت في العمليات الإنتاجية للزراعة لتطوير الإنتاج ، بما يخدم الأستغلال الزراعي ، واستخدمت البحوث الزراعية لتطوير الإنتاج ، بما يخدم الصناعات . ومع الأهتمام بالمحاصيل الصناعية ، ومع تطور الصناعة أصبح هناك أتجاه لإحلال المحاصيل الصناعية وسط المستعمرات الزراعية لتستوعب المواد الفائضة . في صناعات غذائية خفيفة ، وصناعة الآلآت الزراعية ، والأدوات وقطع الغيار الزراعية ، وبعض المبيدات والأسمدة مما يخلق المجتمع الزراعي الصناعي ، وكانت الصادرات الزراعية تمثل نحو

40 ٪ إلى 50 ٪ من الصادرات السلعية في الخمسينيات ، وتراوحت بين 20 ٪ إلى 30 ٪ في الستينيات ، أما في السبعينيات فهبطت نسبتها في عام 1974 م ، على سبيل المثال إلى 11 ٪ وتمثل الموالح وحدها 60 ٪ من الصادرات الزراعية التي تتضمن أيضا الخضروات والفواكه غير مواسمها ، ويمكن القول بأن الأتجاه العام للأهمية النسبية للزراعة هو نحو الهبوط المستمر ، لكنها ترتفع أحيانا مع موجات الهجرة الجديدة ففي العقد الأول من وجود « إسرائيل » تمت الزراعة بمعدل 211 ٪ ، مقابل 95 ٪ للصناعات ، وفي العقد الثاني واجهت إسرائيل « صعوبات في الزراعة ، حتى السبعينيات ، فلم تتم الزراعة إلا بنسبة 107 ٪ مقابل 105 ٪ للصناعة . وذلك يعود ، في نهاية الأمر إلى « معضلة الماء » خاصة إذا علمنا حجم المياه التي تحتاجها إسرائيل فعليا ومصادر إمدادات هذه المياه ، وكيف أنها تتواجد في أغلبها داخل الأرض .

فبالنسبة لكميات المياه : يلاحظ أن كميات المياه المتجددة أو العذبة في « إسرائيل » ، قبل يونيو 1967 م ، قدرت بما يتراوح بين 1,610 و1,650 مليون متر مكعب في السنة وأتت في مجملها من المصادر التالية :

(جدول رقم 14)[1]

ــ مياه الأمطار السطحية من الفيضانات	60 إلى 100 مليون متر مكعب
ــ نهر الأردن وبحر الجليل	600 مليون متر مكعب
المياه الجوفية	950 مليون متر مكعب

ونظرا لزيادة الأستهلاك المحلي :

نتيجة لهجرة اليهود والزيادة الطبيعية وسياسات الأستيطان ، فإن إسرائيل تواجه

(1) وثيقة إسرائيل ومياه الضفة الغربية : الأمم المتحدة ، نيويورك 1980 م ، ص 7 - 10 .

أزمة متصاعدة في مجال الأقتصاد المائي ، خاصة وأنه قبل حرب يونيو ، مباشرة ، لم يكن في إسرائيل قطعة أرض واحده بلا أستغلال أو آبار جديدة ، كما ذكرت صحيفة دافار الصادرة في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1978 م .

والملاحظ أيضا ، أن أستهلاك « إسرائيل » للموارد المائية المتجددة زاد من 17 ٪ عام 1968 م ، إلى 95 ٪ عام 1978 م ، وبلغت زيادة الأستهلاك « الإسرائيلي » للمياه ، من « 15 » إلى « 20 » مليون متر مكعب سنويا ، وتكاد تساوى هذه الزيادة « 1 ٪ » من أحتياطي الماء الموجود فعليا في إسرائيل .

ولقد توزعت إمدادات المياه في الضفة الغربية على النحو التالي ، الذي يثبت عمق النوايا « الإسرائيلية » القادمة تجاه التهويد الكامل لهذه المدن والقري من أجل المياه التي تحتويها آبارها :

« جدول رقم (15) »

مصادر مياه الضفة الغربية بعد عام 1967 م[1]

المنطقـــة	عدد الأبار	الكمية بالألف الأمتار المكعبة	النسبـــة المئويـــة
1 – اريحا (حرش)	40	3,464,5	7,3
2 – العوجه	11	1,077,8	2,3
3 – الجفتلك	29	2,656,1	5,6
4 – مرج نفجه	8	879,5	1,9
5 – بروله	8	1,854,8	3,9
6 – وادي القارعه	23	2,767,3	5,9
7 – جنين	56	3,277,8	6,9
8 – طولكرم	59	10,128,8	21,4
9 – قلقيلية	70	6,798,2	14,4
10 – رام الله	17	14,144,8	30,0
11 – الغور (وادي الأردن)	10	173,4	0,4
المجمـــــوع	**331**	**47,223,0**	**٪ 100,0**

(1) المصدر : وثيقة إسرائيل ومياه الضفة الغربية (الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1980 م مترجمة للعربية) . ص 10 .

هذا وتشكل الينابيع أهم المصادر التي تزود القرى في الضفة الغربية با
حيث يبلغ عدد الينابيع حوالي 300 عين ، إلا أن أغلبها ذات طبيعة موسمية ، ا
ما تستخدم للشرب (تقرير لجنة الأغاثه الزراعية) وقد قل معدل التدفق لهذه ا
أما لسبب الأهمال بسبب أن الأبار التي حفرت في السنوات الأخيرة جعلت المنـ
المائي يقل في منطقة بعض هذه الينابيع ، والجدول الأتي يبين أهم الينابيع المو
في الضفة الغربية (ومنعا للتكرار حيث ذكرت هذه الأسماء في أكثر من مصدر

جدول رقم 16

اسم النبع	الطاقة الإنتاجية	المخصص منها للري
بردلة وعين البيضا	16	3
الجفتلك	2	2
فصايل	2	—
العوجا	10	—
النويعمه	12,5	—
الديوك	17	—
السلطان	5,3	—
القلط	5,5	—

هذا وتؤكد الجداول السابقة حقيقة مصادر المياه في الأراضي المحتلة ونسبتها .

جدول رقم 17

(الأبار الأرتوازية الموجودة في وادي الأردن « العربية »)

المنطقة	عدد الأبار	الأبار المقرؤة	إنتاجية الأبار	كمية التضخم مليون م^2 / الساعة
اريحا	40	31	1350	3,465
فصايل	11	10	618	1,078
الجفتلك	29	22	1329	2,656
مرج النعجه	8	8	685	880
بردله	8	6	385	1855

جدول رقم 18

(أهم الأبار الإسرائيلية في غور الأردن)

اسم البئـــر	كمية المياه المضخوخة (ألف متر مكعب)
جنين (3,1)	388,9
مرج نعجه (29,14)	556,8
فارعه	1,1
أربيه 1	162,6
مسواه	1179,8
فصايل (4,3,2)	3512,7
أريحا 1	112,8
عوجا 1	277,8
عوجا (1,2)	856,3
عطاره 1	1705,5
بقيعه	537,5
بردله (2,1)	5934,5[1]

(1) المصدر : مهندس عبد الرحمن التميمي : الأمن المائي في الضفة الغربية ــ مجلة الكاتب ــ القدس ــ العدد 94 ــ شباط 1988 م ص 17 .

جدول رقم 19[1]

الينابيع الرئيسية في منطقة الأغوار وبعض صفاتها

اسم النبع	الطاقة التصريفه	$م^3$ / س مليون $م^3$ سنويا	الملوحة ملغرام / لتر
الفلط	200	—	—
الديوك	400	6 - 4	54 - 53
النويعمه	200	17 - 5	546 - 556
الشوصه	—	12 - 2	—
السلطان	700	5,5	49 - 56
العوجا	2000 - 1000	8 - 6	55
فصايل	60 - 40	12 - 7	—
الفارعه	—	2	—
الباذان	650	—	—
الشبلي		16	—
بردله وعين البيضا	—	—	

(*) المصدر السابق ، ص 23 .

أن نتائج عملية تخريب وتدمير الأساس الزراعي التقليدي لأقتصاد المناطق المحتلة يظهر خلال الحقائق التالية :

أ ـــ أنخفاض مساحة الأرض المزروعة :

تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية نحو 5572 كم² أو ما يعادل 5,878 مليون دونه م ، بينما بلغت المساحة المزروعة منها في عام 1966 بحوالي 2,612 مليون دونم ما يعادل 46 ٪ من المساحة الكلية . أما قطاع غزة فتبلغ مساحته الكلية 327 كم² ، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية فيه في عام 1966 م نحو 17,255 دونما ، أو ما يعادل 52 ٪ من مساحة القطاع الكلية .

وخلال العقدين الماضيين لم يحدث أي تطور أو زيادة في المساحة المزروعة بل على العكس من ذلك أدى البرنامج الأستيطاني الإسرائيلي من جهة وأنتقال الأيدى العاملة إلى إسرائيل من جهة أخرى إلى تقليص المساحة المزروعة ، ففي الضفة استولت سلطات الأحتلال على 1,5 مليون دونم تشكل 27,5 ٪ من المساحة الكلية بالأضافة إلى الأملاك الحكومية التي تبلغ مساحتها نحو مليون دونم ، وبلغت مساحة أملاك الغائبين التي وضعت سلطات الاحتلال يدها عليها في الضفة 328789 دونم كما قدرت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض الأستيطان أو إقامة المعسكرات نحو (268) ألف دونم أو ما يعادل 6,7 ٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية ونتيجة لعدم قدرة الكثير من المزراعين الصغار في الضفة على الصمود بسبب التضخم والغلاء الزاحفين مع التبعية الاقتصادية وبسبب تدني ريع الإنتاج الزراعي في بعض المناطق ، إضطروا إلى هجر الزراعة جزئيا أو كليا وترك أراضيهم بوراً دون أستغلال ، وقد قدرت مساحة هذه الأراضي حوالي (335) ألف دونم .

ونتيجة لكل ما تقدم تقلصت مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية خلال سنين الاحتلال وهبطت من 2,612 مليون دونم عام 1967 م إلى 1,584 مليون دونم عام 1987 م أو ما يعادل نقص بمقدرا 43,2 ٪ من مجمل المساحة الزراعية للضفة .

وفي قطاع غزة أستولت سلطات الأحتلال على الأراضي الحكومية التي تبلغ مساحتها نحو 120 ألف دونم ، وخصصت منها (22) ألف دونم لأغراض

الأستيطان الصهيوني ، هذا بالإضافة إلى 800 دونم قرب قرية بيت حانون خصصت لإقامة القرية الصناعية (إيرز) ، وهكذا تجمدت المساحة المزروعة فى قطاع غزة دون أية زيادة . وإذا كانت الإحصائيات الإسرائيلية تسير إلى أن مساحة الأراضي الزراعية في القطاع تبلغ نحو (200) ألف دونم ، وهذا الرقم يشتمل على الأراضي الزراعية في شمالي سيناء أيضا .

ب ـــ أنخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى مجموع القوة العاملة :

لقد أنخفض عددهم من 59 ألفا عام 1970 م إلى 29 ألف عام 1982 م وحتى تخفي الأوساط الإسرائيلية المحتوي التدميري لهذه الظاهرة تروج تقديرات مفادها أن هذا التناقص جاء نتيجة اختفاء البطالة المقنعة التي كانت سائدة في العمل الزراعي وأن ماحدث في هذا المجال يشكل مؤشرا على النمو . والملاحظ أن تناقص الأيدي العاملة في الزراعة لم يقترن بزيادة الأيدي العاملة في القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد العاملين في الزراعة في الضفة الغربية قد أنخفض من 42 ٪ من مجمل القوة العاملة في عام 1968 م إلى 33 ٪ في عام 1980 م وإلى 28,5 ٪ في عام 1985 م . وأنخفض في قطاع غزة من 33 ٪ عام 1969 م إلى 18,5 ٪ في عام 83 / 84 من إجمالى القوة العاملة .

إن الأنخفاض في عدد العاملين بأجر في الزراعة في الضفة الغربية كان كبيرا جدا إذا أنخفض العدد من 8,6 الأف عام 1970 م إلى 2,6 عام 1977 م ، أي بنسبة 70 ٪ بينما كان الانخفاض أقل في قطاع غزة حيث يشكل العاملون بأجر حوالي 60 ٪ من مجمل العاملين في الزراعة أما في الضفة الغربية فإن غالبية العاملين في الزراعة هم من المنتجين المستقلين وأفراد عائلاتهم .

وفي الوقت الراهن يمكن ملاحظة زيادة عدد سكان المناطق المحتلة والتي تمت خلال السنوات العشرين الماضية ، إلا أن هذه الزيادة السكانية ومنذ نهاية السبعينيات

تقريبا لم توازيها زيادة في عدد العاملين بإسرائيل ، وعند تحليل الأرقام ودراسة الواقع الأقتصادي نلاحظ أن هذه الزيادة السكانية يمكن أن تشكل دليلا إلى العودة للعمل في الزراعة ، إذ لاحظنا أن هذه الزيادة السكانية ترافقت بزيادة عدد الفلسطينيين العائدين إلى الأرض المحتلة من دول الخليج العربي أيضا ، نتيجة لظروف الحرب القائمة هناك وتأثيراتها على أقتصاديات تلك البلدان .

لاشك في أن هذه الحقائق مجتمعه تؤكد على أهمية القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية على الرغم من التذبذبات في عدد العاملين في هذا القطاع منذ فترة إلى أخرى .

جـ ـــ انخفاض الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي في تكوين الدخل القومي :

إن أنخفاض أهمية الإنتاج الزراعي يمكن أن تستنتج من تحليل أرقام التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية بين المناطق المحتلة وكل من إسرائيل والأردن وسائر البلدان . أن مجمل ميزان تجارة المنتجات الزراعية والغذائية للمناطق المحتلة مع الخارج قد ابتدأت تسجل عجزا واضحا بعد الأحتلال .

كما أن مساهمة الزراعة في الدخل القومي للمناطق أخذت تختلف من سنة لأخرى خاصة في الضفة الغربية ، بسبب تذبذب المحصول الزراعي نتيجة لتقلبات الأحوال الجوية ، إلا أن الملاحظ بشكل عام أستمرارية هبوطها بأنتظام حيث أنخفضت في الضفة الغربية من 52,5 ٪ عام 1968 م إلى 21 ٪ عام 1977 م و18,5٪ فقط في عام 1982 م .

أما في قطاع غزة فقد هبط نصيب الزراعة في الدخل القومي من 28,1 ٪ عام 1968 م إلى 19,8 ٪ عام 1973 م إلى 12,3 ٪ عام 1982 م .

ومن المعلوم أن المحاصيل الزراعية (الثروة النباتية) عادة تشكل ثلثي الدخل من الزراعة في الضفة الغربية بينما يشكل الإنتاج الحيواني ثلث الدخل . وبمقارنه معدل نمو الإنتاج السنوي في الفترة ما بين عام 1968 م وعام 1987 م ، مع معدل نمو

الإنتاج في سنوات الستينيات التي سبقت الأحتلال الإسرائيلي ، يتضح لنا أن معدل نمو الإنتاج خلال سني الاحتلال كان في معظم الفروع دون معدل نمو الإنتاج في الفترة التي سبقت الأحتلال .

والواقع أن أنخفاض مساهمة الزراعة في الدخل القومي ناتج أساسا عن أنخفاض المساحة المزروعة وعدم توسعها . ومن ثم عن أرتفاع نسبة الدخل من الفروع غير الإنتاجية كالخدمات والمواصلات التجارية وعن دخل عناصر الإنتاج من العالم الخارجي التي تتكون في معظمها من أجور العمل في الأقتصاد الإسرائيلي .

د ــ فرض القيود على المياه :

تسود في الضفة الغربية الزراعة البعلية التي تعتمد أساسا على الأمطار ، ونظرا لتذبذب كمية الأمطار بشكل عام من سنة لأخرى فإن الإنتاج الزراعي فيها يكون عادة عرضة للتقلبات وخاصة بالنسبة لمحصول الزيتون والمحاصيل الحقلية كالحبوب والبقول .

وتبلغ مساحة الأراضي التي تعتمد جميعها على الري حوالي مئة ألف دونم أو ما يعادل 4,6 ٪ من مساحة الأراضي الزراعية ، وغالبيتها تقع في الغور ومنطقتي طولكرم وقلقيليه وتعتمد على الري من الأبار الأرتوازية .

وخلال سنوات الأحتلال ، بقيت المساحة المروية على حالها دون زيادة وأكثر من ذلك بدأت الزراعة المعتمدة على الري تواجه مشاكل تناقص كمية المياه المستخرجة نتيجة القيود التي فرضتها سلطات الأحتلال على عملية حفر الأبار وضخ المياه . ونتيجة تخصيص قسم من المياه الجوفيه في الضفة لأستعمال المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت هناك ، وترافق ذلك بإجراءات مشددة من قبل سلطات الأحتلال على أستعمال المياه بالنسبة للمزارعين العرب وحددت كمية المياه التي يمكن ضخها .

كما يوجد حاليا في الضفة الغربية 214 بئرا أرتوازيه عربية تضخ حوالي 25 مليون متر مكعب في السنة ، في حين أن 17 بئرا موجودة في المستوطنات الإسرائيلية في الغور ضخت لوحدها 14 مليون متر مكعب .

أن الأهمية الحقيقية لقطاع الزراعة المروية في الضفة الغربية تزيد كثيرا عما توحيه الأرقام السابقة . فعلى سبيل المثال تتراوح مساهمة الحمضيات والخضار المروية في الدخل الزراعي الإجمالي من 22 ٪ إلى 20 ٪ ، وإذا أضفنا الموز والمشاتل وبعض المزروعات المرويه الأخرى ، فإن حصة الزراعة المروية قد تزيد في معظم السنين عن ثلث الدخل الزراعي .

أما في قطاع غزة حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة ما بين 200 - 400 ملم سنويا . فإن المحصول الزراعي فيه أقل تذبذبا منه في الضفة الغربية لأن حوالي 45 ٪ من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة تعتمد على الري من الآبار ، ويوجد في قطاع غزة حاليا حوالي 1800 بئرا تضخ سنويا ما بين 115 - 120 مليون متر مكعب من المياه وقد فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا مشددة على استخدام المياه في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية . بحيث تحولت هذه القيود إلى مشكلة رئيسية تواجه الزراعة في الأراضي المحتلة وتعوق امكانية زيادة المساحة الزراعية المروية .

وبعد المسح الشامل للآبار العربية ثبت أنها تتعرض إلى مشكلة تؤدي إلى إنخفاض طاقتها الإنتاجية بسبب تراكم عدة عوامل في هذا الأتجاه . فالمضخات والموتورات المستخدمة فيها هي من الأنواع القديمة والتي أضعفت كفاءتها ، كذلك فإن أستهلاكها الزائد من الوقود إلى أن تكون كلفة تشغيلها مرتفعة كثيرا مما أثر بشكل محسوس على تكاليف الإنتاج الزراعي ، كما أن السبب الثالث لأنخفاض الإنتاج يعود إلى نوع وعمق الحوض المائي الذي تضخ منه الآبار العربية ، فهذه الآبار تضخ من حوض مائي سطحي نسبيا لايتجاوز عمقه في الغالب 120 مترا .

إن الأخطار التي تحيط بالآبار العربية في المناطق المحتلة هي ليست أحتمالا نظريا

بعيد الوقوع ، بل على العكس فإن المشكلة بدأت تأخذ شكلا واقعيا حادا ... وبالطبع فإن أنحباس الأمطار يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة ولكن السبب الأهم هو تأثير الآبار الأرتوزاية الإسرائيلية على الآبار العربية المجاورة .

وينطبق هذا بشكل خاص على الآبار المتواجدة في السهول الغربية للضفة الغربية والتي تتنافس مع عدد كبير جدا من الآبار الإسرائيلية الواقعة غربي حدود عام 1967 م[1] .

هذا وتقدم الجداول المرفقه تقدير صورة تفصيلية عن الوضع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذه الجداول تم الأستعانة بها من داخل الأراضي المحتلة ذاتها[2] . وهي تبرز موقع الماء والزراعة معا في فلسطين .

---

(1) د . سمير حزبون (رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة بيروت) ــ التدمير المستمر للزراعة في الأراضي المحتلة ــ مجلة الكاتب ــ القدس ــ العدد 97 ــ آيار 1988م .

(2) عادل سماره : أقتصاد تحت الطلب : دراسة في مخطوطة اقتصاد الضفة الغربية عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية . مركز الزهراء للدراسات والإبحاث ــ ط 1 ــ 1989 م ــ القدس .

(جدول رقم 20)

(المساحة المزروعة في الضفة الغربية / الأف الدونمات)

	68 - 67	69 - 68	70 - 69	71 - 70
الحقليات	890,0	1,072,1	901,8	914,5
قمح	464,9	570,0	450,0	450,0
شعير	231,0	26,5	220,0	225,0
بقول كرسنه	94,0 47,6	105,0 55,3	100,0 60,0	108,0 65,0
سمسم محاصيل حقلية	18,0 24,5	36,0 40,6	30,0 4,8	30,0 26,5
خضار وبطاطا وبطيخ ويقطين	113,0	101,0	111,0	93,9
خضار وبطاطا	70,0	75,0	85,0	78,9
بطيخ ويقطين	43,0	26,0	26,0	15,0
حمضيات	20,0	20,0	22,0	22,0
فواكه أخرى	660,0 659,2	665,3 558,0	688,6 637,6	688,6 600,0

(جدول رقم 21)

(تقلص المساحة المزروعة بالحقليات لمدة سنوات مختارة)

بما فيها فترة الأردن

السنـــــــة	حصة الحقليات من المزروع بالدونم بالمئة
1966	16,9
1968 - 1967	8,9
1975 - 1974	11,1
1980 - 1979	5,5

(جدول رقم 22)

(توزيع مقارن للمساحات المستغلة بالآف الدونمات)

نـــوع المحصـــول	68 - 67	81 - 80	82 - 81
حقليات	582	544,0	503,1
خضار وبطاطا	70	99,0	113,6
بطيخ	43	36,8	26,9
فواكه	688	718,0	1035,3
المجمـــــــوع	**138,3**	**1671,9**	**1654,5**

المصدر : تقرير منسق شئون الضفة والقطاع في الحكم العسكري الإسرائيلي 1967 م — 1985 م ، ص 29 بالإنجليزية في : عادل سماره : إقتصاد تحت الطلب ، دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع ؛ مركز الزهراء للدراسات ط 1 القدس — 1989 .

(جدول رقم 23)

(توزيع المساحات المزروعة طبقا لنمط الأستخدام الزراعي) في سنوات مختارة ، بالألف الأطنان

نـوع الزراعـة	1964	٪	1969 / 1968	٪	1984 - 1983	٪
حقليات	1,128,1	52,0	1,072,1	57,7	382,5	24,1
خضار + فصيلة البطيخ	271,3	12,5	101,0	5,4	171,0	10,8
أشجار الفواكه والزيتون	769,3	35,5	665,3	35,8	1,003,6	63,3
الحمضيات	—	—	20,0	1,1	27,2	1,8
المجمـــــوع	2,168,7	100,0	1,858,4	100	1,584,8	100(*)

المصدر : عادل سمارة : المصدر السابق .

2 ـــ سياسات تهويد الماء العربي بالضفة الغربية :

يعود أهتمام إسرائيل بمياه الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سببين أساسيين :

الأول : ويتعلق بكون هذه المياه هي المصادر الأساسية ، كما سبق ورأينا ـــ بالنسبة للمياه التي تحتاجها « إسرائيل » حتى بعد اقتطاع الليطاني من جنوب لبنان وبدء أستثمار مياهه ، وذلك لعوامل تتعلق بطبيعة الجنوب اللبناني الجغرافية والسياسية ، ولطبيعة التوجة العام الذي تخطط له السياسة الأستيطانية الإسرائيلية بالنسبة لما تحلته حديثا من الأرض العربية .

أما بالنسبة للثاني : فيعود إلى أن سياسة أستيطان اليهود تتجه إلى يهودا والسامرا وفقا للزعم الصهيوني ، أي للضفة الغربية فاليهود القادمون من الخارج يتجهون ، أساسا إلى حيث الأرض التي يرون فيها حقا تاريخيا ضائعا ، وهذا التوجه الأستيطاني يحتاج إلى كميات مياه لا يوفرها سوى الماء العربي بالضفة ، من هنا تكتسب مياه الضفة في المدرك الصهيوني أهميتها ، وعليه اتبعت الاستراتيجية الصهيونية عدة سياسات كفلت ـــ ومازالت ـــ تأمين مصادر الضفة لكي تتجه إليهم .

وقد أرجعت الأستاذة / ليزلي شميدا قدرة إسرائيل في الإقدام على تحقيق مصالحها المائية بشكل منفرد إلى عدد من العوامل ، في مقدمتها القوة العسكرية الإسرائيلية ، وقدره إسرائيل على تأمين رؤوس أموال ضخمة من الخارج ، لتمول مشروعاتهم المائية ، بالإضافة إلى حملتهم الدعائية الضخمة التي نجحت في إقناع الغرب ، بوجه عام ، والولايات المتحدة ، بوجه خاص ، بأن مصالح إسرائيل المائية في المنطقة ينبغي أن تحظي بأولوية ، عند مناقشة قضايا المنطقة [1] .

---

(1) ليزلي شميدا : رئيسة قسم الأبحاث بالمؤسسة الأمريكية لخدمات التدريب بالشرق الأوسط « بحث مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي ـــ الإسرائيلي » قدم لندوة إسرائيل والمياه العربية ـــ مصدر السابق .

هذا ويلاحظ أن الأزمة المائية الحالية في إسرائيل قد أتخذت أبعادًا خطيرة ، خاصة في ضوء خطط التكثيف الزراعي في النقب ، ومشروعات التوسع الصناعي والسياسة الأستيطانية في الأراضي المحتلة ، وتشير الدراسة السابقة إلى أن « إسرائيل » في عام 1976 م ، كانت تستخدم ما بين 95 ــ 98 ٪ من مواردها المائية ، وفي عام 1978 ، أصبحت تستخدم 100 ٪ من هذه الموارد ، وفي عام 1990 م ، سوف تكون بحاجة إلى 500 مليون متر مكعب إضافة للأستهلاك المحلي ، فقط ، ومعنى هذا أن على إسرائيل مضاعفة مواردها من المياه ، للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي ، ومستوى النمو الاقتصادي ، والبدائل التي تطرحها إسرائيل للخروج من هذه الأزمة في اللجوء إلى حلها منفرده ، وقد خطت خطوة في هذا الأتجاه باحتلال جنوب لبنان ومشروعها لتحويل مياه الليطاني ، وهي تمارس في نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة ، كي تضمن لها الحصول على ما بين 35 ــ 40 مليون متر مكعب من مياه اليرموك ، وإذا لم يتحقق هذا المطلب ، فأحتمال قيام إسرائيل بتدمير « سد المقارن » ، الذي تقوم الأردن ببنائه أحتمال وارد ، هذا بالإضافة إلى تعمد السياسة الإسرائيلية الإبقاء على إقامة المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للاقلال من أستهلاك المياه إلى أقصى حد[1] .

بيد أن الأستغلال « الإسرائيلي » لمياه الأراضي المحتلة لم يتوقف عند الحدود والأبعاد سالفة الذكر ، فلقد أنتهجت الأستراتيجية « الإسرائيلية » عددًا من الأساليب الهامة بهدف التهويد الكامل لمياه الضفة وقطاع غزة ، من هذه الأساليب :

1 ــ تم وضع الموارد المائية لهاتين المنطقتين ــ الضفة والقطاع ــ منذ يونيو 1967 م ، تحت مسئولية إدارة لتخصيص المياه والتصديق على أستخدامها التابعة لمفوضه المياه « الإسرائيلية » ، وهي التي ينظهما قانون المياه « الإسرائيلي » ، الصادر عام 1959 م ، والقاضي بالإشراف الكامل على لمياه الأراضي المحتلة .

---

(1) المصدرالسابق .

2 ــ قيام « إسرائيل » بحفر آبار أرتوازيه داخل حدود ما قبل يونيو 1967 والتي بإمكانها أن تضخ وتمتص معظم مياه الضفة الغربية ، وهذا ما حدث بالفعل حيث كانت إسرائيل تضخ من الضفة الغربية وحدها ، زهاء ، 500 مليون متر مكعب ، في السنة ، عن طريق آبار ارتوازيه محفوره داخل إسرائيل وهو ما يشكل ثلث استهلاك إسرائيل السنوي من المياه ، قبل عام 1967 م ، ويشكل في الوقت ذاته خمسة أسداس مياه الضفة الغربية [1] .

لعل هذا ما يفسر الأهمية المتعاظمة التي توليها « إسرائيل » للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية ، الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية [2] .

3 ــ تركيز « إسرائيل » على نوع خاص من المستوطنات داخل نطاق الضفة الغربية ، حيث أهتمت ، بشكل أساسي ، بالمستوطنات الزراعية إمعانا في الإستنزاف المخطط والمضمون لمياه الضفة .

4 ــ حرصت الإدارة الصهيونية في الأراضي المحتلة ، بعد عام 1967 م ، على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينيين ، فوضعت قيودًا على أستخراج تصاريح حفر الآبار وأستخدام الينابيع ، وجعلتها في أضيق نطاق ممكن ، بل قصرها على التزود بالمياه الصالحة للشرب ، وللاستخدام المنزلي ، فقط .. كل هذا بهدف الحيلولة دون التأثير على الضخ في إسرائيل [3] .

ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة عامة بالنسبة لمنتجي الحمضيات وزارعى الخضروات من العرب الفلسطينيين ، الذي تعتمد محاصيلهم على الري ، ولقد ظلت

---

(1) المصدر ذاته .
(2) وثيقة « سياسة إسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية » نقلا عن : الهامشمار ، بتاريخ 25 / 6 / 1978 م .
(3) صحيفة دافار ، (القدس) 26 / 11 / 1978 م .

الأراضي العربية المروية ، لا تتعدى 8100 هكتار ، منذ عام 1967 م ، حتى الآن ، هو الأمر الذي دفع بالبعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة ، عام 1979 م ، لأثارة القضية في تقرير[1] هام ، وكشف بالأرقام لهذه المذبحة التي تتم للأراضي الزراعية العربية بالضفة الغربية .

5 ــ يلاحظ ، أيضا بالنسبة للأساليب والسياسات الإسرائيلية بشأن تهويد مياه الضفة الغربية ، ومع جميع الأمكانيات المادية والسياسية لحفر الآبار داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي الشركة « الإسرائيلية » للمياه (ميكروت) ، والتي حفرت في عام واحد هو عام (1977 ــ 1978 م) ، داخل الغور (وادي الأردن) 17 بئرا ، بالإضافة إلى 214 بئرا آخر تسيطر عليها الإدارة الصهيونية وتنظم أستخدامها لصالح بناء المستوطنات الزراعية .

.. بالإضافة لهذا كله ، لنا أن نتخيل حجم المأساة التي تعيشها المياه الغربية .. وهي في حالة الأسر الصهيوني هذه عندما تعلم أن سبعة تصاريح فقط بالحفر قد منحت للأهالي الفلسطينيين ، خلال الفترة (1967 م ــ 1980 م) وبهدف الأستهلاك المنزلي [2] .

وقد منحت هذه التصاريح في الحالات التي يؤدي الحرمان منها إلى « قحط شديد » يصيب أصحاب الأرض الحقيقين الفلسطينيين . هذا وقد وضعت السلطات

---

(1) كان هذا التقرير بعنوان : Rael Drains West Bank Water Resourees Unofficial United Nations document. No. S / AV. 21- Used by security council commissions Established, under Resolution . UU 6 on 22 March 1979 .

(2) البحث الوثائقي الهام للدكتور / بول كوبرينح :

Uiring Paul a Israeli Settlements .
and Palestininon rights, Middle
East International (London) 9
October 1978 , No . 88 . PP 10 - 20 .

الإسرائيلية عدادات ، للمياه على الآبار العربية الموجودة ، للتحقق يوميا ، من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجة من الأراضي الفلسطينية المسموح بأستخدامها ، وفي بعض الحالات أستولت السلطات « الإسرائيلية » على الآبار التي يملكها مزارعون عرب ، اضطروا لأسباب مختلفة إلى العيش خارج فلسطين بعد عام 1967 م ، وأستغلتها لصالح الاستهلاك « الإسرائيلي » .

6 ـــ من سياسات التهويد المائي « الإسرائيلية » يأتي رفض السماح للبلديات العربية ، مثل (بلدية رام الله) بحفر آبار مالم تقم أيضا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أن تربط شبكاتها البلدية بالشبكة الإسرائيلية ، التي تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها ، ويأتي هذا الربط بين الشبكات بالأخطار الجسيمة المستقبلية على مجرى الآبار العربية ـــ حتى تؤدي تدريجيا إلى جفافها وتدميرها . وهو ما حدث لبعض القرى الفلسطينية داخل الضفة الغربية ، خاصة في منطقة وادي الأردن حيث كمية المياه محدودة للغاية .

وللتدليل على هذه الحقيقة ، يلاحظ أن الآبار العربية (314 بئرا) قد تدفق منها ، خلال الفترة من 1967 ـــ 1978 م كمية تصل إلى 33,0 مليون متر مكعب ، بينما تدفق من الآبار الإسرائيلية ، والبالغ عددها (17 بئرا) ، كمية وصلت إلى 14,1 مليون متر مكعب !! أي ما يقرب من النصف تقريبا ، وهو الأمر الذي لا يمكن له أن يحدث إلا على حساب الآبار العربية ، ومعدل تدفقها ! .

وتستخدم السلطات الإسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد ، بهدف ضخ المياه ، تعجز إزاءها الأجهزة والأساليب البدائية ، التي قدر للعرب الفلسطينيين أن يستخدموها لأستخراج مياهم ، ويلاحظ أن المعدات الإسرائيلية تصل إلى عمق 500 متر ، ومضخاتها قوية للغاية ، الأمر الذي أدى إلى جفاف ما يقرب من 50 بئرا عربية ، خلال الفترة 1967 ـــ 1980 م بالإضافة إلى تزايد الملوحة في آبار أخرى ، خاصة في الجزء الشمالي لوادي الأردن ، وهو الأمر الذي دفع 2,000 فلسطيني ، يعيشون في قرية العوجة ، التي تقع على مسافة 12 كيلومترا ، شمالي أريحا في الجزء القاحل

من وادي الأردن ، إلى الأحتجاج لدى السلطات على ما يجري من تخريب اقتصادهم الزراعي ، لأن الآبار « الإسرائيلية » وشبكة المياه التي تمد المستوطنات اليهودية المجاورة قد أستنزفت بشدة موارد مياه القرى ، ويقول سكان العوجه أنهم لم يستطعيوا الحصول على أي قدر من الماء للري ، ولذلك فقدوا أكثر من 1,300 دونم من الأرض المزروعة بالغور 150,0 دونما من الأراضي المزروعة بالحمضيات . وحدثت حالات متشابهة في قرى عربية ، مثل برد الله ، ويمين البيضاء ، وكرد له في الجزء الشمالي من وادي الأردن .

* * *

من هذه الأساليب وغيرها ، يلاحظ أن أستغلال « إسرائيل » لحوالي 500 مليون متر مكعب من المياه ، من أجل أغراضها الخاصة ، لايترك سوى نحو 120 مليون متر مكعب ، من مجموع 620 مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية ، ويعني أستغلال المستوطنات الإسرائيلية لحوالي 16 مليون متر مكعب في السنة ، أن 8,000 آلاف مستوطن صهيوني بالضفة الغربية ، فيما عدا منطقة القدس ، يشكلون واحد في المائه من مجموع سكان المنطقة ، لكنهم يستهلكون حوالي 15 ٪ من المياه المحلية .

وتهويد الماء يمثل مدرك أساسي في عقل القيادة « الإسرائيلية » فعندما ذهب موشى ديان إلى الولايات المتحدة بعد مبادرة السادات ، من أجل التفاوض حول ما° سمي وقتها بالحكم الذاتي لسكان الضفة ، قال في مطار اللذ أن « إسرائيل » ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامره التي تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلي ، قال ديان أن المسألة لابد أن توضع هكذا : على من ، وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتي ؟ السكان أم الأراضي ؟ « ونعتقد أننا بحاجة إلى الأرض ومياهها

أكثر من حاجتنا إلى السكان[1] .

فضلا عن هذا يحدثنا التاريخ أنه قبل حزيران / يونيو 1967 م كان القطاع الزراعي ذا أهمية خاصة في الأقتصاد الوطني الفلسطيني ، ويلبي الحاجات الضرورية للسكان ، وكان الفائض الزراعي يصدر إلى الأسواق العربية ، ونسبة العاملين بالزراعة تبلغ 50 ٪ من سكان الضفة الغربية ، و33 ٪ في قطاع غزة ، أما الدخل الزراعي فكان يمثل 50 ٪ من الدخل الكلي لهاتين المنطقتين[2] .

لقد خفضت مصادره الأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الأحتلال الأراضي المزروعة من قبل الفلاحين الفلسطينيين[3] ، وعلى سبيل المثال أستولى المستوطنون اليهود على 40 ٪ من الأراضي الزراعية في وادي الأردن . وساهم أستيلاء سلطات الأحتلال على الموارد المائية ، ووضع تقييدات صارمة على أستخداماتها في انخفاض مساحة الأراضي المروية ، وبالتالي الإضرار بالإنتاج الزراعي الفلسطيني .

وأنخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي الإجمال إلى 28 ـــ 32 ٪ كما أنخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى نحو 30 ٪ ومن الإجراءات القاسية التي أتبعتها سلطات الاحتلال فيما يتعلق بالمياه ، عدم السماح بحفر أية بئر

---

(1) صحيفة هوتام (الإسرائيلية) بتاريخ 20 أبريل 1979 م .

(2) تقرير رقم (900) صادر عن دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية بتاريخ 15 / 9 / 1984 م ، نقلا عن مجلة البيادر السياسي 25 / 8 / 1984 ويشير هذا التقرير إلى أن 40 ٪ من مساحة الضفة الغربية ، أي حوالي 5,6 مليون دونم ستعتبر « أراضي دولة » ، وسيخصص 15 ٪ منها لإقامة مستعمرات زراعية وصناعية يهودية ، و25 ٪ لتغطيه الاحتياجات العسكرية ، وقد أستغلت حتى الآن مساحة تصل إلى حوالي 200 ألف دونم في الضفة .

(3) هذا ما نقله بانويل جاري عن مصادر أردنية في دراسته المعنونة : الخنق الاقتصادي البطئ للضفة والقطاع .

من قبل الفلاحين الفلسطينيين منذ حزيران / يونيو 1967 م ، أو تحسين الآبار وشبكات المياه الموجودة ، وقد نصبت تلك السلطات عدادات على الآبار ، وحددت كميات شحيحة من المياه لأستخدامات الفلاحين الفلسطينيين ، ومن يتجاوز تلك الكميات يتعرض لعقوبات شديدة وفي هذا الصدد يروي أحد المزارعين في أريحا أنه لم يعد يستطيع أرواء أراضيه البالغة مساحتها 50 دونما إلا بنسبة الربع ويؤكد سكرتير الجمعية التعاونية الزراعية بأريحا أنه لم يعد يستطيع زراعة 600 دونم تحت تصرفه إلا بنسبة الثلث (200 دونم) بسبب نقص المياه ، ويقول أن 200 إلى 250 مزارعا من المدينة أضطروا إلى التحول إلى عمال يعملون في مستعمرة ميشور — آدومين الكبيرة على طريق القدس [1] .

ونتيجة للتقنين المفروض على المزارعين الفلسطينيين في أستخدام المياه أنخفضت نسبة الأراضي المروية من قبلهم إلى 4٪ فقط[2] .

وزاد من معاناتهم ، قيام شركة المياه الإسرائيلية بحفر 17 بئرا في وادي الأردن لتلبي احتياجات المستوطنين اليهود . وهذه الآبار مزودة ، بمضخات قوية ، ومحفوره بعمق يبلغ عدة مئات من الأمتار ، ويقع أغلبها بالقرب من الآبار ومصادر المياه العربية ، وقد أدى ذلك إلى نضوب المياه العربية في السنوات التي تلت حفر تلك الآبار .

ولقد جهزت الآبار المحفورة من قبل الشركة الإسرائيلية 16 ألف مستوطن يهودي على الأقل بأكثر من 14 مليون متر مكعب في عام 1978 م ، علما بأن المستعمرات الصهيونية في الصفة الغربية تمتلك نحو ثلاثين بئرا تم حفرها منذ

---

(1) « أثر السياسات المائية الإسرائيلية في الزراعة المروية في الضفة الغربية ، الكتاب السنوي 1982 ، دار الجليل 'نشر ، عمان الطبعة الأولى 1983 ، ص 248 في المصدر السابق ، ص 98 .

(2) Emanuel Jarry, Op. cit, P.6.

1967 ، ويمكن أن يتجاوز أستهلاك مستوطنيها 50 مليون متر مكعب . ومن الجدير بالذكر أن سلطات الأحتلال كانت قد سحبت قبل حرب حزيران / يونيو 1967 م حوالي 450 مليون متر مكعب من المياه في السنة ، من الشريط الواسع الممتد تحت مرتفعات الضفة الغربية ، وقد تمت تلك العملية اللصوصية من خلال نظام الآبار الأرتوازيه الوافدة داخل حدود فلسطين المحتلة في عام 1948 م ، وتمثل تلك الكميات المسروقة 6,5 من أحتياجات المياه تحت الأرض ، وقرابة ثلث الأستهلاك السنوي للكيان الصهيوني [1] .

كل هذه الإجراءات الصهيونية وغيرها ، خفضت نسبة الأراضي المروية إلى 4 ٪ فقط كما ذكرنا قبل قليل ، وجعلت المستوطنين اليهود الذين لا تمثل نسبتهم العددية إلا 2,8 ٪ من سكان الضفة الغربية يتمتعن بثلثي كميات المياه في الوقت الذي لا يحصل في المزارعون الفلسطينيون إلا على 1 / 3 الكميات المخصصة للمستعمرات اليهودية ، بعد أن كانوا قبل حزيران 1967 م يحفرون الآبار بحرية ، فضلا عن سحب المياه التي يحتاجون إليها من الأردن .

ونظرا للعجز المتوقع في المياه الذي يقدر بعده مئات من ملايين الأمتار المكعبة خلال السنوات المقبلة ، فإن سلطات الاحتلال لن تألوا جهدا في توسيع السيطرة على موارد الضفة الغربية ، وستبقى قضية السيطرة على المياه أحد الرهانات الهامة جدًا بالنسبة إلى المحتلين في المستقبل ليس فيما يخص مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط ، وإنما بالنسبة إلى مياه الأردن والليطاني أيضا . وقد جاء في إحدى الوثائق السرية التي كتبها بن غوريون عام 1941 م ونشرتها وزارة الخارجية البريطانية فيما بعد ما يلي : « علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد من أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا [2] وتشير المعلومات

---

(1) Emmanuel Jarry, OP. Cit .

(2) « موجز عن الأوضاع المائية في إسرائيل » الكتاب السنوي 1982 م ، الصادر عن دار الجليل ، المصدر السابق ، ص 252 .

إلى أن الكيان الصهيوني يوفر بحدود ثلث الرصيد المائي المتوفر لديه بعد أستيلائه على حصة الأسد في مياه الأردن ضمن مشروع الناقل الوطني [1] .

هذا وتؤكد الوقائع الجديدة أن إسرائيل تعلق أهمية كبيرة على الموارد المائية في الضفة الغربية ، وأستنادا إلى بعض المصادر ، فإنها قد أعطت الأولوية لأحتياجاتها على حساب الحقوق المتأصلة للشعب الفلسطيني في مياهه . ويرجع هذا إلى عاملين اثنين ، هما :

1 ــ أن نسبة مئوية كبيرة ومتزايدة من المياه التي استهلكتها إسرائيل قبل وبعد حزيران / يونية 1967 م مصدرها الضفة الغربية .

2 ــ إنتهاج إسرائيل سياسة مكثفة جدًا لأستيطان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة . وللتحكم في الموارد المائية في هاتين المنطقتين ، وضعت هذه الموارد منذ حزيران / يونيه 1967 م تحت مسئولية إدارة تخصيص المياه والتصديق على أستخدامها ، التابعة لمفوضية المياه الإسرائيلية .

وبقيام إسرائيل بحفر آبار أرتوازية داخل حدود ما قبل حزيران / يونية 1967 م ، فإنها تضخ وتمتص المياه الجوفية في الضفة الغربية . ولقد كانت إسرائيل قبل عام 1967 م ، تضخ من الضفة الغربية كمية من الماء تبلغ في مجموعها حوالي 500 مليون متر مكعب في السنة ، عن طريق آبار ارتوازيه محفورة في إسرائيل . وكان هذا يشكل زهاء ثلث إستهلاك إسرائيل السنوي من المياه قبل عام 1967 م ويشكل خمسة أسداس مياه الضفة الغربية ، وهذا يفسر الأهمية الكبيرة التي تعلنها

---

(1) « ناقل المياه الوطني مشروع يستند إلى الحقيقة الجغرافية التالية : أن 95 ٪ من الرصيد المائي المتوافر في شمال فلسطين ، حيث لايوجد سوى 35 ٪ من الأرض الزراعية . وقد وضع الخطة الأصلية للمشروع المهندس الأمريكي جميس هينر » وإستوحي فكرته من المشروع الأمريكي المعروف باسم سلطة « وادي تنسي » وتقوم الفكرة على تجميع مياه المنابع العليا لنهر الأردن في بحيرة طبرية ، ثم نقلها إلى منطقة مرتفعه لتسيل من هناك لى المناطق الوسطي والجنوبية وتبلغ مساحة بحيرة طبرية 165 كيلو مترا مربعا، تتسع لـ 3 ملايين متر مكعب هي مزودة بشبكة من المضخات والأنابيب . في د . خليل إبراهيم الطيار ــ مصدر سابق ، ص 99 .

« الحكومة الإسرائيلية » للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية .

وأي ضخ أسرع سيخفض سطح الماء الباطني إلى ما تحت مستوى سطح البحر ، مما يجعل الماء شديد الملوحة وغير مناسب للأستعمال البشري .

وقد أتبعت إسرائيل ، منذ حزيران / يونيه 1967 م ، سياسة أستيطانية مكثفة في الضفة الغربية ، وقطاع غزة وفي إطار هذه السياسة ، انشيء كثير من المستوطنات اليهودية ، ومعظمها مستوطنات زراعية .

ويبدو أن موقف إسرائيل السياسي تجاه المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ، ورفضها إقامة دولة فلسطينية فيهما ، وأصرارها على الأحتفاظ بهما ، كلها أشياء راجعة جزئيا إلى العامل المائي في تلك الأراضي الفلسطينية ، وتلعب الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة دورا هاما في تشكيل المفهوم الإسرائيلي لمنح الحكم الذاتي لتلك الأراضي . فسيبدو لإسرائيل أن من الصعب عليها أن تقبل تسوية سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسفر عن تخليها عن السيطرة على الموارد المائية في تلك الأراضي .

وهنا مقالة لها صلة بالموضوع ، كتبها مايكل غيرتي تحت عنوان « ملوحة المياه والخط الأخضر » قال فيها :

« إن المسألة السياسية ، التي سيتعين تناولها في الحكومة وفي المفاوضات بشأن الحكم الذاتي ، هي : كيف يمكن الأحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على عمليات الحفر ؟ وهل سيتم التوصل إلى إتفاق في هذا الموضوع مع إدارة الحكم الذاتي ، أم أن إسرائيل ستضطر إلى الأحتفاظ بالسيطرة المادية على الموارد المائية التي بين يديها ، مما سيستدعي أيضا وجود جهاز عسكري خاص .

ويبين أميرا شابيرا ، في مقالة نشرتها صحيفة « الهامشمار » الصلة القائمة بين نوايا إسرائيل بخصوص مياه الضفة الغربية وموقفها السياسي بشأن الضفة الغربية .

وأطلع خبراء المياه الإسرائيليين ، في الأونة الأخيرة الدوائر السياسية العليا على مسألة إمكانية أن تفقد إسرائيل ، في إطار الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية ، (المقترح في اتفاقيات كامب ديفيد) سيطرتها على الموارد المائية الأساسية وحذر الخبراء من الالتزام المزدوج . ومن رأى تلك الدوائر أن من غير المعقول إلا تدرج إسرائيل في خطتها للحكم الذاتي مواد تحول دون نشوء حالة تفقد فيها إسرائيل القدرة على أن تجعل نفسها في مأمن من إمكانية قيام عناصر محلية ، تقدم لها المساعدة بتمويل أجنبي ، بضخ المياه عن طريق الحفر العميق بقصد جلب المياه من الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة في منطقة غرب السامرة ، التي يستمد منها حوالي ثلث ما تستهلكه إسرائيل من المياه ، والتي تتزود بالمياه الآتية من مستجمعات الأمطار في جبال السامرة .

ويمضي شابيرا فيقول :

ويتمثل رأي العناصر التي تحدثت معها في أنه ليس من العسير القيام ، بانتظام بعمليات حفر عميق على أمتداد المنحدرات الغربية لجبال السامرة ، مما يمكن أن يحدث خللا خطيرا في شبكة الضخ الإسرائيلية ، التي تغذيها نفس الطبقة الصخرية المائية الجوفية .. وليس من الصعب على إدارة الحكم الذاتي أن تجمع الأموال من أجل هذا المشروع ، فضلا عن أن من الممكن تقديم مشروع الضخ هذا الواسع النطاق باعتباره مشروعا انمائيا أنسانيا يرمى إلى نقل المياه شرقا بغية تنفيذ برنامج ضخم لإعادة تأهيل اللاجئين (وهو برنامج يمكن أن يحظى بالتعاطف الدولي) ، وكل هذا يجب ـــ في رأي تلك العناصر ـــ أن يعني به الزعماء الذين يتولون إدارة دفة الدولة ، وأن يستتبع القيام بأستعدادات إسرائيلية وإدخال تعديلات في خطة الحكم الذاتي التي ستغير الوضع الراهن الإسرائيلي في الميدان ، ومن رأى العناصر المذكورة أن نمط الحفر هذا (على امتداد المنحدرات الغربية لجبال السامرة) يمكن ـــ إذا نفذ ـــ أن يكون سببا يدعو إسرائيل إلى الحرب ، لأنه لا يمكن ، على عكس الحالة السائدة في غير ذلك من الأماكن أن نعرض بدائل أخرى على إسرائيل في هذا المضمار .

ولاحظ آمون ماغن ، في مقالة بعنوان « مصدر واحد للمياه للشارون والشمرون » أن المياه كمصدر للنزاع فيما بين الجيران ، ليست ظاهرة نادرة في التاريخ ، سواء في منطقتنا أو في العالم بأسره ، لقد شهد الشرق الأوسط ، الذي تقل مياهه والذي يسوده مناخ حار نسبيا ، ومازال يشهد العديد من مثل هذه النزاعات .. وقد أستطاعت إسرائيل أيضا ، في فترة حياتها القصيرة ، أن تدخل في مجابهة مع اثنين من جيرانها ، هما سوريا والأردن ، بل وأن تحشد الطائرات والقوات المغيرة ضدهما ، بشأن مسألة أستغلال مياه نهري الأردن واليرموك ، وفي الوقت نفسه ، هناك نزاع آخر ينشأ في الخفاء حتى الآن ، بين إسرائيل والعرب الذين يعيشون على أمتداد أو قد يقول البعض ، داخل حدودها ومن الصدفة أن النزاعات الثلاثة جميعها تنصب على نفس كمية المياه تقريبا ، وهي 500 مليون متر مكعب سنويا ، وهذا هو بالتقريب معدل تدفق نهر الأردن (رغم أنه يجب القول ، في الحقيقة أن السوريين يهددون بتحويل مسار جزء فقط من تلك الكمية) . وهذا هو تقريبا معدل تدفق نهر اليرموك ، وهو تقريبا كمية المياه التي يجري ضخها في إسرائيل والمستمدة من الأمطار التي تهطل على منحدرات يهودا والسامرة .. وهذه الكمية البالغة 500 مليون متر مكعب ، والتي تقوم دولة إسرائيل بضخها من الينابيع والآبار .. تعتمد كلها اعتمادا حاسما على كميات المياه التي يجري ضخها أو جلبها بطريقة أخرى في جبال يهودا والسامرة .

ومن حسن حظنا وفقا لقوله : أن الزراعة غير متطورة في الضفة الغربية وقد كانت في معظمها ، حتى عام 1967 م ، زراعة جافة تتأتى مياهها من هطل الأمطار فقط : 800 مم في السنة في منطقة نابلس ورام الله ، وتصل إلى 500 مم في السنة في الخليل .. وكانت الزراعة المروية محدوده وتعتمد على مياه الينابيع . ولم يحفر إلا القليل من الآبار ، وهذا مرده جزئيا إلى أن من الضروري الحفر إلى أعماق تبلغ مئات الأمتار لبلوغ مستوي المياه الجوفية (بالمقارنة مع عمق 300 متر على الأكثر في إسرائيل) . وكانت الآبار تستخدم ، أساسا ، من أجل الأستهلاك المحلي الذي كان محدودا : قرابة 40 مترا مكعبا للفرد في السنة ، بالمقارنة بمائة متر مكعب للفرد في

السنة في المستوطنات الإسرائيلية في رواق القدس ... وإذا ضربنا 40 متر مكعب للفرد في السنة في 700000 مقيم لبلغت النتيجة حوالي 30 مليون متر مكعب في السنة ــ وهي ليست كمية كبيرة جدا في الحقيقة . وبعد حرب الأيام الستة ... حرصت الإدارة العسكرية على أن تطبق على الضفة الغربية القوانين المنظمة للحفر من أجل أستخراج المياه السارية في إسرائيل . وأعطت تصاريح لحفر الآبار في مناسبات نادرة جدا ، وكان ذلك فقط للتزود بالمياه الصالحه للشرب من أجل الأستخدام المنزلي . والهدف من ذلك هو الحيلولة دون التأثير على الضخ في إسرائيل[1] .

وبالمثل ، كتب يهودي لبناني ، مراسل جريدة هارتس مايلي :

وفي موضوع موارد المياه (في الضفة الغربية) ، أنتهى أعضاء اللجنة (التي عنيت لتقرير موقف إسرائيل تجاه موضوع الحكم الذاتي) إلى ... أن دولة إسرائيل يجب أن تواصل سيطرتها عل الموارد المائية في الأراضي ، وذلك للخطر المحدق باحتياطي المياه داخل الخط الأخضر وأيضا لأن من المستحيل إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة في تلك الأراضي ، بدون السيطرة على الموارد المائية والأشراف عليها . وقدمت لجنة المياه مذكرة إلى اللجنة المذكورة جاء فيها أن موارد مياه دولة إسرائيل داخل الخط الأخضر تنبع في الضفة الغربية وأن الحفر غير الصحيح في الضفة الغربية يمكن أن يؤدي إلى تمليح مستودعات مياه دولة إسرائيل .

وهذه المذكرة المقدمة من لجنة المياه جديرة بالأهتمام . فهل حدث في فترة 1948 - 1978 م حفر غير صحيح في الضفة الغربية ؟ وماذا فعلت دولة إسرائيل خلال تلك السنوات لمواجهة ذلك « الحفر غير الصحيح » ؟ قد يكون ذلك هو السبب الحقيقي ، المجهول حتى الآن ، في أندلاع حرب الأيام الستة[2] .

---

(1) صحيفة « دافار » ، 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1978 م .

(2) صحيفة « هارتس » ، 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1978 م .

وتتجلي أيضا سياسة إسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية في مقالة كتبها ابشالوم غينات بعنوان « وستجلب المياه إلى السامرة » قال فيها :

عندما ذهب « موشى ديان إلى الولايات المتحدة في مرحلة من مراحل مفاوضات معاهدة السلام ، قال في (مطار) اللد أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامره ، التي تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلي[1] وإضاف ديان قائلا : أن العرب في يهودا والسامرة لن يحصلوا على كمية من المياه أكبر من المياه التي يحصلون عليها اليوم[2] ، ووفقا لهذه السياسة ، عين مفوض إسرائيلي للمياه للأشراف على مياه الضفة الغربية ، وتجدر الإشارة إلى أن منافشة المسألة بدأت هكذا : على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتي : الناس أم الأراضي ؟ ويفترض الذين أتوا بفكرة تطبيق الحكم الذاتي على الناس أنه سيكون في أستطاعة المفوض الإسرائيلي للمياه أن يشرف على أستغلال مياه الضفة الغربية ويصدر التعليمات للمقيمين في ظل الحكم الذاتي بشأن إمكانية الحفر ومتى وأين يمكن الحفر[3] .

وإستنادا إلى دراسة أعدت من أجل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتحت أرشادها ، فإن إستخدام إسرائيل لمياه الضفة الغربية يشكل إنتهاكا واضحا وصارخا لإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م[4] .

ولقد كانت أثار سياسة إسرائيل الأستيطانية في الضفة الغربية على موارد مياه المنطقة وعلى أقتصادها العربي شديدة الضرر .

---

(1) صحيفة « دافار » 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1978 م .

(2) صحيفة « هارتس » ، 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1978 م .

(3) صحيفة « حرتام » ، 20 نيسان / أبريل 1979 م .

(4) منظمة الأمم المتحدة مسألة مراعاة إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م في أراضي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس ، التي أحتلتها إسرائيل في عام 1967 م . دراسة أعدت من أجل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتحت أرشادها ، نيويورك ، الأمم المتحدة عام 79 ، ص 15 - 17 .

ومن الواضح تماما أن المستوطنات اليهودية تستخدم موارد المياه المحدودة في الضفة الغربية على حساب المزارعين العرب ـــ وقد توسع نظام السيطرة الإسرائيلية على المياه ، بغية تلبية أحتياجات المشاريع الزراعية التي أقامتها المستوطنات اليهودية المنشأة بالقوة على أراضي الضفة الغربية .

ويتجسد هذا النظام في تدابير شتي اتخذتها السلطات الإسرائيلية . فقد قيدت إسرائيل أستهلاك الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزه ، بغية إتاحة مزيد من المياه للأستهلاك الإسرائيلي ، وأصبحت هذه القيود مشكلة بالنسبة لمنتجي الحوامض وزارعي الخضروات ، الذين تتوقف محاصيلهم على الري . ونتيجة لهذه القيود ، ظلت الأراضي العربية المروية تبلغ حوالي 8100 هكتار » .

وقد كتب الأستاذ هشام عورتاني ، رئيس قسم الأقتصاد بجامعة النجاح الوطنية في نابلس ، دراسة بعيدة النظر بشأن سياسات إسرائيل في مجال المياه في الضفة الغربية أستند فيها إلى دراسة حديثة نشرتها إدارة المياه التابعة للحكومة العسكرية في الضفة الغربية بعنوان « التدفق الشهري للمياه الجوفيه في يهودا وشمرون 1977 م ـــ 1978 م ، فلاحظ أن مجموع عدد الآبار الأرتوازية في الضفة الغربية يبلغ 331 بئرا ، قامت بحفر 17 منها الشركة الإسرائيلية للمياه (ميكوروت) في الغور (وادي الأردن) ، لإمداد المستوطنات الإسرائيلية في تلك المنطقة .

ويلاحظ الدكتور بول كوبر ينغ ، في بحثه المدعوم بالوثائق ، فيما يتعلق بالمياه وحقوق المياه ، أن عدد الآبار التي حفرتها شركة إسرائيل للمياه (ميكوروت) في الضفة الغربية ، منذ عام 1968 م ، لتلبية أحتياجات المستوطنات اليهودية إلى الري والأستهلاك المنزلي ، بلغت ما لايقل عن 17 بئرا إلى جانب الأستخدام الإسرائيلي لأربعة آبار كانت موجودة قبل حزيران / يونية 1967 م وكان يملكها فلسطينيون « متغيبون » .

ولايمكن لأي فلسطيني أن يحفر بئرا في الضفة الغربية بدون الحصول على تصريح ممثلي مفوض المياه في المكاتب الحكومية العسكرية .

ومن جهة أخرى ، تمنع السلطات الإسرائيلية المزارعين الفلسطينيين منعا باتا من حفر أية آبار جديدة لأغراض الري نظرا لأن ذلك الحفر سيجري في المنطقة التي تستغل إسرائيل طبقاتها الصخرية المائية الجوفية بواسطة آبار أرتوازية في إسرائيل .

ويلاحظ الدكتور كوبرينغ أن سبعة تصاريح قد منحت فقط منذ حزيران يونية 1967 م . لحفر آبار للتزود بالمياه من أجل الأستهلاك المنزلي .

ومنحت تلك التصاريح في الحالات التي كان حرمان الفلسطينيين من الحصول على التصاريح سيؤدي فيها إلى إلحاق ضرر شديد بإمدادات المياه من أجل الأستهلاك المنزلي ، ولم يسمح قط بزيادة قدرة الضخ من الآبار الموجودة .

وقد وضعت السلطات الإسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة للتحقيق يوميا من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجه من الأراضي الفلسطينية المسموح بأستخدامها .

وفي بعض الحالات ، أستولت السلطات الإسرائيلية على آبار يملكها مزارعون عرب أضطروا لأسباب مختلفة ، إلى العيش خارج الضفة الغربية عام 1967 م ، وإستغلتها من أجل الأستهلاك الإسرائيلي .

ورفض السماح للبلديات العربية مثل بلدية رام الله ، بحفر آبار ما لم تقم أيضا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أرغمت على ربط شبكاتها البلدية بالشبكة الإسرائيلية التي تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها .

ولاحظ الدكتور كوبر ينغ أن :

عدم تنيمة موارد المياه إلى جانب مصادره الآبار الموجودة في ممتلكات « المتغيبين » يعنى أن هناك اليوم عددا من الآبار يوفر كميه من المياه للزراعة الفلسطينية في وادي الأردن أقل مما كان عليه الحال عشية حرب 1967 م .

ولسياسة إسرائيل في مجال المياه في الضفة الغربية أثار مدمرة على الينابيع والآبار

العربية المجاورة فالإسرائيليون يحفرون الآبار على مقربة شديدة من الينابيع والآبار التي كانت توجد قبل حزيران / يونية 1967 م ، والتي كانت المدن والقري الفلسطينية ، ولاتزال ، تعتمد عليها من أجل ري المحاصيل والأستهلاك المنزلي .

ويلاحظ الدكتور كوبرنيغ أنه :

بينما من الممكن نظريا أن تعمل تلك الآبار والينابيع جنبا إلى جنب دون أن تؤثر أحداها على الأخرى ، فإن العلماء الهيدرولوجيين يحذرون من أن الآثار الطويلة الأجل ، لمثل هذه السياسة ستكون ضارة بالنسبة لناتج مصادر المياه العربية الموجودة قبل عام 1967 ــ خاصة في منطقة مثل وادي الأردن ، حيث كمية المياه محدوده .

ولاحظ السيد هـ . عورتاني أن :

مجموع كمية المياه المتدفقة من الآبار العربية ، البالغ عددها 314 بئرا وصل في 1967 م ــ 1978 م إلى 33.0 مليون متر مكعب ، بينما تدفقت من الآبار الإسرائيلية ، في وادي الأردن البالغ عددها 17 بئرا كمية من المياه بلغت 14,1 مليون متر مكعب .

وقد أعتبرت إسرائيل مشروع الليطاني اللبناني ضربة أقتصادية لها ، ونظرت بخطورة مشروع لبنان لتحويل مياه ينابيع الحاصباني وشبيعا في منطقة الحاصباني الأعلى إلى حوض الليطاني لتخزينها في سد ميفدون في قضاء النبطية بموجب توصيات أول مؤتمر قمة عربي عقد سنة 1964 م ، في سياق الصراع بشأن الموارد وأسترداد مياه روافده إلى الأراضي العربية ، وتعرض لبنان لسلسلة اعتداءات إسرائيلية ، حرصت إسرائيل على تبريرها بحجة أن لبنان مسئولة عن أعمال أرهابية ، تنطلق من أراضيها لكن غارات سلاح الجو الإسرائيلي سنة 1965 م أستهدفت ، بين ماأستهدفته ، العمال اللبنانيين الذين كانوا يعملون في ورشة بناء سد الحاصباني . وما فشلت إسرائيل في كسبه بالمفاوضات (مشروع المبعوث الأمريكي أريك جونستون في الخمسينيات) أستولت عليه بالقوة ، فقد مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب في الجنوب بواسطة القناة القطرية التي تعتبر العمود الفقري لشبكة مياه إسرائيل ، وعرقلت تنفيذ المشروع العربي المضاد بالقوة العسكرية لتصبح مياه الأردن

وروافده ومياه الضفة الغربية فيما بعد تحت سيطرتها بعد حرب 1967 م .

لكن هذا التوسع الأقليمي الذي غنمت إسرائيل منه موارد مائية جديدة لم يحل مشكلتها نهائيا ، فقد ظلت تعيش على شقير أزمة مائية ، وعندما بلغ أستهلاك إسرائيل السنوي من المياه 1750 مليون متر مكعب سنة 1986 م ، كان خبراء المياه يتوقعون أن يزداد أستهلاكها السنوي إلى 2500 مليون متر مكعب سنة 2000 ، وأن تتفاقم ظاهرة النقص في شبكة مياه نهر الأردن ، في الأردن والضفة الغربية وإسرائيل خلال التسعينيات إلى حد نشوء خطر مواجهة عسكرية في شأن الموارد المائية ، قد تتعدي الأردن وإسرائيل لتشمل الدول العربية المجاورة لحوض الأنهر الأساسية في المنطقة .

إن النظام المائي في إسرائيل الذي كان يعمل في النصف الأول من الثمانينيات على نسبة 95 ٪ من طاقة الموارد المائية ، بسبب نسبة الأستهلاك المتزايدة بأستمرار ، والذي لا يترك سوى هامش 80 مليون متر مكعب من المياه في منطقة معرضه لتقلبات موسمية . أصبح يعمل على أساس الأستدانة في النصف الثاني من الثمانينيات[1] .

ففي إسرائيل 4,3 ملايين نسمة يستهلكون 2145 مليون متر مكعب من المياه في السنة ، يذهب منها 1445 مليون متر مكعب (أكثر من الثلثين) إلى القطاع الزراعي ، و435 مليون متر مكعب للأستهلاك المنزلي والمدني 100,0 مليون متر مكعب إلى الصناعة و105 ملايين متر مكعب إلى الضفة الغربية ، و60 مليون متر مكعب نقص (أي الكمية التي لاتعيدها الطبيعة دوريا) وكانت إسرائيل تسحب 950 مليون متر مكعب من جوف الأرض و600 مليون متر مكعب من بحيره طبرية و90 مليون متر مكعب من مياه الفيضانات و60 مليون متر مكعب من مصادر أخرى ، و200 مليون متر مكعب من مصادر مستقله مثل خزانات لأستيعاب مياه

---

(1) رضا سليمان : أزمة إسرائيل المائية ومياه لبنان — مجلة الدراسات الفلسطينية — بيروت — العدد 3 — صيف 1990 م — ص 231 .

الفيضانات ومياه الينابيع والجداول وتحليه المياه المالحة : وهذا يعنى أن مرفق المياه يعاني نقصا بنحو 250 مليون متر مكعب من المياه في السنة[1] ، ويعنى الأنفاق أكثر من دخل الأستدانة وتعنى الأستدانة هنا السحب الزائد الذي يؤدي إلى جفاف الينابيع أو أصابتها بالملوحة فالسحب الزائد يؤدي إلى إنخفاض منسوب الطبقات الجوفية المائية فتتسلل إليها مياه البحر المالحة ومن الصعب أعادة هذه الطبقات الجوفية إلى طبيعتها السابقة إذا أصيبت بالملوحة وقد أدي السحب الإسرائيلي الزائد في المنخفض الساحلي خلال سنوات الجفاف (وكانت سنة 1983 م استثناء) ، إلى أصابتها بالملوحة ، بالإضافة إلى تلوث المياه الجوفيه في هذا الجزء من البلد نتيجة أستخدام الأسمدة وتسرب مياه المجارير ونفايات المدن[2] .

وبينما تعترف شركة مكوروت للمياه بأن الهوة القائمة اليوم بين مخصصات المياه العذبة وبين قدرة إنتاج معامل الشركة المرتبطة بالقناة بالقطرية ، تبلغ نحو 180 مليون متر مكعب من المياه [3] ، يقول خبراء المياه أن العجز في ميزان المياه بلغ حد أستهلاك سنة كاملة وربما أكثر من ذلك[4] ، لكن الأهم أن المشكلة جوهرية لاموسمية ، وأن إسرائيل قد أستخدمت إستخداما تاما ، ومنذ الثمانينيات ، المياه السطحية ضمن حدودها القديمة ، والمياه التي أستولت عليها من العرب ، منذ الستينيات ، ولم تعد المياه الجوفيه العذبة متوفزة ، مما أضطرها إلى تقليص سحب المياه من الطبقات الجوفيه بسبب تسرب الملوحة إليها ولم يبق من مصدر أخر سوى البحر[5] أو أستخدام قوتها العسكرية للأستيلاء على موارد مائية جديدة .

---

(1) تيدي برويس ، أرض المياه القليلة ، ملحق دأفار الأسبوعي ، 23 و30 / 1 / 1987 م .

(2) عوديد شورير ، « لنستخرج المياه من الحجر ، عسيكيم » 17 / 6 / 1986 ص 7 .

(3) « دافار » ، 6 / 4 / 1990 م .

(4) عوفر أريان ، أسعار المياه اللامعقوله ، «دافار » 1 / 4 / 1990 م .

(5) وزير الزراعة أريك تحامكين في برويس ، مصدر سبق ذكره .

ولقد أوصى المخططون المائيون الإسرائيليون منذ الثمانينات بضرورة التركيز على محطات تحلية المياه ، وإيجاد السبل الكفيلة بزيادة طاقة معامل تكرير المياه المستعملة لاستياق تفجر المشكلة بسبب مستويات الإستهلاك الأعلى المتوقعة بعد سنة 1990 م لكن تكلفة البدائل « التقنية » باهظة إلى حد يجعلها محرمة ، وخصوصا إذا ما قيست بوجود إسرائيل على ضفاف الليطاني فمعالجة المياه المستعملة ومياه المجارير تبقي مشاريع طويلة الأمد إذا ما نجحت ، وتعطى الزراعة بين 150 مليون متر مكعب و200 مليون متر مكعب في السنة[1] . فصعوبات التقنية تحد من كميات المياه المعالجة التي تستطيع أن تنتجها معامل التكرير ، وبالتالي لايمكنها أن تسد النقص أضف إلى ذلك أن تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه المعالجة تبلغ 6 - 8 أضعاف تكلفته من المياه الطبيعية ، أما تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه التي أزيلت ملوحتها فتبلغ 12 - 16 ضعفا ، فتكلفه المياه المحلا تتراوح بين دولار واحد ودولارين ونصف دولار للمتر المكعب الواحد ، وهذا يعنى أن تكلفة التزود بـ 700 مليون متر مكعب من هذه المياه تتراوح بين 1,2 و1,8 مليار دولار في السنة .

أذن كي تستخدم إسرائيل مياه البحر عليها أن تحمل اقتصادها عبئا سنويا بهذا الحجم . وهو في ضائقة واضحة المعالم ومعدلات تضخم عالية جدا ، تخفيض منتظم للعملة ، أزدياد منتظم للعجز في الميزان التجاري بحيث أن الدخل من التصدير يغطي أقل من نصف الإنفاق على التصدير : معدل نزوح يفوق الهجرة حتى نهاية سنة 1989 م ، أعتماد متزايد على المساعدات الأمريكية أكبر مما تبينه المعطيات الرسمية .

وتحدثنا الوقائع المعاصرة أن إسرائيل قد جندت فريقا من الخبراء يضم 40 مهندسا واقتصاديا وخبيرا بالشئون المائية لدراسة المشكلة ، ووضع التوصيات وتضمن التقرير الذي رفعه هؤلاء إلى المعنيين ، أواخر سنة 1988 م أستنتاجهم أن مرفق المياه في إسرائيل وصل إلى المنتصف ، ويتطلب فحصا جديدا للمعطيات والفرضيات

---

(1) رضا سلمان ـــ مصدر سابق . ص 235 .

الأساسية التي أدير هذا المرفق بموجبها ، كما يتطلب تخطيطا جديدا لتطويره ، لأن المشكلة تفاقمت إلى من جديد وفيه الجفاف أقرب إلى إسرائيل من أي وقت مضي ، ولأن الأستمرار في السياسة المائية الحالية سيلحق الضرر البالغ بمصادر المياه ، ويعرض مستقبل البلد للخطر ، ويورث الأجيال المقبلة أرضا قاحلة .

وأزاء العبء الكبير الذي تلقيه البدائل المائية التقنية على أقتصاد إسرائيل غير المستقر ، فقد بدا واضحا منذ أستشفاف الأزمة المائية أوائل الثمانينيات ، أن البدائل المائية المهمة الوحيدة الأخرى خارج حدود إسرائيل ، ونفترض الأعتماد على قوتها ، وهي مياه الليطاني في لبنان ، ومياه اليرموك الذي يتدفق إلى الأردن بالقرب من نقطه أتصال الحدود اللبنانية ــ الإسرائيلية ــ السورية السابقة لحرب 1967 م ، وبالتالي أمام إسرائيل أحد خيارين : أما أن تقدم على تحويل مياه الليطاني إلى أراضيها ، وأما أن تزيد في حصتها من مياه اليرموك .

هذا ويرى البعض أن إسرائيل تتبع سياسة « العصا والجزرة » مع الدول المجاورة فيما يتعلق بمصادر المياه الحيوية لها . فهي من ناحية تستهدف إجبار الدول العربية المحيطه بها إلى الجلوس معها على مائدة المفاوضات بدرجة المستوي الثاني غير السياسي بقصد الوصول إلى الهدف الأصلي وهو التفاوض الثنائي المباشر ومن ناحية أخرى تقدم المشروع يلو الآخر أما لدول حوض النهر العرب المحيطين بها أو لدول الجوار الاستراتيجي بقصد التلويح بضرب الأمن المائي العربي في مقتل ، ونظرا لضعف الميزانيات الإسرائيلية المخصصة لدراسة مشاريع الأنهار العملاقة فإن مراكز الأبحاث الغربية والأمريكية بالذات غالبا ما تقوم عنها بالنيابه في هذا الدور ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها مشروع أريك جونستون السالف ذكره وأبحاث مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية بواشنطون (1988 م) ، وأبان الحرب الباردة بين مصر ــ عبد الناصر والولايات المتحدة عام 58 - 1964 م انجزت الولايات المتحدة دراسة حول مياة النيل قدمتها إلى النظام الأثيوبي بهدف استصلاح 400 ألف هكتار من الأراضي القائمة على الحدود السودانية ، الأثيوبية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء

هذا المشروع الذي أن تحقق يحرم مصر والسودان على الأقل من خمسة بلايين متر مكعب ماء . وكانت الولايات المتحدة تلوح لعبد الناصر حينئذ باستخدام سلاح جديد وخطير لأن منابع النيل الأساسية تأتي من مرتفعات أثيوبيا وبإمكان النظام الأثيوبي لعب دوره ضد إسرائيل والنيل .

لإسرائيل مطامع في مياه النيل تعود إلى بداية هذا القرن ، كما أسلفنا القول ومع أزدياد إحساسها بوجود أزمة مائية مع انعطافة الزمن نحو القرن القادم أسرعت بالتعاون والتنسيق الشديد مع أمريكا في مجال التكنولوجيا المائية والأبحاث وهو أستمرار للتنسيق العسكري والسياسي بينهما ، لأسباب غير معلومة حتى الآن ، ترى دوائر البحث الإسرائيلية في نهر النيل المصدر ولأسباب الذي سيحل مشكلتها المائية في المستقبل الأمر الذي يجعلها تولي عناية خاصة بكل من مصر وأثيوبيا في هذا المضمار ، بل أنها ترى في نفسها أنها صاحبة دور أساسي بسبب أمتلاكها تقنيات عالية في مجال تكنولوجيا المياه لايملكها الأخرون .

وقد ظهرت مقالات عدة في الصحف الإسرائيلية منذ منتصف السبعينيات تدعو إلى « مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب » بعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة لم تصل إلى حيز التنفيذ بإيصال مياه النيل لإسرائيل في حالة استتباب السلام الشامل وقد كان هدفه تخفيف التطرف الإسرائيلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة و لم يكرر الرئيس السادات الفكرة مرة أخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة والتي تزعمها في حينه وزير الري المصري المهندس عبد العظيم أبو العطا وغيره في النقابات والأحزاب .

وعادت صحيفة معاريف الإسرائيلية في 27 / 9 / 1978 م لتكرار نفس الفكرة ، « كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور بأن هناك إقتراحا إسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية . وهي فكرة المهندس اليشع كلي الذي يعمل في شركة ناحال « ويرى اليشع كلي أن إسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضعة سنوات قادمة وهو يرى

أن حل المشكلة موجود في جلب مياه من دول مجاورة أي « أحضار مياه النيل إلى النقب الشمالي » وقد نشرت صحيفة « معاريف » مشروع ألشيع كلي ، « أن الهدف نقل الماء بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية وفي الجانب الآخر تصب المياة في قناة مبطنة بالخرسانة ، تقع في الشمال الغربي بالقرب من طريق العريش ــ القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة ــ العريش حتى خان يونس وهناك في خان يونس يتشعب مجرى المياه إلى جزءين واحد لقطاع غزة ومجري آخر يتجه نحو أو فاكيم ويئر سبع . وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بكل تفرعاتها حوالي 250 كيلو مترا ... أنهم يدرسون في شركته تاحال كيفية إستيعاب هذا الموضوع المعقد وتخصيص جهود كبيرة لتنفيذ المشروع وإحتمالات أخراج المشروع إلى حيز التنفيذ إحتمالات كبيرة الآن »[1] .

والمعروف أن شركة تاحال التي ظهر مشروعها عام 1974 م وبرز إلى السطح عام 1979 م هي مؤسسة هامة جدا في إسرائيل فهي منوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع منذ عام 1948 م ، وهي مملوكة للحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي .

وقد عادت الفكرة مرة أخرى إلى الصحف الإسرائيلية عام 1986 م بمناسبة مؤتمر « أرماند هامر » للتعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط والذي افتتح في جامعة تل أبيب . وقد عرض في المؤتمر ورقة جديدة تقوم على مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء إلى قطاع غزة والنقب .

هذا وقد كتبت صحيفة لوس أنجلوس تايمز عام 1988 م تقول بأنه قبل نهاية القرن ستواجه إسرائيل وجيرانها العرب نقصا حادا في المياه سيضطرون أمامه أما للتعاون من أجل حل مشترك للأزمة أو إلى أشعال حرب حول طرق تقسيم المياه . ولقد إعتمدت الصحيفة في قولها هذا على تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية

---

(1) د . حسن بكر : المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي ــ السياسة الدولية العدد 104 ــ أبريل 91 ص 141 .

والدولية في واشنطون السالف الذكر والذي حث واشنطون على القيام بعمل وادي مائي يجمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة تقوم إمريكا بتمويله ، وتوجيهه وهكذا يمكن حل الصراع العربي الإسرائيلي لا عن طريق الحرب بل عن طريق محاربة الجفاف وكان المرشح الأكبر لهذا التجمع الجديد هو الإردن ، هذا وقد ظهرت ورقة أخرى في مؤتمر « أرماند عامر » للتعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب في يوينو 1988 م تطرح مشروعا آخر يشترك فيه الأردن وإسرائيل لتمويل فيضان نهر اليرموك في الأراضي الأردنية إلى بحيرة طبرية التي أخذ منسوبها في الإنخفاض .

وفي شهر يوليو 1990 م ذكرت صحيفة « تيمو انياج كرانيان » الفرنسية أن إسرائيل تستولي كل عام على مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من الماء من الحصة الطبيعية لعدد من الدول العربية وأضافت الصحيفة أن عمليات سحب الإسرائيليين لمياه نهر الأردن والتي تتم عن طريق بحيرة طبرية تصل إلى 660 مليون متر مكعب مما يزيد من نسبة الملوحة في مياة نهر الأردن ، ويكون من الصعب أستخدامها في الري . وقالت الصحيفة أن إسرائيل تأخذ أيضا نحو 200 مليون متر مكعب من مياه قطاع غزة المحتل .

وكان من أهم الأهداف الكبرى لعملية إسرائيل في غزو لبنان عام 1982 الوصول إلى الليطاني اللبناني وإستغلالة لصالح الدولة اليهودية . وفي شهر مارس 1990 م قال الوفد اللبناني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب بأن إسرائيل تستغل مياه نهري الحصباني والوزاني إستغلالا كاملا وتاما بمعدل 140 مليون متر مكعب سنويا . وقد أحاطت إسرائيل نبع العين ونبع الوزاني بسياج ومدت منهما اقنيه وأنابيب عبر الأراضي الإسرائيلية أما نهر الليطاني فتسيطر إسرائيل على منطقة طولها 30 كيلو مترا من مجري النهر ولا أحد يعرف تماما ــــ حسب تقريرالوفد ــــ ماذا تفعل هناك ، أما شبكة مياه الحدود اللبنانية فقد جرى ربطها بشبكة الجليل في فلسطين المحتلة .

ومن المعروف أن خبراء فنيين على مستوي عالي يشاركون في المشاريع المائية

في تركيا وقد كافأت تركيا إسرائيل بعدها بكميات وخبرة في الماء ، وفي مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عرض الممثل التركي ذو المستوي الرفيع (لم يذكر اسمه) مشروع رئيس الوزراء التركي ، تورجوت أوزال ، (أصبح الأن رئيسا للجمهورية) باسم « أنابيب السلام » والمشروع كما عرضه الممثل التركي على الحاضرين عباره عن فرعين كبيرين من أنابيب المياه المندفعة من الأراضي التركية أحدهما يتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ويسمى هذا الفرع بالأبنوب الشرقي ، أما الأبنوب الغربي فسوف يخدم مدنا أخرى في تركيا وسوريا والأردن والضفة الغربية (أراضي تحتلها إسرائيل) والجزء الغربي من المملكة العربية السعودية .

وتقدر قيمه تكلفة المشروع بحوالي 20 بليون دولار مما يستدعي معه طلب السلطات التركية مساعدة البنوك والمنظمات الدولية . وكما ذكر تقرير المركز فإن العقبة الأساسية أمام المشروع هي في الدول المستفيدة والمشاركة فيه وإن على هذه الدول الإقتناع بأن الفوائد الإقتصادية للمشروع أكبر من التنازلات السياسية من أجلة وأن الهدف النهائي منه تقليل حجم الصراعات بين العرب واليهود وفي الشرق الأوسط وأنعاش خطط التنمية في المنطقة[1] .

وهكذا ... كان الماء دائما ، داخل وخارج فلسطين في سلم أولويات الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي . ولقد جاءت تطورات أخرى هامة على صعيد الداخل الإسرائيلي لتؤكد هذا ، وتمثلت هذه التطورات فيما سمي بقناة البحرين الإسرائيلية التي نقلت موضوع (الماء) إلى نقطة أخرى متقدمة .

---

(1) المصدر السابق ، ص 142 .

3 ـــ الأخطار السياسية والإقتصادية لقناة البحرين الإسرائيلية :

في 28/ 5 / 1981 م ، قام مناحم بيجين بافتتاح واحد من أخطر المشاريع الإقتصادية البحرية التي حدثت في فلسطين ومنذ عام 1948 م ، مشروع توصيل البحرين الميت والمتوسط ، بطول يصل إلى 108 كم ، وأعتمد لها الخط الجنوبي الذي أطلق عليه « خط القيطفه مساده » ، والذي يبدأ من تل القطيفة الذي يقع على شاطئ البحر المتوسط ، جنوبي دير البلح وشمالي خان يونس ، في قطاع غزة ، وينتهي في منطقة مساده بالقرب من البحر الميت ، بعد مروره بالنقب الشمالي ، جنوبي بئر سبع ، وقدرت تكاليف المشروع بـ 685 مليون دولار ، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على المشروع في 24 / 8 / 1980 م ، وتمهلت في الإعلان الرسمي عن بدء التنقيذ ، حتى منتصف 1981 م ، مستغلة في هذا توتر الوضع الإقليمي ـــ العربي والدولي ، ويلاحظ أن هذا المشروع قد بدأ ، وكاد أن ينتهي ، دونما رد فعل عربي حقيقي لإيقافه ، وكأننا لاندرك ، حقا ، الأخطار التي يحملها مثل هذا المشروع بين طياته ، ولأن كان الأمر كذلك فهذه بعض الأخطار التي ستترتب على ميلاد هذه القناة :

1 ـــ سوف يؤدي المشروع إلى إغتصاب المزيد من الأرض والمياه العربية ، فالمشروع سيبدأ من البحر الإقليمي لقطاع غزة ؛ ويمر بالأراضي المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب في البحر الميت ، وكلها أراضي ومياه عربيه ، لابد أن تلجأ إسرائيل إلى إغتصابها ، ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها ، وتعتبر المساحات الواسعة من الأراضي العربية ، التي ستتلفها المشروع ، من اخصب الأراضي في المنطقة .

2 ـــ سوف يؤدي المشروع إلى ضرب الأهداف والمشاريع الأردنية على إختلافها فأرتفاع منسوب البحر الميت ، وتغير نسبه الملوحة فيه ، سيقضيان على جميع المشاريع التعدينية الأردنية في منطقة هذا المشروع ، ومن أهم هذه المشاريع المعرضة للهلاك مشروع « البوتاس العربي الأردني » والذي أنتهت بالفعل المرحلة الأولى منه ، حيث بنيت السدود ، وبرك التجفيف ، ومحطات التجارب لإنتاج

اليوناس ، تمهيدا للبدء في الإنتاج الفعلي والكامل ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة ، إصرارا بإمكانات الطاقة النفطية المحتملة في منطقة البحر الميت ، حيث تتكاثر الرمال الريتية ، التي تشكل قيمة عملية في عملياةت التنقيب عن البترول .

3 ـــ سوف يؤدى المشروع هذا ، إلى إحداث إضرار ناجمة عن « خلط مياه البحرين ، حيث من شأن هذه القناة تحويل البحر الميت الأزرق بخليط من الجبس الأبيض ، وهو الخليط الذي سيغير من مناخ المنطقة وبيتئهتا ، ويضر مشاريع البوتاس ، ويمنع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه في المستقبل ، وكان فريق من العلماء اليهود قد رفع إلى الحكومة « الإسرائيلية » تقريرا حذر فيه خطر تدفق مياه البحر المتوسط ، بكميات كبيرة ـــ وهو ماحدث بالفعل ـــ عبر القناة . إلى البحر الميت ، لأن ذلك سيؤدي إلى تشكيل كتل من الجبس الأبيض ، تترسب بكميات كبيرة ، إلى أسفلا حوض البحر ، وتنتشر ، إذا كانت بأحجام صغيره ، على سطحه وتجعل من مياه البحر سائلا أبيض ، كالحليب ويتحول البحر الميت ، عندئذ ، إلى بحر أبيض اللون ، عاجز عن امتصاص حرارة الشمس ، فيتغير المناخ ، بالتالي في مجال هذا البحر .

4 ـــ سوف يؤدي المشروع ، كذلك إلى تعرض حزانات المياه الجوفية للخطر ، فالخزانات في قطاع غزة ستتعرض للأخطار نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفة فمن المتوقع أن تتسرب مياه البحر المعالجة هذه الخزانات فتسفدها وتحرم كالسكان العرب والمزروعات من فوائدها خاصة وأن هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر ، أي أن هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقي رحي ، فمن ناحية الآبار الإسرائيلية ـــ التي سسبق التفصيل بشأنها ، ومن ناحي أخرى هذه القناة الخطر .

5 ـــ سوف يؤدي المشروع ، كذبك ، إلى تغير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني للمنطقة ، فالمشروع سيغير المعالم الجغرافية في قطاع غزة ، وسيجبر قطاع غير قليل من السكان على هجر إملاكهم والانتقال إلى إماكن أخرى ، وسيساعد

على إقامة منشآت دائمة فوق الأراضي المحتلة ولفائدة دولة الإحتلال .

6 ــ سوف يؤدي المشروع ، أيضا ، إلى زيادة منسوب البحر الميت ، فأرتفاع هذا المنسوب ، نتيجة تدفق مياه البحر المتوسط على البحر الميت ، سيلحق أضرارا بالغة بالمشاريع الزراعية ، والإقتصادية والمعالم الأثرية ، والسياحية ، الأردنية والفلسطينية ، وسوف تضطر الأردن ، في حال تنفيذ المشروع ، إلى رفع الأسوار حول البحر الميت على إمتداد 30 كم ونقل مشاريع البوتاس وسيكلف ذلك بين 2 إلى 3 ملايين دولار ، بالأضافة إلى تدمير المشروع للمعالم السياحية والأثرية ، ولكل المشاريع السياحية التي يستعد الأردن لتنفيذها قريبا .

7 ــ وأخيرا ، وعلى الجانب السياسي ، فإن هذا المشروع يؤكد ماتنوي الأدارة الصهيونية الحاكمة عمله تجاه فلسطين ، والمنطقة العربية في المستقبل القريب فإسرائيل تهدف بشق القناة ، إلى خلق واقع دائم ، لا يسهل تغييره أو التنازل عنه ، بلا مقابل وهو المنطق الذي سيطر ولايزال على عقلية القادة الصهاينة من أن تقدم « إسرائيل ــ مثلا ــ الجنوب اللبناني ، أو الجولان أو الضفة هكذا وبلا مقابل إلى الأمة العربية ، بل لابد من الثمن ، والثمن الذي تريده « إسرائيل » لايمكن تقديمه دونما خلق واقع سياسي وإقتصادي يمكن التحدث والتفاوض بشأنه ، « فإسرائيل » تريد أعترافا وشرعيه من الجسد العربي ، الذي لايزال رغم انتكاساته العديدة يلفظها ، وشق « قناة البحرين » يعنى أن منطق التفاوض على « أرض الواقع » لإكتساب الشرعية والأمن ، هو ما سوف تنتجة السياسة « الإسرائيلية » في المستقبل القريب . كما أن قناة البحرين تأتي لتقدم نفسها كأحدى المشاريع المهمة لتهويد الماء العربي في فلسطين .

وفي سياق الحديث عن مخاطر هذا المشروع يهمنا الإشارة إلى بعض الدراسات العلمية التي تناولت هذا المشروع بالبحث والتحليل ، ففي دراسته الجيدة يذهب عبد الرحمن أبو عرفه[1] ، إلى نتائج يهمنا إيرادها ملخصه على النحو التالي :

---

(1) عبد الرحمن أبو عرفه : قناة البحرين : الأبعاد الاستراتيجية ــ والاقتصادية والسياسية ــ جمعية الدراسات العربية ــ القدس 1985 .

بداية يكشف المؤلف عن الشخصيات التي نقلت المشروع إلى حيز الوجود بدءاً من الكولونيل آلن والجنرال غوردون وانتهاء بنوفيل ننان الذي أوكلت إليه رئاسة لجنة التنظير والتوجية ، التي أوصت بدورها باعتماد المجمع الجنوبي كمسار للقناة كما يتضمن هذا الفصل إستعراضا سريعا لجمله المشاريع التي أهتمت بدراسة إمكانية توليد الطاقة من خلال إستغلال قوة إندفاع مياه نهر الأردن ، بما في ذلك المشروع الأردني الخاص بإنشاء قناة للطاقة بطول 190 كم تمتد في جزء منها على شكل نفق يبدأ من خليج العقبة ويتجه شمالا نحو البحر الميت .

وبداية يتعرض المؤلف إلى إظهار خواص البحر الميت ، كما يبحث في العوامل التي تؤثر على مستوي سطح المياه ومدي تركيز الأملاح الذاتية فيه وأهميتها الإقتصادية وفي هذا الإطار يبين المؤلف أنه حتى بداية الستينيات كان ما يقارب من 1600 مليون متر مكعب منّ مياه نهر الأردن العذبه والمياه الوارده من مصادر أخرى تصب سنويا في البحر الميت ، وبفضل ذلك حافظ البحر الميت على مستوي أرتفاع قدره 393 م تحت سطح البحر ، كما بقيت مساحته تترواح حول 1000 كم^2 ، وبعد أن نفذت مشاريع المياه العذبة الواسعة إنخفضت الطاقة التنرويدية لنهر الأردن إلى 200 مليون متر مكعب قبل أن تصب في البحر الميت ، ونتيجة لهذه المشاريع هبط مستوى المياه في البحر الميت إلى 402 م تحت سطح البحر ، ومن المتوقع أن يصل إلى 410 م عام 1990 م ، كما تقلصت مساحته إلى 730 كم^2 . ومنذ عام 1978 م انفصل البحر الميت وأصبح يتكون من قسمين : شمالي ويضم 95 ٪ من مياه البحر الميت ويصل عمق المياه قيمة إلى 400 متر ، وجنوبي يشغل 25 ٪ من مساحة البحر ويضم 5 ٪ من مياه البحر ولا يتجاوز عمق المياه فيه 63 م . وقد تحول هذا القسم من الناحية العملية إلى أحواض لتبخير المياه ضمن المشروع الإسرائيلي لإستغلال أملاح البحر الميت .

لم ينتقل المؤلف إلى توضيح الأهمية الإقتصادية لمياه البحر الميت التي تنبع أساسا من النسبة المرتفعة من الأملاح التي تحتوي عليها هذه المياه ، وبعد أن يستعرض المؤلف مراحل الإستغلال الفعلي للمعادن الذاتية في البحر الميت إبان الإنتداب البريطاني على فلسطين ينتقل إلى توضيح مدعم بالأرقام لطبيعة المشاريع الإسرائيلية

في هذا الصدد ولعمليات التطوير النوعية التي أدخلت على أساليب إستخراج البوتاس من البحر الميت .

وفي الإطار نفسه يستعرض المؤلف باقتضاب المشاريع العربية لإستغلال بوتاس البحر الميت ، كما يشير إلى أن تنفيذ إسرائيل لمشروعها القاضي برفع منسوب مياه البحر الميت بالكمية التي أعترفت بها ورقة الطاقة الإسرائيلية إلى مؤتمر نيروبي عام 1981 م سوف تغرق وتدمر محطات الضخ والسدود الخاصة بمشروع البوتاس الأردني .

* هذا ويذهب البعض ومنهم المؤلف لمشروع القناة ، كما يبين مساراته المقترحة والمسار الفعلي ، والتفصيلات الفنية للمشروع ، وقبل أن يسترسل في توضيح طبيعة مسارات القناة المقترحة ، ينوه بأن الدوافع والمناورات السياسية بين الأحزاب الصهيونية لم تكن بعيدة عن رسم تلك المسارات .

لقد شملت المقترحات المختلفة عدة مسارات تركزت في ثلاثة مجمعات هي :

1 ــ المجمع الشمالي .
2 ــ مجمع الجبل .
3 ــ المجمع الجنوبي .

وبعد أن يزودنا المؤلف بتوضحيات مدعمه بالرسوم والأشكال لهذه المسارات ، وللمساحات التي يمكن أن تغمر بالمياه في حالة تنفيذ المشروع ، ينتقل إلى إستعراض الأفكار التي طرحت بخصوص الإستعناء كليا عن فكرة نقل المياه إلى البجر الميت والإستعاضة عن ذلك بأنشاء « بحرميت » جديد في المنطقة الواقعة إلى الشمال من مستعمرة « عين باهب » في وادي عربه .

* وتتعرض دراسة عبد الرحمن أبو عرفة فتتضمن مناقشة إقتصاديات المشروع من حيث التكاليف والتمويل والجدوي الإقتصادية ، وفي سياق مناقشة تكاليف وتمويل المشروع ينوه المؤلف بأن التكلفة الحقيقية للمشروع هي في دور التخمينات ، ومن

الممكن جدا أن تتضاعف مع تزايد التضخم النقدي الإسرائيلي . كما يبين أنه أمام تعثر فرص التمويل الأجنبية الرسمية كان لابد أن تلجأ إسرائيل إلى الإتجاه نحو نوعين من رؤوس الأموال الأجنبية :

1 ــ المستثمرين التجارين الأجانب ، 2 ــ المستثمرين اليهود وجمعيات الجباية اليهودية الخارجية . وإزاء التحفظات الإسرائيلية على المصدر الأول لجأت إسرائيل إلى جمع مبالغ مالية من ممولين يهود بواسطة منظمة السندات الإسرائيلية (البوندز) وبالفعل فقد تمكنت هذه المنظمة حتى منتصف آذار/ مارس 1981 م من جمع 250 مليون دولار عن طريق بيع مستنداتها . كما تعهد صندوق الجباية اليهودية بجمع مبلغ 100 مليون دولار سنويا لتمويل المشروع .

بعذ ذلك ينتقل المؤلف إلى مناقشة الجدوي الاقتصادية للمشروع ويبرز ما أعترفت به لجنة التخطيط من أن المشروع في أحسن أحواله لن يغطي تكاليفه قبل ثلاثين عاما من بداية الإنتاج « كما ينوه بأن المدافعين عن المشروع يرددون : أن المهم ليس في كمية الطاقة المنتجة بل في ماهيتها التي تكمن أهميتها في :

1 ــ أنها توفر كميات كبيرة من النقود تصل إلى 300 ألف طن من النفط السائل قيمتها 90 مليون دولار .

2 ــ تعتمد طاقتها التشغيلية على المياه ، وفي ذلك تنويع لمصادر الطاقة وتقليل الإعتماد بدرجة كبيرة على المصادر الخارجية للطاقة .

3 ــ تمثل تنويعا للمكان ، يوجودها في منطقة جغرافية بعيدة نسبيا عن مواقع محطات الطاقة الأخرى .

4 ــ أنها تتمتع بقابلية التشغيل حسب الحاجة ، فمن المعروف أن المحطات الحرارية العادية التي تعمل بالوقود العادي لايمكن وقف تشغيلها ويترتب عليها العمل لمدة 24 ساعة متواصلة وبذلك تستهلك كميات كبيرة من الوقود حتى في ساعات انخفاض إستهلاك الكهرباء .

ويفرد المؤلف حيزا كبيرا لرسم صورة متكاملة عن الجهود الإسرائيلية التي تهدف إلى تنويع وإستغلال بدائل الطاقة ، كالفحم الحجري ، والمياه ، والطاقة الشمسية ، والطاقة النووية ، وحتى إستعمال الرياح ، بحث يتم الإستغناء كليا في نهاية هذا القرن عن المحطات الكهربائية التي تعمل بالنفط .

وفي سياق حديث المؤلف عن الطاقة الكهربائية الناتجة عن مشروع القناة وأهميتها ، يشير إلى أن المخططات التي وضعت تتوقع بأن تقوم محطة القوة الكهربائية في « عين بقيق » ، على شاطئ البحر الميت ، بإنتاج 600 ميغاواط من الكهرباء خلال العشرين سنة الأولى من بداية تشغيل القناة ، و450 ميغاواط أخرى سنويا خلال العقود الثلاثة التالية . وفي حالة تشغيل هذه القناة فإن قيمة الإنتاج المتوقع منها سيكون بحدود 200 مليون دولار سنويا ، كما يتوقع أن توفر هذه المحطة على مدى خمسين عاما من تشغيلها 1,3 مليار دولار سنويا . وبذلك تكون الفائدة الإقتصادية خلال هذه الفترة توفير 500 مليون دولار أمريكي بعد تغطيه الإستثمار عدا عن الفوائد الجانبية ، كما سيتم إنتاج طاقة كهربائية إضافية من القناة المفتوحة بطول 22 كم حيث يمكن أن تستخدم مياهها لمشاريع حكومية أخرى تستهدف تحويل أشعة الشمس إلى طاقة تقدر بـ 1500 ميغاواط . كذلك سيتم بناء بركة صناعة في « عين بقيق » لإستغلال الطاقة الشمسية من أجل 3 - 5 ميغاواط من الكهرباء ، وسيكون بإمكان المحطة النووية المزمع إنشاؤها في النقب إنتاج نحو 900 ميغاواط أخرى من الكهرباء .

وبخصوص الفوائد الجانبية لمشروع القناة ينوه المؤلف بأن مشروع قناة البحرين يندرج في صلب المفهوم الصهيوني من حيث أنه يشكل قفزة كبيرة نحو توطين النقب لإيجاد فاصل بشري حقيقي ومتراص يفصل الضفة الغربية من الشرق عن قطاع غزة وشمالي سيناء من الغرب . كما يكشف المؤلف عن أن العملية المحوية في هذا المجال ، تكمن في قسم من المشروع المنفذ على شكل قناة حقيقية مفتوحة تمتد من حدود قطاع غزة بعرض 25 م على إمتداد 18 كم نحو الجنوب الغربي في عمق النقب ، حيث سينشأ على ضفاف هذه القناة مواقع سياحية تشمل الفنادق

والمنتجعات السياحية وبرك السباحة والرحلات النهرية .

كما سيكون بالإمكان إنشاء تفرعات للقناة على إمتدادها تصب في مواقع معينة تشكل بركا اصطناعية تستغل في تربية الأسماك ، بحيث يمكن إقامة مجموعة من المستعمرات التي تعتاش على صناعة الأسماك ، أما في المنطقة التالية من المشروع والمنفذه على شكل نفق ، فسيتم ضخ مياه القناة عبر أنابيب فرعيه إلى منشأت إضافية بقصد تحليه هذه المياه وإستغلالها لري الأراضي بشكل يتيح إقامة ما ينوف على 100 مستعمرة زراعية في تلك المنطقة ، تندرج ضمن مشروع يعرف « بالمشروع الجنوبي » الذي كان قد تقدم به رسميا رئيس قسم الإستيطان في الوكالة اليهودية وإضافة إلى ذلك كله سيتم إستغلال المياه لتبريد المفاعلات النووية في ديمونة .

وفي موضع آخر من دراسته يناقش المؤلف عبد الرحمن أبو عرفة الأبعاد السياسية والقانونية للمشروع ، ويستهل تلك المناقشة بوصف تنفيذ المشروع الإسرائيلي لشق تلك البحار بأنه مغامرة سياسية على درجة عالية من الخطورة تستهدف الحصول على أمتيازات إستراتيجية بالغة التأثير على قضية النزاع العربي الصهيوني . وبعد أن يعدد تلك الأمتيازات ينتقل إلى توضيح المركز القانوني للبحار المغلقة الذي لايجيز لدولة لها شواطئ على البحر المغلق أن تقوم بأعمال تضر بالدول الشاطئية الأخرى ، ويشير إلى أن رفع مستوي سطح البحر الميت فوق مستويات معينة من شأنه أن يغير الوضع الطبوغرافي للمنطقة الحدودية . ومن الطبيعي أن يكمن في تغير الوضع الطبوغرافي في عوامل إستراتيجية بعيدة المدى . منها ضرورة تغيير الخطط ، والوسائل العسكرية المحتملة في المستقبل . ويخلص المؤلف إلى القول أن الأردن قد أعرب عن معارضته لهذا المشروع بإعتباره يتعارض مع القوانين الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة والقوانين الخاصة بالبحار المغلقة .

بعدها يتنقل المؤلف إلى بيان الأضرار المادية والسياسية التي ستلحق بالشعب الفلسطيني نتيجة لتنفيذ مشروع القناة الإسرائيلية ، حيث سيؤدي إرتفاع منسوب المياة في البحر الميت إلى خسارة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الأغوار بالضفة الغربية ، كما سيتكرس احتلال إسرائيل لقطاع غزة ، وفي هذا الصدد يبين

المؤلف أن فكرة مرور القناة في أراضي غزة ليست بعيدة عن طبيعة الأفكار الصهيونية القائمة على سياسة الأمر الواقع .

وفي مجال تعرض الكاتب لموقف منظمة التحرير الفلسطينية من المشروع ، يبرز أن المنظمة التي أكتسبت شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال قرارات القمة العربية وقرارات الأمم المتحدة ومن الأعتراف الدولي الشامل ، تعتبر صاحبة الحق القانوني لكل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية أرضا وسكانا ، كما يبرز المؤلف الأهمية الخاصة للموقف المصري نظرا إلى المسئولية القانونية التي تحملتها مصر في إدارة قطاع غزة طوال عقدين من الزمن ، وينوه بشكل خاص بموقف الأحزاب المصرية المعارضة التي كانت أكثر إدراكا لمخاطر المشروع .

وفي سياق مناقشة المؤلف لردود الفعل الدولية ومخاطر المشروع على السلام العالمي ، يذكر أن المشروع الإسرائيلي هو خرق فاضح لقرارات الأمم المتحدة وللمواثيق الدولية .

أما بخصوص التصدي لمشروع القناة فالمؤلف ينوه ببعض المواقف العربية الإيجابية التي برزت من خلال عملية التصدي للمشروع الإسرائيلي ، إلا أنه يستطرد قائلا أنها مازالت قاصرة عن تجاوز المستوي الإعلامي ، ولم تستطع ـــ عمليا ـــ أن تكون على مستوي التحدي الفعلي المطروح .

وبعد ...

تكاد تتفق أغلب المواثيق الدولية ، المتصلة بقضية فلسطين ، على أن إستغلال إسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة يعد إنتهاكا واضحا وصارخا للإتفاقيات الدولية المتعارف عليها ، بشأن البلدان المحتلة ، وبالأخص إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م ، وأن آثار سياسة تهويد الماء العربي قد ألحقت آثار شديدة الضرر على إقتصاد وحياة أهالي الضفة وغزة ، والمثير للدهشة هو ذلك الترافق الغريب بين تعاظم الإندفاعة الصهيونية تجاه المياه العربية داخل فلسطين ، وحولها ، ليبدأ من الاثنين معا ، معضله ما أسماه البعض بالعصر « الإسرائيلي » الذي يدور في سياساته وتوجهاته

العامة حول فكرة خلق إمبراطورية إسرائيلية صغري في هذه المنطقة يكون الماء هو عصبها ، وعليه فلن يكون الماء العربي ، طرفا في الصراع بل سيكون هو موضوع الصراع ذاته .

* وهو مستقبل بدأت أولى أرهاصاته عام 1987 م على أرض فلسطين وهي أرهاصات الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة ، والتي جاءت كرد فعل لأسباب عديدة ، كان الصراع المائي ولاشك إحداها .

الفصل السادس

« الإنتفاضة / الثورة »
(إبرز نتائج البعد المائي
في الصراع العربي / الإسرائيلي)

« الإنتفاضة / الثورة »

(أبرز نتائج البعد المائي في الصراع العربي / الإسرائيلي)

قد يكون من المبالغة في التقييم القول بأن « الإنتفاضة / الثورة الفلسطينية الباسلة » التي أندلعت يوم 8 / 12 / 1987 م ، كانت في بعض وجوهها من أبرز نتائج الصراع الطويل حول الماء العربي بفلسطين .

بيد أن هذا القول يتلاشى إذا ما وضعنا الحدث (الإنتفاضة / الثورة) في سياقه الموضوعي الصحيح ، إقتصاديا ، إجتماعيا ، وسياسيا ، وإذا ما وضعناه أيضا في إطاره الجغرافي (الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 1967 م وبعده مضافا إليها الجولان وجنوب لبنان بما تحتويه من أنهار وآبار ومياه يتصارع الطرفان عليها ، الطرف العربي والطرف الإسرائيلي) ، وهو السياق الذي سبق التعرض له تفصيلا في الأجزاء السابقة من دراستنا هذه .

* لكل هذا ، وبسبب من السياق السابق ، جاءت الإنتفاضة / الثورة تعبيرا صادقا ، وكان الصراع حول الماء بمظاهرة الإقتصادية المختلفة ، أحد أسبابها وأهم أساليبها النضالية أيضا ولكي نفهم الحدث في إطاره الصحيح وتداعياته المختلفة فأننا نمحور الحديث عن الإنتفاضة باعتبارها حدثا ثوريا متكاملا في العناصر التالية :

أولا : مقدمات الحدث .

ثانيا : محصلة الحدث .

ثالثا : آثار الحدث .

رابعا : التطورات الأخيرة للحدث .

خامسا : وماذا بعد ...

وبتفصيل ما سبق يستبين ما يلي :

أولا : مقدمات الحدث :

مما لاشك فيه أن « الإنتفاضة / الثورة » لم تكن وليدة أحداث يوم 8 / 12 / 1987 م ، ولكن ثمة مقدمات طويلة ، وأرهاصات مركبة سابقة على هذا اليوم مهدت الطريق أمام الأحداث الثورية التالية ومن الأنصاف أن نقول أن تاريخ الكفاح الفلسطيني منذ العشرينات من هذا القرن كان في مجمله تاريخ إنتفاضات عمالية وفلاجية وطلابية ونسائيه متتالية[1] ، وفي هذه العجالة تشير إلى أبرز إنتقاضات الثمانينيات باعتبارها إطارا زمنيا موضوعيا لحدث الإنتفاضة / للثورة .

وبداية ينبئنا التاريخ أن ثمة عدد من الإنتفاضات المهمة سبقت حرب لبنان عام 1982 م وأخرى تلتها ، والجميع مثل مقدمات طويلة للحدث ، وبالإشارة إلى إنتفاضات ما قبل حرب 1982 م ، نجد إبرزها انتفاضة 8 - 29 آذار (مارس) 1979 م ضد معاهدة الصلح المنفرد بين إسرائيل ومصر ، وزيارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر فلسطين المحتلة ، إنتفاضة نيسان (أبريل) والأيام الأولى من آيار / مايو 1980 م التي تخللها هجوم فدائي في الخليل أسفر عن قتل 6 مستوطنين وجرح 17 آخرين ، إنتقاضة كانون الأول / ديسمبر 1981 م ، انتفاضة آذار ــ نيسان 1982 ، التي بلغت من حدة المواجهة والشمولية ما دفع مناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية إلى اعتبارها أهم معركة سياسية تخوضها إسرائيل منذ العام 1948 م ، كما دفع أحد الكتاب الإسرائيليين إلى القول : « خجل أنا ببلدي ، خجل بحكومتي ، خجل أنا بنفسي ، أزاء الفظائع التي تحصل .. أمام أعيننا »[2] .

كما أننا لن نقف طويلا أما تصاعد النضالات الشعبية والمسلحة في الأعوام التي

---

(1) خالد عابد : الانتفاضة الثورية في فلسطين ــ الأبعاد الداخلية ــ دار الشروق ــ الأردن ــ 1988 م ص 16 .

(2) دون بارنير ، « عال همشمار » ، 29 / 3 / 1982 م .

تلت حرب لبنان 1982 م ـــ خلافا لما قد يكون شائعا عن تراجع هذه النضالات[1] .

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى المعطيات التي أوردها التقرير السنوي الأخير الصادر عن « مشروع الضفة الغربية » برئاسة الإسرائيلي الدكتور ميرون بنفينستي ، إستنادا إلى مصادر الجيش الإسرائيلي ، فقد جاء في التقرير أنه تم تسجيل 2150 حادثة « خرق نظام » في العام المنتهي في نيسان 1987 م ، إضافة إلى 65 عملية « أرهابية » (و150 حادثة إلقاء قنابل حارقة ، وأستخلص بنفينستي من ذلك : « هذه مرحلة جديدة في الحرب الأهلية في المناطق (المحتلة) ... ومقاومة الأحتلال تنبع بالأساس من السكان المحليين ، وليس من أوامر آتيه من الخارج ... والنزاع أصبح أكثر حده[2] .

لكن ثمة إنتفاضات هامة حدثت خلال العام الذي ينتهي في كانون الأول 1987 م وهي :

1 ـــ الإنتفاضة كانون الأول / ديسمبر 1986 م ، قامت الإنتفاضة بعد شهر مضطرب تميز بأسبوع من الإشتباكات العنيفة بين العرب والإسرائيليين في القدس ، في أثر مقتل إسرائيلي . وقد أستشهد خلالها طالبان من جامعة بيرزيت وفتى من مخيم بلاطة ، وافتتح معسكر أنصار رقم 2 في غزة لإستيعاب مئات المعتقلين ولاحظ المراقبون أن مدى الإستجابة لدعوات الأضراب والتظاهر في الضفة والقطاع يدعو

---

(1) انظر ، زئيف شيف ، « هارتس » 5 / 9 / 1985 م ، بنحاس عنباري ، « عال همشمار » ، 28 / 7 / 1985 ، وانظر خالد عابد « تصاعد المقاومة المسلحة في فلسطين / كيف ولماذا ؟ « نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية » ، السنة 13 « العدد 3 ، آذار / مارس 1986 م ، ص 207 - 213 كذلك خالد عابد ـــ المصدر السابق .

(2) « يديعوت أحرونوت » 13 / 9 / 1987 م .

إلى الدهشة بصورة خاصة »[1] .

2 ـــ إنتفاضة شباط / فبراير 1987 م : بدأت في أواخر الأسبوع الأول من شباط وتواصلت حتى أواخر الشهر ، وقد جرح خلالها 6 جنود إسرائيليين في حوادث متفرقة ، أثنان منهم في حادث هدهس قام به سائق أجرة فلسطيني من مخيم عكسر قرب نابلس ... وقد أستشهد السائق في الحادث ، و لم يكن الشهيد الوحيد خلال هذه الإنتفاضة ، وبالمناسبة ، كتب المحلل العسكري يوسف فالتر معلقا : « فصل جديد من العنف ، تظاهرات عاصفة ، رجم بالحجارة ، ومصادمات تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات ... سنة بعد أخرى ، وبثبات تقريبا ، تنهض الضفة في فترة ما بين 29 تشرين الثاني و31 آذار (يوم الأرض) وهذا المسار يتكرر ... أن الأمر يتعلق هنا بمسار طويل ، بنضال مستمر له ثمن معين كذلك »[2] .

3 ـــ انتفاضة أيلول / سبتمبر ـــ تشرين الثاني / نوفمبر 1987 م :

تجسدت هذه الإنتفاضة في سلسلة من المواجهات العنيفة مع قوات الأحتلال الإسرائيلي ، أتخذت شكل الإضرابات والتظاهرات مروراً بالهجمات التي تستعمل فيها الأسلحة « التقليدية » من حجارة وسكاكين ، وزجاجات حارقة ، وصولا إلى الأشتباك المسلح ، وقد سقط في هذه المواجهات ، في تشرين الأول وحده ، نحو 10 شهداء ، إضافة إلى عشرات الجرحي ومئات المعتقلين .

ثم جاءت الإنتفاضة الأخيرة ، الرابعة خلال عام ، بعد نحو شهر فقط من الإنتفاضة التي سبقتها ، لكن ، من الجدير بالذكر أن الفترات الزمنية الفاصلة بين انتفاضتين لم تكن قط فترات هدوء ، إلا بالمعنى النسبي » . فأعمال « خرق النظام »

---

(1) أوري نير ، « هارتس » 8 / 12 / 1986 م .
(2) « معاريف » ، 20 / 2 / 1987 م .

في المناطق المحتلة غدت منذ فترة طويلة « عادة يومية » .

هذا ويرى البعض أن الإنتفاضة / الثورة الفلسطينية تمثل بإنتشارها وحدتها أكثر أشكال المقاومة ثباتا وتنظيما ضد أحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العقدين المنصرمين من الزمن ، وكما جاء على لسان شاؤول ميشال وروبين أهاروني ، « أن الإنتفاضة لم تأت من العدم فمنذ الأحتلال الإسرائيلي سنة 1967 م ، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة التظاهرات والأضرابات والمجابهات العنيفة ضد الحكم الإسرائيلي لكن هذه المقاومة ضد الأحتلال لم تصبح شاملة وحادة ومستمرة سوى في كانون الأول / ديسمبر 1987 م[2] .

فبعد التظاهرات في الأراضي المحتلة أحتجاجا على أجتياح إسرائيل للبنان سنة 1982 م وعلى مجازرمخيمي صبرا وشاتيلا ، دفع بإسحاق رابين ــ كما يدفع اليوم ــ إزاء عدد الضحايا المرتفع الذين سقطوا في صفوف المتظاهرين الفلسطينيين على يد الجيش الإسرائيلي فقبل عام قال رابين في تصريح إلى أذاعة إسرائيل أنه على الرغم من أن اللجوء إلى إستخدام الرصاص البلاستيكي قد ساهم في زيادة عدد الأصابات بين الفلسطنيين ، فإن من شأن أستخدام وسائل إضافية تزيد في عدد الأصابات لفترة إنتقالية أن يضع حداً للإضطرابات[3] ، وإذ تدخل الإنتفاضة عامها الثالث ، ليس ثمه ما يومئ إلى أن هذه الفترة الإنتقالية : قد شارفت نهايتها ، فالجنود الإسرائيليين مسموح لهم الأن رسميا بأستخدام الرصاص العادي والبلاستيكي ، لقمع « الإضطرابات » ، إذا أخفق الغاز المسيل للدموع والرصاص المغطي بالمطاط في أنجاز المهمة .

---

(1) S.Mishal and R. Aharoni, Speaking Stones : The Words Behind the Palestinian Intitadah (Tel Aviv : Ha-Kibbutz Ha- Meuhad, 1989) - P. 11 .

(2) Palestirian Human Rights international Campaign (PHRIC) Uprising in Palestine : The birst Year (Chicago : PHRIC, 1989) P.415 .

ومع أن أستخدام قوات الأحتلال للذخيرة الحية ضد السكان المدنيين قد أزداد في الفترة الواقعة بين 9 كانون الأول / ديسمبر 1987 م و9 كانون الأول / ديسمبر 1989 م ، فإن أستخدام القوة القاتلة ليس بالأمرالجديد بل هو أمر تفاقم وبكل بساطة مع أزدياد عدد أعمال الشغب في الأراضي المحتلة ، بالتفاوت في مستوي العنف بين الفترة التي سبقت سنة 1987 م والتي تبعتها يصبح واضحا للعيان حين يفحص المرء الأرقام الإسرائيلية الرسمية للضحايا في صفوف الفلسطينيين فبين سنتي 1968 م و1983 م ، سجل سقوط 92 قتيلا و519 جريحا .

وتفاقم العنف تفاقما ملحوظا بعد توقيع معاهدات كامب ديفيد ، بين مصر وإسرائيل ، وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982م فبين سنتي 1968 م و1977 م ، سجل في الضفة الغربية وحدها وقوع 495 حادثة تضمنت إطلاق نار وقنابل يدوية وقنابل مولوتوف وأزداد عدد مثل هذه الحوادث إلى 932 بين سنتي 1977 و1984 م ويلاحظ وجود النمط ذاته فيما يختص بحوادث أقل خطرا والتي تشير سلطات الأحتلال إليها على أنها « حوادث تخل بالسلام ، تتضمن التظاهرات وإلقاء الحجارة ، وعلى سبيل المثال ، وقعت ما بين 400 و500 حادثة من هذا النوع سنويا بين سنتي 1977 م و1980 م ، وأرتفع الرقم إلى 1506 حوادث في سنتي 1981م و1982 م ثم إلى 4417 في سنتي 1982 م ، و1983 م ، وأنخفض إلى حد ما ليصل إلى 3037 في سنتي 1983 م ، و1984 م[1] ، وقد لاحظ فريدمان ، في مجال تعليقة على هذه الأرقام في صحيفة نيويورك تايمز أن أنماط المقاومة في الفترة التي سبقت الأنتفاضة الحالية مباشرة ، بدأت تتغير في أتجاه آخر ذي مغزى ففي الفترة بين سنتي 1977 م ، و1984 م وبينما كانت تقع تظاهرة في مقابل مواجهة خارجية واحدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (كذلك التي كانت تقع في لبنان) أرتفعت

---

(1) « معاريف » ، 14 / 7 / 1989 م .

هذه النسبة إلى 1016 سنة 1985 م ثم إلى 1018 سنة 1986 م لكن منذ بداية الأنتفاضة ، سجلت الأرقام الإسرائيلية للأشهر الثمانية عشر الأولي وقوع 34,912 حادثة مخلة بالأمن في الضفة الغربية ، و9398 حادثة في غزة ، أي ما مجموعة 44,310 حوادث .

وأشارت لجنة العفو الدولية سنة 1989 م إلى وجود 1130 فلسطينيا في قيد الأعتقال الإداري في الأراضي المحتلة سنة 1970 م ، ومع سنة 1978 م ، أنخفض العدد إلى ما بين 20 و30 وفي آب / أغسطس 1985 م ، أعادت الحكومة العمل ببعض الإجراءات الأدارية ، وكان الأمر إلى حد ما أستجابة منها للأنتقاد العلني بعد أن افرجت عن 1150 سجينا فلسطينيا قايضتهم بثلاثة جنود إسرائيليين ، كانوا محتجزين لدى الفدائيين الفلسطينيين في لبنان ، وتبعا لذلك ، قفز عدد المعتقلين إلى 60 مع نهاية الأسبوع الأول من شهر أيلول / سبتمبر ، وبين شهري أيلول / سبتمبر وكانون الأول / ديسمبر 1987 م ، بلغ عدد المعتقلين إداريا من الفلسطينيين نحو 300 من وقت إلى آخر وبالمقارنة . وعشية أندلاع الإنتفاضة ، كان عدد الفلسطينيين المعتقلين بموجب أوامر إدارية 74 معتقلا وتقدر لجنة العفو الدولية ، في تقريرها لسنة 1989 م ، أنه منذ بداية الإنتفاضة تم توقيف نحو خمسة الأف فلسطيني بين وقت وآخر ، وأوقف بعضهم أكثر من مرة ، وفي إشارة إلى مصادر إسرائيلية ، تقول مؤسسة الحق ـــ وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان أن 18,000 فلسطيني قد قبض عليهم خلال العام الأول من الإنتفاضة ومن هؤلاء ، وضع ما بين 3000 و4000 في الأعتقال الأداري . وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1988 م زعمت السلطات الإسرائيلية أنه لم يبق في الأعتقال الإداري سوى 1590 فلسطينيا . وفي سنة 1989 م ، قدر بتسليم ـــ وهو مركز إسرائيلي للمعلومات عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ـــ عدد الفلسطينيين في السجون بين كانون الأول / ديسمبر 1987 م وتموز / يوليو 1988 م بخمسين ألف سجين . بينما تشير الأرقام الرسمية التي تستشهد مؤسسة الحق بها إلى 13,000 سجين وما بين 4000 و5000 فلسطيني في الأعتقال الإداري بين فترة وأخرى .

لقد بشرت الأنتفاضة والرد الإسرائيلي عليها ببدء مرحلة جديدة تتسم بالعنف المنظم والمرخص به رسميا في الأراضي المحتلة[1] .

ثانيا : محصلة الحدث :

إن الإنتفاضة / الثورة تدخل مع نهاية عام 1991 عامها الخامس ورغم تأثيرات حرب الخليج الثانية (1991 م) السلبية عليها ، ورغم توالي عمليات القمع الإسرائيلي ، ألا أن زحف الإنتفاضة / الثورة لا يزال ساريا ومتصاعدا ، ويأخذ أشكالا جديدة ومتنوعة ، ولعل لحظة التأمل التاريخي للحدث تكشف لنا حقائق هامة ، ودلالات جديدة ، ولنتأمل فقط محصلة العامين الأولين للإنتفاضة / الثورة على صعيد الشهداء ، دلالات أستشهادهم ودلالات تضحياتهم وفيما يلي وثيقتين إحصائيتين بأعداد القتلي والجرحي من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي . فضلا عن الأرقام التي أسفرت عنها الممارسات الوحشية الإسرائيلية ، الوثيقة الأولى وفقا لمعطيات الجيش الإسرائيلي وهي أعتبارا من بداية الأنتفاضة وحتى 3 / 12 / 1989 م والوثيقة الثانية وفقا لمعطيات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة المعروف باسم بتلام وهي حتى 30 / 11 / 1989 م مع ملاحظة أن المصادر الفلسطينية تعرض أرقاما أكبر بكثير .

---

(1) تفصيل ما سبق فضلا عن إشارات تفصيلية للمصادر الأجنبية السابقة في أيليا زريق وجيم غراف ـــ فريد أوهان ، عامان من الإنتفاضة : صورة أحصائية للضحايا الفلسطينيين مجلة دراسات فلسطينية ـــ عدد 3 صيف 1990 م ـــ بيروت ص 94 .

فيما يلي احصائية الجيش الإسرائيلي

(جدول رقم 24)

أجمالي القتلي الفلسطينيين في قطاع غزة في الضفة الغربية	533 195 338
أجمالي الفلسطينيين في قطاع غزة في الضفة الغربية	8926 3022 5904
أجمالي القتلي من جنود الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة في الضفة الغربية	8 2 6
أجمالي الجرحي من جنود الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة في الضفة الغربية	1635 666 969
أجمالي القتلي من المواطنين الإسرائيليين	11 (كلهم من الضفة)
أجمالي الجرحي من المواطنين الإسرائيليين في قطاع غزة في الضفة الغربية	803 67 736

المعتقلون	
أجمالي المسجونين اليوم	9240
تمت محاكمتهم	3366
معتقلون قبل المحاكمة	1480
معتقلون حتى إتمام الإجراءات	2836
أجمالي المعتقلين منذ عامين	حوالي 50 ألف
هدم منازل	244
في الضفة	161
في غزة	83
تشمييع منازل	116
في الضفة	70
في غزة	46
أجمالي المطرودين	58
من سكان الضفة	37
من سكان غزة	21
قتلي بطلقات بلاستيكية من تموز / يوليو وحتى الآن	122
عرب قتلوا على أيدي عرب (متعاونين)	138
أطفال حتى سن 14 سنة قتلوا بنيران الجيش الإسرائيلي	68

أعتداءات في سنة 1989 م « زجاجات حارقة ، عمليات طعن » إطلاق نيران ، حرائق / وفقا للتوزيع الجغرافي	
في الضفة الغربية في قطاع غزة في القدس الشرقية داخل منطقة إسرائيل	58 ٪ من الاعتداءات ٪ 25 ٪ 10 ٪ 7
أكتشاف مجموعات على يد جهاز الأمن العام منها مجموعات على صلة بـ م . ت . ف تنظيمات إسلامية تنظيمات راديكالية (متطرفة) تنظيمات مستقلة	536 ٪ 41 ٪ 7 ٪ 1 ٪ 50

فيما يلي الوثيقة ـــ الإحصائية الثانية :

منذ بداية الإنتفاضة وحتى 20 / 11 / 1989 م ، قتل في المناطق (المحتلة) على أيدى قوات الأمن 586 شخصا من السكان الفلسطينيين منهم ، 377 في الضفة الغربية و209 في قطاع غزة و37 من القتلي هم أطفال حتى سن 12 سنة و94 تتراوح أعمارهم بين 13 - 16 سنة .

في السنة الثانية للإنتفاضة بلغ عدد القتلي 293 شخصا أي أكثر قليلا مما في العام الأول (معطيات السنة الثانية هنا تقتصر على القتلي حتى 30 / 11 / 1989م ، وإجمالي هؤلاء كم عددهم شخصا وهو أيضا هي أجمالي القتلي في السنة الأولى) .

ومع ذلك يوجد بعض الفروق البارزة... وفقا للتوزيع الجغرافي ـــ الإقاليم :

طرأ أرتفاع بارز على عدد القتلي في القطاع (من 94 إلى 115) وأنخفاض مواز في الضفة (من 199 إلى 178) وفي الضفة كان أكبر عدد للقتلي بنابلس ـــ على مدي عامين حيث شكلوا 27 ٪ من قتلي الضفة في السنة الأولى و22 ٪ في السنة الثانية ، وفي حنين والخليل ، أنخفض عدد القتلي في السنة الثانية إلى حوالي نصف عددهم في السنة الأولى ، وفي مقابل ذلك كان العدد في بيت لحم أكثر بثلاثة أضعاف .

وفي سائر المناطق لم يطرأ تحول جوهري وفي منطقتي القدس واريحا كان عدد القتلي ، على مدي العامين ـــ أقل نسبيا .

أسباب الوفاة : في السنة الثانية طرأ أنخفاض كبير على عدد القتلي الذين لقوا حتفهم لأسباب لا تعود إلى إطلاق النار من 23 إلى 8 ويبرز ذلك ـــ بشكل أكبر ـــ بالمقارنة بعدد القتلي من جراء الضرب ـــ 20 في السنة الأولى و3 في السنة الثانية .

وفي مقابل ذلك أرتفع عدد القتلي من جراء إطلاق النار من 270 في السنة الأولى إلى 285 في السنة الثانية .

تقسيم وفقا للأعمار ...

غالبية القتلي الفلسطينيين على مدى العاملين ، كانت تتراوح أعمارهم بين 17 - 24 (حوالي 56 ٪ في السنة الأولى وحوالي 57 ٪ في الثانية) وفي السنة الثانية ، طرأ أرتفاع كبير على عدد الأطفال القتلي بنسبة حوالي 57 ٪ (مقابل 51) في السنة الأولى ويبرز بصفة خاصة الأرتفاع في عدد القتلي حتى سن 12 سنة من (9) في السنة الأولى إلى (28) في الثانية وفي قطاع غزة أرتفع عدد القتلي من تلك الأعمال بمقدار ستة أضعاف (من 2 إلى 12) ولأكثر من الضعفين في الضفة من (7 إلى 16) كما أرتفع عدد القتلي من الأعمار التي تتراواح بين 13- 16 سنة ، في قطاع غزة (من 17 — إلى 22) وفي الضفة (من 25 إلى 30) وبلغت نسبة الأطفال حوالي 17 ٪ من أجمالي القتلي في السنة الأولى وحوالي 27 ٪ في الثانية .

بأيدي فلسطينيين ...

في السنة الثانية طرأ أرتفاع كبير على عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي فلسطينيين ووفقا لمعطيات وكالة اسوشيتدبرس قتل في هذه الفترة 153 فلسطينيا وصفوا بأنهم متعاونون (22 منهم في السنةالأولى و131 في الثانية) ويشمل هذا العدد الفلسطينيين الذين تعاونوا فعلا مع جهاز الأمن العام أو مع الإدارة المدنية وكذلك أولئك الذين كانوا محل شك بأرتكاب مخالفات أخلاقية ، دعاره ومخدرات كما كانت هناك عمليات قتل على خلقية خصومات سياسية ومنازعات عائلية قتلي إسرائيليون ...

قتل 19 إسرائيليا في المناطق المحتلة على أيدي فلسطينيين منهم 10 جنود و9 مدنيين (منهم 3 أطفال رضع) في السنة الأولى 8 قتلي وفي الثانية 11 قتيلا وقتل داخل الخط الأخضر في هذه الفترة 4 جنود و23 — مواطنا إسرائيليا وأجنبيا منهم 16 قتيلا في عملية الباص — خط 405 ، هذا بالنسبة للأحصائيات القادمة من الإسرائيليين ، أما وجهات النظر الأخرى المحايدة ، فتقدم دلالات ومعلومات أخرى هامة على النحو التالي :

في دراسة عملية موسعة ذهب واضعوها إلى أن أرقام الضحايا للأنتفاضة خلال فترةعامين ، من 8 كانون الأول / ديسمبر 1987 م إلى 8 كانون الأول / ديسمبر 1989 م كانت معبرة وهامة ، وخلال هذه الفترة ، سجلت الحملة الدولية وقوع 821 حالة وفاة ، سبب 73 ٪ منها (599 حالة) إطلاق نار ، وسبب الباقي (222) الغاز المسيل للدموع والضرب والتعذيب وغيرها من الأسباب . وكان معدل الوفيات الشهري 34 وفاة . ويصل في حده الأدنى إلى 14 وفاة خلال تشرين الثاني / نوفمبر 1988 م ، وفي حده الأقصى إلى 70 وفاة خلال آذار / مارس 1988 م .

ومن حوادث الوفاة الـ 821 الموثقة ، شملت 531 منها (64,7 ٪) سكان الضفة الغربية ، و289 (35,2 ٪) سكان غزة . أما الحادثة المتبقية فتتعلق بزائر فلسطيني يتيم في الولايات المتحدة . (انظر الجدول رقم 25) .

ومن العينة الكاملة للوفيات ، كانت 221 حالة (27 ٪) من سكان المخيمات . و599 (73 ٪) من غير سكان المخيمات ، وإذا توخينا الأرقام النسبية ، نجد أن 47,4 ٪ من وفيات غزة كانت بين سكان المخيمات في مقابل 15,8 ٪ بين سكان الضفة الغربية ومن ضحايا المخيمات بالكامل وعددها 221 ، ينتمى 84 (38 ٪) إلى الضفة و127 (62 ٪) إلى غزة وبالجملة ، فإن الوفيات تنتمي إلى 205 مواقع في الأراضي المحتلة ، وتضم مخيمات اللاجئين والمدن الكبري والصغري والقري والدساكر . وإذا صنفنا هذه الأرقام إستنادا إلى الإنتماء إلى المدن والبلدات الكبرى أو العيش فيها فإن توزيع الوفيات بحسب الضواحي (في الضفة) والأمكنه (في القطاع) مبين في الجدول رقم 25 .

ويتضح من الجدول رقم 25 أن ضحايا الإنتفاضة ينتمون إلى أرجاء الأراضي المحتلة كافة ، مما يدل على أنتشار الدعم للإنتفاضة فالضواحي الرئيسية في الضفة ممثلة بأجمعها ، وكذا 13 من مجموع 16 موقعا رئيسيا في القطاع ، والأمر الذي لايقل عن هذا أهمية من مشاركة المخيمات كلها تقريبا في الإنتفاضة ، واستثناء مخيم أو مخيمين صغيرين لايرد اسماهما في اللائحة الرسمية التي توفرها وكالة الغوث . فإن لائحة

الضحايا الموزعة على مخيمات اللاجئين والواردة في الجدول رقم (25) تضم المخيمات التسعة عشر في الضفة والمخيمات التسعة في القطاع ، وقياسا بمجموع السكان ، تبلغ نسب الضحايا في الضفة والقطاع 44,5 ، 47 من كل 100,000 بالتوالي ، بينما يبلغ معدل الضحايا في الأراضي المحتلة بأسرها 45,4 من كل 100,000 لكن ثمة فوارق مهمة ضمن كل منطقة ، إذ توجد تسع مناطق تفوق النسبة فيها المعدل الوطني ، فيبلغ الحد الأعلى 82,9 من كل 100,000 في البريج في قطاع غزة نزولا إلى حد أدني قدره 4,6 من كل 100,000 في أريحا .

وعند امعان النظر في وفيات المخيمات يتضح النمط التالي فقد بلغت نسبة الوفيات في مخيمات اللاجئين في الضفة (كما هو مبين في الجدول رقم 25) 99,3 من كل 100,000 ، بينما بلغت النسبة في غزة نصف هذا الرقم ، أي 56,1 من كل 100,000 وبلغ مجموع معدل نسبة الوفيات في مخيمات الضفة وغزة 67,2 من كل 100,000 وهو رقم يفوق نسب الوفيات الإجمالية للمخيمات ولغير المخيمات لكن النسب الأعلى من عينة الوفيات بأكملها كانت في مخيمات الضفة ، فقد بلغت 179,5 من كل 100,000 في دير عمرو ، و162,2 من كل 100,000 في العسكر القديم ؛ و151,9 من كل 100,000 في الدهيشة .

لذا ، ومع أن الإحداث التي أشعلت الإنتفاضة بدأت في غزة ، فإنه يبدو أن الضفة الغربية ـــ وخصوصا مخيماتها ـــ هي التي تحملت العبء الأكبر من الوفيات بعد أنتشار الإحداث في أرجاء الأراضي المحتلة كافة . ويمكن ألقاء المزيد من الأضواء على فداحة عملية القتل هذه إذا لاحظنا أنه خلال أجتياح لبنان سنة 1982 م ، وخلال حرب شاملة ، قتل 623 جنديا إسرائيليا ، أي ما نسبته 18 من كل 100,000 إسرائيلي مما يمثل خمسي معدلات الأراضي المحتلة بأجمعها حتى الأن .

الجدول رقم (25)

توزيع الوفيات بحسب الاقضية والمواقع

8 / 12 / 1987 - 8 / 12 / 1989 م

	النسبة المئوية	العدد المطلق	متوسط العمر	عدد السكان (1987)	الوفيات من كل 100,000
الضفة الغربية	64,7	531	24,09	1,192,235	44,5
الفضاء					
بيت لحم	6,5	53	24,53	114,281	46,3
رام الله	10,0	82	26,22	199,270	41,1
أريحا	0,1	1	18,00	21,523	4,6
نابلس	17,4	142	22,45	191,624	74,6
الخليل	8,4	69	26,50	224,135	30,8
جنين	11,1	91	22,69	143,599	62,4
طولكرم	8,9	73	23,84	161,693	45,1
القدس الشرقية	1,9	16	25,69	136,000	11,7
أماكن أخرى	0,4	2	16,00	—	—
غزة الموقع	35,2	289	22,93	615,155	47,0
بيت حانون	0,4	3	16,33	12,455	24,1
بيت لاهيا	0,6	5	19,40	17,606	28,4
جباليا	4,9	40	26,52	62,824	62,7
غزة والشاطئ	4,3	25	27,54	235,277	20,8
البريج	1,7	14	25,93	19,890	82,9
النصيرات	1,8	15	19,27	30,093	49,8

	النسبة المئوية	العدد المطلق	متوسط العمر	عدد السكان (1987)	الوفيات من كل 100,000
دير البلح	1,6	13	17,08	32,420	40,4
زويده	0,1	1	26,00	2,168	36,1
بني سهيلة	0,6	5	22,60	12,642	26,7
خان يونس	5,7	47	18,29	18,374	44,8
عبسان	0,1	1	22,00	10,530	9,5
رفح	5,1	42	19,47	81,876	51,3
أماكن أخرى	8,2	68	25,44	—	—
مفقود	0,1	1			
المجمـــــــوع	100,0	821	22,73	1,807,390	40,4

ثالثا : آثار الحدث :

لقد كان للإنتفاضة / الثورة أثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية على مختلف الاصعدة الفلسطينية ــ والعربية ــ والدولية ، وبوجه عام يمكن إيجاز هذه الآثار في النقاط التالية :

(ا) آثار الحدث على الأقتصاد الإسرائيلي :

يذهب المراقبون إلى أن أبرز آثار الأنتفاضة / الثورة على الأقتصاد الإسرائيلي وبعد مرور أربعة أعوام على أندلاعها فيما يلي :

أ ــ توقف حوالي ثلث عمال الضفة الغربية وقطاع غزة عن العمل في إسرائيل ، الأمر الذي حمل القطاعات الأقتصادية الإسرائيلية خسائر عالية ، أختلفت حدتها حسب نسبة العمال العرب وموقعهم في العملية الإنتاجية في هذه القطاعات . وكانت الخسارة أعلاها في قطاع البناء والتشييد .

ب ــ أدى أنخفاض واردات الأراضي المحتلة في إسرائيل إلى تدهور الوضع الاقتصادي للمؤسسات التي تتعامل مع الأراضي المحتلة من جهة ، وإلى أنخفاض عائد السلطات العسكرية من الضرائب والرسوم الجمركية على واردات الأراضي المحتلة من إسرائيل من جهة أخرى .

جـ ــ أنخفاض واضح في عدد السياح والأجانب ، مما أنعكس في تردي الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات السياحية .

د ــ أدي تردي الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة والتوقف عن دفع الضرائب إلى تدني عائدات إسرائيل المباشرة من الأراضي المحتلة ، بل بالعكس فقد زاد الأنفاق العسكري للسلطات من أجل تمويل تواجد القوات الإسرائيلية بأعداد كبيرة في الأراضي المحتلة .

هـ ــ ساهمت الأنتفاضة في تطوير مواقف بعض الدول الأجنبية مقابل التسهيلات والتفضيلات التي تمنح للصادرات الإسرائيلية كما حصل في السوق الأوروبية المشتركة . حيث رفض البرلمان الأوروبي في الشتاء المنصرم التوقيع على ثلاثة بروتوكولات أقتصادية ومالية مع إسرائيل تمنحها معاملة تفضيلية عند تصدير منتجاتها إلى دول السوق وتمكنها من الحصول على موارد مالية بشروط مقبولة .

و ــ آثار أخرى عديدة مباشرة وغير مباشرة مثل الآثار على تطور كمية النقود ، الأسعار ، الأسواق المعدنية وغيرها .

(2) آثار الحدث الأجتماعية :

تنصب الدراسات الفلسطينية « المواكبة لحدث الأنتفاضة / الثورة والقادمة من داخل الأراضي المحتلة ذاتها إلى أن أبرز آثار الأنتفاضة / الثورة اجتماعيا ، تمثلت في الآتي :

أ ــ بالنسبة للمجتمع الفلسطيني :

فقد حدثت هناك تحولات في مستوي الأدراك والوعي لدى الناس على مستويين :

* **مستوي الطبقات الأجتماعية** : حيث أنجزت عدة خطوات على طريق الحد من التفسخ الأجتماعي الذي ظن المحتل نفسه أنه حققه على مدى العشرين سنة الماضية بين فئات المجتمع المختلفة حيث شاركت كل طبقة بوسائلها المختلفة وحسب إمكانياتها في أنجاح برنامج الانتفاضة .

والفلاحون يمدون المخيمات والأحياء الفقيرة والمحاصرة بالأمدادات الغذائية .

ــ فالتجار يمارسون الإضراب التجاري وهذا يعمل على شل الحياة الاقتصادية .

ــ والعمال تزداد مقاطعتهم لسوق العمل الإسرائيلي يوما بعد يوم .

ــ والطلاب يشاركون في التصدي للأحتلال من خلال مواقعهم المتقدمة في المظاهرات ولجان الأحياء المختلفة .

ـــ كذلك يساهم الأطباء ، والمحامون ، والمعلمون كل من موقعه في خدمة لجان التضامن المختلفة .

* **الجانب الثاني** : هو تلك التحولات والتغيرات التي حدثت في الدور الأجتماعي للفرد مقابل عمره ، صحيح أن فئة الشباب في المجتمع الفلسطيني كغيرة تمثل الأمل والطليعة للأمة كما أكدت ذلك أنتفاضات الشعب الفلسطيني السابقة ضد المحتل منذ عام 1967 م ، لكن ما يميز أنتفاضة عام 87 - 88 هي شموليتها لفئات العمر المختلفة وشموليتها لما تركته من آثار نفسية وأجتماعية وسياسية وثقافية على فئات العمر المختلفة من الجنسين .

باختصار يمكننا القول أن جنود الأحتلال بلجوئهم إلى وسائل العنف أثناء تفريق المظاهرات أو عند مداهمة البيوت لتوقيف الأفراد وأستعمال الهروات لقتلهم أحيانا وخاصة من أجل الإهانة وذلك بطريقة عشوائية ضد الفلسطينيين من أطفال وشباب وشيوخ قد دفع بالناس إلى النزول إلى الشوارع للدفاع عن أبنائهم وبناتهم بغض النظر عن أعمارهم أو طبقتهم الأجتماعية .

من ناحية ثالثة : نلاحظ أن المرأة أحتلت دورا رئيسيا في مواجهة جنود الأحتلال ، فلقد قامت النساء باعتراض طريق الجنود وفي عمل حواجز بإجسادهن لمنع جنود الأحتلال من دخول حي أو بيت ولقد قمن بإنقاذ الكثير من الشباب من الأعتقال ، أن لعب المرأة دورها كأم وأخت ومناضلة قد جعل بعض جنود الأحتلال يترددون قبل الأعتداء عليها وعلى أطفالها .

من ناحية أخرى : نري أن الخوف كحاجز نفسي في المواجهة بين المواطنين والجيش الذي يمثل الموت لم يعد قائما ، فلقد تواجد المواطنين في حالات وجها لوجه مع جنود العدو ، كما حدث داخل مستشفي الشفاء في غزة في ديسمبر عندما أقتحم الجنود ووجد شاب محاصرا أمام جندي فقال له الشاب بعد أن كشف عن صدره ، « طخ » ، وأن الجنود لم يترددوا عن إطلاق النار على المواطنين في مثل هذه الحالات وأن التخلص من ظاهرة الخوف من الجنود والتي كان ملموسة خلال

العشرين سنة لهو من أهم مكتسبات شعبنا في هذه الفترة من نضاله وهي دليل على أستمرارية الأنتفاضة .

هذا وقد « جسدت الأنتفاضة شعار (الوحدة على أرض المعركة) فأنجزت الوحدة الوطنية حول هدف إنهاء الأحتلال ، والتئام شمل جميع الفصائل والقوى على أن المرحلة (مرحلة تحرر وطني) بأوضح خصائصها ، وأستقطبت كل من له مصلحة حقيقية في تحرير الوطن ، وذلك بعد أن كانت الصورة من قبل قائمة إلى حد ينذر بأفدح العواقب .

تحققت وحدة الشعب في المحتل من الوطن عام 1948 م والمحتل منه في عام 1967 م وأخذت تتحقق وحدة الكفاح المسلح بينهما ، فالحجارة والزجاجات الحارقة والتظاهرات والإضرابات والأعتصامات لم تعد وقفا على الأرض المحتلة عام 1967 م ، والشعارات التي ترفع في القدس وغزة ونابلس والخليل ، غدت ترفع في المثلث والنقب والخليل ، بل وتعدتها إلى الجولان .

تجاوزت الانتفاضة ، مرحلة الثورة : من الخارج للداخل ، وبدأت مرحلة الثورة من الداخل في الداخل ، بمعنى أنها حلت مشكلة « قاعدة الأنطلاق » (ولكن « الداخل » كما بينا على علاقة وثيقة بالخارج الذي يضمن له البقاء والأستمرار من خلال أشكال الدعم المختلفة (المال والعتاد والرجال) ويحاول ترجمة أنتفاضة الداخل إلى إنتصارات سياسية) .

وانتزعت الثورة عامل الخوف : من نفوس المواطنين وأعلت من روحهم المعنوية وأرتفعت بوتائر العطاء على كل مستوي وفي كل ميدان تحت شعارات الأستشهاد وفداء فلسطين بالروح والدم ، وبالمقابل ــ وهو الأهم ــ أنها أسكتت عقده الخوف والرعب في نفوس الصهاينة ، حتى أصبح منظرا مألوفا أن تجد الفتيان والنساء يركضون صوب مجندي العدو ويصلونهم بالحجارة ، بينما يولي أولئك الأدبار جزعا ، وهم يعتمرون الخوذ ويحملون التروس الواقية وفي أيديهم الرشاشات والهروات والقنابل ، لقد بدا واضحا عقم ما سمي بـ « القبضة الحديدية » كأسلوب

لأجهاض الأنتفاضة ففي حرب كهذه الصراع فيها صراع إرادات ، يظل مخزون الإرادة أمضي من مخزن العتاد .

قضت الأنتفاضة على البقية الباقية : من أي أعجاب بالنموذج الإسرائيلي بأعتباره نموذجا عمليا كفئا ، منظما وديمقراطيا ، فالأنتفاضة أثبتت عدم كفاءة التجمع الصهيوني وضعفه وعجزه ، مما أضطره للكشف عن وجهة القبيح الذي كان يغطيه التسامح إزاء العرب المستأنسين .

اكتشف الفلسطينيون : مقدرتهم على الإبداع خارج الأطر الغربية في التفكير والإدراك والإبداع ، وقد أيقنوا أن مثل هذا الإبداع المحلي قادر على تدويخ العدو والحاق الهزيمة به رغم تفوقه العسكري الواضح[1] .

ظهور يقين فلسطيني : هادئ بأن العودة ليست حلما ثوريا بعيد المنال ، وإنما هو حلم يمكن تحقيقه .

والمستوي العربي :

كانت أبرز آثار الحدث ما يلي :

(أ) أخمدت الأنتفاضة الأصوات الإنهزامية الواقعية التي كانت ترى أن التحرر قد يكون حلما جميلا ولكنه يقع داخل نطاق الأوهام وحسب ، وبالتالي لامجال سوي الرضوخ للآخر والتفاوض وأنتظار الضغوط الدولية ومحاولة أقناع الولايات المتحدة التي تمسك بكل أوراق اللعبة .

(ب) انكشف أمام العرب كثير من الأساطير الصهيونية التي كانت تخيفهم و« الجيش الذي لا يقهر » و« واحة الديمقراطية » مما يعني أختفاء الأعجاب » .

---

(1) د . عبد الوهاب المسيري ـــ الانتفاضة الفلسطينية ـــ مصدر سابق ، ص 194 .

(جـ) أكتشاف أن العنصر الفلسطيني عنصر فعال لايمكن الهيمنة عليه أو التحكم في مستقبله ومصيره من خلال الترتيبات التي قد تتخذها بعض الحكومات العربية .

(د) أثبت نموذج التكامل غير العضوي أنه من الممكن أشتراك عناصر غير متجانسة في الفعل الثوري ، وأنه لاضرورة لتحقيق الوحدة الكاملة وأنما يمكن الاكتفاء بالحد الأدني من الوحدة والأتفاق .

* إبرزت الأنتفاضة إمكانية أستخدام العنصر الديني دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى الأصطدام بين أعضاء الأغلبية وأعضاء الأقلية الدينية أو بين دعاة القومية العلمانية ودعاة الدين ، إذ تم تجنيد الجميع في الهجوم على العدو .

* إبرزت الأنتفاضة إمكانية أستخدام التراث والعناصر المحلية وتوظيفها بشكل حديث وبذلك تكون قد ترجمت الأنتفاضة فكرة الخصوصية ـــ إلى مشروع ثوري له إنجازات ضخمة لم تتمكن الأمة من تحقيقها من خلال المشروعات ذات الطابع الغربي العام[1] .

ب ـــ بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي :

أن آثار وتفاعلات الأنتفاضة نلمسها أيضا داخل المجتمع الإسرائيلي وتبدو أهمية هذه التفاعلات داخل الشرائح الأجتماعية ـــ السياسية المختلفة كما تبدو آثارها على مختلف أوجه الحياة في إسرائيل .

* فمن الناحية السياسية ، فإن نظرية الحكم بالأمر الواقع السائدة في الأراضي المحتلة منذ 20 عاما والمرتكزة على مجموعة من الإجراءات العسكرية ، والقانونية ،

---

(1) المصدر السابق ، ص 195 .

والإدارية ، وعلى ممارسة كافة الضغوط النفسية والأجتماعية والثقافية ضد مليون ونصف المليون فلسطيني أثبتت الأنتفاضة الشعبية فشل كل هذه المحاولات .

إن الفرق بين الحزبين الرئيسين في إسرائيل في تقييمهما لهذه السياسة هي أن حزب العمل يعترف بفشل مثل هذه السياسة أما الليكود فلن يعترف حتى الآن بفشل سياسة الأمر الواقع هذه .

* **أما فيما يتعلق بالحالة النفسية** لجنود الأحتلال فإن الأرهاب الممارس من قبلهم للقضاء على أنتفاضة هذا الشعب قد أدي إلى ردود فعل وأنتكاسات داخل المجتمع الإسرائيلي بشقية العسكري والمدني .

فقد أدي وضع الجندي المحتل والمدجج بالسلاح مقابل شعب أعزل من النساء والأطفال والشيوخ والشباب المسلحون بأحسن الحالات « بأدوات بدائية » ، أدي به كل ذلك أن يتسائل عن طبيعة دوره كجندي ولماذا هو هنا ؟ ومن أجل من ؟

لقد بدأ بعض الجنود الإسرائيليون يعانون مما نسميه بعقدة الذنب وأنهم يخوضون حربا قذرة هدفها الدفاع عن المستوطنين وليس عن أنفسهم ، إن خير مثال يعبر عن معنويات الجندي الإسرائيلي التي بدأت تتحطم ما قاله طبيب عسكري قضى فترة خدمته في قطاع غزة لجريدة « يديعوت أحرونوت » :

« ولقد قضيت ثلاثة أسابيع كانت أقسى ما عشته في حياتي ... في المرات السابقة كنت أعود من الخدمة محطما على المستوي الجسدي ، هذه المرة ، نفسيتي هي المحطمة ، لقد ولدت في أوروبا وأعرف ما عاناه والدي و لم أكن أتوقع أن أري حتى في أبشع أحلامي أن نعامل الفلسطينيين كما عاملنا الألمان ، صحيح أننا لم نبن غرف الغاز ولا يوجد عندنا نظام منهجي للإبادة لكننا ليس ببعدين عن كل ذلك ...

أنني لا أعتقد بأننا نولد عدوانيين وهذا ما أكدته نظريات علم النفس المختلفة في هذا الموضوع لكننا نصبح عدوانيين عن طريق التربية وممارسات التنشئة الأجتماعية المختلفة ، أننا لم نولد جنود ، كذلك لا نولد من أجل القتل » .

المكتوبة على خوذات بعض جنود الوحدات وأن المبادىء الإسرائيلية التربوية أو ممارسات التنشئة الاجتماعية المبنية على الهوس الأمني والتي تذهب حتى إعداد الفرد للقضاء على الأخر أو السيطرة عليه لاتقود إلا إلى الحرب .

والحرب عندنا كما هي عند غيرنا لا تفرز إلا الحقد والعنصرية وأغياب العدالة الأجتماعية وهكذا إذا كانت الحرب بالمعنى السيكولوجي تعنى إبادة الذات .

هذا وسوف تؤدي الإنتفاضة إلى ما يلي على الصعيد الإسرائيلي :

* كما يبينا تعميق الانتفاضة كل جوانب أزمة التجمع الصهيوني سواء المجال الاقتصادي أو السياسي . وتعميق الأزمة الاقتصادية والسياسية يترجم إلى مزيد من الأعتماد على الولايات المتحدة وتأكل السيادة الأقتصادية والسياسية .

* سيزيد التفسخ في المجتمع الصهيوني وتزايد مظاهر العنف فيه وكل مظاهر الشذوذ الأخرى .

* تعميق أزمة التجمع السكانية بزيادة النزوح وتساقط المهاجرين السوفييت وتزايد العزوف عن الأنجاب بسبب الأحساس بعدم الأمن ، وسيؤدي هذا إلى سقوط الوهم بأنه يمكن السيطرة على الأرض الفلسطينية وتحييد أهلها داخل أشكال الحكم الذاتي وروابط القرى والمشاريع الأخرى .

* زيادة تخثر المادة القتالية الإسرائيلية وهبوط مقدرات الجيش الإسرائيلي العسكرية .

* الخلخلة النهائية لنظرية الأمن الإسرائيلية وفكرة الحزام الأمني والتعريف الجغرافي للأمن الذي يتجاهل التاريخ وإرادة الشعوب المحكومة .

* انتهاء حلم إسرائيل الكبرى تماما إذ أثبتت الأنتفاضة أن السيطرة على الضفة والقطاع أمر مستحيل . فكيف يتأتي الحلم بأرض ممتدة من النيل إلى الفرات ؟

* إنقسام المجتمع الإسرائيلي تجاه الإستيطان وجدواه وسقوط الأجماع القومي بخصوصه .

* سقوط مجموعة من أساطير الشرعية ورؤية الذات بلا عودة . فلم يعد العقل الإسرائيلي يتحدث عن « ماسادا » بل أصبح يتحدث عن الطائرة المروحية ، ولم يعد يتحدث عن ملايين المهاجرين الذين سيحلون محل ملايين العرب ، بل أصبح يتحدث عن سحب المستوطنين من الضفة ونقلهم إلى الخليل ، ولم يعد الحديث عن تحويل المستنقعات إلى أرض خضراء وأنما كيف يمكن الحصول على عماله أجنبية رخيصة لتحل محل العمالة العربية ، ولم يعد الحديث عن صهيون منارة القيم الأخلاقية وأنما عن كيف نحارب العنف والجريمة ، ولم يعد الحديث عن واحة الديمقراطية وأنما كيف يمكننا ضرب الفلسطينيين بعيدا عن الإعلام وهكذا . والإنسان إذا جرد من أساطيره ومن نموذجه الإدراكي أصبح هشا تذره الرياح على حد قيل البعض[1] .

(3) آثار الحدث على التعليم :

كان للأنتفاضة (الثورة) آثارها على أوضاع التعليم ما قبل الجامعي والجامعي في فلسطين المحتلة ، وتذهب الدراسات الفلسطينية من داخل الوطن ، إلى أن الفلسطينيين في الشتات وتحت الأحتلال يعلقون أهمية خاصة على التحصيل العلمي الرسمي ، وأن التعليم في الظروف الغامضة هو شكل مهم للأستثمار في المستقبل حيث يزود الناس بجواز سفر لأمان أقتصادي أكبر ويعزز لديهم فرص الحياة ، تعرف إسرائيل جيدا هذا الموقف لدى الفلسطينيين تجاه التعليم ، ولهذا لم يكن مفاجئا بأن أصبحت المؤسسات التعليمية هدفا محددا في صراع القوة والذي هو في صميم الأنتفاضة .

في الحقيقة أن السلاح الرئيسي للعقاب الجماعي الذي عمد الإسرائيليون على أستخدامه في الضفة الغربية هو إغلاق المؤسسات التعليمية ومحاولة جعل النشاط

---

(1) د . المسيري : المصدر السابق — ص 197 .

التعليمي غير قانوني ــ ولم يحاولوا فرض سياسة مشابهة على قطاع غزة ، وذلك جزئيا بسبب معاهدة السلام مع مصر ، ولأن أعتاد غالبية سكان غزة الاقتصادي المباشر على إسرائيل يجعلهم أكثر تأثرا بالقصر الاقتصادي[1] وهكذا بينا كانت الجامعة الإسلامية في غزة مغلقة منذ كانوا الأول 1987 م بقيت المدارس مفتوحة بأستثناء التي في مناطق منع التجول .

أن الصراع على التعليم في المناطق المحتلة أتي في أطار صراع القوة الأوسع للأنتفاضة ، أنه وبدون شك قد نجح الإسرائيليون من خلال أغلاقهم للمؤسسات التعليمية وحظر نشاط التعلم والتعليمي بشكل عام من فرض « عقاب جماعي » شديد على الشعب الذي كان عادة يعلق أهمية قصوي على التحصيل العلمي ، ولم يحقق الفلسطينيون إلا نجاحا جزئيا في محاولاتهم مواجهة هذه الإجراءات ، فبعد الحماس في البداية لم تنجح محاولة التعليم الشعبي إلا في تغطية جزء محدود من السكان في السن المدرسي على الأقل لأن هذا النوع من « المدارس » لايعطي الشهادة الرسمية التي يوليها الفلسطينيون أحتراما كبيرا ، وحقيقة أن الجامعات أستمرت بالعمل بنظام تقييمها الرسمي قد تساعد على فهم الوضع الأفضل للتعليم العالي بالمقارنة مع النظام المدرسي البديل ، مع العلم أن عشر العدد الطبيعي من الطلاب فقط يتخرجون بشهادات .

أن قلق الفلسطينيين بشأن الخسائر قصيرة الأجل أقل من أهتامهم بالنتائج طويلة المدى لمحاولة تدمير البنية التحتية للتعليم الفلسطيني ، ولايوجد دليل على أن الأنتفاضة تتراجع . ولهذا يجب أن نتوقع أستمرار أغلاق المؤسسات التعليمية . وهذا يعنى أن جيلا سوف ينمو محروما من حقه في التعليم وتطوير إمكانياته في مخيمات الأعتقال مثل « أنصار 3 » في صحراء النقب . لقد خرج الآلآف من السجن أكثر تسيباً

---

(1) د . أندرور يجيبي : محاضرة عن الأنتفاضة « النضال من أجل التعليم » ــ الجمعية الفلسطينية الأكاديمية لشئون الدولية / القدس ــ بدون تاريخ نشر ، ص 5 .

ومهارة في أساليب المقاومة وأكثر ألتزاما باستمرار الأنتفاضة ، وربما يشيرون أيضا إلى قوة الدفع التي أعطتها الأنتفاضة لما يشعر البعض بالحاجة الماسة لإعادة التقييم الذي تأخر كثيرا لبنية ولعملية ومحتوى التعليم في فلسطين ، على الرغم من هذه الادعاءات فمن الواضح أن الأولوية الرئيسية بالنسبة لجميع المهتمين بمستقبل الشعب الفلسطيني يجب أن تعطي لتطوير بناء تعليمي بديل أكثر ملائمة .

وماذا عن الإسرائيليين ؟ ما هو الثمن الذي يجب أن يتحملوه لقاء أعمالهم ؟ صحيح أنهم يواجهون نقدا عالميا متزايدا لسياساتهم في قمع النشاط التعليمي في المناطق المحتلة ، ولكن الخوف الأكبر على المدى البعيد قد يكون من إزدياد الأنقسام في الرأي العام الإسرائيلي نفسه ، ليس من السهل على هؤلاء الإسرائيليين الذين يفتخرون بقيمهم الليبرالية والتراث اليهودي الفكري والثقافي والأكاديمي بأن يقبلوا بصمت ، إذا تجاوزنا بأن يؤيدوا ، سياسة تهدف إلى حرمان شعب من حقه الإنساني الأساسي في التعليم ، لقد قارن أحدهم الوضع برواية جورج أوزول « 1984 » م (حيث تشن الحرب من قبل « وزارة السلام ») معلقا أنه « في إسرائيل في عام 1989 م » ينظم الأحتلال العسكري من قبل « الأدارة المدنية » وتكون المسئولية الرئيسية « لمكتب مدير التربية والتعليم في يهودا والسامرة » أغلاق المدارس والجامعات .

لاتنفك إسرائيل عن الادعاء بأنها دولة ديمقراطية . أنها مسئولية جميع المنادين بحقوق الإنسان سواء في إسرائيل ، فلسطين ، أو أي مكان آخر في المجتمع الدولي أن يجبروا إسرائيل على مواجهة التناقض الرئيسي لديمقراطيتها بينما تنكر على شعب آخر الحقوق التي تدعيها لنفسها . وفي نهاية المطاف قد يكون من مصلحة جميع الذين يعز عليهم مستقبل إسرائيل البعيد أن يجدوا حلا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني . إذ تبين أن هذا هو الحال ، فسيكون ذلك إلى حد كبير نتيجة للضرر المتصاعد الذي يصيب « النسيج الأخلاقي » لإسرائيل من جراء محاولتها لجعل أي نشاط تعليمي في الضفة الغربية « جرم » يعاقب عليه « القانون »[1] .

---

(1) المصدر السابق ، ص 21 .

رابعاً : التطورات الأخيرة للأنتفاضة / الثورة :

على مدار أربعة أعوام متواصلة شهدت القري ، والمدن الفلسطينية تطورات مثيرة في أداء الأنتفاضة الفلسطينية الثورية ، وأستطاع شبابها ورجالها أبداع أساليب جديدة للأداء الثوري ، يوم أثر يوم ، وأن يقدموا من خلال الشهداء تنويعات جديدة في أداء ثوري متواصل أستعصي على السلطات الصهيونية قطعة أو أيقافه .

* وفي هذه الجزئية نتعرض لأبرز الوقائع خلال العام الأخير (1991 م) من أحداث الأنتفاضة / الثورة ، ويهمنا بداية أن نشير قبل أن نستعرض أحداث الأنتفاضة وأساليبها الجديدة ، وشهدائها ، إلى أن القرى والمدن الفلسطينية التي أندلعت وأستمرت فيها الأنتفاضة ، كانت ولاتزال أبرز المواقع الأستراتيجية بالنسبة للكيان الصهيوني ، فهي أما مدن أو قرى تقع داخل محيطات يهودية ، أو وسط مستوطنات جديدة ، أو على مفرق طرق أستراتيجية ، وهي على أية حال كانت دائما ذات أهمية موقعية / أستراتيجية وبخاصة بالنسبة للشق المائي في هذه الأستراتيجية ، فلم يكن من قبيل المصادفة أن تكون أغلب الآبار أو الينابيع (وبعض الأنهار) كانت تقع داخل هذه المدن أو القرى أو بالقرب منها ، ومن هنا كان مجرد حدوث أنتفاضة في واحد من تلك المواقع وتطورها إلى أحداث مسلحة ، يعنى التأثير على المستقبل بالنسبة لهذا الكيان الصهيوني ، وهو مستقبل سوف تصير (نقطة المياه) فيه تعادل في ثمنها (نقطة الدم) ...

* هذه بالنسبة لمواقع الأنتفاضة ، ودلالاتها ، أما بالنسبة لأحداثها وتطوراتها الأخيرة ، فنتنبأ الأنباء الواردة غبر وسائل الأعلام الغربية و(العربية) بأنها لاتزال قائمة وبأنها تتواصل وتبدع أشكالا جديدة من النضال كلما أزدادت القبضة الصهيونية تحكما وقهرا لها وفي هذا المعنى يرى د . عبد الوهاب المسيري ، أن ثمة مؤشرات أخرى على زيادة كفاءة الجماعة الفلسطينية في الأنتفاضة ، فعلى سبيل المثال عندما بدأت الأنتفاضة كان يلجأ بعض راشقي الحجارة إلى مدارس البنات للهرب من المطاردين الإسرائيليين ، فكانت البنات تصرخ بسبب فجائية الموقف ، ولكن الأن

الجميع يعرف كيف يعزف لحن الأنتفاضة المستمر ، ولذا حينما يدخل أحد المنتقضين مدرسة بنات فإن الجميع يتحركن بتلقائية متعمدة ويختفي المنتقض . وقد يظهر المنتقض فجأة أمام مكتب أحدى الموظفات وبالتلقيائية المتعمدة نفسها تعطيه شهادة حسن سلوك لأخته التي حضر من أجلها ، وليغوص العدو في البحر الإنساني ، إذ لا توجد آلة واحدة قادرة على مساعدته في اجتيازه (ومن هنا تظهر أهمية تصفية العملاء رغم مايقال عن التجاوزات فهي طريقة أساسية لضمان هذا المستوي من الأداء) .

هذا التماسك بين أفراد الجماعة يمكنها من الأستمرار في الاداء دون توجيه يومي من القيادة ودون رقابة حزبية صارمة (دون أنضباط حزبي كما يقال في الخطاب الثوري) وقد أخبرتني الأخت أنه حنيما يتم القبض على أحد القادة فإن الجماعة تبذل قصاري جهدها لإثبات أنه ليس بالقائد الفعلي ، وذلك عن طريق الأستمرار في النضال وتصعيده ومن هنا يصبح القبض على القائد عنصرا يزيد التلاحم والتماسك والتراجم بدلا من عنصر تأكل وتراجع ، بل أنه في كثير من الأحيان ، ونتيجة لتحسن الأداء ، فإن العدو يستنج أنه لم يتم القاء القبض على القائد الحقيقي ويعود للبحث عنه .

ومن المفارقات أن تماسك الجماعة وفعالية كل أفرادها جعلها أكثر قدرة على أختيار العناصر القيادية الأكثر كفاءة لأنه إذا كان الجميع يعرف الجميع ويتكاتف الطفل والشاب والعجوز ، فمن خلال الممارسة اليومية يسهل معرفة العناصر الأكثر حركية وانتفاضات فتصعد لمرتبة القيادة فالتماسك هنا جعل القيادة ليست مهمة ، ولكنه ضمن في ذات الوقت وصول العناصر البشرية الأكثر أبداعا وانتفاضا إلى مركز القيادة (هل يمكننا نقل هذا النموذج إلى مؤسساتنا الحكومية وغير الحكومية التي يسيطر عليها الشلل وضعاف العقول ومتوسطي الذكاء وكل من يجيد التدليس ؟ هل يمكننا ياأخوتي الأنتفاض ولو دقائق ، ولو للحظات هل يمكن أن نترك أخشاب المكاتب والنعوش لنعانق النجوم ؟) ومن الأمثلة الأخرى على التصعيد الأفقي يمكن أن نذكر أستخدام الوزنة الحديدية بدلا من الحجر والوزنة بالنسبة للحجر كالمدفعية

الثقيلة بالنسبة للبندقية ، فأستخدامها شكل من أشكال التصعيد بلاشك ولكن مع هذا تظل الوزنة تنويعا على الحجر ، ويبدو أن أخفاء الوزنة أمر أسهل بكثير من أخفاء كمية من الحجارة كما أنها لا تترك أثرا في يد صاحبها بعد أن يلقي بها ، وقد اخبرتني الصديقة أن جنود العدو كانوا قد بدأوا يتعرفون على راشقي الحجارة عن طريق التراب الذي يظل عالقا بأيديهم .

فالوزنة حلت هذه المشكلة كما أن المنتقضين جندوا الأطفال والصغار ليحملوا فوطة مبللة يغسل راشق الحجارة بها يده بعد فراغه من فعله البطولي وحل المشكلة هذا أخذ شكل زيادة الإبداع الذي لايخل بالبنية العامة ولا يشكل زيادة في الحرارة كما أنه يفترض إمكانية تجنيد كل عناصر الجماعة ولنتخيل هذا الطفل الذي يحمل الفوطة المبللة وأحساسة بالكرامة ، ولنتخيل كيف سيعود إلى منزلة ليحكي لأمه ولأبيه ماذا فعل ، فتزداد درجة التماسك والتراحم في الجماعة الفلسطينية .

أما عن وقائع الأنتفاضة / الثورة فتخبرنا وكالات الأنباء أنها تتري يوميا ففي يوم 3 / 6 / 1991 م أصدرت حركة المقاومة الإسلامية « حماس » بيانا أكدت فيه أن المتهالكين على الحل الأمريكي لن يحصلوا في النهاية للشعب الفلسطيني إلا على حكم ذاتي هزيل للسكان ليس الأرض ، يعقبه زراعة للأرض بالمستوطنين والمستوطنات وتبقي السيطرة للمحتل على أرض فلسطين ومياهها ومقدساتها وأوضحت الحركة في بياتها الذي أصدرته بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الشعب الفلسطيني لن يكون له ــ طبقا للحل الأمريكي ــ كيان ولا قوة وستنزع الأسلحة من أيدي الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى الذي ستبقي فيه إسرائيل هي القوة الوحيدة المدججة بالترسانات العسكرية .

قالت « حماس » أن الدولة الصهيونية ستكون رأس الحربة في المنطقة لضرب أية صحوة عربية أو إسلامية في طول العالم العربي وعرضه ، بحجة عدم تهديد أمن إسرائيل .

ورفض البيان بكل قوة المؤامرة البشعة التي تجرى الآن ، ودعا الجماهير

الفلسطينية ، للإعلان عن رفضها القاطع لهذه المؤامرة الأمريكية الصهيونية الظالمة ، ودعا البيان إلى أحياء روح الجهاد والنضال في نفوس الأمة والعمل على أذكاء جذوه الأنتفاضة بكافة السبل ، كما دعا إلى مقاطعة وزير الخارجية الأمريكي وعدم قبول الشروط الأمريكية ، وأكد على أن من يجلسون مع بيكر لايمثلون الشعب الفلسطيني ، وطالبهم بأن ينحازوا إلى صف الأمة .

وفي يوم 6 / 6 / 1991 م أصيب مالا يقل عن 26 مواطنا فلسطينيا خلال المواجهات التي تواصلت في الأراضي العربية المحتلة بين المواطنين الفلسطينيين وجنود الأحتلال الإسرائيلي ، فيما تمكن الشبان من تحطيم زجاج أكثر من 12 سيارة عسكرية لقوات العدو والمستوطنين وفي الوقت نفسه قررت سلطات الأحتلال إقامة سياج من الأسلاك الشائكة حول ساحة المسجد الأقصى المبارك ، في حين أعلن العدو أن مستوطنا صهيونيا وجد مقتولا في منطقة تل أبيب .

وقال راديو العدوان المستوطن وجد في مستودع للنفايات بمدينة بتاح تكفا القريبة من تل أبيب ، موضحا أن قوات الشرطة الإسرائيلية تقوم بالتحقيق في مقتل المستوطن الذي يعمل حارسا حيث أجريت عملية تمشيط واسعة بحثا عن الفاعلين .

من جهة أخرى أضاف الراديو أن الشرطة الصهيونية حاليا بصدد تركيب أبواب الكترونية على مداخل المسجد الأقصى لمراقبة المصلين الداخلين إليه .

ويأتي هذا الإجراء ضمن الأهداف الصهيونية الرامية إلى تشديد قبضة سلطات الأحتلال على الأماكن المقدسة ودور العبادة في الأراضي المحتلة .

وفي الوقت نفسه نقلت الصحف الإسرائيلية أمس عن وزير الحرب الإسرائيلي موشى أرينز قوله أن أستخدام الفلسطينيين للأسلحة بالأراضي المحتلة « يعبر عن يأس ناشطى الانتفاضة » .

وقال أرينز في القدس في أجتماع ضم جماعة من المؤيدين لليمين أن اللجوء إلى الأسلحة النارية يعبر عن يأس وكبت ناشطي الأنتفاضة الذين الذين يخشون من أن لايعطي كفاحهم إي نتيجة .

وأضاف أن « الجيش الإسرائيلي لا يستطيع وضع حد للأنتفاضة في يومين أو أسبوعين لأن الأمر يتعلق بظاهرة جماهيرية ألا أننا على طريق النصر ، وقال « الفلسطينيين تعبوا من المعاناة الناجمة عن الأنتفاضة » .

وعلى صعيد فعاليات الأنتفاضة ألقي الشبان في مدينة حنين نحو تسع زجاجات حارقة على الدوريات العسكرية ونقاط المراقبة بالمدينة ، كما هاجم الشبان في طولكرم سيارات العدو بالحجارة وحطموا زجاج العديد منها في أعقاب قيام الجنود الصهاينة بأحتجاز الطفل محمد إبراهيم شحاده 10 أعوام ، والأعتداء عليه بالضرب المبرح .

كما هوجمت سيارة مستوطن على الطريق المؤدي إلى مستعمرة « ألفيه ميناشيه » وتدهورت السيارة وأصيب المستوطن وزوجته بجروح في حين تعرضت 4 دوريات عسكرية للرشق بالحجارة في منطقة جنين

وذكرت التقارير الواردة من الأراضي المحتلة أن سلطات الأحتلال الإسرائيلي أعتقلت يوم 6 / 6 / 1991 م عددا من المواطنين الفلسطينيين في مخيم جباليا ومدينة رفح في قطاع غزة المحتل وذلك لمشاركتهم في أعمال الأنتفاضة .

وفي يوم 7 / 6 / 1991 م أصيب ثلاثة فلسطينيين بجراح بالغة أثر إطلاق قوات الأحتلال الإسرائيلية النار عليهم وذلك بحجة قيامهم بإلقاء الحجارة على دورية عسكرية إسرائيلية بالقرب من مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة .

وفي الوقت نفسه قامت قوات الجيش الإسرائيلي بإلقاء القبض على 15 من دعاة السلام الأجانب أثناء إشتراكهم في مسيرة سلمية بين بلدة الطيبة ومدينة أريحا بالضفة الغربية في المساء .

وبالرغم من ذلك نجح أكثر من 20 من دعاة السلام الذين يضمون مواطنين أمريكيين وكنديين وبريطانيين وأستراليين وهنود في العبور بمسيرتهم داخل الأراضي الأردنية مساءا بعد مسيرة أستغرقت ثلاثة أيام .

ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة مسحية أجريت مؤخرا أن عدد المستوطنين

الإسرائيليين في قطاع غزة المحتل أرتفع من 1500 مستوطن إلى أكثر من 4500 مستوطن منذ بداية الأنتفاضة الفلسطينية في شهر ديسمبر من عام 1987 م .

وفي يوم 10 / 6 / 1991 م تصاعدت المواجهات العنيفة في معظم المدن والقرى والمخيمات بالأراضي العربية المحتلة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الأحتلال الإسرائيلية وأسفرت عن أصابة 26 وأعتقال 35 مواطنا وهاجمت القوات الضاربة الفلسطينية الدوريات الصهيونية وسيارات المستوطنين بالحجارة والزجاجات الحارقة ، فيما علم أن سلطات الأحتلال الإسرائيلية تخطط حاليا لإقامة مستوطنة جديدة تضم عشرة الأف وحدة سكنية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

فقد ألقيت زجاجة حارقة بأتجاه مقر الإدارة المدنية من بعيد ، فأنفجرت الزجاجة داخل المقر ، وشوهدت النار بكثافة تندلع ، دون أن تتم معرفة مدى الإضرار التي أحدثها الانفجار ، فيما رد الجنود بإطلاق النار بكثافة باتجاه الشبان دون أن يتمكنوا من أصابة أحد .

وواصلت سلطات الأحتلال فرض حظر التجول على قريتي النبيياس لليوم الخامس وعزون قضاء قلقيلية لليوم الثاني على التوالي وتمنع هذه السلطات السكان من الدخول أو الخروج من القريتين .

وداهمت قوات الاحتلال عشرات المنازل في حي الشرقي في طولكرم وفتشتها بدقة بحجة البحث عن الشبان الذين هاجموا دورية عسكرية بالحجارة وأثناء عملية المداهمة هاجم الشبان القوات المقتحمة بالحجارة فرد الجنود بإطلاق الأعيرة النارية وأعتقال عدد من الشبان .

كما أقتحمت قوات الاحتلال المدرسة الأعدادية للذكور بمخيم الشابورة برفح حيث أعتدى الجنود على الطلبة بالضرب المبرح مما أدى إلى أصابة عشرة طلاب بجراح نقلوا على أثرها إلى عيادة وكالة الغوث بالمخيم لتلقي الأسعافات كما أعتقل الجنود عشرة طلاب آخرين .

ومازالت قوات كبيرة من حرس الحدود الإسرائيليين منتشرين في شوارع وأزقة مدينة القدس وتقوم الدوريات الراجلة والحمولة بإيقاف الشبان وصلبهم والتدقيق في بطاقاتهم الشخصية .

وأعلنت قوات الأحتلال مدينة نابلس منطقة عسكرية مغلقة وأقام الجنود الحواجز العسكرية على مداخلها الأربعة وأنتشرت وحدات كبيرة من جنود الأحتلال في المدينة وأجبرت المواطنين على إزالة المظاهر الوطنية ومسح الشعارات .

وشهد مخيم عسكر القديم صدامات عنيفة داهمت في أعقابها قوات الأحتلال عشرات المنازل وأطلقت النيران مما أدى إلى إصابة أحد الشبان بعيار مطاطي في الصدر فيما حطم الشبان في قرية بيت وزن زجاج باص تابع لشركة إيجد الإسرائيلية بالكامل فهرعت قوات الأحتلال إلى مكان الحادث وأطلقت الأعيرة النارية دون جدوي .

ومن جهة أخرى أفادت التقارير الواردة من الأراضي المحتلة أن الكيان الصهيوني يخطط لإقامة مستوطنة جديدة تضم عشرة الأف مسكن بالقرب من قرية بيت جبريل قضاء الخليل .

ونقلت التقارير عن صحيفة « كول هاعير » الإسرائيلية التي نشرت النبأ أن نصف هذه المستوطنة سيكون داخل فلسطين المحتلة عام 1948 م بينما الجزء الأخر سيكون في الضفة الغربية .

كما ستقام مستوطنة أخرى بالنمط نفسه في منطقة وادى عارة ، وذلك لتضليل الإدارة الأمريكية ، التي تعارض سياسة الأستيطان الصهيونية في الأراضي المحتلة .

وتوقعت الصحيفة أن يتم توسيع مدينة شميس الأستيطانية بإضافة أربعين ألف وحدة سكنية جديدة لها ، وبذلك يتضاعف عدد مساكنها ثماني مرات .

وفي الإطار نفسه أعلنت إذاعة العدو أنه يجرى العمل حاليا في بناء 3200 مسكن في مرتفعات الجولان السورية المحتلة التي ضمتها « إسرائيل » عام 1981 م .

وبذلك ستتمكن إسرائيل من مضاعفة عدد المستوطنين الإسرائيليين في هذه المنطقة التي أحتلها الجيش الإسرائيلي خلال الحرب العربية الإسرائيلي في يونيو 1967 م ، وأضافت الإذاعة أن 12 ألف إسرائيلي يعيشون الأن في مرتفعات الجولان .

وقد أفرجت وزارة الإسكان ويتولاها ارائيل شارون أخيرا عن الأعتمادات اللازمة لبناء ثلاث طرقات جديدة ومطار محلي في الجولان .

ومن جهتهم أعلن مسئولو الوكالة اليهودية شبه الرسمية المكلفة بشئون الهجرة أن السلطات الإسرائيلية لاتساعد المهاجرين اليهود السوفييات على الأستيطان في مرتفعات الجولان .

ومن جهة ثانية أكدت وزارة الإسكان أمس أن واحدا بالمائة فقط من اليهود السوفييات الذين وصلوا إلى « إسرائيل » منذ مطلع عام 1990 م استوطنوا في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين .

ويجري حاليا بناء ثلاثة الأف مسكن و1500 مسكن متنقل في هاتين المنطقتين ، وأوضحت المصادر عينها أن الهدف هو التوصل إلى بناء 13 ألف مسكن من الأن وحتى نهاية عام 1991 م ولكن لأسباب تتعلق بالميزانية لن يتم أنهاء سوى تسعة الأف مسكن .

من ناحية ثانية واصلت سلطات الأحتلال الإسرائيلي سياسة مصادرة أراضي وهدم بيوت المواطنين الفلسطينيين حيث قامت بتجريف أراض مملوكة للمواطنين في توسيعات بقضاء رام الله وأقامت حولها سورا من الأسلاك الشائكة ووضعت عليها لافته كتب عليها منطقة عسكرية مغلقة .

كما سلمت أربعة من المواطنين الفلسطينيين ثلاثة منهم من مدينة أريحا والرابع من قضاء جنين أخطارات بإخلاء منازلهم لهدمها بدعوي الأسباب الأمنية والأنتماء لحركة فتح وقتل المتعاونين .

وتواصل هذه السلطات سياسة تعطيش المواطنين حيث قطعت المياه عن بلدة الصهيونية بالقدس بعد تصاعد أعمال المقاومة ضد الأحتلال ، من جهة أخرى أصدرت محكمة عسكرية صهيونية في جنين حكما بالسجن المؤبد عشرين سنة على أحد شبان الأنتفاضة وهو أسعد رجا من قضاء جنين بتهمة قتل متعاونين مع سلطات الأحتلال وإلقاء زجاجات على دروية عسكرية .

وفي يوم 16 / 6 / 1991 م أنتشرت قوات كبيرة من الجنود الإسرائليين في منطقة الحرم القدسي وأقامت حواجز التفتيش ومنعت المسلمين من الوصل إلى الحرم بحجة تمكين ثلاثة من قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية بالدخول إلى الحرم الشريف في ضوء طلب تقدمت به الحركة الصهيونية التي تطلق على نفسها اسم أمناء جبل الهيكل ، زاعمة أن أعمال بناء تجري في الحرم مخالفا للقانون .

وأدعي ناطق إسرائيلي أن إنتشار قوة كبيرة في منطقة الحرم ثم إتخاذه لتوفير الحماية للقضاة الثلاثة على حد تعبيره .

ومن ناحية أخرى رشق طلاب مدرسة القدس في منطقة وادي الجوز صباح يوم 16 / 6 / 1991 دوريات عسكرية إسرائيلية بالحجارة وأصيب بعض الطلاب بالرصاص المطاطي الذي أطلقته عليهم قوات الأحتلال كما أعتقلت عددا آخر منهم وفي حي أرمون هنتسفي بالقدس المحتلة أعتقلت الشرطة الإسرائيلية فتاة بتهمة العثور بحوزتها على زجاجة حارقة .

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية في تقريرها اليومي عن الأنتفاضة أن المحكمة العسكرية في رام الله حكمت على الشاب الفلسطيني عودة جلايطة 25 عاما من مدينة أريحا بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف سنة كما أجهضت المواطنة حنان فقه (29 عاما) من مخيم رفح وهي حامل في شهرها الثالث من جراء تعرضها للضرب على أيدي جنود الأحتلال وذلك في أعقاب إقتحام منزلها ومحاوته إعتقال زوجها .

وقد أحتجت وكاله الغوث الدولية لدي سلطات الأحتلال على قيام جنود الاحتلال باقتحام العيادة الطبية التابعة لوكالة غوث اللاجئين في مخيم جباليا .

وأسفرت المواجهات والمصادمات في قطاع غزة عن إصابة 12 مواطنا بجراح وأجهاض 4 سيدات من جراء الغاز المسيل للدموع ، كما أعتقلت سلطات الأحتلال 12 مواطنا بعد مداهمة منازلهم وهدمت القوات سور نادي الأتحاد الرياضي في حي الشجاعية في غزة بحجة رشق الدوريات الإسرائيلية بالحجارة بالقرب من هذا السور .

ومن ناحية أخرى طعن مواطن فلسطيني مستوطنا إسرائيليا في مستوطنة سيد نيرموت الواقعة بالقرب من الخط الفاصل بين الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل .

وفي يوم 22 / 6 / 1991 م أعترفت إسرائيل لأول مرة بالقيام بعمليات سرية ضد مناضلي الأنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وهو ما كانت تنفية منذ أعوام ، فيما رأي السفير الإسرائيلي لدي واشنطن زالمان شوفال أن على الحكومة الإسرائيلية الخيارين الأستيطان في الأراضي المحتلة أو والمساعدات الأمريكية لدمج أعداد كبيرة من المهاجرين .

وقالت مصادر عسكرية رسمية أن وحدات الجيش التي تعمل بالتنسيق مع جهاز الأمن الداخلي « شين بيت » تقوم بأنشطتها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ زمن بعيد .

وأكدت هذه الأنباء ما يؤكده الفلسطينيون منذ زمن طويل كما أكدت أن بعض الصحفيين الذين كشفوا النقاب عن هذه العمليات تعرضوا لسحب التراخيص الصحفية التي تمنحها لهم إسرائيل لمزاولة أنشطتهم بموجبها .

إلا أن مسئولين عسكريين رفضوا الأفصاح عما دفعهم إلى إزاحة الستار عن التفاصيل الخاصة بالوحدات السرية مما أثار تكهنات لشأن نوايا رئيس هيئة الأركان الجديد ايهود باراك .

وقد أتخذ باراك الذي عين في أبريل 1991 سلسلة من القرارات المثيرة للجدل منذ تعيينه في منصبه بما في ذلك قياسه بإعفاء عدد من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي من مناصبهم بعد عدة حوادث تسلل خلالها فدائيون إلى الأراضي المحتلة في الأونة الأخيرة .

وبدأ في حكم المؤكد أن ثير هذه الأنباء إنتقادات دولية بشأن الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع الأنتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وأتهم فلسطينيون بعض أفراد هذه الوحدات السرية بقتل فلسطيني في الأنتفاضة الفلسطينية التي مضي عليها 42 شهرا إلا أن الجيش نفي ذلك ، ووصف أفراد في هذه الوحدات في مقابلات عرضها التليفزيون الإسرائيلي كيف تقمصوا في زي فلسطينيين وفلسطينيات من أجل القبض على النشطين في الانتفاضة .

وعرض التليفزيون الإسرائيلي فيلما مدته 15 دقيقة ظهر فيه أحد أفراد الوحدات السرية وقد أستخدم أحمر شفاه وأرتدي ملابس نسائية ثم سار نحو عربي لايثير الشبهات في الشارع وسحب مسدسه وأعتقله .

وظهر في لحظات أخرى جنود يرتدون أغطيه رأس بيضاء وسوداء ويضعون شوارب مستعارة متخذين هيئة الفلسطينيين .

وقال أحد هؤلاء الجنود « ليس الهدف الرئيسي أستخدام السلاح » .

ويعلم سكان مخيمات اللاجئين وقرى الأراضي المحتلة بأمر هذه الفرق ولكن المواطنين الإسرائيليين لايعلمون عنها شيئا .

وقالت مصادر عسكرية أنه سيجري تكثيف أنشطة هذه الوحدات .

وقال مصدر : منعت هذه الوحدات أنشطة إرهابية كثيرة ويعمل الجيش الإسرائيلي على زيادة أنشطة هذه الوحدات وتنويع أنظمة عملياتها .

وأعرب فلسطينيون في ردود فعل مبدئية عن القلق من عرض هذا الفيلم .

وقال حسن وهو أحد مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وقد أصيب في ساقه برصاص أحد أفراد هذه الوحدات أثناء كتابة اسم المنطقة على الجدران في غزة « إن هذه الفرق أكثر خطورة من الجيش النظامي فأفرادها يتصرفون وفقا لمزاجهم بلا قيود » .

وقال زالمان شوفال سفير إسرائيل لدي الولايات المتحدة أنه سيتعين على إسرائيل أن تختار بين المعونات الأمريكية لأستيعاب موجة المهاجرين السوفييات وبين إقامة مزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة .

وقال : سيتعين على الحكومة الإسرائيلية عندما تحصل على جميع البيانات أن تقرر ما إذا كانت تفضل المستوطنات أم المعونات ، أحيانا تمر أوقات تضطر فيها الحكومات لمواجهة قضايا وأتخاذ قرارات صعبة بطريقة أو بأخرى .

ومن ناحية أخرى لاحظ مراسل وكالة فرانس برس أن حوالي ألفي فلسطيني شاركوا يوم 16 / 6 / 1991 في مسيرة في مخيم الشاطئ للاجئين شمال قطاع غزة المحتل للأحتفال بعيد الأضحي .

وتحولت التظاهرة إلى أعمال عنف حين ألقى بعض المتظاهرين الحجارة مما دفع الحرس الحدود الإسرائيليين إلى إطلاق النار وجرح ثلاثة فلسطينيين وفرض حظر التجول على مخيم الشاطئ وعلى وسط مدينة غزة .

وفي مخيم النصيرات المجاور سار شبان فلسطينيون بمناسبة عيد الأضحى على وقع الطبول رافعين شعارات مؤيده لمنظمة التحرير الفلسطينية ورفع بعض المتظاهرين علم حركة المقاومة الإسلامية « حماس » .

وعلى صعيد آخر ذكر تقرير لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا من الأراضي المحتلة أن العمليات الانتقامية لقوات الاحتلال الإسرائيلية وعصاباته الأستيطانية أدت إلى جرح « 35 » مواطنا بالرصاص المطاطي والكسور والاختناق بالغاز فيما أجهضت سبع سيدات فلسطينيات في قطاع غزة .

وفي يوم 23 / 6 / 1991 م أعرب ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي عن غضبهم وذهولهم بعد أن عرض التليفزيون الإسرائيلي لتحقيق حول « الوحدات السرية » المؤلفة من جنود إسرائيليين متنكرين يعملون سرا في الأراضي المحتلة لقمع الأنتفاضة ، فيما أطلق الجيش الإسرائيلي سراح حوالي تسعين سجينا فلسطينيا من قطاع غزة المحتل

بمناسبة عيد الأضحى ، وفي الوقت نفسه رأي الجنرال داني روتشيلد منسق ما يسمى باالأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أن الأنتفاضة مستمرة بالرغم من بعض مؤشرات أنحسارها .

فقد قال أحد الضباط الكبار في الجيش الإسرائيلي لصحيفة « يديعوت أحرونوت » أن جنود هذه الوحدات السرية هم في خطر دائم وأن ما كشفه التحقيق يزيد من هذا الخطر .

وكان التليفزيون الإسرائيلي قد أظهر في تحقيق أستمر دقائق عدة جنود يرتدون الكوفية الفلسطينية وأخرين متنكرين في زي نسائي مكلفين بالعمل في الأراضي المحتلة .

وقال أحد الجنود للتليفزيون أن هدف هذه الوحدات هو « أسر أو قتل الذين ينتمون إلى نواة أصلبة للفلسطينيين المدونين الخطيرين والمسلحين » .

ورأى وزير الحرب الإسرائيلي السابق إسحق رابين الذي أمر بإنشاء هذه الوحدات أن هذا التحقيق « خطأ كبيرا جدا وأن هذه الوحدات تشكلت في نهاية العام الأول من الأنتفاضة 1988 م ــ لشل قدرة الفلسطينين المقنعين وكان يجب عدم إظهار الوسائل التي تستخدمها هذه الوحدات أمام الجمهور لأنها لاتزال تعمل » .

وتساءل الجنرال في الأحتياط بانوش بن غال بغضب « من هو بحاجة إلى مثل هذا التحقيق » .

وأضاف «إذن قريبا سينشر الجيش وسائل عمل الموساد ــ الأستخبارات الإسرائيلية ــ أني لاأفهم كيف أن رئيس الوزراء إسحق شامير وهو عميل سابق في الأستخبارات الإسرائيلية يسمح بعرض مثل هذا التحقيق » .

وأعرب سياسيون من اليسار واليمين الإسرائيليين عن شجبهم .

وأكد رئيس اللجنة النيابية للشئون الخارجية والدفاع الياهو بن اليسار أن هذا التحقيق « تسبب بأضرار خطيرة وكان غير ضروري » .

وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي الجنرال نحمان شاى أن « الرسالة الرئيسية لهذا التحقيق هي ردع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من القيام بأعمال إرهابية وعليهم أن يعلموا في هذه الحال أنهم ليسوا في مأمن » .

ورأى مسئول عسكري كبير مكلف الأمن الداخلي طلب عدم ذكر أسمه أن « التحقيق لايتضمن أية معلومات مهمة وأن الفلسطينيين يعلمون منذ زمن طويل بوجود هذه الوحدات » .

وأدلي رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ليهود باراك برأية حول هذا الموضوع في الأيام التالية أمام نواب لجنة الشئون الخارجية والأمن .

ومن ناحية أخرى علم من مصدر فلسطيني أن الجيش الإسرائيلي أطلق يوم 23 / 6 / 1991 سراح حوالي 90 سجينا فلسطينيا من قطاع غزة المحتل بمناسبة عيد الأضحى .

ووصل السجناء الذين كانوا معتقلين في سجن كنسيعوت في صحراء النقب جنوب ـــ على متن باصين إلى قطاع غزة وقد أطلقت السلطات الإسرائيلية في وقت سابق سراح تسعة فلسطينين من الضفة الغربية كانوا معتقلين في سجن مجيد وبشمال إسرائيل .

وكانت السلطات الإسرائيلية أعلنت عن إطلاق سراح 300 سجين من الضفة الغربية ومائة من قطاع غزة « في الأيام القليلة المقبلة » .

ولايزال حوالي 15 ألف فلسطيني معتقلين حاليا في السجون الإسرائيلية وفق مصادر إدارة السجون .

ومن جانب آخر قال الجنرال داني روتشيلد منسق الأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أن الأنتفاضة مستمرة بالرغم من بعض مؤشرات أنحسارها .

وقال المسئول العسكري للإذاعة الإسرائيلية خلال زيارة إلى مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية أن « الأنتفاضة لم تصل إلى نهايتها بالرغم من أننا نلاحظ أن

الفلسطينيين يبحثون عن طرق جديدة ، بعد ثلاث سنوات ونصف من الأنتفاضة الشعبية » .

والتقي الجنرال روتشيلد في هذه المناسبة بمسئولين عن غرفة التجارة بالمدينة الذين تم أنتخابهم أخيرا .

وفي غضون ذلك بدأ مئات المعتقلين الفلسطينيين في سجني النفحة وعسقلان جنوب إسرائيل إضرابا « مفتوحا » عن الطعام أحتجاجا على شروط أعتقالهم .

ويطالب المعتقلون بتحسين الغذاء والشروط الصحية ويشكون من الصعوبات التي تواجهها عائلاتهم لزيارتهم ، ويطالبون أيضا بإعادة أجهزة الراديو والتليفزيون التي صودرت منهم أثناء حرب الخليج » .

ونفي المتحدث باسم مصلحة السجون الإسرائيلية هذه الأتهامات مؤكدا أن السجناء يتقلون الغذاء الأساسي نفسه الذي يتلقاه الجنود الإسرائيليون .

وفي يوم 24 / 6 / 1991م أستشهد مواطن فلسطيني وأصيب 38 مواطنا بجراح وحالات أختناق وأجهاض 3 نساء في المواجهات التي دارت في الأرض المحتلة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي .

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية أن قطاع غزة شهد مواجهة عنيفة إصيب فيها 11 مواطنا في مدينة غزة و12 مواطنا في مخيم الشاطئ و4 مواطنين في مخيم خان يونس وثلاثة مواطنين في مخيم رفح .

وبينما واصلت قوات الأحتلال فرض حظر التجول على مخيم الشاطئ لليوم الثاني على التوالي كثفت وجودها في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة حيث حاصرت المساجد وطافت الورديات بالشوارع وأزقة المدينة لأستفزاز المواطنين وأجبارهم على إزالة الشعارات الوطنية من فوق جدران المساجد .

وفي المقابل تمكن شابان فلسطينيان من إصابة أثنين من أفراد حرس الحدود

الإسرائيلي بجراح برشقهما بالحجارة في مخيم الشاطئ رغم حظر التجول المفروض عليه كما هاجم فلسطينيون مقر الحاكم العسكري في قلقيلية بالحجارة والزجاجات الحارقة .

وفي الوقت نفسه أذاع راديو لندن يوم 24 / 6 / 1991 أن السلطات الإسرائيلية بدأت في الأفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين كبادرة حسن نية بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك .

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي موشى أرينز قد صرح في وقت سابق بأنه سيفرج عن عدد يصل إلى 4 معتقلين إلا أنه لم يطلق حتى الأن إلا سراح 89 فلسطينيا من سجن « مجدو » في شمال إسرائيل ومن سجن آخر في صحراء النقب وكان أغلبهم محتجزين لأتهامهم بمهاجمة جنود إسرائيليين .

ومن جهة أخرى أعلنت مصادر الأمن الإسرائيلية أن القوات الإسرائيلية تمكنت من أعتقال أعضاء مجموعة من فلسطينيين كانت قد قتلت 16 متعاونا مع قوات الأحتلال في قطاع غزة .

وقالت هذه المصادر أن هذه المجموعة تطلق على نفسها اسم « النسور السوداء » وأن أعضاءها من رفح قد أعترفوا بالقيام بعملياتهم بناء على أوامر حركة فتح .

وأضافت المصادر أنه تم أعتقال جانب من هذه المجموعة وهي تحمل مسدسات وأسلحة أوتوماتيكية في رفح يوم 16 يونية 1991 ثم تم أعتقال بقية المجموعة بعد ذلك .

وفي يوم 28 / 9 / 1991 م عم إضراب شامل جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحدة للأنتفاضة أحتجاجا على ضم سلطات الأحتلال للشطر الشرقي لمدينة القدس ولتأكيد أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين فيما وزعت منظمات فلسطينية منشورات تنتقد التصفيات التي تتم على أيدي الملثمين وطالبت بأعلان نتائج التحقيق في هذا الموضوع .

وأفادت أنباء الوطن المحتل أن المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أضربوا عن العمل بمناسبة مرور 24 عاما على إعلان سلطات الأحتلال ضم القدس الشرقية .

فقد أغلقت المتاجر والمصانع والمكاتب أبوابها وتوقفت حركة المرور في معظم إجزاء قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية .

وكانت سلطات الأحتلال قد أعلنت ضم القدس الشرقية في 28 يونيو1967 م بعد أقل من شهر من أحتلالها في حرب يونيو العربية الإسرائيلية من ذلك العام .

وأصدرت قيادة الأنتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ 42 شهرا بيانا دعت فيه جماهير الشعب الفلسطيني إلى أعتبار هذا اليوم يوما للنضال ضد الضم وتأكيد أن القدس عربية عاصمة لدولة فلسطين .

وذكر مصدر فلسطيني أن جثة فلسطيني كان خطف على يد مجموعة من الرجال الملثمين في قرية عرابة قرب جنين في شمال الضفة الغربية المحتلة عثر عليها .

وكان أحمد سادات ــ 61 عاما ــ قد خطف من منزله بتهمة التعاون مع إسرائيل وعثر على جثته قرب القرية مطعونة بالسكاكين وتحمل آثار تعذيب ووزعت منظمات فلسطينية ممثله في القيادة الوطنية الموحدة للأنتفاضة منشورات في القرية تلقي فيها مسئولية القتل على مجموعة من القوات الضارية في الأنتفاضة تعرف باسم « الفهود السود » من منطقة جنين التي لا تخضع بحسب رأيها لأي رقابة وطالبت الخاطفين بإعلان نتائج التحقيق مع الضحية وأشارات إلى أن مثل هذه الأعمال مخالفة لتعليمات البيان الرقم 71 الصادر عن القيادة الموحودة للأنتفاضة ضد أحكام الأعدام التي تجري بلا محاكمة .

ووقعت البيان حركة الشبيبه التابعة لحركة فتح والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين ، ومن جهة أخرى نظم العشرات من عائلات السجناء الفلسطينيين اعتصام تضامنا مع أقربائهم الذين ينفذون إضرابا عن الطعام في سجون نفحه

وعسقلان والرملة في فلسطين المحتلة عام 48 ، ويطالب هؤلاء السجناء بتحسين شروط أعتقالهم ويشتكون من صعوبات تلقي الزيارات منذ أن فرضت السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين الذين ينتقلون إلى تلك المناطق الحصول على أجازة إقامة .

وذكرت تقارير صحفية يوم 28 / 6 / 1991 أن الجيش الإسرائيلي القي القبض على خمسة من المستوطنين اليهود من الضفة الغربية إنتابتهم حالة من الاهتياج في قرية بين عمران ، ونقلت صحيفة « معاريف » عن الفلسطينيين قولهم أن المستوطنين الذين كانت من بينهم سيده وهم من مستوطنة يزهار قد دخلوا القرية التي تقع بالقرب من نابلس وهم يطلقون نيران مدافعهم في الهواء .

وقال الفلسطينيون أن اليهود حطموا زجاج السيارات واشعلوا النار في أحدي الشاحنات ورسموا نجمة داود بالطلاء الأسود على جدران المنازل وأقتحموا بعض المنازل حيث حطموا قطع الأثاث والأوانى الفخارية وأكد ضابط كبير في الجيش أنه لم تكن هناك أي مبررات لهذا الهجوم وأعلنت قوات الأحتلال أن مدينة نابلس منطقة عسكرية مغلقة وأقامت الحواجز العسكرية على مداخلها الأربعة .

هذا وفرض حظر التجول على مدينة الخليل لمدة ثلاثة أيام 25 - 28 / 6 / 1991 في أعقاب طعن مستوطن ، وعلى قرية كفر قدوم لليوم الثاني ، وفرض على قرية الخضير ونعلين ، وفرض على قرية كفر عينن كما فرض الحصار العسكري على مخيم الجازون والقبيه وقطنه ، وجرح في مواجهات حوالي 40 مواطنا كما أعتقلت السلطات العسكرية حوالي 25 مواطنا في مناطق نابلس وقلقيلية والقدس وبيت لحم ورام الله وطولكرم وفي نهاية شهر يونيو 1991 م ساد الإضراب العام في الأراضي المحتلة ـــ أستجابة لنداء القيادة الموحدة للأنتفاضة ـــ وذلك للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين الذين يعانون من تردي أوضاعهم داخل المعتقلات والسجون الإسرائيلية .

وقد أغلقت المحال التجارية وامتنع العمال عن التوجه لأعمالهم وتقلصت حركة المرور والمواصلات في معظم الأراضي المحتلة بسبب الأضراب وكانت السلطات

الإسرائيلية قد صعدت مؤخرا ممارستها التعسفية ضد المعتقلين الفلسطينين بما في ذلك منع الغذاء عنهم في بعض الأيام ومنع زيارة ذويهم لهم وحرمانهم من الرعايا الصحية .

وفي الوقت نفسه فرضت سلطات الأحتلال الإسرائيلي حظر التجول في مخيم رفح أثر إطلاق النار على أفراد قوة عسكرية إسرائيلية قرب المخيم ، كما شهدت مدينة طولكرم أمس إنتشارا عسكريا مكثفا لقوات الأحتلال أثر حوادث لألقاء الحجارة على بعض أفرادها :

من ناحية أخرى أتهمت السلطات الإسرائيلية أربعة مواطنين فلسطينيين من بلدة سخنين بقضاء عكا ، داخل إسرائيل بالتخطيط لتدمير مصنع سلاح تابع لمؤسسة تطوير الوسائل القتالية الإسرائيلية .

وذكر راديو إسرائيل أن المتهمين الأربعة أحيلوا إلى محكمة حيفا المركزية حيث أتهموا كذلك بحيازة وسائل تفجير وقنابل وبالعمل على أغتيال إسرائيليين يعملون في تطوير الوسائل القتالية ومتعاونين مع السلطات الإسرائيلية وأضاف الراديو أن أثنين من المتهمين وضعا الخطوات العملية لتفجير مصنع سلاح تابع للمؤسسة وقدما تقريرا إلى جهات وصفها الراديو بأنها معادية عن نشاط المؤسسة .

وفي يوم 30 / 6 / 1991 م أعترف متحدث بإسرائيل بوجود 6200 فلسطيني في معتقل أنصار 3 في صحراء النقب لم يذكر المتحدث في تصريحه الذي أذاعة راديو إسرائيل عدد المعتقلين الفلسطينيين في مختلف السجون الإسرائيلية .

وعلى الصعيد ذاته ذكر تقرير نشرته صحف الأرض المحتلة أن المعتقلين العرب يعيشون في السجون الإسرائيلية ظروفا سيئة للغاية وقال المصدر أن السلطات الإسرائيلية تضع كل 35 معتقلا في غرفة يبقون داخلها لمدة 22 ساعة يوميا .

* * *

وفي يوم 12 / 7 / 1991 م وقعت مواجهات عنيفة في الأرض المحتلة بين شبان

الأنتفاضة وجنود الأحتلال الإسرائيلي ، ففي القدس أستشهد شاب فلسطيني من عنانا بينما أصيبت سيدة إسرائيلية في مستوطنة في حي شعفاط بجراح أثر رشق سيارتين إسرائيليتين بالحجارة وفي غزة أصيب 27 مواطنا فلسطينيا وأجهضت ثلاث مواطنات فلسطينيات لتعرضهن للغاز المسيل للدموع بينما أصيب جنديان إسرائيليان بجراح في رأسيهما أثر رشقهما بالحجارة في شارع النصر .

كما هاجم الفلسطينيون موقعا إسرائيليا في منطقة الغور الشمالي قرب مستوطنة جينشر و لم ينشر راديو إسرائيل الذي أذاع النبأ إلى وقوع خسائر بشرية أو مادية في الموقع وكان الراديو قد زعم أن النار أطلقت من الأراضي الأردنية على دورية إسرائيلية وأنها ردت على النار بالمثل .

وفي بيت لحم ألقيت ثلاث عبوات ناسفة على مقر الحاكم العسكري في بيت لحم و لم يسفر أنفجارها عن أضرار أو خسائر ، وقامت السلطات الإسرائيلية بأعتقال 13 شابا فلسطينيا للتحقيق معهم في هذا الحادث كما أعتقلت السلطات 4 من شبان قرية قوصين في نابلس بعد مداهمة منازلهم في حملة اعتقالات مشابهة وحكمت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في نابلس على مواطنين فلسطينين بالسجن لمدد متفاوته بسبب المشاركة في أعمال الأنتفاضة .

وفي يوم 13 / 7 / 1991 م أستشهد فلسطينيين وأصيب 8 أخرون في أشتباكات مع قوات الأحتلال الإسرائيلي في مدينة جنين بالضفة الغربية وأحد مخيمات قطاع غزة ومناطق أخرى في الأراضي المحتلة .

وقامت قوات الأحتلال بعملية وصفت بأنها أكبر عملية عسكرية في مدينة نابلس خلال الـ 12 شهرا الأخيره ، حيث فتشت المنازل بحثا عن المشتركين في القاء قنابل حارقة على الإسرائيليين وعثرت قوات الأحتلال على بنادق مصنعة بالمنازل وسكاكين وأدوات حادة أخرى . وأشترك في هذه العمليات الجنود تساندهم طائرات الهليكوبتر .

وفرضت قوات الأحتلال حظر التجول على نابلس ، التي تضم 120 ألف

نسمة وأعتقلت عشرات الأشخاص وصادرت أسلحة مصنوعة بالمنزل وسكاكين .

وعلى صعيد آخر أقامت سلطات الأحتلال الإسرائيلي مستوطنة جديدة في منطقة رام الله تحمل اسم « كريات سيفر » وذلك على أراضي قرية « دير قديس » العربية ، والمستوطنة هي أحدي المستوطنات التي تشكل إقليم « مودعين » الذي خطط له لأستيعاب 150 ألف مستوطن ويتشكل الإقليم من مستوطنات مكايم ، ومتيناهو وحشبانينم بالإضافة إلى كريات سيفر ورعوت وهو أحد المشروعات التي تضمنتها خطة شارون وزير الإسكان الإسرائيلي التي تهدف إلى إلغاء الخط الأخضر عمليا .

وقد قدمت 7 شخصيات فلسطينية في الأراضي المحتلة مذكرة إلى سفراء الدول الأوروبية في إسرائيل بشأن مخطط إسرائيلي جديد يستهدف أقامة مستوطنات جديدة في مدينة القدس المحتلة .

وأكدت المذكرة أن إقامة المستوطنات وخاصة تلك التي ستقام شمالي القدس المحتلة سيكون لها تبعات سلبية على جهود تحقيق التسوية السلمية في المنطقة .

وفي يوم 14 / 7 / 1991 م أعتقلت قوات الأحتلال الإسرائيلي 55 فلسطينيا في مدينة نابلس عملية وصفت بأنها أكبر عملية أعتقال منذ أحتلال المدينة في عام 1967 م ، ويضم المعتقلين عشرة أشخاص كانوا في قائمة المطلوب القبض عليهم للأشتباه في إطلاقهم النار على الإسرائيليين والفلسطينيين المشتبه في تعاونهم مع سلطات الأحتلال .

كما تضم 14 فلسطينيا من الممتنعين عن دفع الضرائب لسلطات الأحتلال ، حيث يعد الأمتناع عن دفع الضرائب أحدي وسائل الأحتجاج على الأحتلال .

وذكرت مصادر أمنية أن حوالي مائة عربة مدرعة إسرائيلية أشتركت في حصار نابلس ، وأن الجنود قاموا بعمليات التفتيش المنازل في الوقت الذي كانت تحلق فيه طائرات الهليكوبتر فوق المدينة .

كما فرضت حظرا جزئيا للتجول على بلدة جنين ، حيث قتل الجنود الإسرائيليين

فلسطينيا وتخشي سلطات الأحتلال أنفجار الأضطرابات في جنين أحتجاجا على أستشهاد أحد شبابها برصاص قوات الأحتلال .

وفي تطور آخر ، ذكرت مصادر فلسطينية أن خمسة ملثمين قتلوا أحمد أصلان الذي عينته سلطات الأحتلال الإسرائيلي رئيسا لمخيم غازي في قطاع غزة ، لتعاونه مع سلطات الأحتلال ، كما قتل أحد السجناء زميله الفلسطيني للأشتباه في تعاونه مع سلطات السجن الموجود في جنوب إسرائيل ، وقالت مصادر عسكرية أن الرجلين ينتميان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ويصل بذلك عدد الفلسطينيين الذين قتلوا بأيدي الفلسطينيين إلى 410 أشخاص لأتهامهم ــ غالبا ــ بالتعاون مع سلطات الأحتلال .

كما استشهد 827 فلسطينيا بأيدي الإسرائيليين في حين لقي 67 إسرائيليا مصرعهم منذ بدء الأنتفاضة حتى 14 / 7 / 1991 .

وفي يوم 15 / 7 / 1991 م أستشهد مواطن فلسطيني من سكان النقب متأثرا بجراحه أثر إصابته برصاص الجنود الإسرائيليين .

وذكر راديو إسرائيل أن المواطن ــ الذي لم يذكر اسمه ــ حاول أن يصدم بسيارته أحد رجال البوليس عند أحد الحواجز جنوب جبل الخليل فأطلق عليه الجنود الإسرائيليون النار واردوه قتيلا .

وفي الوقت نفسه ذكر راديو إسرائيل أن العمل يجرى حاليا لبناء مستوطنة جديدة قرب مستوطنة « هارهدار » بالضفة الغربية المحتلة ، وأوضح الراديو أن المستوطنة على أراضي قرية « بدور » برام الله .

ومن جانب آخر سدت قوات الأحتلال الإسرائيلي مدخل مدينة « طولكرم » بالصخور والأتربة وأعلنت المدينة منطقة عسكرية مغلقة وذلك بحجة تعرض دورية إسرائيلية للرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة .

وفي يوم 19 / 7 / 1991 م لقي جندي إسرائيلي مصرعه وأصيب آخر ، أثر قيام

سائق سيارة فلسطيني بدهسهما في منطقة تبعد 22 كيلو مترا شمال قطاع غزة المحتل .

وذكر متحدث عسكري إسرائيلي أن الجندي القتيل يبلغ من العمر 19 عاما وأسمه ناداف ديري من بلدة عتليت ، وأنه كان يتجه إلى بلدته لقضاء عطلة السبت اليهودية مع عائلته ، عندما دهسته السيارة الفلسطينية ، مشيرا إلى أنه من المعتقد أن يكون الحادث متعمدا .

وأضاف المتحدث أنه يتم حاليا شن حملة مطاردة واسعة النطاق للعثور على المواطن الفلسطيني ، مشيرا إلى أن السلطات الإسرائيلية تعرف شخصيته .

ومن ناحية أخرى أعترفت سلطات الأحتلال بأصابة خمسة من جنودها ، أثر مهاجمة فلسطينين مركز لقوات الأحتلال في مدينة خان يونس بالقطاع ، مستخدمين في ذلك القنابل اليدوية .

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها جورج حبشي قد بادرت قبل أعتراف السلطات الإسرائيلية بالإعلان عن مسئوليتها عن الهجوم .

ومن ناحية أخرى وضعت السلطات الإسرائيلية خطة للحد من عمليات الطعن بالسكاكين التي يقوم بها شباب الأنتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة وتتضمن الخطة زيادة عددالحواجز في الطرق المؤدية إلى الخط الأخضر إضافة إلى منع الشباب الفلسطيني الأعزب من دخول مناطق عام 1948 م .

وفي يوم 20 / 7 / 1991 م صادرت السلطات الإسرائيلية ثلاثة ملايين و12 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وقال تقرير صادر عن دائرة الشئون الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية ، أن مصادرة هذه الأراضي تمت خلال الفترة من يونيو 1967 م وحتى نهاية يونيو الماضي ، وأضاف أن سلطات الأحتلال أقامت خلال هذه الفترة 200 مستوطنة .

وتوقع التقرير أن يرتفع عدد الوحدات السكنية قريبا إلى 35 ألف وحدة ،

وأشار التقرير إلى أن أكثر من 80 ٪ من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعيشون تحت خط الفقر .

وفي يوم 20 / 7 / 1991 م أسفرت المواجهات والمصادمات العنيفة التي وقعت بين قوات الأحتلال الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين في مناطق متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن إصابة 21 مواطنا وأجهاض 3 سيدات .

وذكرت مصادر فلسطينية أن المواجهات العنيفة مع قوات الأحتلال تركزت في مدينة الخليل ورام الله وخان يونس .

وفي الوقت نفسه أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في غزة أحكاما بالسجن مدى الحياه على خمسة شبان فلسطينيين من خان يونس بتهمة العضوية في تنظيم تابع لحركة فتح وحيازة أسلحة وإطلاق الرصاص على دوريات الأحتلال ، كما تم أعتقال 16 مواطنا بدون محاكمة من أنحاء متفرقة من قطاع غزة المحتل .

وعلى صعيد آخر ذكرت صحيفة « يديعوت أحرونوت » أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل في الأسبوع الماضي وصل إلى 1548 مهاجرا بينهم 1393 مهاجرا من الأتحاد السوفييتي .

وفي يوم 21 / 7 / 1991 م شهدت مدن وقري ومخيمات الأراضي العربية المحتلة حالة من التصعيد ضد قوات الأحتلال الإسرائيلي قبيل وصول وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر لإسرائيل حيث أندلعت مواجهات ومصادمات عنيفة في جنين والخليل ورام الله وغزة وخان يونس هاجم خلالها شبان الأنتفاضة الدوريات الإسرائيلية بالزجاجات الحارقة والقنابل اليدوية كما طعن شابان عربيان صاحب مصنع إسرائيلي بتل أبيب بينما أغلقت سلطات الأحتلال مدينة القدس .

وقد أقترن التصعيد بمسيرة نظمتها مدينة القدس حركة السلام الآن ، ومرت أمام منزل إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل وقد دعت المسيرة التي ضمت أعضاء من أحزاب المعارضة والأعضاء العرب في الكنيست إلى تعزيز جهود السلام .

وفي مجال عمليات الأنتفاضة أعتقل جنود الوحدات الخاصة شابا ملثما في الشجاعية بغزة بعد محاصرة القرية وحولت سلطات الأحتلال إلى الأعتقال الإداري 31 مواطنا من غزة لمدة ستة أشهر وداهمت قوات الأحتلال وحرس الحدود المسجد الكبير لمخيم البريج حيث أجري أفرادها عمليات تفتيش بداخله عبثوا خلالها بالكتب الدينية وأدعت قوات الاحتلال بأنها عثرت خلال العملية على مسدس وملابس الملثمين .

وقد ألقيت قنبلة يدويه بأتجاه سيارة جيب عسكرية لدي مرورها في منطقة نعن شرق خان يونس وأنفجرت وسط الطريق و لم تحدد الخسائر وأغلقت قوات الأحتلال المنطقة وأجرت عمليات تمشيط في المنازل وفرضت حظر التجول على المنطقة وأسفرت المواجهات عن إصابة 11 مواطنا فلسطينيا بجراح من جراء تعرضهم للضرب المبرح وأجهضت سيدتان فلسطينيان نتيجة تعرضهما للغاز المسيل للدموع .

كما قتل جندي إسرائيلي وأصيب آخر عندما قام الشاب الفلسطيني جمال قادر من بلدة دير البلح بقطاع غزة المحتل بدهم مجموعة من الجنود الإسرائيليين كانوا ينتظرون الأتوبيس بالقرب من مستوطنة إسرائيلية شمال مدينة عسقلان بواسطة سيارة كان يقودها وذكر متحدث عسكري إسرائيلي أنه تم أعتقال جمال قادر أثناء محاولته عبور خط وقف إطلاق النار مع الأردن . ومن ناحية أخرى أصيب جندي إسرائيلي في بلدة كريات جات أثر قيام فلسطيني بدهم الجندي الإسرائيلي .

وفي يوم 27 / 7 / 1991 م أستشهد شاب فلسطيني متأثرا بجراحة التي أصيب بها ، خلال أعنف أشتباكات بين مئات المواطنين الفلسطينيين وقوات الأحتلال الإسرائيلية منذ أنتهاء حرب الخليج في شهر فبراير 1991 والتي وقعت مساء يوم 27 / 7 / 1991 .

وقد أسفرت الأشتباكات الدامية أيضا عن أصابة سبعة مواطنين فلسطينين بينهم ثلاثة على الأقل في حالة خطيرة جدا ، حيث أصيبوا بطلقات في أعناقهم وأكبادهم ، في حين أعتقلت سلطات الأحتلال 18 مواطنا فلسطينيا ، كما أصيب 3 جنود

إسرائيليين لألقاء الحجارة عليهم ، أثناء الأشتباكات .

وقد بدأت الأشتباكات التي شملت عددا من مناطق قطاع غزة المحتل وإن تركزت في حي الشيخ رضوان من مدينة غزة بعد ساعات قليلة من صلاة الجمعة ، التي دعا خلالها أمام أحد مساجد حي الشيخ رضوان الفلسطينيين إلى الخروج والجهاد في الشوارع ضد المحتل الإسرائيلي .

وعقب الصلاة بدأ مئات من الشباب الفلسطيني الملثم في التدفق على شوارع حي الشيخ رضوان ، حيث أقاموا المتاريس في الشوارع وأشعلوا النار في إطارات السيارات ، وألقوا الحجارة على الجنود الإسرائيليين ، الذين ردوا عليهم بالرصاص الحي وقنابل الغاز .

وذكر شهود العيان أنه بالرغم من قسوة هجمات الجنود الإسرائيليين وعنف ضرباتهم ، إلا أنهم فشلوا لعدة ساعات في أخماد المظاهرات الفلسطينية .

والمعروف أن حي الشيخ رضوان يعتبر أحد أهم معاقل الحركة الإسلامية التي تدعو لأستمرار الكفاح المسلح ضد إسرائيل .

ومن ناحية أخرى أعترف موشى أرينز وزير الدفاع الإسرائيلي بوجود برنامج لتوزيع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين على المستوطنين اليهود . بدون مقابل ، لتشجيع الأستيطان الإسرائيلي .

وفي يوم 30 / 7 / 1991 م ذكرت مصادر عسكرية إسرائيلية أن شابا فلسطينيا وأسمه نبيل قدوره (21 عاما) قد لقي مصرعه في قرية سلوان قضاء رام بالضفة الغربية المحتلة .

وأضافت المصادر الإسرائيلية أن الشاب توفي من جراء إطلاق دورية إسرائيلية النار على عدد من المتظاهرين رشقوا أفراد الدورية بالحجارة .

في الوقت نفسه ذكرت وكالة رويتر أن مواطنا فلسطينيا طعن مستوطنا إسرائيليا في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة .

وقالت الوكالة أن المواطن الفلسطيني طعن المستوطن أثناء توجهه لأحدى المناطق اليهودية القديمة في الخليل وأن المستوطن حاول أن يخرج مسدسه لإطلاق النار على الفلسطيني إلا أنه كان قد أصيب قبل أن يتمكن من ذلك .

وفي الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات المطالبة بوقف عمليات الاستيطان الإسرائيلية مقابل وقف المقاطعة الأقتصادية العربية لإسرائيل أعلن أريل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي عن بناء مدينة كبيرة على جانبي الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية المحتلة ، وأضاف شارون أن وزارة الإسكان بدأت أعمال البنية الأساسية للمدينة وقال أن هذه المدينة التي ستسمى ، « أفني هيفتر » قرب طولكرم ستشكل جزءا من خطة لبناء مدن إسرائيلية على طول الخط الأخضر .

وقال شارون أن نصف أعمال البناء الجديدة التي ستقام في السنوات القادمة ستبني في مواقع على الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وفي القدس .

وعلى الصعيد نفسه وصل إلى إسرائيل 500 مهاجر يهودي جديد من الأتحاد السوفييتي بعد أن كان معدل المهاجرين الجدد خلال الأيام الماضية 350 مهاجرا يوميا .

وقد صرح إسحق بيرتس وزير الأستيعاب الإسرائيلي بأنه منذ بدء موجه الهجرة اليهودية السوفييتية وصل إلى إسرائيل 4500 عالم يحملون درجة الدكتوراه وأنه تم أستيعاب حوالي 2000 منهم في الصناعات والمؤسسات التعليمية ومعاهد التطوير والأبحاث .

وقال أنه تم أستيعاب 700 عالم خلال الفترة الماضية في مجال الإلكترونيات وفي يوم 17 / 8 / 1991 م شنت سلطات الأحتلال الإسرائيلية حملة أعتقالات واسعة النطاق شملت عددا كبيرا من الشبان الفلسطينيين بالقدس المحتلة وزعم متحدث عسكري إسرائيلي ـــ في معرض تبريره لحملة الأعتقالات ـــ أنه تم ضبط أعلام فلسطينية في منازل المعتقلين بالإضافة إلى صور لقيادات فلسطينية .

وكان مجهولون ـــ يعتقد أنهم فلسطينيون ـــ قد أضربوا النار في سيارة إسرائيلية في ساعة متأخرة من مساء 15 / 7 / 1991 في أحد أحياء القدس ، مما أسفرت عن أحتراقها بالكامل وقامت سلطات الأحتلال من جانبها وكالعادة بأغلاق المنطقة وأعتقال عدد من الشباب الفلسطيني .

ومن ناحية أخرى ، أعلن تعيين الكولونيل يوسى زئيف حاكما عسكريا لقطاع غزة المحتل ، ليحل محل الجنرال سامي موسا في الذي شغل هذا المنصب في السنوات الأخيرة .

ومن المقرر أن يتسلم زئيف مهمام منصبه في بداية شهر سبتمبر ، حيث سيتم ترقيته من رتبه كولونيل ، « عقيد » إلى رتبه الجنرال .

وفي الوقت نفسه ذكرت صحيفة ـــ معاريف ـــ الإسرائيلية نقلا عن مصادر عسكرية أن رئيس الأركان الإسرائيلية قرر تعيين عددا من أكفاء الضباط في مراكز ومواقع هامه وحساسة ، كجزء من سياسته لمواجهة الأنتفاضة الفلسطينية بأفضل عناصر الجيش الإسرائيلي .

وأضافت الصحيفة أنه تقرر تعيين الكولونيل موشيه يعلون في منصب القائد العسكري للضفة الغربية وكان يشغل منصب قائد كتيبة مظليين ، في حين سيتم تعيين الكولونيل دورون إبروتشكس ـــ وهو أحد أبرز ضباط ، المظلات الذي شارك في غزو لبنان عام 1982 م ـــ في منصب قائد قوات المظلات .

وفي إسرائيل قرر 90 من الشخصيات الفلسطينية البارزة من بينهم رؤساء البلديات العربية ونوابهم تنظيم أعتصام في خيمة يتم نصبها أمام مبني رئاسة الوزراء الإسرائيلية .

وأعلن متحدث باسم اللجنة القطرية للمجالس العربية أن الأعتصام سيستمر إلى أن تتم تلبية مطالبهم بحل الأزمة المالية التي تعاني منها مجالس البلديات منذ فترة ، بالإضافة إلى توقف السلطات الإسرائيلية عن سياسة التمييز ضد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية .

وفي يوم 18 / 8 / 1991 م شنت سلطات الأحتلال الإسرائيلية حملة أعتقالات واسعة النطاق شملت عددا كبيرا من الشبان الفلسطينيين بالقدس المحتلة ــ وزعم متحدث عسكري إسرائيلي ــ في معرض تبريره لحملة الأعتقالات ــ أنه تم ضبط أعلام فلسطينية في منازل المعتقلين بالإضافة إلى صور لقيادات فلسطينية .

وكان مجهولون ــ يعتقد أنهم فلسطينيون ــ قد أضربوا النار في سيارة إسرائيلية في ساعة متأخرة من الليل في أحد أحياء القدس ، مما أسفر عن أحتراقها بالكامل وقامت سلطات الأحتلال من جانبها وكالعادة بأغلاق المنطقة وأعتقال عدد من الشباب الفلسطيني .

ومن ناحية أخرى ، أعلن تعيين الكولونيل يوسى زئيف حاكما عسكريا لقطاع غزة المحتل ، ليحل محل الجنرال سامي موسا في الذي شغل هذا المنصب في السنوات الأخيرة .

وفي يوم 19 / 8 / 1991 م أستشهد فجرا مواطن فلسطيني بالضفة الغربية المحتلة ، أثر إطلاق الجنود الإسرائيليين النار عليه ليصبح بذلك ثاني شهيد فلسطيني خلال أقل من 24 ساعة بالإضافة إلى إصابة سبعة آخرين بجراح .

وذكر شهود عيان أن محمود أبو عزه أستشهد أثر قيام جنود إسرائيليين يركبون عربة دورية عسكرية بإطلاق النار عليه أثناء وجوده داخل منزله .

وقد أعترف متحدث عسكري إسرائيلي بالحادث ، إلا أنه أوضح أن تحقيقات تجري حاليا لمعرفة ملابساته .

وكانت مصادر بالأراضي المحتلة قد وصلت ليلة 19 / 8 / 1991 بأنها شهدت أعنف أشتباكات منذ شهر بين جموع المواطنين الفلسطينيين وقوات الأحتلال الإسرائيلية ، والتي أسفرت عن أستشهاد الفلسطيني محمود عمر « 70 سنة » بالإضافة إلى إصابة شاب آخر في مدينة رفح بقطاع غزة المحتل بجراح خطيرة .

وقال شهود عيان أن عددا من جنود الأحتلال أطلقوا الرصاص على الشاب

الفلسطيني وهو يقوم بكتابة شعارات وطنية على جدران أحد المنازل بالمدينة وأشاروا إلى أن الجنود كانوا يرتدون الملابس المدنية بقصد التخفي .

وفي الوقت نفسه أعلن متحدث عسكري إسرائيلي أن عبوة ناسفة أنفجرت يوم 19 / 8 / 1991 في مدينة نابلس لدي مرور سيارة عسكرية إسرائيلية عند المدخل الجنوبي للمدينة ، حيث أغلقت قوات الأحتلال المنطقة وبادرت بشن حملة أعتقالات واسعة النطاق شملت عشرات الفلسطينيين .

وفي مدينة الخليل بالضفة الغربية أيضا ، أصيبت نرمين محمود المناصرة وهي شابة فلسطينية بجراح خطيرة ، أثر إطلاق جندي إسرائيلي النار عليها .

وذكر متحدث إسرائيلي أن الفتاة الفلسطينية حاولت طعن جندي إسرائيلي بسكين ، قبيل أن يقوم جندي آخر بإطلاق النار عليها .

وقد قامت قوات الأحتلال بإغلاق قرية بني النعيم التي تنتمي لها الفتاة الفلسطينية بالقرب من الخليل وفرضت عليها حظر التجول .

ومن جانبها أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة حكما بالسجن المؤبد ثلاث مرات على إسماعيل سلامه سليمان وهو مواطن فلسطيني من سكان رفح ، بزعم إنتمائه إلى اللجان الضاربة التابعة لحركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي يوم 20 / 8 / 1991 م ساد الإضراب العام كافة أنحاء الأراضي المحتلة حدادا على الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص قوات الأحتلال الإسرائيلي في غضون الساعات الثماني والأربعين الماضية .

وقد أغلقت المتاجر الفلسطينية أبوابها وتوقفت حركة السير في الشوارع وأصاب الشلل كل مرافق الحياة نتيجة للإضراب .

وكان شهيدان فلسطينيان قد سقطا برصاص الأحتلال في الضفة الغربية في حين أصيب 19 آخرون بسبب أعمال القمع الإسرائيلي .

وذكرت مصادر فلسطينية أن جنود الأحتلال أطلقوا النار عشوائيا في بلدة قباطية وقرية عقابا بقضاء « جنين » كما أقتحمت قوات الأحتلال عددا من القرى العربية في أنحاء متفرقة من الأراضي المحتلة وأعتقلت العشرات من شبان الأنتفاضة .

وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة الغوث الدولية بقطاع غزة أن 13 إنتهاكا لحصانة منشآت ومكاتب وموظفي الوكالة قد سجلت من جانب جنود الأحتلال في الأيام العشرة الماضية .

ومن ناحية أخرى أظهرت أحصائية نشرتها صحيفة « معاريف » الإسرائيلية أن 144 جنديا إسرائيليا قد أصيبوا بجراح خلال الأشهر الستة الماضية .

وأوضحت الإحصائية أن أعمال المقاومة في الضفة الغربية خلال هذه الفترة قد شملت 97 حالة ألقاء زجاجات حارقة و15 حالة ألقاء قنابل يدوية و24 حالة إطلاق نار و23 حالة ألقاء عبوات ناسفة في حين بلغت أعمال المقاومة في قطاع غزة 46 حالة ألقاء زجاجات حارقة و3 حالات ألقاء قنابل يدوية و10 حالات إطلاق نار و6 حالات ألقاء عبوات ناسفة .

وفي يوم 23 / 8/ 1991 م أصيب 32 فلسطينيا ، وأجهضت سيدتان أثناء المواجهات مع قوات الأحتلال بالأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الـ 48 ساعة التالية ليوم 23 / 8 / 1991 نفسه أكدت فيه مصادر فلسطينية أن سلطات الأحتلال الإسرائيلي ستحاكم 433 معتقلا من أبناء غزة أمام محاكم عسكرية خلال تلك الأيام من شهر أغسطس وذلك في إطار عمليات القمع الهادفة إلى أنهاء الأنتفاضة .

وقد أعتدى حراس السجن الإسرائيلي في غزة على المعتقلين والمسجونين الفلسطينيين بأستخدام القنابل الغازية والرصاص ، بعد أحتجاجهم على سوء المعاملة وظروف الأعتقال السيئة ، وأذاع راديو إسرائيل أن أحد الحراس أصيب أثناء هذه الأشتباكات .

وأضرب المعتقلون الفلسطينيون في سجن نابلس القديم أحتجاجا على سوء

التغذية والوضع الصحي المتدهور ، والأكتظاظ داخل المعتقل، وسوء معاملة المعتقلين وأسرهم خلال زيارات الأسر لهم .

وفي الوقت نفسه ، أقتحمت قوات الأحتلال مخيم رفح ، حيث أجبر الجنود أصحاب المحلات التجارية على أغلاقها ، وحرر أفراد الشرطة المخالفات لعشرات المواطنين لأسباب واهية ودفع شباب المخيم إلى الأشتباك مع قوات الأحتلال بالحجارة وتم أعتقال أربعة شبان ونقلهم إلى جهة غير معلومة .

وقد أستمرت الأشتباكات والمواجهات في الأراضي المحتلة بمناسبة الذكري الـ 22 لأحراق المسجد الأقصى في عام 1969 م ، حيث ألقيت الزجاجات الحارقة بأتجاه السيارات الإسرائيلية مما أدي إلى تحطيم العشرات منها .

وداهمت سلطات الأحتلال مستشفي الشفاء في غزة وفتش الجنود المستشفي ، وألتقطوا صورا للعديد من المصابين ، وأحتجزوا هوياتهم تمهيدا لأعتقالهم .

كما أعتقلت قوات الأحتلال الشيخ جاد الله أمام مسجد الرضوان في غزة ، عقب مداهمة منزله .

وفرضت قوات الأحتلال غرامات كبيرة على 6 فلسطينيين من قرية عزون بحجة وجود شعارات على منازلهم ، وهدمت سلطات الأحتلال منزل فلسطيني في مخيم النصيرات بقطاع غزة بعد أعتقاله بتهمة صدم جندي إسرائيلي عمدا ، مما أدي إلى مقتل الجندي وجرح جندي آخر .

وفي يوم 24 / 8 / 1991 م أغلقت السلطات الإسرائيلية مجمعا لمدارس طولكرم البالغ عددها خمس مدارس ويدرس فيها 2234 طالبا فلسطينيا .

وقد جاء قرار الإغلاق لإجبار وكالة الغوث بالمخيم على إزالة سور المجمع الذي يبلغ أرتفاعه 4 أمتار من الجهة الشمالية و6 أمتار من الجهة الجنوبية .

وقد أشترطت السلطات الإسرائيلية لإعادة فتح المجمع إزالة السور الذي تم بناوءه منذ عامين وبلغت تكاليف إقامته 82 ألف دولار وذلك بناء على طلب السلطات

في تلك الفترة .

وفي الوقت نفسه بعث الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات برسالة إلى الدكتور حامد الفايد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي تركزت حول القدس والمؤامرات التي تستهدف تكريس أحتلال المدينة وتهويدها وصولا لجعلها عاصمة لدولة إسرائيل الكبرى .

ونبه عرفات في رسالته إلى خطورة تغييب القدس عن مفاوضات السلام المحتملة مؤكدا أن سيادة الشعب الفلسطيني على المدينة أمر لايمكن المساومة بشأنه أو التنازل عنه .

ودعا عرفات الأمين العام للمنظمة إلى بذل الجهود اللازمة لفرض حماية دولية على القدس والمقدسات الإسلامية من مخاطر تحويلها إلى أماكن سياحية أو أثرية .

ومن ناحية أخرى ذكرت صحيفة « الأتحاد » التي تصدر في حيفا أن مجموعة من هنود بيرو الذين اعتنقوا الديانة اليهودية قد وصلت إلى إسرائيل للإقامة في مستوطنة آلون مورية بالضفة الغربية المحتلة .

وستنضم مجموعة الهنود البالغ عددها 32 شخصا والقادمة من منطقة كاراما راكا إلى مجموعتين سبق أن وصلا إلى إسرائيل في مارس 1989 م وتقيمان في مستوطنة ... آلون مورية وتضم كل مجموعة عشر عائلات .

وفي يوم 25 / 8 / 1991 م شهدت منطقة القدس نشاطا مكثفا في حركة الأستيطان ، حيث أقيمت أحزمه أستيطانية تشكل ما يشبه الطوق ، خاصة في شمال القدس ، وأقامت وزارة الإسكان الإسرائيلية المئات من الشقق السكنية للمهاجرين السوفييت ضمن مشروع أستيطاني أطلق عليه اسم « مشروع شعفاظ » ويجرى العمل في إقامة حزام أستيطاني ضمن مشروع أطلق عليه اسم باب الشرق بجنوب شرقي القدس ، على أراضي قريتين فلسطينيتين .

وقد ألحقت السلطات الإسرائيلية مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية

للمستوطنات القائمة في القدس وتستعد الحكومة الإسرائيلية لإقامة حي أستيطاني جديد على أراضي فلسطينية ، وهو يضم مائتي وحدة سكنية .

ووجهت المحكمة المركزية في حيفا أمرا لسكان قرية « رمية » التي تقع بشمال إسرائيل بأخلاء قريتهم خلال مدة أقصاها منتصف الشهر القادم ، لإسكان المهاجرين الجدد فيها ، وتعد هذه القرية واحدة من أربعين قرية لم يتم الأعتراف بها من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية بحجة أنها أقيمت بشكل غير قانوني .

وتواصل شركة إسرائيلية للبناء إقامة 3 مصانع وشق طرق تؤدي إلى الشارع الرئيسي المار بالقرب من قرية تابعة لنابلس منذ بداية الشهر الماضي وأقتلعت الجرافات الإسرائيلية المئات من أشجار الزيتون لتسهيل أعمال الشركة .

وفي الوقت نفسه ، تصاعدت عمليات المقاومة الفلسطينية للأحتلال الإسرائيلي ، حيث طعن فلسطيني 3 إسرائيلين بالسكين في القدس ، ثم لأن لاذ بالفرار ، وألقت قوات الاحتلال القبض على فلسطينيين للأشتباه في تورطهما في العملية وقد لاحظت قوات الأحتلال وجود بقع من الدماء في سيارتهما أثناء تفتيشها .

وصرح الجنرال حاييم البلدي قائد شرطة القدس ، عقب الحادث بأنه سيتخذ إجراءات رادعة لوضع حد لاعمال المقاومة .

وأبطلت قوات الأحتلال مفعول قنبلة في القدس قبل أنفجارها ، وحطم الشبان الفلسطينيون زجاج 3 سيارات عسكرية إسرائيلية بالحجارة في بلدة جنين .

وقد أعتصمت عشرات الفلسطينيات أمام مبني البلدية في بيرزيت أحتجاجا على أقدام سلطات الأحتلال على تقديم أثنين من المعتقليين للمحاكات السريعة . وكانت المحكمة العسكرية في « رام الله » قد حكمت على شاب فلسطيني بالسجن الفعلي لمدة 30 شهرا ، دون حضور محاميه بعد إحتجازه في زنزانه لمده 70 يوما . وطالبت السيدات ، أثناء المسيره رفعن خلالها الإعلام الفلسطينية ، بوقف المحاكات

السريعة للشبان المعتقلين .

وقد كثفت قوات الأحتلال من وجودها في مدينة بيت لحم ، ونشرت دورياتها في شتي أرجاء المدينة ، حيث تجري عمليات أعتراض للمارة ، والتدقيق في هوياتهم .

وهدمت سلطات الأحتلال منازل خمسة فلسطينيين في مخيم رفح وقطاع غزة ، بعد أعتقالهم وتوجيه تهمة الأنتماء إلى تنظيم فلسطيني وحيازة أسلحة نارية .

وفرضت سلطات الأحتلال حظر التجول على عدة قرى بالضفة الغربية ، وأستمرت في فرضه على عدة قري أخرى ، رغم أنها تعاني من النقص الخطير في الأغذية والأدوية .

وفي يوم 27 / 8 / 1991 م ذكر متحدث عسكري إسرائيلي أن فلسطينيين هاجموا دوريتن عسكريتين إسرائيليتين في قطاع غزة المحتلة وألقوا عليهما زجاجات حارقة .

وأوضح المتحدث أن أنفجار الزجاجتين لم يسفر عن وقوع إصابات أو خسائر وأن الجنود الإسرائيليين أطلقوا نيران أسلحتهم تجاه الأماكن التي ألقيت منها الزجاجتان وقاموا بعمليات تمشيط واسعة بحثا عن مرتكبي الحادث .

وفي الوقت نفسه أصيب شاب فلسطيني برصاص جنود قوات الأحتلال الإسرائيلي في خان يونس بقطاع غزة المحتل بدعوي أنه رفض الأنصياع لأوامر أحد الجنود .

وفي يوم 30 / 8 / 1991 م اعترف راديو إسرائيل بتعرض سيارة عسكرية إسرائيلية لهجوم بالإسلحة الرشاشة جنوب مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتله ولم يذكر الراديو شيئا عن الخسائر التي نجمت عن الهجوم إلا أنه قال أن القوات الإسرائيلية تقوم بحمله تنشيط واسعة في منطقة الحادث بعد أن أغلقت المنطقة وأقامت الحواجز العسكرية .

وفي مدينة غزة أصيب جندي إسرائيلي بجراح أثر رشقة بالحجارة في أحد شوارع المدينة وقد نقل إلى المستشفى في حالة سيئة ، وهدمت سلطات الأحتلال منزلين لفلسطينيين في غزة بحجة البناء بدون ترخيص .

وذكرت مصادر فلسطينية أن مدينة طولكرم قد شهدت إضرابا تجاريا حدادا على أستشهاد أحد المواطنين برصاص الأحتلال .

وفي الوقت نفسه نشرت صحيفة واشنطن تقريرا أبرزت فيه ما وصف بأنه خطة عرضها أرييل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي على الكنيست لتوسيع النشاط الأسيتطاني في الأراضي العربية المحتلة خاصة في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية .

ونقل مراسل الصحيفة في القدس عن شارون بقوله أن المخطط الأستيطاني يشمل إقامة مستوطنات ووحدات سكنية جديدة لعشرات الآلآف من الإسرائيليون .

وأشار المراسل إلى أن شارون أعلن أن مخططه الأستيطاني يهدف جعل عدد سكان ما وصفه بالقدس الكبرى مليونا من اليهود مشيرا إلى أن شارون أكد أن أستراتيجية إسرائيل تقتضي ضمان وجود أغلبية يهودية في القدس بوصفها عاصمة اليهود وعاصمة إسرائيل الأزلية على حد زعمه .

وأكد المراسل أن توسيع إسرائيل نشاطها الأستيطاني في الأراضي المحتلة ورفض مبدأ مبادلة الأرض بالسلام يعد عقبة رئيسية أمام مؤتمر السلام المقرر عقده خلال شهر أكتوبر لتسوية النزاع العربي ـــ الإسرائيلي .

ومن جهة أخرى أعلن راديو إسرائيل أن السلطات المالية في إسرائيل تجرى أتصالات مع ألمانيا للحصول على قروض ومساعدات تقدر بعشرة مليارات مارك لأستيعاب مهاجرين جدد وبناء مساكن للمستوطنين .

وتواترت الأنباء أيضا أنه وفي يوم 1 / 9 / 1991 م أتخذت السلطات الإسرائيلية تدابير وإجراءات عسكرية مشددة في الأراضي العربية المحتلة بمناسبة بدء العام الدراسي

في الوقت الذي قررت فيه مد أغلاق جامعة « بيرزيت » ــ رام الله لمدة ثلاثة أشهر أخرى .

وقد أقامت القوات الإسرائيلية الحواجز على الطرق ونشرت العديد من الدوريات في محيط المدارس تحسبا لوقوع أعمال مقاومة ضد الأحتلال الإسرائيلي .

وأعلنت السلطات الإسرائيلية أنها ستغلق أي مؤسسة تعليمية إذا قام طلابها بأية أعمال مناهضة للأحتلال الإسرائيلي في الوقت نفسه قررت سلطات الأحتلال الإسرائيلي فرض حظر التجول وأغلاق أجزاء من مدينه رفح أثر أستشهاد شابة فلسطينية برصاص جنود الأحتلال ، وكانت الشابة الفلسطينية قد أصيبت برصاصة إسرائيلية بعد أن طعنت جنديا إسرائيليا .

وقررت سلطات الأحتلال تقديم زمن فرض حظر التجول الليلي في قطاع غزة بساعة واحدة أعتبارا من مساء يوم 1 / 9 / 1991 م حيث سيفرض الخطر أعتبارا من الساعة الثامنة مساء وحتى الرابعة فجرا نظرا لبدء العمل بالتوقيت الشتوي في إسرائيل وأعلن باسم الجيش الإسرائيلي العثور على قنبلتين يدويتين في موقف للسيارات قرب مبان صناعية في مستوطنة نحالات إسحق وسط إسرائيل وطلب المتحدث من الإسرائيليين توخي الحذر والإبلاغ عن أية أجسام مشبوهة في المحطات والمواقف .

وأضاف المتحدث أن 4 سيارات في القدس المحتلة قد أحتدمت فيها النيران وأن 3 من هذه السيارات يمتلكها إسرائيليون .

وعلى صعيد أخر أكد متحدث رسمي باسم الحكومة الألمانية أنها تدرس حاليا طلب إسرائيل بتقديم مساعدات ألمانية قيمتها عشرة مليارات مارك لإقامة وحدات سكنية للمهاجرين الجدد ، وقال المتحدث الذي نقل تصريحه راديو إسرائيل أن ألمانيا لم تتخذ قرارا بعد في هذا الموضوع وأن جولة أخرى من المحادثات بين ممثلي ألمانيا وإسرائيل ستجري في وقت لاحق .

وقد ذكر الراديو أن البوليس الإسرائيلي جند للخدمة في سلكه 10 مهاجر

منهم ، 80 من الأتحاد السوفييتي و20 من الفلاشا لمساعدة الشرطة الإسرائيلية في أتصالها بالمهاجرين .

بلغ عدد المهاجرين الجدد الذين وصلوا إلى إسرائيل منذ بدء المرحلة الحالية للهجرة اليهودية حوالي 347 ألفا وقد تم استيعاب ثلثهم في المنطقة المحتلة .

وذكر رئيس دائرة الهجرة للوكالة اليهودية أوري نوردون أن مدينة صفد سجلت رقما قياسيا في أستيعاب المهاجرين حيث أصبحوا يشكلون 22 بالمائة من مجموع سكان المدينة .

وفي يوم 2 / 9 / 1991 م أستشهد الشاب الفلسطيني محمد رائد سميح (25 سنة) من مواطني مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة أثر إطلاق جنود الأحتلال الإسرائيلي النار عليه .

وذكر راديو إسرائيل أنه قد فرض الحصار العسكري وحظر التجول على مدينة نابلس في أعقاب أستشهاد الشاب الفلسطيني .

وكانت مدينة نابلس قد شهدت إضرابا تجاريا حدادا على الشهداء الأربعة الذين سقطوا في قرية النصارية شرق نابلس الأسبوع الأخير من شهر أغسطس .

وقد أسفرت المواجهات والمصادمات التي جرت خلال يوم 4 / 9 / 1991 بين المواطنين الفلسطينيين ، وقوات الأحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة المحتل عن إصابة 10 مواطنين بجراح .

وذكرت مصادر فلسطينية أن ثلاث زجاجات حارقة قد ألقيت على دورية عسكرية إسرائيلية أثناء مرورها على شارع الملك طلال في جنين إلا أنه لم تقع إصابات .

وأعترف راديو إسرائيل بأحتراق سيارة إسرائيلية بالكامل قرب باب المغاربة بالقدس نتيجة ألقاء زجاجة حارقة على منزل مستوطن بالقدس مما أدي إلى وقوع خسائر مادية .

وقالت مصادر فلسطينية أن شباب الأنتفاضة ألقوا زجاجة حارقة على دورية عسكرية لدى مرورها في مدخل جنين الجنوبي وأن الزجاجة أنفجرت في وسط الطريق فأطلق الجنود الأعيرة النارية بكثافة وأقاموا بحملة تمشيط واسعة .

كما حطم الشباب زجاج أتوبيس عسكري لدى مروره في أحد شوارع القدس .

وفي الأسبوع الأول من شهر سبتمبر أتهمت قيادات فلسطينية في الأراضي المحتلة سلطات الأحتلال الإسرائيلي بإطلاق الرصاص عمدا وقتل الفلسطينيين بالأراضي المحتلة في محاولة لتخريب الجهود المبذوله لعقد مؤتمر السلام ، في القوات الذي تستدعي فيه سلطات الأحتلال في قطاع غزة منذ الأسبوع الأخير من أغسطس ، عشرات الفلسطينيين لمعرفة أرائهم حول الوضع السياسي الراهن على ضوء التحركات السياسية الأخرى ، وموضوع التمثيل الفلسطيني ومستقبل القدس .

وأعلن فيصل الحسيني وحنان عشرواي ، اللذان التقيا بجيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أخيرا ، أن إسرائيل تنفذ عمليات قتل واضحة ضد الفلسطينيين ، وقالت حنان عشرواي أن هذه طريقة يمكن أن تخرب بها إسرائيل عملية السلام ، وأنها تعتقد أن الوقت له مغزي واضح ، حيث أن عدد ضحايا الأنتفاضة أزداد خلال الشهر الحالي .

وأعلن غسان الخطيب ، وهو فلسطيني وأكاديمي بارز في مؤتمر صحفي بالقدس الشرقية ، أنه في كل مظاهرة توجد محاولة واضحة للقتل دون محاولة لتفريق المتظاهرين أو تحذيرهم ، ووجهت القيادات الفلسطينية نداء لحكومات العالم للعمل من أجل وقف تصرفات الجيش الإسرائيلي الذي يطلق النار أكثر من اللازم متعمدا بذلك خلق مناخ من العدائية والحذر .

وتقول مصادر فلسطينية أن قوات الأحتلال الإسرائيلي زادت من أستخدام الذخائر الحية بدلا من الرصاص المطاطي في مهاجمة الفلسطينيين أخيرا .

وفي الوقت نفسه ، أعلن متحدث إسرائيلي أن فلسطينيين أطلقوا النار على مبني الحاكم العسكري الإسرائيلي في بلده قباطيه قرب جنين بالضفة الغربية ، إلا أنه لم يقع أي ضحايا ، وأضاف أنه قد تم فرض حظر التجول على البلدة بينما تقوم قوات كبيرة بحملات داهمة وتفتيش وأعتقالات في البلدة .

وشهد مخيم طولكرم صدامات ومواجهات عنيفة بين مئات من الطلبة وقوات الأحتلال التي أطلقت الغازات المسيلة للدموع . مما أصاب عشرات الطلبة بالإختناق وأعتقلت وات الأحتلال خمسين فلسطينيا ، أثر مواجهات في مدينة طولكرم .

وأندلعت الأشتباكات في عدة مخيمات بقطاع غزة ، أضرم خلالها الشبان النار في أطارات السيارات ووضعوا المتاريس في الشوارع ، وأصيب 6 فلسطينيون بجروح ورضوض لتعرضهم للضرب بأيدي جنود الأحتلال .

وقد أستشهد شاب فلسطيني متأثرا بجراحة بعد إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار عليه خلال مظاهرة وقعت في قطاع غزة المحتل منذ عدة أيام .

وفي تطور أخر ، قالت مصادر فلسطينية أن سلطات الأحتلال الإسرائيلي أستدعت مؤخرا مخاتير « عمد » القرى الواقعة بين قريتين أحداهما تابعة لرام الله والثانية تابعة لجنين بالضفة الغربية ــ حيث تم إبلاغهم بالأمر العسكري.القاضي بمنع أصحاب الأراضي الواقعة في تلك المنطقة من زراعتها لأنها مصادره .

ومن جانب آخر ، أذاع راديو إسرائيل أن حريقا شب في أحراش المستوطنات الإسرائيلية في منطقة المثلث في فلسطين المحتلة عام 1948 م ، مما دمر مساحة 30 دونما من هذه الاحراش .

ويوم 2 / 9 / 1991 م ذكر راديو إسرائيل أن ثلاث زجاجات حارقة ألقيت على دورية عسكرية إسرائيلية في القدس وأن قوات الأحتلال قامت بحملة تمشيط واسعة بحثا عن المهاجمين ، وأشار الراديو إلى إلقاء زجاجة حارقة على منزل أحد المستوطنين في القدس مما تسبب في وقوع إضرار مادية .

وقد أسفرت المواجهات والمصادمات التي جرت خلال هذا اليوم بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الأحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة المحتل عن إصابة 17 مواطنا بجراح من جراء التعرض للضرب ، كما أجهضت ثلاث سيدات بقنابل الغاز المسيل للدموع .

ومن جهة أخرى واصلت قوات الجيش الإسرائيلي عمليات التجريف في عدد من قرى نابلس بالضفة الغربية ، لإقامة معسكرات للجيش الإسرائيلي كما قامت قوات الاحتلال بشق الطريق الأستيطاني رقم 60 والذي سيؤدي إلى تدمير معظم الأراضي الزراعية في منطقة الخليل الممتدة من « بطا » جنوبا إلى « بيت أمر » قضاء الخليل ويمر هذا الطريق عبر أفضل الأراضي الزراعية ويخدم المستوطنات المحاذية لهذا الطريق .

وعلى صعيد أخر أذاع راديو إسرائيل في نفس اليوم أن طائرة تشكيكية قادمة من براج هبطت في تل أبيب وهي تقل 66 مهاجرا يهوديا جديدا من الأتحاد السوفييتي .

وقد أذاع راديو إسرائيل أيضا أن 4 مهاجرين سوفييت قد أصيبوا بجراح مختلفة أثر أشتباك وقع بينهم وبين مجموعة من المهاجرين الأثيوبيين « الفلاشا » وقال الراديو أن الشرطة الإسرائيلية تقوم الآن بالتحقيق في هذا الذي يعد الثاني من نوعه خلال أقل من أسبوع .

وفي يوم 3 / 9 / 1991 م أستشهد المواطن الفلسطيني أحمد محمد السنوري من سكان خان يونس بقطاع غزة المحتل متأثرا بجراحه الخطيرة التي أصيب بها أثر صدم سيارة عسكرية إسرائيلية له ليصبح ثاني شهيد فلسطيني يسقط في الأراضي المحتلة خلال 24 ساعة .

في الوقت نفسه حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية في « جنين » بالضفة الغربية بالسجن على المواطن حسام تيسير عبد القادر « 24 سنة » من سكان نابلس بالسجن لمدة 15 عاما لتزعمة لخليه مسلحة في قريته وقيامه بعمليات مقاومة ضد الأحتلال منها إضرام النار في أراضي زراعية تابعة لمستعمرة « عبريت » في نابلس

كما قضت بالسجن 7 سنوات على الشاب الفلسطيني أيوب حسن كمشتام (22 سنة) بتهمة العضوية في حركة فتح .

وقد طالبت القيادة الوطنية الموحدة للأنتفاضة الفلسطينية في بيانها الـ 74 سكان مدينة القدس وداخل الخط الأخضر بتحمل مسئولياتهم الوطنية والدينية والتاريخية تجاه القدس من خلال فتح المحال وعدم ترك المنازل وتنشيط الحركة التجارية بها لمواجهة عملية تهوديد المدينة المقدسة وتفريغها من سكانها التي تخطط لها الآن سلطات الأحتلال الإسرائيلية .

ودعا بيان القيادة الموحدة إلى أعتبار الأيام من 23 إلى 30 من شهر سبتمبر أسبوعا للقدس للتأكيد على عروبتها ومواجهة مخاطر تهويدها وتقام خلاله الأعتصامات داخل أسوار المدينة وتفتح المحلات القديمة أبوابها ويتم تنطيف المدينة وأسواقها والساحات الدينية من خلال يوم تطوعي بالإضافة إلى زيارة المواقع الأثرية والتاريخية ومعالم القدس .

كما يتضمن أسبوع القدس إقامة الصلوات في المسجد الأقصى المبارك يوم 27 سبتمبر 1991 وعقد مؤتمر إسلامي مسيحي في القدس يوم 30 من نفس الشهر بهدف حمايتها بمشاركة كافة القوي الوطنية والدينية بالأراضي المحتلة ووجه البيان نداء إلى السكرتير العام للأمم المحتدة خافيير بيريزدي كويار لوقف عمليات تهويد القدس وطالب منظمة اليونسكو بالتدخل الفوري لوقف تغيير الطابع التاريخي والحضاري للمدينة المقدسة .

كما طالب البيان بأن يكون الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 1991 م أسبوعا للتضامن مع المعتلقين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية .

على صعيد آخر ذكر راديو إسرائيل أن حكومة تل أبيب ستتقدم رسميا إلى الولايات المتحدة في نهاية الأسبوع لمنحها قروضا وضمانات بقيمة 10 مليارات دولار لتوطين المهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية .

وقال الراديو أن زلمان شوفال سفير إسرائيل لدى واشنطن قد غادر تل أبيب لهذا الغرض .

وأضاف أن إسرائيل تعتزم إقتراض هذا المبلغ على مدى خمس سنوات بمعدل ملياري دولار سنويا وتوظيفه لإقامة الخدمات الأساسية في المستوطنات وتوفير فرص عمل للمستوطنين الجدد وبواقع مليون مهاجر سنويا .

وفي يوم 4 / 9 / 1991 م كشف تقرير فلسطيني أن نسبة الوفيات بين الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وأشار التقرير إلى أن 70 طفلا فلسطينيا يموتون يوميا مقابل 7 أطفال من اليهود وأتهم التقرير الذي أعده مركز القدس للدراسات الأستراتيجية سلطات الأحتلال الإسرائيلي بأنها هي السبب وراء النسبة المرتفعة من الوفيات بين أطفال الأراضي المحتلة .

وتوقع المركز في تقريره وفاة 22 ألف طفل فلسطيني مع نهاية القرن الحالي إذا واصلت سلطات الأحتلال تجاهل توفير الخدمات الصحية اللازمة والتمييز بين منطقة جغرافية وأخرى .

وأوضح التقرير أن 51 ٪ من مواطني الضفة الغربية المحتلة لايتمتعون بأية خدمات صحية على أي مستوي مشيرا إلى أن شمال الأرض المحتلة وجنوبها يفتقران إلى المياه والكهرباء والخدمات التعليمية .

وذكر التقرير أن سلطات الأحتلال الإسرائيلي تمارس سياسة تمييز عنصري ضد الشعب الفلسطيني تحت الأحتلال فيما يخص القطاع الصحي وأورد في هذا الصدد عن مصادر إسرائيلية رسمية قولها أن لكل 1200 مواطن في الأراضي المحتلة طبيبا واحدا مقابل طبيب لكل 400 شخص داخل إسرائيل ويبلغ عدد المستشفيات في الأراضي المحتلة 30 مستشفى مقابل 168 في إسرائيل .

في الوقت نفسه ذكر راديو إسرائيل أن جنديين إسرائيليين إصيبا بجراح ونقلا إلى مستشفى تل أبيب أثر إلقاء عبوة ناسفة على مركز إسرائيلي في مدينة نابلس وذكر

الراديو أن القوات الإسرائيلية ، أغلقت حي « القصبة » بالمدينة وأعتلقت عددا من الفلسطينيين ، وأضاف أن فلسطينيين هاجموا دورية عسكرية في جنين وألقوا عليها 3 زجاجات حارقة ، كما ألقوا زجاجة حارقة على دورية عسكرية في دير البلح بقطاع غزة المحتل .

في ذات الوقت شب حريق هائل في مكاتب دائرة الجمارك الإسرائيلية بتل أبيب مما أدى لإحتراق بعض غرف المبني وتلف عدد كبير من وثائق الدائرة وعلى صعيد الممارسات التعسفية الإسرائيلية أقدمت قوات الأحتلال على أقتحام المسجد الكبير في قرية « عيشان » الفلسطينية تحت غطاء من القنابل الغازية والصوتية مما أدى إلى إصابة عشرات المصلين بحالات أختناق شديد .

وفي يوم 5 / 9 / 1991 م أستشهد الشاب الفلسطيني علاء شعبان (17 سنة) برصاص قوات الأحتلال التي فتحت نيران أسلحتها على مجموعة من المتظاهرين الفلسطينيين الذين كانوا يلقون الحجارة على القوات مما أدى إلى إستشهاد الشاب الفلسطيني وإصابة عدد أخر بجراح .

وذكر راديو إسرائيل أن القوات الإسرائيلية قامت بإغلاق منطقة الحادث وتفريق المتظاهرين أثر سقوط الشاب الفلسطيني .

وفي الوقت نفسه ذكر راديو إسرائيل أن دورية إسرائيلية تعرضت لإطلاق نار قرب مدرسة مخيم طولكرم بالضفة الغربية وأن الدورية ردت عليها بالمثل .

ولم يشر الراديو إلى وقوع إصابات بين أفراد الدورية إلا أنه قال أن القوات الإسرائيلية فرضت حظر التجول .

كما ألقيت ثلاث زجاجات حارقة على دورية إسرائيلية في جنين وعبوتان ناسفتان على مركز البوليس بوسط مدينة بيت لحم .

وفي يوم 6 / 9 / 1991 م شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إضرابا شاملا بمناسبة دخول الأنتفاضة الفلسطينية شهرها السادس والأربعين وذكرت

المصادر الفلسطينية أن جميع المحلات التجارية والمؤسسات أغلقت أبوابها كما توقفت حركة المواصلات في مدن وقري ومخيمات الضفة وغزة .

وفي الوقت نفسه إتخذت السلطات الإسرائيلية تدابير عسكرية مشددة في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة وأعلنت حالة التأهب في صفوف القوات الإسرائيلية في تلك المناطق بمناسبة قرب حلول رأس السنة العبرية الأسبوع الثاني من سبتمبر وأوضح متحدث إسرائيلي أن قوات البوليس والجيش ستزيد من عدد الحواجز ونقاط التفتيش على مداخل المدن والقرى والأسواق العامة ومحطات نقل الركاب والمطارات والموانئ تحسبا لوقوع أي هجمات على القوات والمستوطنين الإسرائيلين .

من جهة أخرى ذكرت مصادر فلسطينية أن قوات الأحتلال الإسرائيلي وضعت يدها مؤخرا على ثلاثة من المداخل الرئيسية للمسجد الأقصى المبارك مما سيضمن لها التحكم بصورة قوية في أعداد المصلين .

وقد أذاع راديو إسرائيل أن سيارة إسرائيلية تعرضت لهجوم بالأسلحة النارية قرب مدينتي بدو وبيت سوريك بقضاء رام الله وأنه تم فرض حظر التجول على سكان القريتين أثر الهجوم كما تم أعتقال عدد من سكانهما .

وعلى صعيد آخر ، أكد جياني ديميكليس وزير خارجية إيطاليا في تصريحات راديو إسرائيل أن المجموعة الأوروبية تؤكد ضرورة عودة الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لأصحابهما .

وأضاف أن المفاوضات المباشرة هي الوسيلة الكفيلة للتوصل إلى تسوية سليمة داعيا إسرائيل إلى تقديم تنازلات في هذا الصدد .

وربط ديميلكيس بين تقديم تنازلات إسرائيل وتقدم عملية السلام وبين دمج إسرائيل في المجموعة الأوروبية وقال أنه قدم حافزا للتوصل إلى حل وسط فى هذا الصدد إلا أنه لم يقدم أية أيضاحات .

وفي يوم 7 / 9 / 1991 م ذكرت وكالة « رويتر » أن متظاهرين فلسطينيين في

الحي الإسلامي بالقدس الشرقية ألقوا أربع زجاجات حارقة على منزل أربيل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي .

وأشارت الوكالة إلى أن قنبلتين أنفجرتا في شرفة المنزل ، في حين أنفجرت قنبلتان في فنائه ، وأن أضرارا عادية طفيفه قد وقعت ، بينما لم تقع أية أصابات .

ويأتي هذا الحادث في الوقت الذي تعهد فيه شارون بمضاعفه تعداد السكان اليهود في مدينة الخليل خلال سنتين وأن يصل عددهم إلى 12 ألف نسمة .

في الوقت نفسه أذاع راديو إسرائيل أنه تم العثور على جثتي فلسطينيين في مخيم النصيرات وفي خان يونس بقطاع غزة المحتل .

وذكرت وكالة رويتر أنه من المعتقد أن الجثتين لشخصين يشتبه في تعاونهما مع قوات الأحتلال الإسرائيلي .

وأضافت الوكالة أنه منذ بدء الأنتفاضة الفلسطينية في ديسمبر 1987 م قتل المواطنين الفلسطينيون نحو 290 متعاونا مع قوات الأحتلال الإسرائيلي .

وفي يوم 9 / 9 / 1991 م بدأ الفلسطينيون في الأراضي المحتلة إضرابا عاما بمناسبة دخول الأنتفاضة شهرها السادس والأربعين في الوقت الذي أستشهد فيه الشاب الفلسطيني أحمد سعيد كامل برصاص جنود الأحتلال في مدينة جنين .

وذكرت المصادر الفلسطينية أن المواطنين أمتنعوا عن التوجه إلى أعمالهم ولم تفتح المحال التجارية أبوابها وتوقفت حركة المواصلات بينما قامت قوات الأحتلال بتكثيف وجودها العسكري في المدن والقري والمخيمات الفلسطينية للحيلولة دون تصعيد عمليات المقاومة في هذه المناسبة التي تصادف أيضا الأحتفالات برأس السنة العبرية الجديدة .

ورغم الإجراءات العسكرية المشددة فإن عدة عمليات مقاومة مصادمات قد وقعت في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حيث حاولت فتاة فلسطينية طعن جندي إسرائيلي في جنين إلا أن جنديا آخر أطلق عليها الرصاص وأصابها في الصدر

وقامت أثر ذلك قوات الأحتلال بفرض حظر التجول على المدينة .

وقد ألقي الفلسطينيون زجاجتين حارقتين على نقطة مراقبة عسكرية وعلى سيارة إسرائيلية في جنين رغم فرض حظر التجول .

وفي رام الله ألقي الفلسطينيون زجاجة حارقة على دورية عسكرية إسرائيلية .

وفي نفس الوقت أغلقت السلطات الإسرائيلية الجسور ونقاط العبور مع الأردن ومصر لمدة ثلاثة أيام ورفعت من درجة الأستعداد العسكري في مختلف الأراضي المحتلة وذلك تحسبا لتصاعد عمليات المقاومة بمناسبة بدء السنة العبرية الجديدة .

وقال متحدث إسرائيلي أنه تم تعزيز وجود الجيش والبوليس وحرس الحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وكما أقيمت الحواجز ونقاط التفتيش عند الطرق الرئيسية وعند المحطات وأماكن التجمع تحسبا لوقوع عمليات مقاومة .

وأضاف المتحدث الإسرائيلي أنه تمت زيادة عدد الحواجز الثابتة والمتنقلة في الطرق .

كما تمت زيادة عدد الدوريات المترجلة في الأسواق ومحطات نقل المسافرين وأنتشر جنود الأحتلال في قرى ومدن الضفة وغزة .

وقالت مصادر فلسطينية أن المستوطنين اليهود وزعوا الهدايا على الجنود الإسرائيليين ورسائل تدعو إلى قتل العرب وعدم الأنسحاب من الأراضي المحتلة .

ومن جهة أخرى ذكر راديو إسرائيل أن السلطات الإسرائيلية هدمت منزلين لمواطنين فلسطينيين في مخيم جباليا بقطاع غزة المحتل . ومنزلين آخرين في منطقة الملالحة شمال مدينة رفح .

كما فرضت قوات الأحتلال حظرا على دخول المواطنين الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل لمدة 48 ساعة ، وفرضت حظرا على دخول المواطنين الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة إلى القدس .

وفي يوم 11 / 9 / 1991 م شهدت مدينة « جنين » بالضفة الغربية المحتلة أضرابا عاما أحتجاجا على أستشهاد أحد الشبان الفلسطينيين من أبناء المدينة برصاص قوات الأحتلال ، في الوقت الذي واصلت فيه قوات الأحتلال الإسرائيلي إغلاق مدينة القدس أمام مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين حيث أقامت الحواجز العسكرية على مداخل المدينة ومنعت المواطنين من دخولها .

وقد ذكرت مصادر فلسطينية أن المعتقلين الفلسطينيين في سجن نابلس واصلوا إضرابهم عن الطعام لليوم السادس على التوالي أحتجاجا على ظروف أعتقالهم السيئة .

وقالت المصادر أنه تم ألقاء زجاجة حارقة على منزل مستوطن إسرائيلي في الحي الإسلامي بالقدس وأن الزجاجة أنفجرت في ساحة المنزل إلا أنه لم تعرف الخسائر بعد .

وأضافت المصادر أن الأشتباكات مع قوات الأحتلال في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة قد أسفرت عن إصابة 11 مواطنا فلسطينيا بجراح وأجهاض أربع مواطنات من جراء أستخدام قوات الأحتلال الغاز السيل للدموع وذلك خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية .

من ناحية أخرى ناشدت منظمة التحرير الفلسطينية خافير بيريزدي كوبار السكرتير العام للأمم المتحدة بذل مساعيه الحميدة لتسهيل مغادرة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الأراضي المحتلة بما فيها القدس والعودة إليها حتى يتمكنوا من حضور أجتماع المجلس الذي سيعقد بالجزائر يوم 23 سبتمبر الحالي .

وفي يوم 15 / 9 / 1991 م وفيما أوشكت الأنتفاضة الفلسطينية من بلوغ عامها الرابع كثف رجالها من عمليات المقاومة البطولية ضد قوات الأحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتل .

ففي قضاء جنين ذكر راديو إسرائيل أن المنطقة شهدت في الأيام الأخيرة سلسلة من الهجمات الأنتحارية ضد دوريات ومواقع إسرائيلية .

وأضاف أن مدينة جنين أصبحت الأن تقود عمليات الأنتفاضة في الضفة الغربية حيث سجل معدل العمليات المسلحة مثل إطلاق النار وألقاء الزجاجات الحارقة وتصفية المتعاونين أرتفاعا ملحوظا ونقل الراديو عن مسئولين إسرائيليين قولهم أنه رغم الجهود التي تبذلها أجهزة الأمن الإسرائيلية إلا أنه لا تزال هناك نواة صلبة تعمل في المنطقة من الملثمين الفلسطينيين الذين ينتمون إلى مجموعتين أساسيتين هما « الفهد الأسود ـــ فتح » و(النسر الأحمر ـــ الجبهة الشعبية) وأوردت صحيفة هارتس في تقرير لها من قضاء جنين أن العمليات المسلحة تضاعفت خلال الشهرين الماضيين وأضافت أن عمليات ألقاء الزجاجات الحارقة أصبحت يومية .

وفي قطاع غزة المحتل نقلت الإذاعة الإسرائيلية عن العقيد (داني) قائد قوات أحد القواطع في المنطقة قوله أن القطاع شهد أرتفاعا ملحوظا في العمليات المسلحة ضد القوات الإسرائيلية فيما أعلن (أرية أمونت) رئيس الإدارة المدنية أن هناك أحتمالا لتصعيد أعمال المقاومة وأضاف أنه من خلال معرفتي بالوضع القائم والواقع الحالي للسكان أقول أن هناك أحتمالا لتفجير الوضع وآأهل في حال حدوث ذلك أن يكون بمقدورنا التغلب عليه حتى نعود إلى بداية الانتفاضة .

وفي هذا السياق ذكرت صحيفة (دافار) الإسرائيلية في تقرير لها من مدينة رفح أن كل يوم هدوء تشهده المدينة هو بمثابة وقف إطلاق نار لإستجماع القوى للجولة القادمة وسيستمر الوضع هكذا حتى يوم التحرير كما يؤكد الشبان أبناء العشرين في المدينة وأضافة الصحيفة أنه من بين الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة العسكرية في المدينة تدور معارك مستمرة بين الشبان الفلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي واحيانا تدور اشتباكات بالأسلحة النارية وأحيانا بالحجارة في مواجهة نيران القناصة التابعة لقوات الجيش الإسرائيلي .

من ناحية أخرى صعدت قوات الأحتلال الإسرائيلية من أجراءاتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن قوات الأمن ألقت في الأشهر الأخيرة القبض على عدد كبير من المجموعات المسلحة .

وفي هذا السياق أعلن روني ميلو وزير الشرطة الإسرائيلي أن الشرطة ـــ الإسرائيلية ستقوم بأستخدام وسائل جديدة للقضاء على الأنتقاضة والحيلولة دون

أستمرارها وتصاعدها وأشار إلى أن هناك وحدات خاصة مزودة بأجهزة حديثة لتفريق المظاهرات بدأت العمل كما أن الطاقة البشرية لقوات الشرطة تم زيادتها لمواجهة تصاعد الأنتفاضة والمظاهرات وعمليات رشق الحجارة .

وذكر راديو إسرائيل نقلا عن مسئولين أمنيين إسرائيليين أن هناك وحدات جديدة تحمل اسم ويبضم ـــ تم تخصيصها لمواجهة الأنتفاضة بعد أن تلقت تدريبات خاصة .

من جانب أخر نسبت إذاعة الجيش الإسرائيلي إلى الجنرال « موشيه باراكوخيا » مساعد رئيس الأركان العامة سابقا قوله أنه يسخر من الذين يعتقدون أن الأنتفاضة الفلسطينية أخذت تنمو في المناطق المحتلة وأضاف أن مايجرى حاليا هو الأنتقال إلى مرحلة خطيرة من مراحل المظاهرات .

وفي يوم 15 / 9 / 1991 م لقي جندي إسرائيلي مصرعه بإطلاق النار عليه في كمين بشمال نابلس بالضفة الغربية المحتلة ، في أول حادث من نوعه منذ 6 أشهر ، في الوقت الذي أستشهد فيه شاب فلسطيني في نابلس متأثرا بجراحة التي أصيب بها في أشتباكات مع قوات الأحتلال وهو ثاني فلسطيني يستشهد بالمدينة خلال الـ 48 ساعة الماضية .

فقد أذاعت القيادة العسكرية الإسرائيلية أن دورية إسرائيلية تعرضت لإطلاق النار عند قرية تبعد 18 كليو مترا شمال نابلس ، كبري مدن الضفة الغربية ليلة أمس الأول وقرب مدينة جنين ، ورد جنود الدورية بإطلاق النار ، إلا أن أحد أفراد الدورية لقي مصرعه على الفور وقالت مصادر عسكرية إسرائيلية أنه يشتبه في أن ـــ الفلسطينيين وراء الهجوم .

وأذاع البيان العسكري ، الذي جاء بعد 11 ساعة من وقوع الحادث ، أنه لم تتم أي اعتقالات ، وأن كانت فوارغ الطلقات التي تم العثور عليها تشير إلى وجود شخصين وراء الهجوم .

وقالت مصادر عسكرية إسرائيلية أن مقتل الجندي بالرصاص مؤشر على تزايد الإستعداد لأستخدام الأسلحة ضد جنود الأحتلال ... ويأتي الحادث بعد قتل جنديين إسرائيليين في قطاع غزة في شهر مارس الماضي ووصل عدد الجنود القتلي الإسرائيليين خلال 45 شهرا من الأنتفاضة ، إلى 11 جنديا .

وصرح الجنرال بنليامين بن اليعازر المنسق السابق للأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بأن التزايد في الهجمات المسلحة ضد الجنود نابع من عدم قدرة قادة الأنتفاضة السريين من السيطرة على قوة الدفع التي تتحكم في أعمال الأنتفاضة . وأوضح أنه من الصعب على قادة الأنتفاصة الأحتفاظ بتوازنهم بعد أن تضررت دخولهم ، وأصبح من الصعب دفع الناس للخروج إلى الشوارع ، وأكد أنه يبدو له أن هناك مرحلة معقدة وصعبة تمر بها المواجهة بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين .

وقد فرضت سلطات الأحتلال الإسرائيلي حظر التجول على مدينة جنين و8 قري محيطة بها ، لقربها من موقع مقتل الجندي وأغلقت سلطات الأحتلال مدارس المنطقة عقب الحادث .

وفي تطور آخر ، صرح متحدث إسرائيلي بأن كمال العبادلة رئيس مجلس قروي العبادلة بقطاع غزة أختطف من مكتبة تحت تهديد السلاح ، وأضاف أن قوات الأحتلال تحقق في الحادث .

وفي يوم 15 / 9 / 1991 م ، أعترفت مجلة عسكرية ناطقة بلسان جيش الأحتلال الإسرائيلية بوقوع 117 عملية بإطلاق نار على قوات الجيش خلال السنة الأخيرة في الضفة الغربية من العام الماضي أي بزيادة نسبتها 220 ٪ وقالت المجلة أن أرتفاعا طرأ كذلك على عمليات ألقاء القنابل اليدوية ، حيث وقعت 29 عملية في السنة الأخيرة وفي الضفة والقطاع مقابل 7 عمليات فقط في السنة الماضية .

وعلى صعيد الزجاجات الحارقة أكدت المجلة وقوع 791 عملية مقابل 586 عملية في السنة الماضية .

وفي يوم 16 / 9 / 1991 م فرضت السلطات الإسرائيلية حظر التجول على مخيم ، « عين السلطات » ، بأريحا بالضفة الغربية المحتلة بعد رشق سيارة إسرائيلية بالحجارة في الوقت الذي واصلت فيه فرض حظر التجول على بلدة « جنين » في أعقاب مقتل جندي إسرائيلي .

كما أعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية خمسة أشخاص من شرقي القدس ، وأتهمتهم بألقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على دوريات عسكرية بالمدينة .

وفي الوقت نفسه كشفت صحيفة « هارتس » الإسرائيلية النقاب عن أن سلطات الأحتلال الإسرائيلي تعتزم السيطرة على البلدة القديمة في مدينة الخليل .

وقالت الصحيفة أن الإدارة المدينة في الضفة الغربية تدرس إمكانية إيجاد موقع بديل لسوق الجملة في الجليل .

وقالت الصحيفة أن المستوطنين اليهود يدعون منذ فترة طويلة أن السوق المحاذي لساحة اليهود والمقاومة في الطريق المؤدي إلى الحرم الإبراهيمي يستخدم كأساس دائم لإنطلاق طاعني السكاكين وراشقي الزجاجات الحارقة وقد تظاهر المستوطنين بشكل شبه دائم في الأسابيع الأخيرة للمطالبة بإغلاق السوق ، وأستيلاء السلطات الإسرائيلية عليها .

ويوم 18 / 9 / 1991 م أكدت مصادر دبلوماسية عربية وأجنبية أن مذكرة التفاهم التي قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بابلاغها للوفد الفلسطيني خلال اجتماعه في القدس تتضمن عشر نقاط تتركز حول تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وسيناريو مؤتمر السلام وشكل التمثيل الفلسطيني في المؤتمر .

وقالت هذه المصادر في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط في تونس أن

بيكر يتوقع ردا من الفلسطينيين والسوريين والأردنيين حول هذه المذكرة والتي يمكن أدخال تعديلات عليها .

وتعتقد المصادر الفلسطينية أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تحدد موقفها من مسألة المشاركة في مؤتمر السلام على ضوء قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيجتمع في الجزائر يوم (الاثنين) لبحث الموقف الفلسطيني من مختلف جوانبه الخاص بالجهود السياسية الراهنة .

وقد أبلغ بيكر الوفد الفلسطيني أن واشنطن تعطى للفلسطينيين حق أختيار من يمثلهم .

وفيما يلي النقاط التي وردت في المذكرة :

1 ـــ هدف مسيرة السلام أولا هو التوصل لتسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط على أساس القرارين 242 و338 .

2 ـــ تجري المسيرة في مسارين من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين .

3 ـــ أستعدادا للأنتفاضة من ذلك يعقد مؤتمر تحت أشراف الأتحاد السوفييتي والولايات المتحدة من أجل بدء مفاوضات مباشرة ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف مواجهة مشاكل إقليمية واسعة النطاق مثل مراقبة أنتشار الأسلحة والأمن الإقليمي والبيئة والمياه والأمن والاقتصاد وقضايا اللاجئين وموضوعات أخرى ذات أهتمام مشترك .

4 ـــ الولايات المتحدة والأتحاد السوفييتي يرأسان المؤتمر الذي يعقد على مستوى وزاري أو حكومي رفيع المستوى والمشاركين الذين تقدم لهم الدعوات هم المصريون والإسرائيليين والسوريون واللبنانيون والأردنيون والفلسطينيون بالإضافة إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (كمراقب) ولن يكون للمؤتمر صلاحيات فرض حلول على الأطراف وفرض حق النقض (والفيتو) على الأتفاقيات التي يتم

التوصل إليها بينهم وأن يكون للمؤتمر صلاحية أتخاذ قرارات لصالح الأطراف ولن يستطيع التصويت على قضايا أو نتائج .

5 ــ المباحثات الثنائية تبدأ خلال يومين من تاريخ عقد المؤتمر .

6 ــ تفضل الدولتان المشرفتان على المؤتمر تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك للمفاوضات في إطار مجموعات العمل الثنائية مع إسرائيل وتجرى المفاوضات المباشرة في مجموعات للعمل على مراحل وفي البداية تجرى مباحثات حول التسوية المرحلية للحكم الذاتي تستمر خمس سنوات وبعد ذلك أبتداء من العام الثالث من مجموعة الأعوام الخمسة للمسيرة الأنتقالية يتم الأنتقال إلى مفاوضات حول المكانة النهائية (أي الحل النهائي) وتجرى المباحثات حول التسوية المرحلية للحكم الذاتي بهدف التوصل لأتفاق خلال عام .

7 ــ في الوقت الذي يجب فيه على الفلسطينيين أختيار ممثليهم في نهاية المطاف فإن الجزء الفلسطيني في الوفد المشترك مع الأردن الذي ذكر آنفا يجب أن يتكون من فلسطينيين من المناطق (الأراضي المحتلة) يوافقون على التوجه الثنائي المسار ويوافقون على المباحثات على مراحل على مراحل كما وصف أعلاه ويلتزمون بالعيش بسلام مع إسرائيل .

8 ــ الدولتان المشرفتان على المؤتمر تدركان بأنه لايوجد أي طرف بما في ذلك إسرائيل سيجبر على الجلوس مع أي شخص لايريد الجلوس معه .

9 ــ مفاوضات مجموعات العمل المتعددة الأطراف تبدأ خلال أسبوعين من تاريخ عقد المؤتمر علما بأن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وافقت على المشاركة في المجموعات المتعددة الأطراف .

10 ــ إذا لم يرغب طرف أو أكثر من الذين ستقدم لهم الدعوات بالمشاركة في المؤتمر يجب عقد المؤتمر بمشاركة باقي الأطراف الذين قدمت لهم الدعوات ووافقوا على المشاركة فيه .

وعلم الأهرام يوم 19 / 9 / 1991 م في واشنطن أن بيكر قام بتسليم مذكرة أمريكية إلى إسرائيل توضح موقف واشنطن من مباحثات السلام بعد إن أكد التزام الإدارة الأمريكية بعدم التعهد بتقديم ضمانات القرض بعد يناير عام 1992 م .

وقد تضمنت المذكرة الأمريكية الخاصة بتعهدات السلام النقاط التالية :

1 ــ أن الولايات المتحدة لاتؤيد قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة .

2 ــ أن القدس تظل مدينة موجودة وأن وضعها النهائي يتحدد في مفاوضات السلام .

3 ــ أن أمريكا لاتزعم إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير .

4 ــ أن المفاوضات سوف تتناول تحديد مستقبل الأراضي المحتلة وقيام حكم ذاتي خلال فترة أنتقالية يتقرر بعدها الوضع النهائي لهذه المنطقة .

وقد رفض بيكر أن يتعهد للجانب الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أي موقف تتخذه إسرائيل في المفاوضات .

* وتواصلا مع أحداث الأنتفاضة اليومية ، نرصد أنه يوم 20 / 9 / 1991 صرح متحدث إسرائيلي بأن إسرائيل تستعد لتوطين المئات من المهاجرين اليهود الإثيوبيين « الفلاشا » في القدس الشرقية . من خلال إقامة منازل متنقلة لهم . في أحدى المناطق غير المأهولة بالسكان .

وأضاف المتحدث أن تيدي كوليك عمدة القدس درس خطة أريل شارون وزير الإسكان الإسرائيلي لإقامة ضاحية يهودية في قلب القدس الشرقية ، وأن كان لم يتم أتخاذ إجراءات بشأنها .

وفي إطار سياسة الحكومة الإسرائيلية الأستيطانية ذكرت صحيفة « دافار » الإسرائيلية أن سلطات الأحتلال الإسرائيلي ستبدأ قريبا في بناء مستوطنة جديدة في إطار مخطط النجوم السبع الذي تنفذه وزارة الإسكان الإسرائيلي على جانبي الخط

الأخضر الذي يفصل الأراضي المحتلة عن إسرائيل وقالت الصحيفة أن إقامة المستوطنة الجديدة يرمي إلى تحقيق ما أسمته بالتواصل الإقليمي مع المستوطنات القائمة عبر الخط الأخضر .

وقالت مصادر أمنية أن سلطات الأحتلال نقلت خمسين وحدة سكنية جديدة إلى مستوطنة « كوكب الصباح » المقامة على أراضي قرية دير جرير بالضفة الغربية وردا على ذلك هاجم عدد من المستوطنين قرية أخرى بالأراضي المحتلة ، وحطموا نوافذ المنازل بالرصاص ، وكذلك العديد من السيارات .

* وقد أقتحمت قوات الأحتلال مدرسة أعدادية للبنين باستخدام الرصاص وقنابل الدخان الغازية ، وأجبرت قوات الأحتلال عدة مواطنين من قرية العيزرية بالضفة الغربية على إزالة المظاهر الوطنية من الشوارع ، في الوقت الذي أصيب فيه 4 فلسطينين بإصابات مختلفة للأعتداء عليهم بالضرب .

وفي الوقت نفسه ، أستمرت المواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الأحتلال ، مما إصاب 21 فلسطينيا .

وقد ألقي الفلسطينييون زجاجة حارقة على سيارة عسكرية في غزة ، كما ألقيت زجاجتان حارقتان على شاحنة محملة بالجنود في جنين وقنبلة يدوية على دورية عسكرية في رام الله .

وألقيت زجاجة حارقة على سيارة عسكرية ، وتم تحطيم زجاج عدة سيارات أخرى في بلدة أخرى بالضفة الغربية .

وفي يوم 21 / 9 / 1991 ذكرت مصادر عسكرية إسرائيلية أن فلسطينيا يدعي فايزا حامد قد عثر على جثته وبها أثار طعنات في خان يونس بقطاع غزة المحتل ونقلت رويتر عن مصادر فلسطينية قولها أن الفلسطيني المقتول من المشتبه في تعاونهم مع سلطات الأحتلال الإسرائيلي .

وقد أشارت « رويتر » إلى إصابة فلسطينيين برصاص الجنود الإسرائيليين في

مخيم رفح بقطاع غزة أثر قيام مظاهرة ألقي خلالها المتظاهرون الحجارة على الجنود الإسرائيليين وذلك في إطار سلسلة واسعة من المظاهرات التي شهدتها قطاع غزة المحتل أمس ودعت إليها حركة « حماس » في ذكري المولد النبوي الشريف .

وفي الوقت نفسه ذكرت مصادر فلسطينية إن إدارة سجن نابلس المركزي عزلت أمس المعتقلين الفلسطينيين عن العالم الخارجي بعد رفضها السماح لأعضاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومحامي المعتقلين بمقابلتهم .

وقالت المصادر أن صدامات قد وقعت داخل السجن بين الجنود الإسرائيليين والمعتقلين الذين يواصلون إضرابهم عن الطعام للأسبوع الثاني للمطالبة بتحسين ظروف أعتقالهم وتقديم العلاج الطبي والطعام المناسب لهم .

وقد أعلن معتقلوا سجن « مجدو » من جانبهم الإضراب المفتوح عن الطعام تضامنا مع معتقلي سجن نابلس المركزي .

ومن ناحية أخرى نقلت مصادر صحيفة إسرائيلية عن إسحق بيرتس وزير الأستيعاب الإسرائيلي قوله أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل في النصف الأول من الشهر الحالي بلغ 4663 مهاجرا .

وأكد بيرتس ضرورة زيادة ميزانية وزارته لتكون مهيأة لأستيعاب 250 ألف مهاجر سيصلون إلى إسرائيل عام 1992 .

وفي يوم 24 / 9 / 1992 ذكر تقرير نشرته صحيفة على همشمار الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة الأرتفاع الكبير الذي طرأ على العمليات المسلحة للفلسطينيين منذ أسابيع .

وقال التقرير أن الجيش الإسرائيلي أشار إلى وقوع 83 عملية إطلاق نار بأتجاه الجنود والمستوطنين خلال الأشهر الثمانية الأخيرة مقابل 40 عملية في الفترة المقابلة من العام الماضي ، أي أن العمليات المسلحة أرتفعت بنسبة 100 ٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي .

وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشى أزينز أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أن 201 جندي إسرائيلي قتلوا منذ بداية الأنتفاضة ، 13 منهم في الضفة الغربية والقطاع وسبعة جنود داخل الخط الأخضر .

* وبعد ...

* أن ماسبق كان مجرد رصد وتحليل « للأنتفاضة / الثورة) كأحد أبرز نتائج البعد المائي في الصراع العربي الصهيوني ، وهذه الأنتفاضة / الثورة لازالت تواصل إبداعاتها يوما أثر يوم ، وهي إبداعات تستعصي على الحصر والإحصاء الدقيق ، وما قدمناه مجرد نماذج للتطورات الأخيرة للحدث ، لتؤكد من خلالها على عمق واتساع الحدث ، وتنوع أشكاله وإطرداها اليومي .

* أن ما يهمنا التأكيد عليه هنا ، هو أن هذه التطورات والأحداث والإبداعات للأنتفاضة / الثورة ، حدثت كرد فعل متقدم لطبيعة الصراع العربي الصهيوني ، الذي يمثل البعد المائي أحد أهم أبعادها التاريخية والمستقبلية ، وليست مصادفة ـــ كما سبق وأشرنا ـــ أن تكون بؤر إنطلاق وتصاعد الأنتفاضة / الثورة بؤرة مائية ـــ بالمعنى العلمي والأستراتيجي للكلمة ، فالقرى ، والشوارع ، والمدن التي مثلت بؤر الفعل والإنطلاق ، كانت تقع على محاور نهرية أو كان بداخلها مرتكزات للآبار أو الينابيع المائية الأستراتيجية بالنسبة للكيان الصهيوني .

* أن الأنتفاضة / الثورة ، تعد في تقريرنا ، أبرز نتائج البعد المائي في الصراع العربي / الصهيوني ، هكذا تؤكد الحقائق ، وهكذا سيؤكد المستقبل .

خامسا : وماذا بعد ؟ :

أن المتأمل لخريطة الصراع العربي الإسرائيلي على أمتداد العقود الأربعة الماضية يلحظ صدقا مطردا لنبوءة (بن جوريون) ـــ رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ـــ والتي أوردها في كتابه (إسرائيل تاريخ شخصي) ومفادها أن نهاية هذا الكيان الإسرائيلي سوف يرتبط بإزدياد سطوة ثالوث (رجال الدين ـــ العسكريين ـــ

أصحاب الأتجاه اليميني من الساسة القدامي) ، وأنه بصعود هذا الثالوث وحكمة لشئون الكيان الإسرائيلي سوف ينفجر الوضع بالداخل ، وعلى الحدود .

* وهو ما يحدث ـــ تقريبا ـــ منذ سنوات خمس مضت ، وهو أيضا ما جسدته بحق ثورة جيل ما بعد 1967 م داخل الوطن المحتل منذ 8 ديسمبر 1987 م وحتى هذه اللحظة .

* ضبط المفاهيم بيد أنه ، وقبل الاسترسال مع نبوءة بن جوريون ودلالاتها السياسية ينبغي الإشارة إلى أن ثمة خطأ في المفاهيم ، وفي التفسير ؛ أصاب العقل الجمعي العربي تجاه ما يحدث داخل الوطن الفلسطيني المحتل . وأن هذا الخطأ تجاوز سوء التوصيف لما يجرى داخل فلسطين إلى ماعداه ، فأسمي الأشياء بغير مسمياتها وسحب عليها ما أرادت القوى الغربية بوكالات أنبائها وصحافتها أن تشيعه ، وتقصد تحديدا (أنتفاضة الشعب الفلسطيني) ، إذ أن هذا الوصف غير دقيق ، وغير صادق لواقع ما يحدث هناك ، بل لانبالغ في القول أنه يجحف أصحاب الحق حقهم ، ويسمح بترديد توصيفات غربية متعمدة للتقليل من خطورة ما يحدث بل وربما لمحاولة أحتوائه بغية حماية الكيان الصهيوني ذاته .

إذا كانت « الثورة » في علمي الاجتماع والسياسة تعنى حركة هدم للبناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة وأستبدالها بأخرى جديدة تتمشى مع مصالح جماهير الشعب ورغباتهم ، وإذا كانت وسيلة للتغيير في « الثورة هي العنف الشعبي » . وأن مدي ونطاق هذا التغيير يكون عادة شاملا وجذريا . إذا كان الأمر كذلك فإن ما يحدث بفلسطين المحتلة ليست مجرد (أنتفاضة) يعني مدلولها اللفظي لحظة أنفعال يعقبها أنطفاء سريع ـــ بل هي ثورة وأن كان العقل الجمعي العربي وصانع القرار العربي ، بل وأحيانا الجماهير العربية غير قادرة على أستيعاب كونها « ثورة » ، ربما لأنها تعيش لحظة الثورة ، وربما لأنها عاجزة عن المشاركة فيها ، أو لعمق القهر والأستبداد الذي يمارس عليها ـــ أي على الجماهير العربية ـــ فيذهب معه أي محاولة لفهم ما يحدث ... بل ويسفه تلك النماذج من الثورات .

(أستقلال بالليل وأحتلال بالنهار)

ولأن ما يحدث بفلسطين المحتلة تجاوز حدود (الأنتفاضة) ، فإن لروايات القادمين من داخل القدس معنى ومغزي ، أكبر مما تنقله وكالات الأنباء ، فمنذ أيام أكد لي أحد القادمين من الداخل ، أن ما يحدث بمدن الضفة الغربية وقطاع غزة ، أمر مثير للغاية ، تجاوز حدود فهمنا ، أذ أن تلك المدن ، ما أن يحل الليل بها تتحول مساجدها ، وشوارعها إلى بؤر للنشاط والحركة ، وتستقل المدن تماما ، ولايستطيع أي مسئول أو جندي أو (إسرائيلي) ـــ دخولها .

وما أن يحل النهار حتى يدخل الإسرائيليون بقواتهم المدرعة ويندر ـــ حتى النهار ـــ أن يدخل إسرائيلي دون مدرعته ومن حوله كتل الحديد وفي مجموعات كبيرة ، تلك هي رواية القادمين من القدس .

بدائل للحركة :

بناء على ما سبق فإن هذا واقع ما يحدث بفلسطين منذ 1987 م فإن ثمة ضرورة ملحة لتقديم تصور عربي يواكب هذه الثورة ، ويطرح بدائل المساندة بدلا من هذا الصمت المخزي .

ومبدئيا نقترح ، خروجا من حالة الصمت السياسي على الأقل بالنسبة للمثقفين العرب الأتي :

أولا : تبني جماعة المثقفين العرب ، لعقد عدة مؤتمرات جماهيرية أسبوعية تواكب أحداث الثورة بالوطن المحتل ، وتواكب السقوط اليومي للشهداء .

ثانيا : فتح باب الدعوة للتطوع بالنفس والمال ، دعما للثورة ، ولتكن الأحزاب السياسية المعارضة (تحديدا) هي المقار السياسية لهذا التطور ، والداعية له .

ثالثا : مقاطعة الشركات الإسرائيلية ، ورجال الفكر والبحث العلمي المتعاونين مع إسرائيل ، وهم للأسف كثيرون وبعضهم متواجد بشكل دوري في جامعة القاهرة

(كمثل) ، ومتلحفا بعباءة التعاون مع شركات بحثيه وفكرية غربية ، وهي أصلا ، أذرع متقدمة للموساد .

رابعا : تبني الصحافة العربية لمشروع « سجل الشهداء » وهو عمل فكري وثقافي لن يكلفنا كثيرا ، حين يصدر هذا السجل على شكل مجلد يضم أسماء شهداء الثورة ومناطق أستشهادهم . والمواقف التي أستشهدوا بسببها ، وظروف نشأتهم وتطورهم السياسي والفكري ودلالات هذا الأستشهاد .

خامسا : تحرك مواز من العلماء العرب والمشتغلين بالبحث العلمي داخل المراكز البحثية ذات الطابع السياسي والأجتماعي والأقتصادي المتفجر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 1948 م و1967 م ودراسة الأسباب والدوافع السياسية والأجتماعية المتجددة ، بأساليب واقتراحات علمية رصينه . وذلك للمساهمة في الكشف والرصد العلمي الدقيق لاحتمالات التغيرات الثورية المستقبلية داخل فلسطين . ونعتقد أنه عندما تضطلع تلك المراكز العلمية (والتي يوجد منها في مصر فقط حوالي مائة مركز وإدارة بحيثة سياسية واجتماعية واقتصادية متخصصة) بتلك الوظائف البحثية جديدة فإنها سوف تعفي صانع القرار العربي والفلسطيني من البحث لدى الغرب عن المعلومات الدقيقة والموثوق بها لإتخاذ قراره ، فضلا عن أن ذلك سوف يؤكد الدور القومي والوطني الذي ينبغي أن تؤديه تلك المراكز البحثية والتي يغرق أغلبها منذ عشرين عاما على الأقل في دوامة البحوث السطحية والمحلية الضيقة .

سادسا : نقترح أيضا قيام (الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية) بدورها المفترض في دعم الثورة الفلسطينية المشتعلة ، وذلك في محاولة لكي تخرج هذه الأجهزة من ربقة العبودية لبعض الأنظمة العربية وتحكمها بها وذلك بهدف تهميش دورها السياسي والثقافي ، وهو للأسف ما نجحت فيه بدرجة كبيرة ، فالمراقب لدور تلك الأجهزة الثقافية سواء أخذت شكلا إعلاميا أو بحثيا أو تثقيفيا » ، خلال الثورة الفلسطينية منذ 8 / 12 / 1987 م وحتى اليوم يلحظ غيابا كاملا للدور المفترض ،

بل أستغراقا مخلا في معالجة قضايا حسمت منذ عام 1948 م ، وأغلبها ذات طابع محلي بحت ، أن هذا الغياب ، يدفعنا إلى ضرورة تنشيط دور هذه الأجهزة من خلال تنبيه القائمين عليها أنهم ليسوا مجرد موظفين في مؤسسة تابعة لهده الدول البترولية أو تلك بل هم رجال فكر وثقافة وقع عليهم في لحظة تاريخية أدوار هامة عليهم أن يؤدوها بصدق أو يستقليوا حفاظا لماء الوجه أن وجد .

سابعا : أخيرا من المعروف أنه بداخل الوطن الفلسطيني المحتل يوجد العديد من الصحف والمجلات والتجمعات الثقافية المناضلة التي أسسها مناضلون فلسطينيون تحت نار الأحتلال وبالرغم من إننا جميعا نعلم حجم المعاناة التي يعيش في ظلها أبناء الوطن المحتل في عمومهم ، فإن تلك المعاناة قد تزايدت وتضاعفت بالنسبة لجماعات المثقفين الوطنيين ومؤسساتهم وصحافاتهم بعد الثورة الأخيرة وهو الأمر الذي يفرض على المؤسسات العربية الفلسطينية خارج فلسطين دورا جديدا يتمشى مع تلك المعاناة التي تزايدت بعد ثورة 8 / 12 / 87 لاتكفي فيه المساندة السابقة أيا كان حجمها ، أذ المطلوب تحديدا ، الأرتقاء في المشاركة والفاعلية في الأداء والمساندة الأمنية غير المشروطة لاولئك المناضلين في صمت .

تلك فقط بعض المقترحات العامة التي تتصل بجوهر تحليا لما يحدث في الأراضي العربية المحتلة ، وكونه (ثورة) بالمعنى العلمي والسياسي للكلمة . وليس مجرد (أنتفاضة) فإذا ماأستقر الرأي على التوصيف الصحيح لما حدث منذ 8 / 12 / 1987 م ، فقد آن للمقترحات السبعة السابقة أن يكون لها فاعليتها ، وخاصة أنها تنطلق من أعتقاد راسخ بأن ما يحدث في الوطن الفلسطيني المحتل : (ثورة) لازالت في بداياتها ، ولا زالت تبحث عمن يساندها بصدق ، لا من يستثمرها أو يحاول بيعها رخيصة في أسواق النخاسة الأمريكية المنتشرة هذه الأيام في عالمنا الحربي ، أن تلك المقترحات مقصورة على جماعات المثقفين العرب ، أما النخبة السياسية وصناع القرار السياسي فإن لهم حديثا آخر ، وأدوار أخرى تتخطى نطاق الصمت إلى ضرورة الفعل المباشر .

* * *

الوثائـــق الكاملـــة

الوثيقة الأولى

نص تاريخي لمجلة المقتطف المصرية يعود لعام 1898 م يتحدث عن عودة اليهود إلى فلسطين ولكن دون أدراك كامل لمخاطر هذه العودة

...يد والحموم الفائظة والحوم ... [illegible] قال بالتري ان يقع الجذام كما يكثر بالاسكندرية" ثم فصَّل تفصيلاً حسنًا لا محل لذكره هنا. وقد قال الدكتور هتشنسن حديثًا ان اكل السمك من مسببات الجذام. لكننا لم نرَ احدًا من المحققين ايَّد ذلك ولا سيما لانهُ قد ثبت الآن ان للجذام ميكروبًا خاصًّا بهِ فلا يحدث الأمنهُ. والكلام في ذلك طويل ايضًا لا محل لبسطهِ هنا . اما اللبن فلم نرَ احدًا يوثق بهِ من المتقدمين او المتاخرين قال انهُ يسبب الجذام وحدهُ او مع السمك ولا ندري كيف وُضع هذا المثل ولا ما هو الغرض الحقيقي منهُ

(٨) عود اليهود الى فلسطين

ارلنكذورث على نهر المابن : ا . س . جودا . لا بدَّ من انكم سمعتم عن الحركة التي حدثت فجاةً منذ ستة اشهر بين اليهود في بلاد النمسا والمانيا وانكلترا واميركا وهي المعروفة باسم الصهيونيَّة . ويظهر من الجرائد الاوربيَّة ان غاية الصهيونيين انشاء مساكن في فلسطين لليهود المضطهدين في روسيا وبلغاريا ورومانيا وبلاد الفرس والمغرب وذلك باذن الدولة العليَّة وكفالة الدول الاوربيَّة وتحت حمايتهنَّ . ومرادهم تعمير اراضي فلسطين بالفلاحة والصناعة فيعيشون آمنين في ظل الحضرة الشاهانيَّة ويقل عدد الفقراء في اوربا وتتسع اسباب التجارة بين الشرق والغرب . وقد استهجنت الجرائد الشهيرة كالتيمس والدايلي كرونكل والديلي تلغراف واشهر جرائد النمسا في استحسان هذا الرأي وقالت انهُ قريب المنال لان الدولة العثمانيَّة ترغب في عمار بلادها والدول الاوربيَّة لا تمنع فقراء اليهود من ترك بلادهنَّ والانتقال الى البلدان الشرقيَّة لكي ينشروا فيها المعارف ويوسعوا التجارة والصناعة لا سيما وان اليهود قد اشتهروا بولائهم للدول التي تحميهم وتحسن اليهم فتجد الدولة العثمانيَّة منهم كل ولاء وامانة . واريد ان اعلم من المقتطف هل اعتنت الجرائد العربيَّة في مصر وسورية بهذا الامر وما رأيكم في امكان اجرائهِ

ج لا يظهر لنا مما نطالعهُ من الجرائد العربيَّة انها اعتنت بهذا الامر اعتناءً خاصًّا وانما ذكرهُ بعضها مع سائر الاخبار التي يذكرها . واليهود الذين اتوا فلسطين حتى الآن اهل صناعة وتجارة كما الاولون وقد افلحوا فيها وقبضوا على اكثر فروع التجارة والبيع والشراء واذا زاد عددهم قبضوا على كل موارد التجارة واساليب الصناعة اما الفلاحة فلا نظن انهم يعكفون عليها لانهم ليسوا اهل فلاحة في بلاد من البلدان التي هم منتشرون فيها بل ربما ملكوا الارض وابقوا سكانها الحاليين حراثين فيها . وقد صار كل شيء ممكنًا لاهل المال فلا يستحيل عليهم امر اذا

ارادوهُ وعقدوا النيَّة عليهِ فاذا اتفق اغنياء اليهود في اوربا على ابتياع الجانب الاكبر من اراضي فلسطين ونقل اخوانهم الفقراء اليها لم يتعذر عليهم ذلك ولم يتعذر على هولاء الفقراء ان يعيشوا في فلسطين بالراحة والرخاء لان الارض وسيعة وخيراتها كثيرة وكانت تمون اضعاف اضعاف سكانها الحاليين ولكنْ بين ما يمكن للانسان وما يُقدِم عليهِ بونًا شاسعًا فان الناس اذا عملوا اعمالهم عن اختيار لا عن اضطرار جروا في الطرق التي يلاقون فيها اقل المقاومات واغنياء اليهود لا يرون انفسهم مضطرين الى نقل اخوتهم الى فلسطين ولا هذا النقل من المنات الميئنات ثم انهُ يقوم بينهم احيانًا اناس محسنون اهل غيرة وحمية كالبارون هرش لينفقون النفقات الطائلة على نقل جماهير كبيرة من اخوانهم الى بلاد يتاجرون لهم ويسكنونهم فيها ولكن ذلك نادر ونقل اليهود الى فلسطين وابتياع الارض من الحكومة ومن اصحابها اصعب من نقلهم الى ارجنتين ولذلك نستبعد نجاح الصهيونيين ونحسب ان السعي لدى حكومات روسيا ورومانيا والبلغار في اصلاح شان اليهود فيها اقرب منالاً لا سيما وان طلب كفالة الدول الاوربية وحمايتهنَّ لليهود الذين يراد نقلهم الى فلسطين عقبة كبيرة في سبيل هذا الغرض لان الدولة العثمانية لا ترضى بذلك عن طيب نفس .

الوثيقة الثانية

النص الكامل لاتفاقات كامب ديفيد
« الجزء الخاص » الضفة الغربية
وقطاع غزة

نصوص الاتفاقات الموقعة في كامب ديفيد
(١٧ سبتمبر ١٩٧٨)
إطار للسلام في الشرق الأوسط*
المتفق عليه في كامب ديفيد

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي الاسرائيلي الأخرى الى الانضمام اليه .

المقدمة (تمهيد)

ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي :

ـ ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه . . (وسترفق القرارات رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة) .

ـ بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة ما زال لم يستمتع بعد بنعم السلام . إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل الموارد البشرية والطبيعية الشاسعة للمنطقة لتحقيق أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

ـ إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ، ردا على زيارة الرئيس السادات ، ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه الزيارات من استقبال حار من شعبي البلدين كل ذلك خلق فرصة ليس لها مثيل من قبل للسلام، فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب .

ـ وإن مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية الدولية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

ـ ولتحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، فان اجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هي أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ـ إن السلام يتطلب إحترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة

* النص المنشور هنا هو الجزء المتعلق بالضفة الغربية وغزة

لتهديدات أو أعمال عنف . . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على دفع وتشجيع التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن .

ـ وأن الأمن يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية ، وبالاضافة الى ذلك فانه في ظل شروط معاهدات السلام يمكن للأطراف ـ على أساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق محدودة التسليح ، ومحطات انذار مبكر ، ووجود قوات دولية ، ولجنة اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة ، والترتيبات الاخرى التى يتفقون على أنها ذات فائدة .

الاطار :

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار فانها مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بكل فقراتهما وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهم يدركون أن السلام لكى يصبح دائما يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير .

لذا فانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس .

إن الأطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار فقد اتفقت على المضى قدما على النحو التالى :

الضفة الغربية وغزة :

١ ـ ينبغى أن تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطينى في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغى أن تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على انه من أجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة ، مع الأخذ في الاعتبار باهتمامات الأمن الخاصة بكل الأطراف ، فانه يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة في ظل هذه الترتيبات فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتى لسكان هذه الأراضى واهتمامات الأمن الشرعية للأطراف المعنية .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والاردن على نماذج إقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة في الضفة الغربية وغزة . وقد يضم وفدا مصر والاردن ممثلين للفلسطينيين

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الاسرائيلية المتبقية الى مواقع أمن معينة ، وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام . وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين . بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والأردنية فى دوريات مشتركة وفى ادارة أو تشغيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى (مجلس ادارى) وتتولى مقاليد السلطة فى الضفة الغربية وغزة . وسوف تجرى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن ولكن فى موعد لا يتجاوز السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية . وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وستنعقد لجنتان منفصلتان ولكن مرتبطتان ، تتكون إحداهما من ممثلى الأطراف الاربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، بينما تتكون الأخرى من ممثلى اسرائيل وممثلى الأردن وينضم إليهم الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن ، آخذة فى حسبانها الاتفاق الذى تم التوصل اليه بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة . وسترتكز المفاوضات على كافة نصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وستقوم هذه المفاوضات بحل ــ ضمن أشياء أخرى ــ موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة ، وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

(١) أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلى المسائل الهامة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

(٢) أن يعرضوا اتفاقهم هذا للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة .

(٣) إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق الخاص بهم .

(٤) المشاركة كما هو مذكور أعلاه فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن .

٢ ــ سيتم اتخاذ كافة الاجراءات والشروط الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم

سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وستتشكل هـذه القـوه من سكان الضفة وغزة . . وستكون قوة الشرطة على اتصال مسـتمر فيمـا يتعلق بامـور الأمـن الداخلى بضـباط اسرائيليين وأردنيين ومصريين معينين لهـذا الغرض .

٣ ــ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلومصر واسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة دائمة تقرر ، بطريق الاتفاق ، إجراءات السـماح بعـودة أفـراد نازحين مـن الضفة وغزة فى ١٩٦٧ ، ذلك بالاضافة الى الاجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات والاخلال بالنظام . ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ ــ ستعمل مصر واسرائيل سويا ، ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين .

الوثيقة الثالثة

(المخطط التنظيمي العام لجهاز الموساد الإسرائيلي مع التسلسل الرسمي للاستخبارات الإسرائيلية)

ملحق المخططات والوثائق

التسلسل الرسمي للاستخبارات

OFFICIAL FLOW OF INTELLIGENCE

الوثيقة الرابعة

خمس خرائط وثائقية تظهر
حجم التوسع الإسرائيلي تاريخيا
وتبـرز حجـم وأماكـن
المستوطنات في الضفة الغربية
وقطاع غزة

الدولة اليهودية تثبت اقدام احتلالها ١٩٤٨-١٩٤٩
٠ ٥ ١٠ ١٥
ميل
عملت الدوله الصهيونيه من ايار ١٩٤٨ على تثبيت اقدامها في المنطقة العربيه .
ففي ٢٩ ايار ١٩٤٨ دعا مجلس الامن الى هدنة اربعة اسابيع (من ١١ حزيران ــ ٧ تموز) ، فاستغل الصهيونيون الهدنة الحصول على الطائرات الحربية والمدفعية والسيارات المصفحة الثقيلة .
أعاد اليهود فتح طريق القدس وسيطروا على السهل الساحلي والجليل الاعلى واللد والرمله وجزء كبير من وسط فلسطين .
بعد ١٠ ايام اصدر مجلس الامن اوامره بوقف القتال ، وبدات الهدنة الثانية يوم ١٨ تموز ١٩٤٨ (غير محدوده زمنيا) .
استمرت القوات الاسرائيلية في نشاطها العسكري واستولت على بئر السبع يوم ٢١ تشرين اول (اوكتوبر) ، وبيت حانون ٢٢ اكتوبر ، وبيت جبرين (منطقة الخليل) ، وارغموا المصريين على الانسحاب من النقب .
البحر المتوسط
شرق الاردن
القدس
الخليل
جنين
قلقيلية
النقب
القسيمة
مصر
(سيناء)
كونتيلا
أم الرشراش

التوسع الاسرائيلي ١٩٦٧ و١٩٨٢
اعطتها هذه الاراضي الشاسعة عمقا استراتيجيا كانت تفتقر اليه ، وجعلت المناطق الآهلة بالسكان بعيدة في قلب الاراضي المحتلة . ومكنتها من استخدام سلاحي الجو والدروع الى اقصى حد في تنفيذ مخططاتها ضد الجيوش العربية وتحركاتها . ومكنتها من تسريح نسبة كبيرة من جنود الاحتياط والاحتفاظ بقواتها النظامية على خطوط وقف القتال مع جنود الخدمة الالزامية .
ومن الناحية الاقتصادية اوجدت اسرائيل حلا اوليا لنقص الايدي العاملة ، كما انها استفادت من الثروات الاقتصادية الاساسية للمناطق المحتلة . (الزراعة في الاردن والجولان . والبترول في سيناء) .
— ومن الناحية السياسية وضع الانتصار العسكري الاسرائيلي اسرائيل في موقع سياسي واصبح القوة .
بلغ مجموع الاراضي العربية التي سيطرت عليها اسرائيل بعد ٦٧/٦/١٠ نحو ٨٩٫٣٥٩ كم٢ :
٢٠٢٥٠ كم٢ اراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، ٥٨٧٨ كم٢ اراضي الضفة الغربية ، ٣٦٣ كم٢ قطاع غزة ، ١١٥٠ كم٢ اراضي هضبة الجولان . ٦١١٩٨ كم٢ اراضي شبه جزيرة سيناء المصرية .
من ابرز نتائج هزيمة حرب يونيو تشريد عدد اضافي من شعب فلسطين فاصبح عدد النازحين الفلسطينيين مليوني نازح . ١٨٠ الف نازح جديد في يونيو ١٩٦٧ .
اسرائيل بين ١٩٤٩ و ٤ يونيو ١٩٦٧ .
الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بين ٥ و ١١ يونيو ١٩٦٧ .
٥٠
ميل
بيروت
دمشق
سعسع
القنيطرة
سوريا
لبنان
الناصرة
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
عمان
جسر اللنبي
اريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
غزة
خان يونس
بيرسبع
بورسعيد
بورتوفيق
القنطرة
الاسماعيلية
العريش
أبوعجيله
بيرجفجافة
سيناء
الكونتيلا
العقبة
ايلات
مصر
ابوزنيمة
ديرسانت كاترين
الطور
مضائق تيران
العربية السعودية

مشروع الامم المتحدة للتقسيم
١٩٤٧
انسحبت بريطانيا من الميدان ، وتحولت القضية الفلسطينية الى هيئة الامم المتحدة في نيويورك في ٢ نيسان ١٩٤٨ وفق خطة مدبرة لتنفيذ مشروع التقسيم الذي وضعت اسسه قبل بضع سنين .
ـ قررت الهيئة العامة انتداب لجنة خاصة عهد اليها بمهمة التحقيق ، وتوصلت اللجنة الى مشروعين :
الاول اقرته الاقلية ويقضي باقامة دولة اتحادية .
والثاني اقرته الاكثرية ويقضي بتقسيم فلسطين .
لبنان
سوريا
عكا
جنين
نابلس
شرق الاردن
توزع السكان عند صدور قرار التقسيم :
● عدد سكان فلسطين (١,١٨٥,٠٠٠) منهم (١,١٢٠,٠٠٠) عربي والباقي يهود .
● كان على (٧٠٥,٠٠٠) عربي اذا نفذ القرار ان يعيشوا تحت حكم الدولة اليهودية .
● كان على (١٠,٠٠٠) يهودي اذا نفذ القرار ان يعيشوا تحت حكم الدولة العربية .
الخليل
بئرسبع
العريش
مصر
النقب
بذل الصهيونيون ومن ورائهم امريكا، قصارى جهودهم ومغرياتهم لاستمالة بعض المندوبين الذين كانوا قد ابدوا معارضتهم لمشروع التقسيم ، حتى يضمنوا تلقي الاصوات اللازمة لاقرار المشروع .
نجحوا اولا في تأجيل الاجتماع المقرر للاقتراع في ٢٦/١١ مرتين ، للضغط على المندوبين وانصارهم .
وفي يوم التصويت في ٢٩/١١ كانوا قد نجحوا في استمالة بعض الاعضاء ، وامرر مشروع التقسيم ونال الغالبية الثلثين المطلوبة (٣٣ صوتا مقابل ١٣ ، وامتناع ١٠ وغياب واحد) .
نص قرار التقسيم على انهاء الانتداب في وقت لا يتأخر عن اليوم الاول من آب ١٩٤٨ ، وتأسيس دولتين مستقلتين : عربية ويهودية ، ونظاما في القدس ادارة دولية خاصة .
توزيع الاراضي حسب قرار التقسيم
● الدولة اليهودية (١٥,٢٦١,٦٤٩) دونم
النسبة المئوية ٥٦,٤٧ ٪
● القدس الدولية (١٧٥,٠٠٤) دونم
النسبة المئوية ٠,٦٥ ٪
● الدولة العربية (١١,٥٨٩,٨٧٠) دونم
النسبة المئوية ٤٢,٨٨ ٪
حدود فلسطين بين ١٩٢٢ و١٩٤٧ .
الدولة اليهودية المقترحة .
الدولة العربية المقترحة .
مستوطنات يهودية تشملها الدولة العربية .
القدس وضواحيها : منطقة دولية
العقبة
٠ ٥ ١٠ ١٥ ٢٠ ٢٥
ميل

المستوطنات الاسرائيلية في
الضفة الغربية وقطاع غزة

المستوطنات الاسرائيلية والأحزمة الأمنية
في الضفـة الغـربيـة وقـطـاع غـزة

الوثيقة الخامسة

صورة فوتوغرافية للنشرة التي وزعتها السلطات البريطانية عام 1948 والتي تطلب فيها بالقبض على إسحاق شامير .

* صورة فوتغرافية للنشرة التي وزعتها السلطات البريطانية في عام 1948 والتي تطلب فيها القبض على إسحاق شامير الذي كان عضوا بارزا في إحدى الجماعات الإرهابية الصهيونية في ذلك الحين ، وذلك لتورطه في اغتيال الكويتفول برنادوت الوسيط الدولي في الصراع العربي الإسرائيلي وشامير هو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وهو صاحب الإستراتيجية المائية القائمة على امتصاص الماء العربي داخل فلسطين وخارجها .

* وبيانات الصورة التي وزعتها وكالة الاسوشيتدبرس وهي :
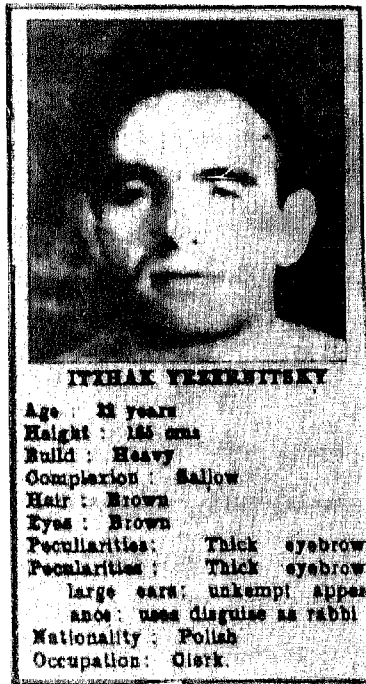
* **الاسم** : إسحاق بريزنتسكي
* العمر : 32 عاما
* **الطول** : 165 سم
* **البنية** : ممتلئ
* **البشرة** : باهتة
* **لون الشعر** : بني
* **الصفات** : حواجب ثقيلة ،

  أذنان كبيرتان ،

  مظهر غير مهذب ،

  يتخفى في زي حاخام .
* الجنسية : بولندي
* الوظيفة : كاتب

فهــرس بالمحتويات

الموضوع — رقم الصفحة

الفصل الثالث

محاصرة المياة الفلسطينية بالمستوطنات

الفصل الرابع

الاقتصاد الفلسطيني : الاطار العام لازمة المياة

الفصل الخامس

الصراع المائي : أزمة المياه في إسرائيل

الموضوع رقم الصفحة

الفصل السادس

الانتفاضة / الثورة

(إبرز نتائج البعد المائي في الصراع العربي / الإسرائيلي)

التعريف العام بالمؤلف :

ـ د . رفعت سيد أحمد كاتب مصري وخبير في العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

من أهم مؤلفاته :

1 ــ تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينات ــ مكتبة مدبولي ــ القاهرة .

2 ــ الإسلامبولي : رؤية جديدة لتنظيم الجهاد ــ مكتبة مدبولي ــ القاهرة .

3 ــ رسائل جهيمان العتيبي ــ مكتبة مدبولي ــ القاهرة .

4 ــ الحركات الإسلامية في مصر وإيران ــ دار سينا للنشر ــ القاهرة .

5 ــ وصف مصر بالعبري ــ دار سينا للنشر ــ القاهرة .

6 ــ علماء وجواسيس ــ دار رياض الريس ــ لندن .

7 ــ النبي المسلح 1 / 2 ــ دار رياض الريس ــ لندن .

8 ــ قديس الصحراء « ناصر السعيد » ــ دار رياض الريس ــ لندن .

لسلطة والصحافة بالسعودية ــ دار رياض الريس ــ لندن .

لجنرال : ملفات أزمة الخليج ومستقبلها ــ دار الكتاب العربي ــ القاهرة .

11 ــ وثائق حرب فلسطين 1948 ــ مكتبة مدبولي ــ القاهرة .

12 ــ الصراع على ليبيا ــ دار الهدى ــ القاهرة .

13 ــ الحصاد المر لحرب الخليج الثانية ــ دار الهدى ــ القاه

14 ــ ثورة الجنرال قصة حياة الزعيم الراحل جمال عبد النا الهدى ــ القاهرة .

15 ــ الصراع المائي بين العرب وإسرائيل ــ دار الهدى ــ الـ